عالم العدب التعديل والي طلقل منه لحنة المناه الملكة العربية السعودية بدنتو : عدر المستمن شرفا محلفه وزارة التعليم العيالي جامعنهائم القرى له كليته اللغة العربية مر المانيا م قسم الدراسات العلب Sichi of die الله المساحدة المساحد حیاته وآثاره مع تحقيق الجزءالأول من كتابه المون المجانع في الأمول والفريع

ربالة ماجستيرمقدمة من الطالب:

ه لي بن جسك محس الطالب:
اشراف الدكتور:
اشراف الدكتور:
المراف الدكتور:

国1212

بسم الله الرحمن الرحيم

((منغص (البعمر))

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم أمًّا بعد:

فهذا بحث مقدم إلى كلية اللغة العربية تحت عنوان: ابن يعيش حباته وآثاره مع تحقيق الجزء الأول من كتابه « المحيط المجموع في الأصول والفروع » بدأته بحديثي عن العصر الذي عاش فيه المؤلف فبينت أنه عصر امتلأ بالعلماء الذين أثروا العلوم فتركوا المؤلفات الكثيرة التي مازالت شاهدة على نبوغهم إلى هذا العصر . ثم عقدت الفصل الأول وهو خاص بالمؤلف - سابق الدين محمد بن علي بن يعيش الصنعاني (ت: ٦٨٠ هـ) فتحدثت عنه وعن مؤلفاته وطريقته في الجزء الأول من كتابه: « المحيط المجموع في الأصول والفروع » واستشهاده بالآيات القرآنية الكرية والأحاديث النبوية الشريفة واشعار العرب ، ثم أثبت أكثر المواضع التي وافق فيها العلماء أو خالفهم في هذا الجزء .

أما الفصل الثاني فقد كان مخصصاً للجزء الأول من الكتاب من تحقيق وتخريج للشواهد وتوثيق وضبط بالشكل وتعريف بالأعلام إلى غير ذلك من مستلزمات التحقيق.

ثم أنهيت هذا البحث بالفهارس العامة التي تخدم النص ، ذيلتها بأسما المصادر والمراجع التي أفدت منها في الدراسة والتحقيق والله الموفق والهادي إلى أفضل الأعمال .

الطالب

علي حسن الظاهري

عميدالكلية

والعربين

المشدف

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلط على أشرف خلقه وأفضل رسله محمد بن عبدالله عليه أفضل الصلاة والسلام ، أمًّا بعد :

فإن كانطي من شكر أقدمه في صدر رسالتي ، فهو لله الذي أعان ووفق ، ثم لجامعة أم القرى التي أتاحت لي الفرصة كي أواصل دراستي للحصول على درجة الماجستير ، وأخص بالشكر كلية اللغة العربية عشلة في قسم الدراسات العليا ، ومجلسه الموقر ، وفي مقدمتهم استاذي الفاضل الدكتور : عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، الذي كان له الفضل بعد الله تعالى في الوقوف إلى جانبي ومد يد المساعدة لي كلما واجهتني مشكلة من مشكلات البحث فجزاه الله عني خير الجزاء ، واشكر كل الاساتذة ثم الأصدقاء الذين ساعدوني في العثور على مرجع أو بتوجيهي كلما دعت الحاجة إلى ذلك فلهم من الله خير الجزاء ، والحمسد لله صاحب الفضل الأول والأخير .



بِثِهُ لِنَا لِكِنَا لِكِنَا لِكِنَا لِكِنَا لِكِنَا لِكِنَا الْحِينَانِ

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أمًّا بعد:
منذ أن أنهيت السنة المنهجية أخذت أبحث بين فهارس المخطوطات وأقلب
صفحاتها لعلي أعثر على بحث يصلح لتسجيله للحصول على الدرجة العلمية،
فطال بحثي دون الوصول إلى ما أبحث عنه ، ولا أنكر مساعدة استاذي
الدكتور: عبدالرحمن العثيمين في البحث فطال بنا الوقت دون جدوى ، حتى
وفق الله استاذي للعثور على الجزء الأول من كتاب العلامة ابن يعيش
الصنعاني (ت: ١٨٠ هـ) والمعروف بد « المحيط المجموع في الأصول والفروع »
فقدمه لي لأقرأ ه وأطلع عليه ، فكانت فرحتي به كبيرة خاصة أنه جاء بعد
جهد وبحث طويل .

فأخذت المخطوط أقلب صفحاته صفحة تلو الأخرى فوجدت فيه علماً نافعاً يحتاجه كثير من طلاب العلم ، وزاد من أهمية هذا الجزء أنه قد تم إخراج الجزء الثاني منه ، فأصبح من الضروري إكمال العمل لكي يظهر الكتاب أقرب إلى الواقع حتى يفيد ويضيف لبنة جديدة إلى تراث هذه الأمة العظيم .

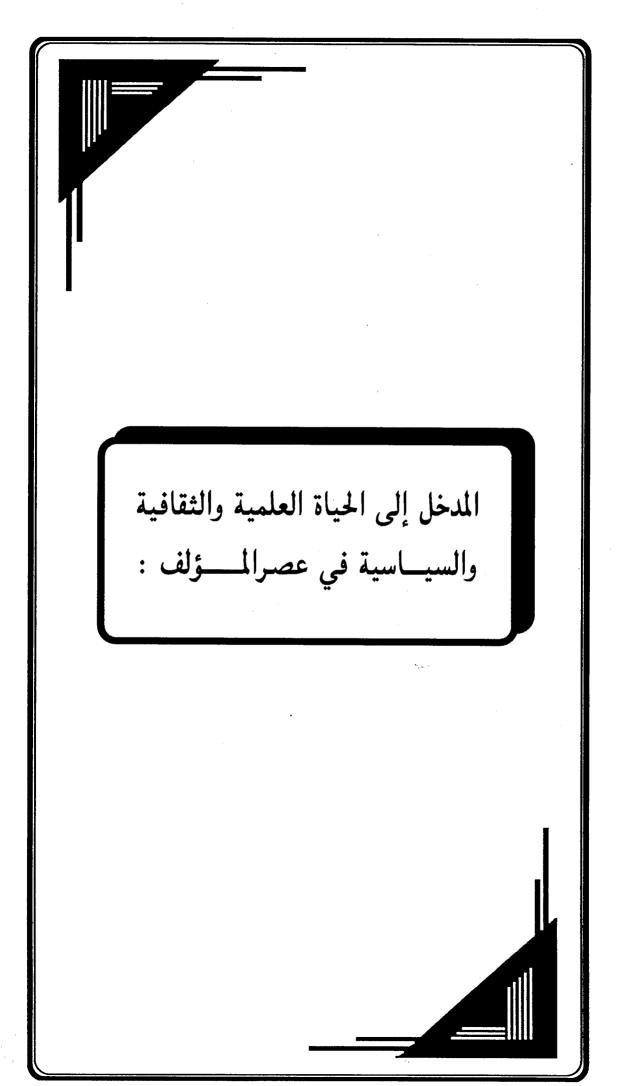
فأخبرت استاذي بما وجدته من علم في هذا المخطوط وابديت رغبتي في تسجيله موضوعاً للبحث فوافقني ، وتم تقديمه إلى مجلس كلية اللغة العربية التي وافقت عليه على أن يسير البحث على النحو التالي:

القسم الأول :

وبهتم بالدراسة ، وقد شملت : المدخل إلى الحياة الثقافية والعلمية والسياسية في عصر المؤلف بصورة مختصرة ودراسة موجزة للتعريف بالمؤلف ، ومن ثم دراسة منهجه في الجزء الأول من هذا الكتاب .

القسم الثاني:

ويهتم بالجزء الأول من المحيط المجموع من وصف نسخه المتوفرة إذا كان هناك أكثر من نسخة والحرص على الإشارة إليها ، ثم الإلتزام بنص الكتاب وعدم التصرف فيه إلا بعد توضيح ذلك في الهامش ، وبعد ذلك توضيح الكلمات الغامضة التي يغلب على الظن أن معانيها قد تغيب على البعض ، بالإضافة إلى التعريف بالأعلام غير المشهورين بصورة مختصرة ، ثم توثيق القضايا النحوية قدر المستطاع وتخريج الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة والشواهد الشعرية من مصادرها الأصيلة . بعد ذلك ضبط النص بالشكل وبخاصة الكلمات المشكلة في الإعراب ، وأخيراً وضع خاقة للبحث تشمل بعض القضايا التي تم التوصل إليها في هذا الجزء من الكتاب ، ومن ثم تذييل الكتاب بالفهارس اللازمة التي تساعد القارىء في الرجوع إلى مايريد بسهولة ويسر ، والله الموفق .



أولاً - الحياة العلمية والثقافية:

يُعتبر القرن السابع الهجريً من القرون التي شهدت فيها العلوم بصفة عامة ، وعلوم العربية بصفة خاصة ، إزدهاراً واسعاً ، ومن يراجع المؤلفات التي ألفت في هذا القرن ، يُدرك مدى النهضة العلمية ، والثقافية في مختلف العلوم فكان من نتاج هذه النهضة الواسعة ظهور كثير من العلماء الأفاضل، الذين خدموا العلم وقدموا لنا نتاج فكرهم النيِّر ، نذكر منهم على سبيل المثال : الفخر الرازي والمعروف بابن خطيب الري ، (ت : ٢٠٢) وابن قُدامه - موفَّق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامه : (ت : ٢٠٢) وأبو شامة - شهاب الدين بن محمد بن قُدامه المقدسي : (٢٨٢) أن وأبو شامة - شهاب الدين عبدالرحمن بن اسماعيل الدمشقي الشافعي : (ت ٢٦٥) أن برع في علوم كثيرة بالإضافة إلى علم الحديث والفقه والأصول والشيخ الإمام شمس الدين الحنبلي ولي قضاء قضاة الحنابلة بالديار المصرية ورحل إلى بغداد واشتغل بالفقه وتفنن في علوم كثيرة (ت : ٢٧٦) أن وشمس الدين . عبدالله بن محمد بن عطا الأوزعي الحنفي : (ت : ٢٧٢) أن وشمس الدين ابن خلكان – عطا الأوزعي الحنفي : (ت : ٢٧٢) أن وشمس الدين ابن خلكان – أحمد بن محمد بن محمد بن ابي بكر : (ت : ٢٨٢) أن أم

- وبرع في الطب شيخ الأطباء على بن يوسف بن حيدرة: (ت :٦٦٨) (٨)

⁽١) البداية والنهاية :١٣/٥٥

⁽٢) البداية والنهاية : ١٩/١٣

⁽٣) البداية والنهاية ٢٠٢/١٣:

⁽٤) شذرات الذهب: ٥ /٢١٨

⁽٥) البداية والنهاية : ٢٧٧/١٣

⁽٦) شدرات الذهب: ٥/٣٤٠

⁽۷) شذرات الذهب: ٥/٣٧١

⁽A) شذرات الذهب: ٥/٣٢٧

والطبيبُ الماهرُ: عز الدين إبراهيم بن محمد بن طرخان: (ت ٢٩٠٠) ١٠٠٠

- وبرز في الرياضيات والفلك - محمد بن عبدالله الطُّوسي فصنَّف في الفلك وعلم الكلام: (٦٧٢) (٢٠٠٠)

- وبرع في التاريخ ابن الأثير - عز الدين أبو الحسن علي بن عبدالكريم. (ت: ٦٣٠) (الله البغدادي محمد بن محمود أبو عبدالله البغدادي (ت: ٦٤٣) (المعلق بن يوسف البغدادي (ت: ٦٤٣) (المجموعة معارف فهو يجيد الطب والفقه والنحو وغير ذلك . . .

إلى غير هؤلاء كثير من العلماء الذين كان لهم من الشهرة والعلم ماعرف وانتشر ، وإنما ذكرت هذه النماذج دلالة على تطور وازدهار ورقي الحضارة الاسلامية في هذا العصر .

- أما اللغة العربية بفروعها المختلفة ، من نحو ، وصرف ، وأدب ، فقد كان لها النصيب الأكبر في هذا القرن حيث برع كثير من العلماء مازالت مؤلفاتهم شاهداً على نبوغهم وتميزهم في هذا القرن إلى يومنا هذا ، وكان بروز هؤلاء العلماء الأفاضل في مختلف أنحاء العالم الاسلامي نذكر منهم على سبيل المثال :

(1) (٦١٦: أبو البقاء العكبري – عبدالله بن الحسين (ت: ٦١٦) (المن إياز – الحسين بن بدر: $(ت: ٦٣٩)^{(4)}$ وابن إياز – الحسين بن بدر: $(5.00)^{(4)}$

⁽١) البداية والنهاية : ٢٣/٢٥

⁽٢) البداية والنهاية : ٢٦٧/١٣

⁽٢) البداية والنهاية : ١٣٩/١٣

⁽٤) البداية والنهاية : ١٦٩/١٣

⁽٥) إنباه الرواه : ٢/١٩٣

⁽٦) البغية : ٢٨٨٧

⁽۷)البغية: ۱/۲۲۰

⁽٨) تحفة الأريب : ١/٢٢٧

- وفي الشام: أبو البقاء يعيش بن علي ابن يعيسش الحلي : (ت: ٦٤٣) () وعلم الدين السخاوي - علي بن محمد بن عبد الصدد: (ت: ٦٤٣) () والعلامة ابن مالك محمد بن عبدالله الجياني الطائي (ت: ٦٧٢) ()

- وفي بلاد المغرب والأندلس: الأستاذ أبو على المعروف بالشُّلوبين - عمر بن محمد بن عمر: (ت: ٦٤٥) () وابن عصفور - على بن مؤمن بن محمد بن على: (ت: ٦٦٩) () ، ولأَبُّذي - إبراهيم بن محمد بن ابراهيم: (ت: ٦٥٩) () ...

- وفي مصر: ابن الحاجب الكردي - عثمان بن عمر بن بكربن يونس: (٦٤٦) (١٠٠ والعلامة محمد بن ابراهيم بن محمد بن ابي نصر - أبو عبدالله بهاء الدين بن النحاس الحلبي شيخ الديار المصرية في علم اللسان (ت: ٦٩٨) (١٠٠ - وفي خوارزم وماوراء النهر - العلامة المطرزي -ناصر بن عبدالسيد بن علي (ت: ٦١٧) (١٠٠ والخوارزمي القاسم بن الحسين: (ت: ٦١٧) إلى غيرهم كثير من العلماء الأفاضل الذين ذاعت شهرتهم فجابوا البلاد شرقاً وغرباً يتزودون من العلم وينشرون علمهم ، غير أن البعض منهم وإن كانوا على درجة

⁽١) البغية : ٢/٢٥٢

⁽٢) البغية : ١٩٢/٢

⁽٣) البغية : ١٣٠/١

⁽٤) البغية : ٢٨٤/٢

⁽٥) البغية : ٢١٠/٢

⁽٢) البغية : ١/٤٢٤

⁽٧) البغية : ١٣٤/٢

⁽٨) البغية : ١٣/١

⁽١) البغية : ٢١١/٢

عالية من العلم والمعرفة إلا أنهم لم يخرجوا من بلادهم فلم يكن لهم نصيب من الشهرة والإنتشار مثل مؤلفنا الشيخ ابن يعيش الصنعاني: (ت: ٦٨٠) الذي يغلب على الظن أنه لم يخرج من اليمن ...

ومحمد بن بطال الركبي المشهور ببطال: (ت: ٦٣٣) ، وعبدالله بن عمر الفائشي: (ت: ٦٩٥) (٢)

- وغيرهم كثير من العلماء الذين كانت لهم شهرتهم في اليمن في القرن السابع الهجري . يظهر لنا بعد هذه الأمثلة المختصرة مدى الازدهار الذي شهده القرن السابع الهجري وبخاصة في علوم العربية في مختلف أقطار العالم الاسلامى .

هذا وقد كان لموطن المؤلف نصيب لابأس به من هذا الإزدهـار زاد منه

⁽١) العقود اللؤلؤية : ١/٧٢

⁽٢) العقود اللؤلؤية : ١٢١/١

⁽٢) المرجع السابق : ١٩٣/١

⁽٤) المرجع السابق: ١٢٨/١

⁽٥) السلوك : ١/٤٢٥

⁽٦)العقد الثمين : ٢٧٦/٣

⁽۷) السلوك : ١٨٧/١

تشجيع حكام اليمن من ملوك وأمراء الدولة الرسولية للعلم والعلماء بإنشاء دور للعلم وجلب الكتب النفيسة وحث العلماء على التأليف وتقريبهم منهم وليس ذلك غريباً على ملوك الدولة الرسولية فقد قيل: أن الملك المظفر (ت: ٦٩٤) (۱) ألف كتاب « تيسير الطالب في تسيير الكواكب » .

وألف الأشرف الأول بن الملك المظفر (ت: ٦٩٦) كتاب: «التبصرة في علم النجوم »، و«التفاحة في علم الفلاحة »، حتى أن منهم من كان يحفظ مقدمة ابن بابشاذ ، و«كفاية المتحفظ »في اللغة لابراهيم بن اسماعيل الأجدابي (ت: ٤٧٠) وقيل: إنَّ خزانة السلطان المؤيد حوت ماينيف على مائة ألسف مجلد وكان له مايزيد على عشرة نساخ "

ولعلّ هذه العجالة لاتمكننا من ضرب الأمثلة الدالة على ازدهار العلم والحضارة في تلك البلاد ، وماذكرته نماذج ومؤشرات تدلّ على ماقلته .

⁽١) المدارس الإسلامية في اليمن: ١٨٥

⁽٢) بهجة الزمن في تاريخ اليمن: ١٧٩، ١٨٠

ثانياً - الناحية السياسية:

كانت تتنازع العالم الإسلامي في القرن السابع الهجري دويلات متعددة ، ففي الأندلس احتلُ الأسبان أكثر مدنها بعد أن هزموا الموحدين (٩٠٩هـ) . . .

وفي الشمال الأفريقي قامت دولة بني مرين بعد استيلائهم على مراكش عاصمة الموحدين واستمر حكمهم حتى سنة (٩٥٧هـ) . . .

- وفي الجزائسر كانت دولة بني زيسان (٦٣٣ ٧٩٦ هـ) . . .
- أما في العراق فقد سقطت الخلافة العباسية بعد اجتياح التتسار لبغداد سنة (١٥٦ه) . . .
- أما في مصر وأفريقيا فقد كان الحكم للدولة الأيوبية (٥٦٤) حتى أخذها منهم المماليك سنة (٦٤٨هـ) . . .
- وأما الشام فقد كانت تحت حكم الأيوبيين (٥٧٩ ٦٤٨ هـ) حتى أخذها منهم المماليك بعد ذلك .
- أما في اليمن . موطن المؤلف ، فقد شهد في القرن السابع الهجري انتهاء حكم الأيوبين (٥٦٩ ٣٢٦) وقيام الدولة الرسولية (٣٢٦ ٨٥٨) ولعل التفصيل في حكم الدولة الرسولية ليس هذا موضعه إلا أنه يمكننا القول بأن بني رسول حكموا اليمن أكثر القرن السابع إذا استثنينا الجزء الأول من هذا القرن وقد أسس الدولة الرسولية في اليمن المنصور نور الدين عمر بن علي بن رسول ، وقد عاصر مؤلفنا حاكمين من حكام الدولة الرسولية أحدهم مؤسس الدولة عمر بن علي بن رسول (٣٤٦ ٣٤٧) . والآخر المظفر يوسف بن عمر (٣٤٧ ٣٤٤)

الفصل الأول(مؤلف الكتاب) وفيه مباحث:-

۱ - اسمه ونسبه

٢- طلبه للعلم وشيوخه

٣- تصدره للتدريس وأشهر تلاميذه

٤- وفـاته

٥ - مؤلفاته

لقد أثرى علماء العربية المكتبات بالمؤلفات المفيدة التي مازالت آثارها واضحة إلى هذا الوقت ، فقد بذل علماء الإسلام عامة والعربية خاصة قصارى جهدهم في الحفاظ على تراث هذه الأمة العظيم وتخليده حتى وصل إلينا ، وهؤلاء العلماء قد تفاوتت ترجمتهم فمنهم من ذكر واثنى عليه ومنهم من غفل ولم يذكر ومنهم من ذكرت عنه بعض الكلمات اليسيرة .

ومؤلفنا - ابن يعيش الصنعاني - عالم من علماء العربية الذين اغفلتهم كتب التراجم فلم يكن لهم النصيب في الذكر والترجمة إلا في بعض المراجع المحدودة التي لاتعطي صورة واضحة المعالم عن حياته وشيوخه وتلاميذه وكيف تلقى العلم ، وقد أغفل هذا العالم مع سعة علمه ومقدرته على الشرح والتفصيل.

- ولأن المولف تكاد تكون مصادر ترجمته محدودة حسب ماذكرها بروكلمان وغيره وليست لنا مصادر أخرى - فيما نعرف - ترجمت له كانت المعلومات التي حصلنا عليها هي كل مانعرف عن هذا العالم الجليل ؛ لذلك سوف اقتصر في ترجمتي له على النقاط البارزة في حياته تحاشياً للإعادة والإطالة التي لافائدة منها ؛ لأن زميلي الذي قام بتحقيق الجزء الثاني من كتاب المؤلف «المحيط المجموع» قد اطلع على المصادر التي ترجمت له ، فترجم للمؤلف ترجمة مستوفاة استمد المعلومات من مصادر ترجمته المخطوطة والمطبوعة ، وماذكره من التعريف به فيه كفاية ، ولابأس أن يقف القارىء الكريم على تعريف موجز بسيرته وحياته العامة .

۱ -اسمه ، ونسبه ومولده ۱۰۰:-

هو العلامة سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن أسعد ، والمعروف بابن يعيش الصنعاني ، أما عن مولده فلا يعرف بالتحديد متى ولد ، لأن المصادر التي ترجمت له لم تذكر سنة ولادته .

٢- طلبه للعلم وشيوخه:

إنَّ مصادر ترجمة المولف لم تذكر كيفية تلقيه للعلم ، ولكن الذي يغلب على الظن أن بداية طلبه للعلم كانت كغيره من علماء الاسلام تبدأ بحفظ كتاب الله وحفظ شيء من السنة النبوية المطهرة في الكتاتيب المتوافرة آنذاك ، وأخذ بعد ذلك بتزود من العلوم العربية حتى وصل إلى ماوصل إليه من العلم مكنه من التصدر للتدريس .

إلا أني لا أدري يعد ذلك هل خرج من اليمن لطلب العلم ، ولا يُعرف أيضاً هل رحل إلى مكة لأداء الفريضة والإلتقاء بعلماء الحرمين والذي يغلب على الظن أنه لم يخرج من اليمن ، لأنه لو خرج لذاع صيته ، وانتشر علمه .

أما بالنسبة لشيوخه فلم تذكر المصادر التي بين أيدينا سوى شيخين اثنين هما: عبدالله بن حمزة الأمير المنصور بالله المولود سنة: (٥٦١ هـ) – ومحي الدين محمد بن أحمد بن الوليد العبشمي القرشي، له مولفات اشهرها « مختصر تهذيب الحاكم في التفسير » .

⁽۱) تُرجم له في طبقات الزيدية الكبرى ليحيى بن المسين بن القاسم (ت :۱۰۹۰هـ) ورقة -۷۶-مخطوط في دار الكتب القومية برقم - ۱۰۹۲۷ - ، والمستطاب في تاريخ علماء الزيدية الأطياب ليحيى بن الحسين ورقة :٤١ ، مصور من معهد المغطوطات برقم (٢٨٥) وطبقات الزيدية المسارم الدين إبراهيم بن القاسم الشهاري (ت : ١٠١٠هـ) صفحة : ٢٩٩ مخطوط ، يوجد منه نسخة مصورة في معهد المخطوطات بالقاهرة رقم :۲۰۱۹ وفي المصادر المطبوعة : أثمة اليمن لحمد بن محمد زيارة الحسني الصنعاني صفحة ٩٩ ، ٢٠٠ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان :۲۰۱/۳ ، ومصادر الفكر العربي والاسلامي في اليمن لعبدالله المبشي من : ٣٧٢ .

٣- تصدره للتدريس وأشهر تلاميذه:

كذلك لم تُعنى المصادر التي ترجمت للمؤلف بحياته العلمية ولا كيف تصدر للتدريس ولم تذكر كذلك طريقته في إلقاد الدرس على تلاميذه.

أما عن تلاميذه فلم نعرف سوى ابنه الحسين بن محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني فقد روى المحيط عن ابيه ، وأجازه أبوه في رواية مصنفاته الأخرى كتب بخطه في نهاية الجزء الأول: «حسبنا الله وكفى ، وصح سماعي لهذا الكتاب المبارك ومابعده من المحيط على والدي السيد العلامة . سابق الدين عمدة العلماء الراشدين: محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني – رحمة الله عليه ورضوانه – وأجاز لي روايته ، وجميع مصنفاته ، رحمة الله عليه . . . »

- كما كتب بخطه على الصفحة الأخيرة من الجزء الأول: « سمع عني الولد محمد بن حسين بن محمد بن علي بن يعيش جميع أجزاء المحيط من أوله إلى آخره بطريق القراءة والدرس ، وأجزت له ذلك بحق سماعي له عن شيخيً الراسخين الفاضلين ، والدي العلامة شيخ الأثمة برهان الموحدين : سابق الدين . . . »

- ومن تلاميذه أيضاً الفقيه أبو عبدالله محمد بن مسعود بن ابراهيم الصحاوي المتوفى سنة (٦٧٧ هـ) .

والحسن بن البقاء شرف الدين سمع عنه المحيط بشهادة ابن المؤلف . وأحمد بن المفضل ذكره صارم الدين في طبقات الزيدية : ٣٩٩ .

٤- وفاته:

توفي - رحمة الله عليه - سنة ثمانين وستمائة للهجرة ، ذكر ذلك صاحب طبقات الزيدية : ٣٩٩ ، ومحمد زبارة في أثمة اليمن : ١٩٩

٥ - مؤلفاتــه:

- المستنهى في البيان والمنار للحيران في إعراب القرآن :

كتاب للمؤلف في إعراب القرآن يقع في ثلاثة أجزاء ، الجزء الأول له نسخة في المكتبة المحمودية في المدينة المنورة تحت رقم (٢٢٣ نحو) ويبد أَ من أول القرآن الكريم إلى آخر سورة آلك مرض ، والجزء الثاني له نسخة في المتحف البريطاني تحت رقم: (٣٨٦٢) ويبدأ بسورة النساء إلى الآية ٣٣ من سورة التوبة .

أمًّا الجزء الثالث فما زال مفقوداً للَّا يُعثر عليه بعد .

- التهذيب الوسيط في النحو:

وهو كتاب مطبوع قام بتحقيقه الدكتور: فخر صالح سليمان قداره وهو كتاب مختصر لكتاب « المحيط المجموع » كما ذكر المؤلف في مقدمة كتابه التهذيب الوسيط ويحوي الكتاب أغلب أبواب النحو ولكنه عيل إلى الايجاز وأبوابه تسير على نسق « المحيط المجموع » وأكثر شواهده القرآنية والشعرية مثبتة في ا « المحيط المجموع » .

- الياقوتة في النحو:

ذكره صارم الدين في طبقات الزيدية: ٣٩٩ ، ومحمد زبارة في أثمة اليمن: ٢٠٠ والحبشى في مصادر الفكر الاسلامي في اليمن: ٤١٦ .

- المحيط المجموع في الأصول والفروع:

وهو الكتاب الذي أقوم بتحقيق الجزء الأول منه وقد سبقني أحد الزملاء فحقق الجزء الثاني منه ، أمًّا الجزء الثالث فلمَّا يُعثر عليه بعد .

الفصل الثاني: (قسم الدراسة) وفيه مباحث:-

- ١- منهج المؤلف
- ٢- استشهاده بالآيات
- ٣- استشهاده بالشعر
- ٤- استشهاده بالحديث وكلام العرب وآثارها
- ٥- موقفه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين
 - ٦- آراؤه النحوية
- ٧- موقفه من آراء كبار العلماء ونسبة الأقوال إليهم
 - ٨- وصف النسخة الخطية
 - ٩- طريقة التحقيق

١- منهج المؤلف:

يبدو أنَّ للمؤلفين النحويين في بلاد اليمن منهجاً متميزاً في دراساتهم النحوية ، فهم يوردون المسائل النحوية على شكل اسئلة يوردونها جملة تحوي أكثر مسائل الباب ، ثم يفصلون بعد ذلك في الإجابة عنها ، وهي طريقة علمية عملية لتندين المعلومات في الذهن ، وهذه الطريقة ليست بالجديدة فقد سار عليها جمع من العلماء المتقدمين من غير أهل اليمن ، منهم أبو الحسن الرماني – علي بن عيسى : (ت: ٣٨٤ هـ) في شرحه للكتاب ، وشرحه لأصول بن السراج

- هذا وقد سار على هذا المنهج الحيدرة اليمني: (: ١٩٩٥ هـ) في كتابه كشف المشكل، وتبعه في ذلك مؤلفنا ابن يعيش الصنعاني: (ت: ٦٨٠ هـ) فقسم كتابه إلي أصول وفروع فالفروع لاتقوم إلا على الأصول، وكذلك الأصول لابد لها من فروع، وهو في سيره على هذا المنهج يُقسم الكتاب إلى أبواب تحت هذه الأبواب فصول تسبقها أسئلة صاغها المؤلف معتقداً أنها أهم ما يحوي الباب، والإجابة على كل سؤال من هذه الأسئله هو الفصل.

- والمؤلف في هذا الجزء من الكتاب تأثر تأثراً واضحاً بكتاب الحيدرة « كشف المشكل » ولعله من مصادره التي اعتمد عليها يظهر ذلك جلياً في معارضته له في كثير من المواضع مكتفياً بقوله: خلافاً لبعضهم، ومرات أخرى بتغليطه وتضعيف قوله، وقد حرصت على التعليق على ذلك في الهامش مشيراً إلى موضع المسألة في كتاب الحيدرة.

- وابنُ يَعيش الصنعاني كغيره من العُلماء أغفل في هذا الجنء من كتابه ذكر شيوخه مكتفياً في بعسض المواضع بإرجساع الرأي إلى صاحبه دون واسطة ، فيذكر سيبويه ، والأخفسش وأبا لقاسم ، وأبا على الفارسي

وابن درستویه وغیرهم .

إلا أنه يعتمد أحياناً في إرجاع هذه الأراء إلى كتاب: « شرح الجمل » لابن بابشاذ (٤٦٩ هـ) ("أو إلى كشف المشكل للحيدرة (٤٩٩ هـ) وإن لم يصرح بذكر هذا الأخير. وكان إذا انتهى من شرح باب من الأبواب ، أو فصل من الفصول ، قال : «وهذا الفصل أو الباب يحتاج إلى شرح وتفصيل ، ولكني أكتفي بالقدر الذي ذكرته لك ؛ لأن فيه مايكفي (٢) » . وهذه عادة كثير من العلماء رحمهم الله وقال في نهاية باب الفاعل والمفعول : « واعلم أن لباب الفاعل والمفعول شرحاً لو استقصيناه لاحتمل كتاباً كاملاً . لأنه أصل النحو ، ألا ترى أن كل مرفوع داخل تحت الفاعل وكل منصوب داخل تحت المفعول ، وإغا ذكرنا الأكثر وما يحتاج إليه مبيناً مشروحاً ")».

وقال في موضع آخر: « ولولا خشية الإطالة ههنا لذكرت السؤال والحجة والإعتراض والجواب على كل واحد منها، ولكني قد نبهت على أكثرها(،) ».

- والمؤلف في هذا الجزء كثير الإحالات على ماسبق أو إلى ماسوف يأتي فقد غلب على هذا الجزء قوله: وقد ذكرت ، وقد تقدم ذكرها وقد استوفينا شرحها ، أو بقوله: « وسوف نذكرها في باب كذا وسوف يأتي ذكرها» ، على أنه مما يذكر للمؤلف في هذه الإحالات وإن كانت كثيرة جداً قوله في ضمير الشان والقصة ههنا وله في ضمير الشان والقصة ههنا إن شاء الله تعالى ، لأني قد وعدت في أول هذا الكتاب أني أذكره في هذا الباب ""».

⁽۱) أنظر ص : ۹۲ ، ۱۷۷ ، ۱۸۱ ، ۱۸۱ ، ۱۸۱ ، ۱۹۲ ، ۱۹۹ ، ۲۱۳

⁽۲) أنظر م*ن : ۱۹۳، ۳۶،*

⁽۲) أنظر م*ن* : ۱۹۳

⁽٤) أنظر م*س*: ١٠٧

⁽ه) أنظر م*س*: ۲۷۲

٢- استشهاد ه بالآيات:

استشهد المؤلف في هذا الجزء بالآيات القرآنية بقراء اتها المختلفة ، بعيث جاء ت من حيث الكثرة مقدمة على الشعر والحديث الشريف ومأثور كلام العرب ، وكان المؤلف في استشهاده يعتمد على ذاكرته بما نتج عنه بعض السّهو في بعض الآيات ، وقد حرصت على التنبيه على ذلك في الهامش مع إثبات الآية الصحيحة بالرجوع إلى المصحف الشريف ، وذلك بعد التأكد من أن المؤلف لم يورد الآية قاصداً بها قراءة ما ولو ضعيفة أو شاذة ، ولا أدري هل هذا سهو منه – رحمه الله – أو هذا خطأ من النساخ ، ولكنه قد يكون سهو منه أوردها المؤلف مخالفة لما في المصحف قال في صفحة : ١٧٧ «نحو قولتعـــالئ أوردها المؤلف مخالفة لما في المصحف قال في صفحة : ١٧٧ «نحو قولتعـــالئ فاطر : الآية (٣) وقال في صفحة : ١٠٠ قال تعالى : « وقيل بعداً لعاد كما بعدت ثمود » وفي المصحف ، سورة هود : الآية : ٩٥ « ألا بعداً لمدين كما بعدت ثمود » وفي المصحف ، سورة هود : الآية : ٩٥ « ألا بعداً لمدين كما بعدت ثمود » وعلى هذه الآية فلا شاهد فيها ، ولعله يريد قولـه تعالى في سـورة هود الآية : ٤٤ « وقيل بعداً للقوم الظـلمين » وانظر ص : ٢١٩ .

٣- استشهاده بالشعر:

أكثرالمؤلّف - رحمه الله - في هذا الجزء من الاستشهاد بالشعر العربي حيث جاءت الشواهد الشعرية في المرتبة الثانية من حيث الكثرة بعد الايات القرآنية .

والمؤلف في استشهاده بالبيت يذكره دون نسبته إلى قائله سوى بعض الشواهد المشهورة المتداولة بين علماء العربية ؛ لأنها لشعــراء ذاعت شهــرتهم

أمثال امرىء القيس ، والخنساء ، وحسان ، والأخطل والفرزدق ، متبعاً في طريقته كثيراً من العلماء حيث يذكر الشاهد في البيت ، وفي بعض الأحيان يُعلق عليه وأحياناً أخرى يشرح الشاهد ويذكر الأقوال المختلفة للعلماء فيه ، وخير مثال على ذلك استشهاده بقول حسان بن ثابت "، .

كأن سبيئةً من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء حيث أورد أقوال العلماء في إعراب البيت موجها اياها ومخرِّجا تلك الأقوال.

وأكثر شواهد هذا الجزء شواهد متاداولة بين علماء العربية ، إلا أنه حوى بعض الشواهد التي لم استطع العثور على مكامنها في كتب العربية المشهورة وذلك لعدم شهرتها عند علماء العربية - فيما أعلم - وهي قليلة منها على سبيل المثال:

بئس العطا إذا اتبعته المنَّدَّا (١) تعطى وتزهق ما اعطيته مننا وقول الشاعر:

على حجر يرفض أو يتدحرج متى ماتقع أرساغه مطمئنة وقول الشاعر:

قسطوا قومى وساروا سيرة كلفوا من رامها جهد الطلب نا وشواهد هذا الجزء من الكتاب هي لشعراء يحتج بشعرهم عدا بيتاً واحداً أتى به المؤلف ولعله جاء به تنظيراً وهو قول المتنبى:

كفي ثعلاً فخراً بأنك منهم ودهر بأن أضحيت في أهله أهل(١٠) ولم يُغفل المؤلف الاستشهاد بالرجز فقد استشهد بقدر لابأس به من رجز العجاج

⁽۱) أنظر ص : ۲۸۰

⁽Y) أنظر م*ن*: ٥

⁽۲) أنظر م*س*: ۳۰

⁽٤) أنظر م*ن*: ١٨٥

⁽⁻⁾ اسوس : ١٠٠ وعاد شلا نه أسان لأي مَا أَنْصَر مِنَ : ٢٠ ١٢٨ ع ١ ١

ورؤية وغيرهما .

٤- استشهاده بالحديث وكلام العرب وآثارها:

لم يستشهد المولف في هذا الجزء إلا بحديث واحد في باب الإعراب وهو قول الرسول صلى الله عليه وسلم : «الثيب تعرب عن نفسها والبكر تستأمر (۱۱) » وهذا الحديث يدور بكثرة في كتب النحويين ، وهو استشهاد لغوي لانحوي

وأمًّا آثار الصَّحابة - رضوان الله عليهم - فقد استشهد بقول واحد لعمر بن الخَطاب - رضى الله عنه - وهو قوله: «لولا على لهلك عمر "" ».

أمًّا على بن أبي طالب - رضي الله عنه - فقد استشهد بكلامه فيما يتعلق بالنحو ووضعه واختصاص الفاعل بالرفع وفي علامات الإعراب^(۱) واستشهد بقوله أيضاً:

فدراك دراك قبل حلول الهلاك "

وأمًّا مأثور كلام العرب فقد استشهد بقدر وفير منه ومن أمثلة ذلك استشهاده بقول العرب في باب نعم وبئس: « نعم السير على بئس العير (۵) وبقول أحدهم : « ليست بنعم المولود نصرتها بكاء وبرها سرقة (۵) وبقولهم في المثل: (اصابت بني فلان حيص بيص (۷) . إلى غير هذه الأقوال في ثنايا هذا الجزء من الكتاب ومن أراد المزيد فعليه مراجعة فهرست الأقوال والآثار الذي وضعته ضمن فهارس الكتاب.

⁽۱) أنظر م*ن* : ۹۹

⁽۲) انظر م*ن* : ۲۰ ، ۷۸

⁽٣) أنظر ص: ٩٣، ١٧٧

⁽٤) أنظر م*ن* : ١٣٨

⁽٥) أنظر م*ن* : ٨

⁽۱) أنظر من : ۹ (۷) أنظر من : ۱۳۳

٥ - موقفه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين:

من خلال استعراضي لهذا الجزء من كتاب «المحيط المجموع في الأصول والفروع » وجدت المؤلّف قد ذكر خلافات البصريين والكوفيين في مسائل خلافية محدودة ، ولكنّه قلّ مايُصرح بقوله : « قال البصريون ، أو قال الكوفيون » أو كقوله : « وهو مذهب البصريين ، أو مذهب الكوفيين » إلا في مواضع محدودة .

- فقد ردً على الكُوفيين مذهبهم في القول بأن المبتدأ والخبر عمل كل واحد منهما في الآخر . حيث قال : « وقال قوم : المبتدأ والخبر عاملان كلاهما فالمبتدأ عامل في الخبر ، وهو الذي رفعه ، والخبر عامل في المبتدأ وهو الذي رفعه ، والخبر عامل في المبتدأ وهو الذي رفعه ، وهذا قول فاســـد ، من قبل أن المبتــدأ والخبر كالشيء الواحد في الأصل وبعض الشيء لايعمل في بعض "")

- وردً على قول بعض البصريين في القول بأن الابتداء رفع المبتدأ ، بقوله: « وقال قوم » وكان رده عليهم بقوله: « وهذا القول أيضاً داخل تحت القولين الفاسدين . . . » وفي الموضوع نفسه يقول: « واعلم أن بين البصريين والكوفيين في هذه الأقوال خلافات يطول شرحها ، ولا فائدة في ذكرها إذا ذكرتها لك ههنا ، وإنما الغرض سواها (٢) » .

- وصرّح بذكر البصريين والكوفيين في حديثه عن عامل الفعل المضارع حيث قال: « . . . وهو مشابهته لاسم الفاعل عند البصريين ، وقال بعض الكوفيين : بل عامله عدم النواصب والجوازم . . . » (") .

⁽۱) أنظر م*ن* : ۲۳۲

⁽٢) انظر من: ٢٣٣

⁽۲) انظر م*ن* : ۲۳٤

- ووافق سيبويه وأكثر البصريين وخالف الكوفيين والأخفش حيث قال : « وأما قول الكوفيين في المبتدأ إذا تقدم عليه الظرف والحرف اللذان يكونان خبراً عنه أنه يرتفع فاعسلاً للذي يتعلق به الحرف والظرف في مثل قولك : في الدار زيد وأمامك عمرو فليس بواضح ... ولم يقل بهذا أحد غير الأخفش وجماعة من الكوفيين وخالفه سيبويه وأكثر البصريين والله أعلم »(۱)

- وقال في ضمير الشأن: « فاعلم أنّه يسمى الضمير المجهول عند الكوفيين، وضمير التعظيم عند غيرهم » (").

- واختار مذهب البصريين وضعف مذهب بعض الكوفيين في وجوب تأخير الخبر على مالزم أوله « ما » من أخوات كان حيث قال: « وخبر يجب تأخيره ولا يجوز تقديمه إلا على ضعف . . . وقال قوم : الأصل في هذه الأفعال ألا تتقدم الخبر ؛ لأن في الأفعال معنى المصدر والخبر كالمعمول له ، ومعمول المصدر لايتقدم عليه ، وهذا مذهب البصريين ، واختيار الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي ، وقد خالفهم ابن كيسان وصاحب « الجمل » وبعض الكوفيين » إلا أنه قال بعد ذكره حجة الكوفيين : « وهذه حجة قوية حسنة يجوز لصاحبها تقديم الخبر » (*)

- وأشار إلى مذهب الكوفيين في القول بأن الياء في إياك حرف عماد فقال: «ومن جملتها حرف للعماد على بعض الأقوال، وهي: الياء في إياك قال بعض الكوفيين: الكاف وماجرى مجراها اسم مضمر، والياء حرف عماد "».

⁽۱) أنظر م*س* : ۲۰۱

⁽۲) **أنظر من** : ۲۷۲

⁽٢) أنظر من : ٢٦٨

⁽٤) أنظر ص: ٧٢

٦- آراؤه النحوية ، وعنايته بالتعليل النحوى ـ

المؤلف في هذا الجزء كغيره من العلماء يعتمد على ترجيح رأي على رأي مرةً بالنظر إلى الحجة وأخرى بموافقة عالم من العلماء ، إلا أن الملاحظ في هذا الجزء كثرة التعليلات حيث يقول في أكثر من موضع: « انَّ التعليل الذي ذكره قد دقَّ على كثير من العلماء فلم يُعللوا له (۱) ».

ونجده يقول: « وهذا من ألطف التعليل فاعرفه » ، وقال: « فتدبر ما أوضحته في هذا الفصل من التعليل فهو غريب جداً »

- على أنَّ الغريب ماوجدته من تفسير المؤلف لبيت الفرزدق:

غداة أحـــلت لابن أصرم طعنة حصين عبيطات السدائف والخمر وهو تفسير يخالف تفسيرات علماء العربية للشاهد فيما أعلم "".

ومن الغريب أيضاً مانسبه المؤلف إلى سيبويه من جواز تقديم الفاعل على على فعله وإعرابه فاعلاً في الشَّرط والاستفهام (٣)

ومن الغريب أيضاً تعليلاته الكثيرة التي خالف فيها العلماء يظهر ذلك واضحاً في باب البناء ص: ١٢٨

٧- موقفه من آراء كبار العلماء ونسبة الأقوال اليهم:

- اعتمد المولف - رحمه الله - في هذا الجزء من الكتاب على ذكر أقوال العلماء دون نسبتها إلى أصحابها ،وإغا كان يكتفي بقوله :وقال بعضهم ، وخلافاً لبعضهم ، وذهب قوم ، وقال قوم ، وبعدد ذكره لقول ما يذيل هذا

⁽۱) أنظر ص: ۲۲، ۲۹، ۵۲، ۵۱، ۱۹۲، ۱۹۲، ۱۹۲، ۱۹۲

⁽٢) أنظر ص: ١٦٢

⁽۲) أنظر ص: ۱۵۸، ۱۷۲ ، ۲۲۷

القول بقوله: إن كان مؤيداً: وهو الصحيح ، وهو الأوضح وإن كان مخالفاً بقوله: وهو قول فاسد ، وهو غير واضح ، ولايعباً به . وفيما يلي سوف استعرض أكثر المواضع التي وافق فيها العلماء والمواضع التي خالفهم فيها ورد عليهم:

- فقد رجح قول سيبويه على قول الخليل في « أل » التعريف حيث قال : مؤيداً حجة سيبويه : « وهي حجة قوية حسنة » (۱) . وقال مرجحاً قول الخليل على قول سيبويه في باب الفاعل « والأصل قول الخليل رحمه الله بدليل أنَّ سيبويه أجمع معه في الأصل المقدر الذي يرجع إليه عند الالتباس » (۱)
- واختار مذهب الأخفش في أصالة الفاعل وحمل المبتدأ عليه ، وهو مذهب الخليل ، وذهب سيبويه إلى أنَّ المبتدأ هو الأصل "".
- وقال في رواية سيبويه « ليس خلق الله مثله » : « فهي شاذة لا يُقاس عليها » (")
- وردَّعلى ابن السراج حيث قال: « ورُوي عن ابن السراج أنَّه يجُوز أن يلي كان ماانتصب بخبرها إذا تقدُّم الخبر على الاسم، وذلك في مثل قولك: كلا نان طعلاً من الكلا أنه ، ولاحلجاة له في ذلك "" » .
- وردَّ على الزمخشري في قوله: بأن وزن آدم فاعل حيث قال: « فأما من قال: إن وزن آدم وآزر فاعل فقد أخطأ خطأ عظيماً . . " » .

⁽۱) أنظر م*ن*: ٦٩

⁽۲) أنظر م*ن* : ۱۰۸

⁽٢) أنظر من : ١٥٦

⁽٤) أنظر م*ن* : ١٦٧، أنظر : ٢٥٨

⁽ه) أنظر م*س*: ۲۷۷

⁽٦) أنظر م*ن* : ٣٦

- واختار رأي المبرد في تعليله ضم نون نحن ".
 - وردُّ تأويل الجمهور لقول الشاعر:

جَزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل حيث قال : « وهذا تقدير بعيد غير سائغ "" » .

- وذهب إلى ماذهب إليه جمهور البصريين واختاره ابن بابشاذ من أن الضمائر في قوله تعالى: «فعموا وصموا» هي الفاعل (٣) .
- وذهب إلى ماذهب إليه ابن بابشاذ في القول بأن عامل المستدأ والخبر معنوي (1) .
- وردً على ابن بابشاذ في إجازته قولك: محمد أين هو؟ على تقدير: اين محمد؟ حيث قال: « وهذا اتساع منه رحمة الله عليه لأن محمداً في هذا لابد أن يكون مبتدأ، ولابد أن يكون مابعده خبراً، وبعده الاستفهام، والإستفهام لايكون إلا مقدماً ؛ لان له صدر الكلام (") ».
- وقد قال بشذوذ رواية سيبويه « إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم » حيث جعل الضمير المتصل المنصوب خبراً لكان "'.
- وقال بشذوذ رأي أبي على الفارسي في نصب « مزاجها » في بيت حسان بن ثابت على الظرفية ()

⁽۱) **انظر** م*ن*: ۱۳۱

⁽۲) أنظر م*ن* : ۱۸۰

⁽۲) أنظر م*ن* : ۱۸٦

⁽٤) أنظر م*ن* : ٢٣٢

^(°) أنظر م*ن* : ۲۲۹

⁽٦) **أنظ**ر م*ن ٢٣٩:*

⁽۷) أنظر م*ن* : ۲۸۳

٨ - وصف النسخة الخطية:

عند الاطلاع على نسخة الكتاب وقراءتها وفحصها تبين لي أنها الجزء الأول من الكتاب ، إلا أنها ناقصة الأول فقد سقطت من أولها وريقات لانستطيع التجزيم بعددها ، إلا أنه بمقارنتها بكتاب المؤلف «التهذيب الوسيط » ونحن نعلم أنه لخصه من كتابه هذا يتبين لنا أنه مازال في أوائل التأليف .

والمصورة التي بين أيدينا تبدأ بـ « نعم وبئس » وهي في سياق كلامه عن الفعل وأنه يكون جامداً ومتصرفاً ، وقد سبقه الكلام عن الإسم وحدَّه ثم الفعل وأقسامه ، وقد تكلم المؤلف عن الأفعال التي لاتتصرف ومنها « نعم وبئس » فذكر الأدلة على فعليتهما والخلاف فيهما ، وعن الدليل على أنهما فعلان ، وحكم رفعهما للمضمر ... حتى وصلتنا الصفحة التي يجيب فيها على علة عدم تصرف « نعم وبئس » وهذا مابدأت به حتى يكون الكلام مفهوماً ومتصلا .

قال: الناسخ في الورقة « ٣٣ » من المخطوط « انقضى تفصيل الأسماء والأفعال والحروف وبانقضائها انقضى الجزء الأول من المحيط المجموع والحمد لله وحده » ثم كتب الناسخ مانصه « الجزو الثاني » على بداية الجزء الثاني وبدأه بد « باب النداء » ثم كتب على آخر ورقة منه « تم الجزء الثاني ويتلوه الثالث باب في معرفة حروف القسم » والجزء الأول الذي بين أيدينا يبدأ كما ذكرت بحديثه عن الفعل الجامد في أثناء حديثه عن حد الفعل وينتهي بد « باب كان وأخواتها » ويحتوي على « ١٠٥ » ورقة يتراوح عدد أسطرها مابين « ٢٠ الى ٢٤ » سطراً متوسط عدد الكلمات في السطر الواحد « ١١ » كلمة .

وهذه النسخة نسخة مقابلة عليها تصحيحات وخطها لايختلف عن الخط الذي كتب به الجزء الثاني من الكتاب.

٩-الطريقة التي اتبعتها في التحقيق:

اعتمدت في تحقيق هذا الجزء على النسخة الوحيدة المصورة من الجامع الكبير بصنعاء تحت رقم: (١٨٤٢) فرع اللغة ، وذلك فيه صعوبة بالغة للمحقق عندما يعترضه بعض الكلمات والعبارات التي يستغلق فهمها على القارىء ، إلا أنني بفضل الله قد تغلبت عليها ساعدني في ذلك أستاذي الدكتور: عبدالرحمن العثيمين ، فحاولت إخراج النص كما أراده المؤلف قدر المستطاع.

- فقد قمت : بنسخ الكتاب وحرصت أثناء النسخ على الإلتزام بالقواعدا لإملائية عدا الآيات القرآنية فقد اتبعت فيها رسم المصحف .
- عارضت المنسوخ بالأصل تداركت معه بعض الكلمات الصاقطة أثناء النسخ.
 - ضبطت النص بالشكل.
 - خرجت الأقوال والآراء ماكان ذلك ممكناً
- -خُرجت الآيات القرآنية ، وصححت ماكان منها مخالفاً للمصحف ولكن بعدالتنبيه على ذلك في الهامش ، وخرجت القراءات القرآنية قدر المستطاع .
 - خُرجت الأحاديث والأمثال والاستعمالات النحوية ووثقتها قدر المستطاع.
- خرجت الشواهد الشعرية ووثقتها بحيث أذكر الديوان أولاً ثم موطن الشاهد في كتب العربية الأصيلة مراعياً في ذلك الترتيب الزمني لمؤلفي تلك المصادر.
 - استعملت علامات الترقيم لما لها من أهمية بالغة في فهم النص .
 - كتبت تعريفات موجزة جداً عن الأعلام غير المشهورين حرصت على توضيح مكامن ترجمتهم في كتب التراجم .

- علّقت على كثير من الأقوال ووجهتها في بعض الأحيان حسب ماأراه صواباً .
- ذكرت معاني كثير من الكلمات التي أعتقد أن معناها قد يخفى على القارىء .
- كتبت أرقام صفحات المخطوط على جانب الورقة الأيسر معتمداً في ذلك على نهاية الصفحة ، فكان الرمز (أ) للصفحة اليسرى ، والرمز (ب) للصفحة اليمنى .
- وضحت النص بالفهارس التي تخدم القارىء ليسهل عليه الوصول إلى مايريد .
- أثبت أكثر المصادر والمراجع التي أفدت منها سواءً في الدراسة أو في التحقيق .
- والله تعالى من وراء القصد والهادي إلى سواء السبيل ، « وماتوفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب » .

عد والفرونع الط و حلادل و نع و سع مدلل و نع و سو لم- يعا فط الم طاحرًا مع فالملا في الا ما المنواد بالصف الما فنه الملعداللام للحنسل قاولا ربعان عمرًا فطولها عن المحاع فاذاس المهلموفعا فعمل المفيلاصمرا والمااذا مناعظية لدالمسترغليك اخالص المخالف وهوظالم والماكا زحرفه الله المتر دالعلمه كالمحافظ العنع وعوظام فإنا المزحدون المنافعة والمو بالتميزلم خرالحنب _ والمالم لم نصر فعنه الم فعال طامر اصمار م المفالعل عنابعا وغراسا العمر ماه لها وُ معلى المعالى الم عالم حوالمروالرق والمع والع صعالع عاعاله فالع فوالم والنع المعالم ما زعليه ولقل الما فالمانا الها في المعان كلما عالمان الملسرفعف والمرابعام وصفعه للدح والذم والمعجد عانكهده ولردمولانع الاعامام مراج الاورب مك كلويه وه أو لم إفعال لوحال نصاع منها مشفال و العندلاف الابرحة المرة والعظام العني وافع ولهذالر لحزار تعالما لحسروس الأمالسر في في نعنها معنى المان موصوعه لنعالم من العالما على الله ومرتفوع كالع عدام رسر فلون في له عنها سنعان الغير الطبيع به هنا مرق الكالانع المستعبل المالكالية

الصنحة الأولى من المخفوط

لاسترقط و فدالنها وبالغ عقلط عر: البرسالصاك سَبِلِعَامِنُ ور المولحمع العااكم وفعد ومرده والفي المار تعرابعال إمرالت عربفاء عبر خوفاؤ يعروافعا فاضرف لوالصاليات فالمعال هوهوالعال العاعدن اغله الاكدال فلولعنه ولونع عالم كم ما لها هي عام المعرف الم والمنوم والعمر و مَراف والمنا وم أبليغال العن لحظ الما حمد المالعاعل العالم المالعاعل المالعاملة بما بهذه النواجية الما الما الما وعالم الما مع لنوان الحالون في النا عبد الكان و المان المان الحال المان على كارُوا حرفه واللاكتر خيل نصور فافعا ماله ذاب الميكان بناوطاوا وحقع لعلدوي اندلوكا نعمي لأنب لموكدس فعالجح ولوكا فاعلاله وكالمعالل فالمعالل والمكوناكم في المنه والمحري المنافع المنا المؤنالي (الموكد وكماك كالك كالككد لحل راح رما فهلما و معلط عد المذل عموا لخوه العومرا حال الندي الساكر بوصيع النعنم فناالام عاللم واغاحم فكالحرال فهلم

فسرهك ومرحم المحكم انه اذاابا يعزك اواستها وحرها غرف مُرحروف الجرّاوطروف كالملحرّام واعل نكرم حازان فخلله بعنوضع للووالطرو فحطل العاعل طلاؤالعامك الكالية ونعلوه المرف الطرود لكآليخ نعلعا به هوالحز و فنصر تعود الحابترك رعاهزا الوج ودكك ملح لك كاربع قاعاح المرار أواماً مك وسواكان المرف الطرف فلاسطا المرالعاعل فاحزر عدقاتها المنزوقا باعالك أؤتوزار تعبير آلت بحفاظاهي الحبر لكارواني والطرف كالم وقاعا هوالعالم فمالع منالله كاكانا العالم منه عالغ الول فوران مكامغكر لفايم مع لوسخرًا لكا وجورا زيت بأبر حتقالكان العامره الكاخ كالملاواجام ولمحالا نع دلك ع دي ونها حررجي عال الردم تورد واركان جنركا لهم فاعلواست بعده مائم فأعلز ما يخووككار بغالما ما خازار عول الماء حالاوان عفله مرَّ لم عالم معلق الماناعلى فرهالح لمرابعاء وعلية ولاسر تعاشيكا فأ ارتجله بعًا المالول لمذالحرنعالشفات للمداد الفاليان عامر دلك عنفا والجرينية زرائع المر ماع المونعا والوعا كام وكالمحالفك وماهاذا لمنقلعل ماسطل علاؤسغل فالالاجرال نعال الجمقالا الأوكو ما يمنعط عالى الا كالهزهذا منالم ح زقد اخار

الصقة النَّصَرة من المخاوط

القسم الثاني:

النص المحقق الجنء الأول

إِنْفِي الْمِيْرِ ال

(بابُ الْفعالِ التي لا تُتَصَرّف)

وأَمَّا لِمَ لَمَّ تُصَّرف هذه الأفعال ؟ فلأمرين :

أحدهما: أنَّ هذه الأفعالُ نُقلِتْ عن بابها" ، وعُدل بها إلى غير ما هو لها ، وجُعلِتَ نفسَ المعاني التي هي المدحُ ، والذَّم ، والتَّرجي ، والنَّفي ، والتَّعجب ، فمنعتُ بعضَ علاماتِ الأفعالِ ، وهو التَّصرفُ ؛ إشعاراً بما صارت عليه ، ونُقلِتٌ إليه .

والثاني: أَنْهَا لَم تُصَرَّف ؛ لأنها عبارة كلها عن الماضي ، إلا « ليس » و « عسى » بدليل أَنْهَا موضوعة للمدح والذم والتَّعجب ، وأَنتَ لا تَدَّحَ ولا تَدْم ، ولا تعتجب إلا على ما مضى من الحال التي تُوجب ذلك . فلو تصرَّفت هذه الأفعال ، لوجب أَن يصاغ منها مستقبل وحال وغير ذلك ، وأنت لا تمدح ولا تذم ، ولا تعجب على مستقبل غير واقع ، ولهذا لم يَجُزْ أَنْ يُقال : ما يُحسن زيدا .

وأَمْنَا « ليس » فهي في نفسها بعنى الماضي ، مَوْضُوعة لنفي المستقبل ، فإذا قلت : ليس زيد يقوم ، كان المعنى نفي قيام زيد ، فلو تصرّفت لصيغ منها مستقبل وحال وعير ذلك . وامتنع هذا مِنْ قبل أَنْكَ لا تَنفي المستقبل بستقبل مثله ، بدليل أَن النّفي / تعبل المنفى ، و« ليس » هي نفس النفى ، فتدبر هذا .

وَقَدَّ قِيلً : إِنَّ « ليس » لمّ تصَّرَفْ ؛ لأنهَّا شَابهتّ « ما » الّتي للنَّفي ، وهي

P/1

⁽١) لأن « نعم » منقول من قولك : نعم الرجل ، إذا أصاب نعمةً و ﴿ بِنْسَ » منقول من قولك : بنسَ الرجل ،إذا أصاب بُوسًا ، الجمل : ١٠٨ .

حرفَّ ، والحروفُ لا تَتَصَرَّف ، فَمَنِعتْ التَّصْرِف ، كما مَنعَتهُ « ما) وهذا غير واضع ٍ! لأنَ كلَ واحد مِنْهُمَا شَابَه الثَّاني ، ولمَّ يَعْلَم أَيهُما الأصلُ اللهِ

وَأَمَّا « عسى » فالحديثُ عَنَها كالحديث عن « ليس » وهي في نفسها بمعنى الماضي مَوْضُوعة لَّ لترجِّي المستقبل ، فإذا قُلتَ : عَسَىٰ زيد الله الله الله المعنى : نُرجِّي قيامَ زيد ، فلو تَصرَّفتُ لَوجبَ أَنْ يصاغَ مِنْها مَستقبل أَيضًا ، وذلك ممتنع مِن قبل أَنَّ مَضُولَ التَّرَجي قبل وَقوع المترَّجي ، و« عسى » هي نفسُ الترَّجي .

وقيل" : إِنَّهَا لَمَ تَتَصَّرَفَ لَشَابَهَتَّهَا « لعَّلَ » وهو الأَقربُ ، فلهذا لم تتصرَّف لما لزمتْ الماضى ، وهذا من اللَّطيفِ ، فاعرفه موفقًا إنَّ شاء الله تعالى .

وَقَدْ قِيلَ" : إِنَّ « ليسُ » و « عسى » أَغْنى تصرّفُ خَبرَهما عن تَصرّفهما في نفسهما، وهذا غيرُ واضح ، لأنَّه لو صحَّ لكان مُطَّرداً في جميع الأفعال . ولأَغنى تصرُّفُ خبر « كان » وأخواتها عن تصرفها في نفسها .

فأمّاً ما عملُ هذه الأفعال التي لا تتصّرف ؟ فلكل صنف منها عملُ ، ونحن نبداً بدأ بدأ ونحن نبدأ بدأ به و بنس » ههنا إن شاء الله ، وبالله التوفيق .

⁽١) قال ابن السَّرَاج في الأصول: ٨٣/١: ﴿ وإِنَّا امتنعت من التَّصُرف؛ لأَنْكُ إِذَا قَلْتُ: ﴿ كَانَ ﴾ دللت على ما فيه ، وعلى ما لم يقع ، وإذا قلت: ليس زيد ُ على ما مضى ، وإذا قلت: ليس زيد ُ قائمًا الآن أو غداً ، أَدَّت ذلك المعنى الذي في ﴿ يكونَ ﴾ فلمَّا كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استغنى عن المضارع فيها ، ولذلك لم تَبْنَ بناء الأفعالِ التَّي هي من بنات الياء ، مثل: باع وبات .

⁽٢) لعله يريد: أَنَّ وعسى » محمولة على و لعل » في العمل ، وعدم التَّصوف ، وهو رأي سيبويه . الكتاب: ٣٧٥/٢ ، والجني الداني: ٤٦٧ .

⁽٣) قال في كشف المشكل: ٣٩٣/١ : « وأُمَّا « عسى » و« ليس » فإنهما جاءًا بلفظ ِالمصدرِ ترجَّياً وَنَّنيًا للمستقبلَ فَأَغنيا بتصرفهما في معانيهما عن تصرَّفهما في نفسهما » .

(بابُّ في عملِ نعمَ وبنُسَ)

وفوائده تشتمل على ثلاث مسائل :

يُقَالَ فيها : ما عَمَلَهُما ؟ ولمَ عَملا ؟ وَمَا أُخْكَامُهُما ؟ .

قَأَمَا اللهُما فِعْلاَن ، وَأَنهَما لم يتصَرَّفا فقد تقدَّم ، وهذا البَّابُ في معرفة مِ

(فصل): في عمل « نِعم)» و « بنس »:

وَعَمَلُهُما أَنَّ يَرَفَعا من الأسماءِ ما عَرَّف بالألف واللام ، تعريف جنس ، أو ما أضيف إلى ما فيه الألف واللام : نعم الرجل زيد ، أضيف إلى ما فيه الألف واللام : نعم الرجل زيد ، وبنس الغلام عمرو ، وبنس أخو القوم زيد ، وبنس الغلام عمرو ، وبنس أخو القوم زيد ، وما شاكل ذلك ، مما وقع مرفوعًا بعدها ، بهذا الشرط ، أعني كونه جنسًا ، أو مُضافًا / إلى جنس ، فهو اسم لهما ، وما وقع مرفوعًا بعد اسمهما فهو مبتدأ ، وخبره متقد في الجملة ، أو خبر مبتدأ محذوف ، فإذا قلت : نعم الرجل زيد ، فتقدير المبتدأ المحذوف : « هو » زيد ، وعلى هذا قباس ما أتى .

(فصل) ، وأَمَّأُ لِمَ عَمِلا ؟ فلأنه قد صتَّعَ أَنَّهُما فِعْلان كما تقدَّمَ ، وأَصلُ الأفعالِ أَنْ تكونَ عاملة مَّ ، وأصلُ الأسماءِ أَنْ تكونَ معمولة مَّ ، حتى شابه شيء منها الفعلَ " .

ر ر ب

⁽١) فإن شابه شيء من الأسماء الأفعال عمل في غيره كاسم الفاعل.

وأَصلُ الحروفِ أَن تكونَ عاملةً ومعمولةً ، حتى يَعرضُ لها شيءٌ فتلُغى عن العمل ، والأفعالُ بخلاف ذلك ، لا تُلغى قطٌ عن العمل .

(نصلُ) : وأُمَّا مَا أُحَّكَامُهُما ؟

فهي مشتملة على ثلاث مسائل : واجب ، وجائز ، وممتنع .

فالواجب مشتمل على ثلاث مسائل :

أحدها : أَنَّهَ يجبُ رفع المعرَّف بالألف واللام للجنس ، أو مَا أُضيفَ إليه ، على أن يكونَ اسمًا لهما ، وقد تقدَّم تشيله .

والثانية : أنه يجبُ نصبُ النَّكرة إلجامدة بعدهَما على التَّمييز ، والمشتَّقة على الحال ، ومثالُ ذلك : نِعمَ رجلاً زيدً ، ونِعمَ الرجلُ راكبًا عمرو . هذا على مذهب من أجاز الحالَ بعدهما" .

والثالثة: أنه يجب الترتيب ، وهو تقديم « نعم » و « بئس » وتأخير اسمهما ، وتأخير المهما ، وتأخير المبهما ، وتأخير التمييز ، لأنّه لا يجوزُ تقديم اسمهما عليهما ، وتأخير التمييز ، لأنّه لا يجوزُ تقديم اسمهما عليهما ، ولا أنَّ يتقلّم المبتدأ على اسمهما لوقلت : نعم زيد الرجل ، على أن تجعل زيدا مبتدأ لم يجز ، وكذلك لو قد من التمييز على « نعم » و« بئس » فقلت : رجلاً نعم زيد لم يجز، وإنما لم يجز ذلك لأنهما لما لم يتصرفا في نفسهما لم يتصرفا في معمولهما ، لأن العامل إذا لزم حالةً واحدة وجب أنْ يَلْزم معموله حالة واحدة . فافهم ذلك موفقا إن شاء الله تعالى .

(فصل) ، والجائز مشتملٌ على سترمسائل :

إحداها : أَنهُ يجوزُ حذفُ اسم « نعم » و« بئس » إذا كانَ بعدَها عَيينُ ، لأنّه يدلُ عليه ، ومثالُه : نِعمَ رجلاً زيد مُ تقديره : نعم الرجلُ رجلاً ، وقد تقدّم الحديثُ عليه

⁽١) نسب هذا القول إلى الكسائي ، ينظر: المساعد على التسكيل: ١٢٩/٢ ، والهمع: ٨٥/٢ .

^{- 2-}* الأولى هذف معولة لا به الحريض لا ثكوبه معولةً

في أول الباب ِ.

P/5

والثانية : أنه يجوز أنْ تَجعل المرفوع بعد اسم « نِعم » مبتداً ، وخبره متقدم معلام عليه في « نعم » واسمها في نحو قولك : نعم الرجل زيد ، ف « زيد » مبتدأ ، وهو في نبد التقدم ؛ لأن تقديره : زيد معدوت ، ويجوز أن يكون « زيد » خبر مبتدأ محذوف ، فإذا قلت : نعم الرجل زيد ، فتقديره « هو » زيد ، فإذا كان « زيد » مبتدأ كان ما قبله في موضع الرفع خبرا . وإذا كان « زيد » خبر مبتدأ محذوف لم يكن لما قبله موضع .

ويجوز أن يحل محلّه على هذا الوجه الحرف ، والظرف ، والجملة ، والفعل الماضي والمستقبل ، ومثال ذلك : نعم الرجل في الدار ، ونعم الرجل أمامك ، ونعم الرجل منطلق ، ونعم الرجل قام ويقوم . هذه كلها حالة محل « زيد » ، لأن زيدا خبر المبتدأ ، وهي كلها تقع خبر المبتدأ ، وأما إذا كان زيدا مبتدأ لم يجز أن يحل مَحلّه إلا اسم معرفة وسواء كان ذلك الاسم مضمرا أو ظاهرا أو مبهما ، أو جامدا ، أو مشتقا ، تقول : نعم الرجل أنت ، ونعم الرجل هذا ، ونعم البيت الكعبة ، ونعم الرجل الحارث ، وما شاكل ذلك .

والثَّالثة: أَنَهُ يجوزُ أن يكونَ اسمُ « نعم » و « بنس » معرَّفًا بالألفِ واللام للجنس ، أو مضافًا إلى الجنس ، كما قال الله تعالى في المعرَّف بالألف واللام : " ﴿ يَعْمَ العَبَدُ مِنْ الْمُعَرِّفِ بِالأَلْفِ وَاللام : " ﴿ يَعْمَ الْعَبَدُ الْمُأْوَلُ الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ ، وقال الشَّاعر في المعرَّف بالألف واللام : "

بالألف واللام : "

⁽١) سورة ص: الآية: ٣٠.

⁽٢) سورة النحل: الآية: ٢٩.

⁽٣) لم أجده فيما رجعت إليه من مصادر.

تُعْطِي وَتُزَهِّقِ مَا أَعْطِيَهُ مَنَّنَا بِنُسَ العَطَا إِذَا أَتَبْعَتَهُ اللَّيَنَا وَاللَّهُ اللَّيَنَا وَاللَّهُ اللَّيْنَا اللَّهُ اللَّيْنَا اللَّهُ اللَّ

وَلنَعْمَ حَشُوالذَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعَيَتُ نَزَالَ وَلُخَ فِي الذَّعْرَ وَلَا عُمْ مثل والرَّابِعة : أَنَّة يجوزُ أَنْ يُقَدَّم زَيدً على « نعم » واسمها ، ويكونُ مُبتدأ في مثل قولك: زيدٌ نعم الرجل ، وهذه الرَّتبة في المدح دونَ الرَّتبة الأولى ، لأنَّ قولك: نعم الرجل زيد أَبلغ من قولك: زيدٌ نعم الرجل .

والخامسة : أَنه يجوزُ أَنَّ تكونَ « نعم » و« بئس » خبراً / للمبتدأ ، ولـ « إِنَّ » ولـ « كان » وما جَرى مجراهما في قولك : زيدٌ نِعم الرجلُ ، وأصبحَ عبدُاللهِ بئس الغلامُ.

والسّادسة : أَنّهَ يجوز في « نعْم َ » و « بنّسَ » أُربع لغات : أَحدها : نِعْم وبنّس ، على وزن « فِعْلَ » بكسر الفاء وسُكون العين . الثانية : نعِم وبنس على وزن « فِعلِ » بكسر الفاء والعين جَميعًا .

لنعِمَ حَشَدَ اللَّهِعِ أَنْتَ إِذَا ﴿ وَعِيثَ نَوَالْ وَلَجَّ فِي النَّعَرِ

وقوله :

* ولأتَتَ أَشجُعُ من أَسامَةً إِذْ *

إغا هو صدر من بيت للمسيب بن علس ، وعجزه : ﴿ وَ الْمَا مِن بِيتَ لَلْمُسْبِ إِنْ عَلَى النَّاعِرِ * ﴿ النَّاعِرِ *

ينظر: الكتاب: ٣٧١/٣، والمقتضب: ٣٧٠/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٧٥، والأصول: ١٣٠/٢ ، والجمل: ٢٨١٨، والأمالي الشجرية: ١١١/٢، والإنصاف: ٣٥٥/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٦/٤ ، ورصف المبانى: ٢٣٢ .

* لم يش لدانً ، إنَّ زيراً نعم الرحلُ - ٢ -

<1/m

⁽۱) هو زهير بن أبي سلمى . ديوانه : ۸٦ . والبيت من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان . ولج في الذعر أي: تتابع الناس في الفزع . قال البغدادي في الخزانة : ۳۱۸/۱ : « فإن البيتُ الذي فيه : « دُعَيَتُ الذي أبي سلمى ، وصدره :

رية مرية من العين . المخالفة : نعم وبنس على مثال « فعل » بفتح الفاء وكسر العين . المناسطة : نعم وَبنس على وزن « فعل » بفتح الفاء وسكون العين .

وهذه اللَّغَاتُ الأَربِعُ تجوزُ في كلَّ كلمة أَلاثية ، إِذَا كانت العينَ فيها حَرْفًا حَلَّقيًا سواءً كانت الكلمة اسمًا ، أو فعلاً مثل : شَهِدَ ، وَبَعَدَ ، وصَخِرَ ، وَبَخَعَ ، وما شاكل ذلك ."

والممتنعُ ضِد الواجبِ ، وهو يَشْتَمَلُ على أربع مسائلَ : أَحَدُها : أَنَّدَ يَتنعُ أَنْ يَرَفعَ هذانِ الفعلانِ مَضَّمراً ، أو مُبَهَمًا ، أو عَلمًا ، أو مَشْتَقًا ، أو مَعْهُوَدًا ، أو نَاقِصًا .

فَأُمَّا قوله تعالى " : ﴿ إِنَّ اللَّهُ نِعْما يَعظُكُمُ بِه ﴾ فليستْ « ما » ناقصةً كما قال المخالفُ " ؛ لأنها عِنْدَه مصدرية وتقديره : نِعْم وَعُظُه لكم ، وهذا فاسد من قبل أَنَّ «نعم » و « بنس » لا يَرفعان مضَافًا إِلاَّ أَنْ تكونَ إضافَتُه إلى ما فيه الألف واللام للجنس ، نحو قولك : نعم غلام الرجل أَنت ، ولا يجوز : نعم غلام ك زيد ، والصّحيح أنها بعنى النّكرة الموصوفة ، وموضعها من الإعراب النصّب تمييزا ، وتقديره : نعم شيئا يعظكم به ، والله أعلم .

والثَّانية: أَنَّدَ يَتنُعُ أَنْ تَسَتَعَمَل « نعم » و « بئس » بلفظِ التَّثنيةِ والجمع / لأَنَّهُمَا لو ٣ ٢ استُعمَل في التَّثنيةِ والجمع لاتَّصَلَ بهما المضمرُ ، وذلك مُتَنِعُ مَن قبِلَ أَنَّهُمَا لا يَرْفَعَانِ مَضمرًا كما تقدَّم ، فلهذا لا يجوزُ : الزيدانِ نِعِمَا ، ولا : الزويدونَ نِعمُوا .

⁽١) جاء في الأصل بعد قوله و ذلك » : و حاشية قال أيده الله : هذه اللغات جَوزَها النَّحاة المتقدّمُون فيما كان عينه حرفًا حلقيًا من اسم وفعل ، وعندي أنه غير مطرّد (رجع) » .

⁽٢) سورة النساء : الآية : ٥٨ .

⁽٣) ذكر أبو حَيَان في البحر المحيط: ٣٠٥/١ أنه منقول عن الفراء والكسائي ، ونسبه ابن الأنباري في « البيان في غريب إعراب القرآن » : ١٧٧/١ إلى الأخفش .

والثالثة : أَنْهُ يَتنعُ تقديمُ معمول « نعم » عليها ، لأَنهَا لم تَتصرَّفُ في نفسها فتتصرَّفُ في نفسها فتتصرَّف في نفسها

وقد تقدُّم الحديثُ على مثلِ هذا في الواجبِ، وأُقربُ من هذا كلهِ ، أَنَّه يمتنَع ضُدُ ما وجبَ فخذهُ من هنالكِ مُوفقًا إنَّ شاءَ الله تعالى .

والرَّابِعة : أَنَّهَ يَتنُعُ أَنَّ يَدَخُلَ على « نعم » و « بئس » شيء من أدواتِ النَّغُيِّ، لوقلت: ما نعم زيد ، أو : لا بئس زيد ، لم يجز .

واعلم أنّ له نعم » و « بنس» أحكامًا كثيرةً ، وقد ذكرتُ الأهم منها والأكثر في هذا الباب ، والباب الذي قبله ، وذكرتُ أن معناهما المدحُ ، والذّم ، وأنهما فع لأن غير حقيقيين على مذهب الخليل بن أحمد ، وسيّبويه ، وأبي الحسن ، وأبي علي "، وجمهور النّحويين" ، ولم يُخالفُ في أنهما فعلان إلا الفرّاء " ، وجماعة من الكوفيين قالوا : إنهما اسمان لمّا لم يتصرّفا ، واحتجوا بروايتين مسموعتين عن العرب ، حيث أدخل عليهما حرف الجر ، وقالوا : حرف الجر لا يَدخلُ إلا على الأسماء ، إحدى الرّوايتين قولُ رجل لصاحبه : سرت على عيري هذا خمسة عشر ميلا في ليلة واحدة ، فقال له صاحبه " « نعم السّبر على بنس العير " ه فادخل « على » على « بنس » ، وقول الأخر - لما ولدت ابنةً - وأتاه بعض أصحابه وقال له : نعم المولود البنت ،

⁽١) أبوعلي الفارسي (٢٨٨-٣٧٧هـ) الحسن بن عبدالغَفّار ، من طبقة الرّماني ، وأبي سعيد السّيرافي ، أخذ عن أبي بكر بن السرّاج . من تلاميذه أبو الفتح بن جنيّ . له الإيضاح ، والحُجّة . ترجمته في : إنباه الرواة : ٢٧٣/١، ونزهة الألباء : ٣١٠ .

⁽٢) المسألة في الإنصاف: ١٤ ، والتبيين للعكبري ، مسألة رقم (٤٠) .

⁽٣) أبو زكريا يعيى بُنَّ الفراء الديلمي: (١٤٤ - ٢٠٧هـ) من أثمة مدرسة الكوفة . له معاني القرآن . ترجمته في : إنباه الرواة : ٢٠١/٤ .

⁽٤) مقولة وردت عن العرب واستشهد بها بعض النحويين على اسمية و نعم » وو بنس » . ينظر : الإنصاف : ٩٨/١ ، وشرح ابن عقيل : ١٦٠/٢ .

فقال ": « ليستُ بنعم المولود ، نصرتُها بكاء ، وبرها سرقة » . فأدخل الباء أيضًا على « نعم » وهذا شاذ ، لا يقاس عليه . والصحيح ما قدمنا من الاحتجاج على أنهما فعلان غير حقيقيين .

⁽۱) مقولة لرجل من بني عقيل ، انظر : المساعد : ۱۲۰/۲ ، وشرح ابن عقيل : ۱۹۱/۲ ، وأوضع المسالك : ۲۷۰/۳

(بابُ حبَّذًا)

وهي تشتملُ على أربع مسائل :

يَقَالُ فيها : ما عملُ حبَّذًا ؟ ولَمَ عَمِلتٌ ؟ وما معناها ؟ وما احكامُها ؟ .

امًّا مَا عملُها ؟ فعملُها ترفعُ الفاعلَ لا غيرَ وهو « ذا » الذي هو مُلازمٌ لها في المعنى ، وهو مُبهُمُ يُخكَم على موضعه بالرَّفع بحكم / الفاعل لـ « حَبَّ » ولا يُعبَّا بقول المخالف أن « حَبَّ الله على موضعه بالرَّفع بحكم / الفاعل لـ « حَبَّ الله الله ، واحتجَّ المخالف أن أن « حَبَّذًا » كلها فعلَ لا يتصرَّن ، والمرفوع بعدها فاعلُ لها ، واحتجَّ على هذا بأنها لا تَثنَى ، ولا تَجُمع ، ولا تَونث ، بل تبقى على حالة واحدة . تقول : حَبذا زيد الزيدان ، وحَبذا الزيدون ، وحبذا هند .

وقالوا : لو كانت « حبذا » فيعلا وفاعلا لجاز أن يعبر عن فاعلها بلفظ التثنية والجمع والتّأنيث ، ولقيل : حبذان ، وحبّذوا ، وحبّنذه . وهذا القول غير واضع ؛ لأن ظاهر اللّفظ يدل على أن « حبّ » و حدّه فعل ، لو فصل عن « ذا » لتصرّف ، و« ذا » اسم مبهم مفرد لا خلاف فيه ، وإغاً لم يجز تثنيته ولا جمعه ولا تأنيثه ، لأن هذه الكلمة اعني حبّذا - نقلت عن بابها ولزمت حالة واحدة ، وهي المدت مع تقريب الممدوح إلى النّس ، فوجب أن يكون معمولها على حالة واحدة لا ينفصل عنها ، كما وجب ذلك في

4/2

⁽۱) نسبه المرادي في شرحه على الألفية: ١٠٩/٣ إلى الأخفش . وقال الزيدي في الواضع: ٨٦ : و وأما و حبذا » فمعناها المدح وأصلها : حب ذا الشيء . حب : فعل ماض ، وذا : اسم المشار إليه ، ثم كثر استعمالها حتى صار و حب » وو ذا » كلمة واحدة ، وصارت و ذا » كالباء من و ضرب » فارتفع ما بعدها من الأسماء بها ، تقول : حبذا عبدالله ، فعبدالله رفع بـ و حبذا » . » .

« نعم ، وبئس » ؛ لأن مرفوعهما ألزم حالةً واحدةً ، وهي كونه معرَّفًا تعريفَ الجنس ، أو مضافًا إلى ما عَرْفَ بالجنس.

وقال قوم" : « حبذا » كلها اسم يُحكم على موضعه بالرُّفع ، إِمَّا مُبتدأ وخبرَّه مرفوع بعدُه ، وإنَّمَا خبراً والمرفوع بعدَه مبتدأً .

قالوا : فَإِذَا قُلْتَ : حَبِذَا زِيدٌ ، فالمعنى : الممدوحُ زِيدٌ ، واحتجوا على ذلك بأنَّ العربَ كثيراً ما تَدْخَلَ عَلَيْها حرَفَ الَّنداء فيقولونَ : يا حبذا ، ويقولون : حرفُ النَّداءِ لا يدخلُ إلا على اسم ، واحتجُّوا بقولِ الشَّاعر - حيثُ أدخُل عليها حرفَ النَّداءِ فقال" : -يا حَبْذَا جَبَلُ الرِّيانِ مِنْ جَبَلِ مِ وَحَبَّذَا سَاكِنَ الرِّيانِ مَنْ كَاناً ر... وقال الراجز^(۱۲) :

* يَا حَّبِذَا اللَّهُمْ إِنَّ وَاللَّيلُ السَّاجُ *

قال المبرُّد في المُقتَضَبُّ: ١٤٥/٢ : « وإنا كانت في الأصل حبذا ، لأن « ذا » اسم مبهم يقع على كل شيء فإنما هو : حب هذا ، مثل قولك : كرم هذا ، ثم جعلت و حب وذا ، اسمًا واحدًا مبتدأ ، ولزم طريقة واحدة على ما وصفت لك في « نعم » ، فتقول : حبذا عبدالله ، وحبذا أمة الله » .

> هو جرير . ديوانه : ٥٩٦ ، وبعده : **(Y)**

وَحَبِّذَا نَفَعَاتُ مِنْ مَانِيةً مِ تَأْتِيكَ مِنْ قبلَ الرِّيَّانِ أَحْبَاناً

والبيت من قصيدة طويلة ، يهجو بها الأخطل ، ومطلعها : - بان الخليط ولو طويقت ما بانا وقطعوا مِنْ حبالِ الوَصَّلُ أَقْرَانَا

ينظر : الجمل : ١١٠ ، وكشف المشكل : ٤٠١/١ ، وشرح المفصَّل : ٧/ ١٤٠ ، وشرح الجمل لابن عَصَفُور : ٢١١/١ ، واللُّسَّان : (حبب)، والجني الدَّاني : ٣٥٧ ، وهمع الهوامع : ٨٨/٢ .

> نسبه صاحب اللسان في (سجا) إلى الحارثي ، وفي (قمر) غير معزو إلى قائل ، وتمامه : * وطرقٌ مثل مكاء النساج *

ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة: ١٩٤/، والكامل: ١٩٤/، والخصائص: ١١٥/٢، وشرح الجمل لابن بابشاذ: لوحة : ٨٨ ، وشرح المفصل : ١٣٩/٧ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٩٧٦/٢ . لان العُواس

--وقال آخر^(۱) :

فأدخَلَ حرفَ النداءِ على الفعلِ لأنَّ المنادي مَحذوفٌ تقديرُه : يا قوم َ قاتلَ الله ، فمن قال الله ، فمن قال الله ، فمن قال " : إنَّ « حَبَّذا » اسمُ لدخولِ حرفِ النداءِ عليه فقد أَخطأ .

وقال قوم": « حبذا » كلمةً مركبةً من فعلٍ واسم . الفعلُ : « حبُّ » ، والاسم « ذا »

١) هو أحمد بن موسى لما رفع إلى صنعاء وصار بنقبل السود ، وقبله :
 إذا طلعنا نقبل السود لاح لنا من أرض صنعاء مصطاف ومرتبع
 ينظر كتاب : تاريخ مدينة صنعاء : ٢٣٥ ، تأليف أحمد بن عبدالله الرازي الصنعاني (ت : ٤٦٠هـ)

⁽٢) سورة الحاقة : الآية : ٢٧ .

⁽٣) سورة النساء: الآية: ٧٣. يـ

⁽٤) هو الأخطل ، غياث بن غوث التغلبي . ديوانه : ١٦٥ . والبيت من قصيدة طويلة مطلعها : آخَفُ القطينُ فَرَاحوا مِنكَ أُو بَكُروا وأَزْعَجَتْهُمْ نَوَى في صَرفَها غِيرٌ

رواية الديوان : _______ . واية الديوان : ______ أَيْنَ أَنَكُ مَنَ قَدَّ زَهَا الكِبُرَ َ ____ أَيْنَ أَنَكُ مَنَ قَدَّ زَهَا الكِبُرَ

قال ابن عصفور في المقرّب: ١٠/١: و وكثر إدخالهم حرف النداء على حبذا ، نحو قول جرير:
 عا حبنًا جبلًا جبلًا الريّان من جبل وحبذا ساكن الريّان من كاناً
 عا يدل على أنها اسم ٠٠٠» ، وهو مذهب البرّد ، وابن السّراج ، ومن وافقهما ، انظر: المساعد:
 ١٤١/٢ .

 ⁽٦) وهو قول الخليل وسيبويه ، نسبه الأشموني في شرحه : ٢٥٥٧ ، وقال به ابن جني في اللُّمع : ١٤٥ ،
 وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة : ٣٨٣/٢ .

وهو فعلَّ غيرُ حقيقي ؛ لأنَّه غَيرُ مَتَّصرفٍ ولا متصل به ضميرٌ مرفوع كسائر الأفعال . وعملُه في التَّقديرِ رفعٌ فاعلهِ وهو « ذا » وهذا هو الأصحُّ ، وعليه اتفقتُ أُقوالُ أكثرِ النحويين .

وأَمَّا لِمَ عَمِلَتٌ ؟ فَلأَندَّ قد صَحَّ أَنهًا فِعَلَ ، وأصلُ الأَفعالِ أَنْ تكونَ عاملةً على كل حال ، ومعمولها هو الفاعلُ مجازًا ؛ لأنَّ الفاعلَ هو الأصلُ الذي وقع منه الفعلُ ، وإنَّا جازَ ذلك اصطلاحًا عَنْدَ النَّحويين في قولهم : الفعلُ يرفعُ الفاعلَ ، وينصبُ المفعولُ ، ألا ترى أَنَّذَ لو لا الفاعلُ لما ذكرتَ الفعلَ .

و« حبذا » تعمل في الحال والتّمييز بعدها ، وهذا يدلُّ أيضًا على أنهَّا فعلٌ .

وأُمناً معناها ، فهو تقريب الممدوح إلى القلب ، ولهذا لم يكن فاعلها إلا « ذا » الذي وضع لأقرب الإشارات .

(فصل) : وأحكامها تشتمل على ثلاث مسائل ، وهي واجب ، وجائز ، وممتنع : فالواجب : أَن الله حَبَّذا » لا يكون فاعلها إلا « ذا » كما تقدَّم .

ومن الواجب استعمالُها بصيغة واحدةٍ للمذكر / والمؤنث ، والمفرد ، والمثنىُ ، والمجموعِ، ﴿ لِلَّهِ وَلَ وقد تقدُّمُ الحديثُ عليه في أولُ الباب .

ومن الواجب رفع ما جاء من المعارف بعدها على أحد الوجهين ، إِمَّا مَبتداً وخبره مُتقَدم مَ على أحد الوجهين ، إِمَّا مَبتداً وخبره مُتقَدم مَ عليه في موضع « حبذا » في مثل قولك : حبذا زيد مُ وإِمَّا خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو زيد ، كما تقدّم في « نعم » .

ومن الواجب نصبُ مَا أَتَى بعدَ المرفوع بعد « حبَّذا » من النكراتِ ، فالجامدةُ على التَّمييزِ ، والمشتقة على الحالِ ، ومثال ذَلَك : حبذا زيد رجلاً ، أو : حبذا زيد راكبًا .

(فصل): والجائز مشتمل على أربع مسائل:

إحداها: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنَّ تُعَرِبُ النَّكَرَةَ بَعَدَ « حَبَّذَا » من المعرفة بالنعت والعطف ، فترفع النَّكرة حينئذ على ما تقدَّم مِنَ الوجهين في المعرفة المحضة ، ومثال ذلك : حبذا رجل كريم لقيتَه ، وحبذا رجل ورجل كريم في الدار .

والثانية: أند يجوز في المرفوع بعد «حبذا » أن يكون أحد أنواع المعارف ، سواء كان مضمرا ، أو مظهرا ، أو مبهما ، أو علما ، أو مضافا ، أو معرفا بالألف واللام ، أو ناقصا ، أو معهودا . ومثال ذلك : حبذا أنت يا زيد ، وحبذا هؤلاء ، وحبذا زيد ، وحبذا الذي في الدار ، وحبذا الكعبة البيت الحرام .

وإِيًّا شَرَطْنَا أَن يكونَ معرفة لأنه مبتدأ ، والمبتدأ لا يكون إلا معرفة ، أو ما قارن المعرفة .

فإن قيلَ : فِلمَ لَمْ ترَفع النكرة المعضة بعد « حبَّذا » وتكون خبر مبتدأ معذوفِ في قولك : حَبَذا رجل التَّقدير : حَبَذا هو رجل ؟ .

فالجوابُ أَنْ يَقَالَ: لأَنهُا لو رُفعتْ لوقع / المدحُ بعد « نعم » و « بنس » على نكرة ِ غير مخصوصة ، وأنت لا تمدحُ من لا تعرف . وكذلك حكم المرفوع بعد اسم « نعم وبنس » لا يجوزُ رفعه إذا كانَ نكرةً لِما قدَّمَنا ، لأَنكَ لا تمدحُ ولا تذمُ من لا تعرف .

َ فَأُمَّا التَّمييزُ في قولك : حَبَّذا زيد رجلاً فَإِنَّا هو تَبيينُ جنسٍ من الأجناسِ ، ليس فيه معنى مدح ولا ذم .

والثالثة : أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَدَخَلَ حَرْفُ النَّفِيِّ عَلَى ﴿ حَبَّذَا ﴾ فتنتقلُ من معني المدح إلى الذم ، وذلك في قولك : لا حبَّذَا زيدٌ ، ولا حبذا هندٌ ، وكذلكِ ما شاكله .

- 1٤ -

P /0

قالَ الشَّاعرُ":

لاَحْبَذَا أَنتِ يَا صَنْعَاءَ مُنِ بَلدِ وَلا شُعُوبُ هَوِيَ مِني وَلا نُقُمُ فَنَفَى « خَبْذَا » وَذُمَّ صَنْعَاءَ ، وَجعَلَ البيتَ هذا ضَدَّ القول الآخَرَّ":

يَا خَبْذَا أَنتِ يَا صَنْعَاءُ مِن بلدٍ مَا أَطيبَ النَّوَمَ فِيهَا والأَحَادِيثَا والرَابِعة : أَنَّذَ يجوزُ أَنْ يأتي التَّمبيزُ بعد [حبذا ، نحو] : خَبْذَا زيدُ رجلا ، وقد تقدَّم الشَّاهدُ عليه في قوله " :

* يَا حَبَّذَا أَنتِ يَا صنعاءُ من بلدٍ *

لأَنَّ التَّقديرَ : يَا حَبِّذَا أَنتِ يَا صنعاء بلداً ، وَهذان حكمان تختصُ بهما « حبذا » دونَ التَّقديرَ : يَا حَبِّذَا أَنتِ يَا صنعاء بلداً ، وَهذان حكمان تختصُ بهما « حبذا » دونَ « نعم وبئس » لأنَّ « نعم وبئس » لا يجوز أنَّ يدخل عليهما حرفُ النَّنفيِّ ، لا تقول : لا نعم ولا بئس ، ولا يجوز أنَّ يكونَ التَّمييَّزُ بعدَهما في الجَّارِ والمجرورِ عند بعضِهم"، بل

وحبذا حين تمسي الربح باردة وادي أشي وفتيان به هضم مخدمون كرام في مجالسهم وفي الرجال إذا صاحبتهم خدم وقد أورد القصة والأبيات ياقوت الحموي في معجم البلدان : ٤٢٧/٣ .

ينظر: شرح المقصل لابن يعيش: ١٣٩/٧ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١٣٧٩ ، وكشف المشكل: ٣٩٩/١ ، والسمط: ٧٠ ، والهمع: ٧٩/٢ ، والدرر: ١١٧/٢ ، وشرح شواهد العيني: ٢٥٧/١ .

- (٢) لم أجده فيما رجعت إليه من مصادر.
 - (٣) تقدم تخریجه.
- (٤) قال ابن بابشاذ في شرح الجمل لوحة : ٨٨ : « ويجوز في الاسم المنصوب على التمييز في هذا الباب أن يؤتى معه بمن في جر ولا يحسن في باب « نعم وبئس » ، فتقول : حبذا رجلا ، وحبذا من رجل ، وإنما لم يحسن في باب « نعم وبئس » لأن الألف واللام تصرح الجنس ، فسأغنت عن « من » التي معناها تبيين الجنس » .

⁽١) ينسب إلى زياد بن جميل ، وقيل إنه لزياد بن منقذ العدوي ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها ، وكان منزله بنجد فقال يهجو صنعاء البيت ، وبعده :

يكونُ اسمًا مُقدرًا ظاهرًا ، تقول : نِعم الرجلُ رجلا ، ولا تقول : نِعمَ الرجلُ من رجلِ إلا في قصيح في قول ضعيف شاذ ، وَضَعُفَ من حيثُ لم يأت مثله في القرآن الكريم ، ولا في قصيح كلام العرب'' ، وذلك جائزٌ في « حَبذا » .

والمتناع يَشتملُ على أربع مسائل :

أحدها: أنه يمتنعُ أن تُستعملَ « حَبذا » بلفظ التَّثنية والجمع - أعني فاعل حب - وهو « ذا » الذي هو اسمَّ مبهمَّ ، لا يجوزُ تثنيتُه ، ولا جمعه ولا تأنيئه ، لا يقال : حب ذان ، ولا حب أولاء ، ولا حب ذه ، لما قدمنا من الاحتجاج في صدر هذا الباب . والثانية : أنَّد يمتنعُ أنْ يُنعتَ « ذا » الذي هو فاعلُ « حب » أو يبدل منه ، أو يُوكد / أو يعطف عليه ، لا يجوزُ أنْ تقول : حبذا الكريم زيد ، على أنْ تجعلَ الكريم نعتا له « ذا » ، ولا يجوزُ : حبذا أخو زيد ، على أنْ تجعلَ « أخو » بدلاً من « ذا » ، ولا يجوز : حبّ ذا نفسه ، على أن تجعلَه تأكيداً له « ذا » ، ولا يجوز : حبّ ذا نفسه ، على أن تجعلَه تأكيداً له « ذا » ، ولا يجوز أن تعطف عمراً على « ذا » ، وإنّا امتنعتُ هذه التوابعُ الأربعةُ من « ذا » لحجج أذكرُها في كلِ واحد منها .

أما امتناعُ النعت لـ « ذا » فله ثلاثة أوجه ٍ:

- أحدها : أن « حَبَّذا » بنفسها نهاية المدح وأصله ، وهي مركبة على هذه الصيغة ، فأجزت بلفظها عن ذكر النعت ، ولا فائدة للنعت معها .

والثاني: أن أصلَ النعتِ لِما بَعدَها من المعارفِ المرفوعةِ ، وتقديمُ نعتِ المعرفة عليها

⁽١) أورد ابن يعيش في شرح المفصل: ١٣٣/٧ شاهداً على مجيء التمييز بعد « نعم » مجروراً بمن ، قال الشاعر:

تخيره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامي كما أورده ابن هشام في أوضح المسالك: ٣٧٨/٣ ، وورود هذا البيت يخالف كلام المؤلف.

غير جائز ، ألا ترى أنَّك لو قلت : حبَّذا الكريم ، لم يفد اللفظ شيئًا حتى يذكر الاسم المحبوبُ المعنيُّ بالنعتِ ؛ فلهذا قيلَ : إنَّ النعتَ في الأصل لما بعدَها ، وأَنَّهُ لو تقدُّم النعتُ على الاسم لما أفاد ذكره ولا شاع النطقُ به .

والثالث: أن « حَبَّذا » كلمة نُقلتْ عن بابها ، ولزمتْ حالةً واحدة ، وهي تقريب م الممدوح إلى القلب دون سائر الأفعال ، فألزم فاعلُها حالةً واحدةً إشعاراً بما صارت عليه واختصتْ به ، دونَ سائرِ الأفعالِ ، وحالتُه : كونُه مُبهمًا فقط ، لازمًا تعريفُ الإشارةِ القريبة ، لا يكونُ مضمرًا ، ولا ظاهرًا ، ولا علمًا ، فلا يجوزُ تثنيتُه ، ولا جمعُه ، ولا الإتباع عليه بشيء من التوابع الأربعة التي تقدُّم ذكرها.

وأما امتناع التأكيد : فلأنَّ التأكيد لتقرير المعنى في النَّفس وقكينه ، وهذا المبهم م غير متقرر معناه ، ولا متمكن ؛ لأنَّك إذا قلت : حبَّذا ، جازَ أن يقعَ بعد « حبَّذا » مُثنى ، ومجموعٌ ، ومؤنثُ ، ومذكَّرٌ ، فلو أكدتَ « ذا » لوقعَ التأكيدُ / على غير P/n متمكن ، ولا متقرر .

> وأما امتناع البدل : فلأنَّكَ لو أبدلتَ لجازَ أنْ تُوقع البدلَ مكانَ المبدل منه ، ولكان يجوز في قولكِ : حَبَّذا أخوكَ ، على أن تجعلَ « أخوك » بدلاً من « ذا » فتقول : حبَّ أَخوك ، وذلك ممتنع من قبَل أَنَّ فاعلَ « حبَّ » لا يكونُ إلا « ذا » ولا ينتقلُ ، ولا يفصل عن « حب » ولا يجعل محله سواه .

> وَأَمَّا امتناعُ العطفِ ، فلأنَّهَ لا يُعَطِّفُ إِلَّا على ما صحتٌ فائدتُه ، و﴿ حَبَّذَا ﴾ لم تُصبح له فَائدُةً إِذَا كَانَ بمعنى المدح ؛ لأنكَ إِذَا تُملتَ : حبذًا وزيدٌ ، لم يُعلم من هو « ذا » المحبوب حتى تذكر الاسم الثاني ، فإنّ أردت بـ « حبُّ » غَيرَ المدح ، وحعلته من حبَّ يحبُ حبًا ، كما تقول : حبَّ زيدٌ ، جاز ذلك ، وخرجت عن معنى المدح ، وجرى

عليها حكم الأفعال المتصرفة الحقيقية .

والرابعة : أنه يمتنع أن يكونَ فاعلُ « حبَّ » ظاهرا أو مضمرا أو اسمًا من سائر ِ الأسماء كما تقدّم .

وكلها وجب في مسألة امتنع في ضدها ، فخذه من هنالكِ ، وسنذكر « ليس » و كلها وجب في بابهِما إن شاء الله تعالى .

(بابُ الأفعالِ)

واعلم أَنَّ الأَفعالَ على ضَربين : صَحِيحٌ ومُعْتَلُّ :

فالصّحِيحُ مَّا سَلَمَ مِنْ حُرُونِ العِلَّةِ التَّي هَي الواوُ والياءُ والألفُ ، يَجْمَعُها في كتّابِ اللَّهِ تَعَالَىٰ : « أَوِيْ » ، قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ : يَعني في الصَّورة لا في اللَّفظِ في قوله إلى وَكن شَدِيد ﴾ في الصَّورة ، فَما لم يَكُن فيه شَيَّ مِن هذا فهو صحيحُ ، وَهُو مِثلُ : ضَرَّبَ ، وَخَرَج ، وقعد ، ودرسَ ، وكتب ، وشرُف ، وظرُف ، وطَرِب ، وما شَاكلَ ذلك . وسَواء كانتْ هذه الأفعالُ ماضيةً أو مستقبلةً أو حالاً أو أمراً أو نَهياً أو مُتصَرِّفة بجميع التَّصرف / فهي صحيحة .

٧/٧

والمُعْتَلُّ مَا كَانَ فَيه شِيء مِنْهَا ، فَإِنْ كَانَ حِرفُ العَلَة فِي فَاءِ الفعل فَهو أَرْأَسُ ، وهو من ذَواتِ المثال ، ومَثالُه : وَعَد ، وَوزَن ، ووكل ، وورم ، ووسم ، وما شاكل ذلك. سَوا حُكانتُ هذه الأفعالُ مستقبلة ، أو مَاضِية ، أو أمرا ، أو نهيا ، فهي مُعتَّلَة الفاء ، وإنّا سمي من ذَوات المِثَال ، لأَنَّ شَيئًا مِنه مَاثلَ غيره من الأفعال ، لأَنكَ تقولُ : كِل الطَّعام ، من الكَيل ، وكِلْ أَمرَكَ إلى اللَّه تَعالى ، من وكل يكل ، فالفعلان مُتماثلان في اللَّغلين ، والمُجَاءين ، مَختَلفان في التّعليل والمعنيين ؛ فلهذَا سُمّي من ذوات المثال ، وقيل : شميّ من ذوات المثال لأن في التّعليل والمعنيين ؛ فلهذَا سُمّي من ذوات المثال لأنَّ فعل الأمر منه ماثل المصدر المؤنث ،

⁽١) سررة هود : الاية : ٨٠ .

وُمَاثَلتُهما من حيثُ إنَّ حَرفَ العِّلَّةِ يُحذفُ من أولهما جَميعًا ، لأَنك تَقُولُ : عِد عِدةً ، وَزِن زَنةً ، وما شاكلَ ذلك .

فَإِنَّ كَانَ حَرِفُ العَّلَة في عين الفعل سَمَى « أُجوف » وَهو من ذوات الثَّلاثة ، ومثاله : قَامَ ، وَسَارَ ، وَقَالَ ، ومَالَ ، وقَاسَ ، وَبَانَ ، وَمَاتَ ، ومَا شَاكِلَ ذلك ، سوائِ كانتَّ هَذه الأَفعالُ مَاضيةً ، أَو مُستقبلةً ، أَو حالاً ، أَو أمراً ، أَو نهيًا ، فَهي مُعتَّلة كُ العينِ في جميع تَصرَفَاتِها ، وَإِنَّا سُمي من ذوات الثَّلاثة لأَنَّ حرفَ العَّلةِ هُو ثَالثُ حروفِ الكلمة في اسم الفاعل ، وفي الفعل المضارع ، الأَنكَ تَقَولُ : قَامَ قَائِمُ وَيَقُومُ ، وفي : قَالَ قَائلُ ، وفي سار سَائِزٌ ، وعَلى هَذَا قِياسُ سَائرِهِا ، إِلاّ أَن َّحرفَ العلة يَنْقَلَبُ في اسم الفاعلِ همزةً ، لأَنَّه وَقعَ بَعَدَ ألفِ ساكنة ، وإنَّما وَجَبَ قَلبُه لأَنَّهَ لو ترك على حاله لكان سَاكنًا وَقبَّله ألفُ سَاكنة ، وكان يَجبُ حِيننذِ حذف أحد الساكنين ، اللَّهُ السَّاكنين المَن العرب / الا تَجمعُ بَينَ سَاكنين بالإجماع فيما عَدا المضاعف ، ولو P/v حُذَنَ أُحدُهُمَا لأَخَلُّ بالمعنى خَلَلاً عَظَيْمًا ؛ فَلهَذا قُلِبَ حرنُ العَلَّة همزاً ، لِبَنَّح مَيَّلًا الحركة ، فراراً من أنَّ يَلتقي سَاكِنان ، فَيتَجبُ الحذف ، وهَذا من أعجب التَّصريف ، فاعرفك

وإِنْ كَانَ حَرِفَ العَلَةِ فِي لامِ الفعلِ سَمِي أَعْجَزَ ، وَهُو مِن ذُواتِ الأربعة ، ومثاله : رَمَّى ، وَدَعَا ، وَقضَى ، وَسَعَى ، وَدَنَا ، ووَعَى ، وما شاكل ذلك سوافَّ كانت هذه الأفعالُ مَاضيةً أو مستقبلةً أو أمرا أو نهيًا ؛ فهي مُعتلةً اللام في جميع تصرفاتها .

وإِنَّا سُمِيتٌ مِن ذُواتِ الأَربعةِ لِأَنَّ حرفَ العَّلة يَصيرُ رَابعَ حُروفِ الكلمةِ في اسم الفاعلِ ، وفي الفعلِ المضارع ، لأَنكَ تقولُ في رَمَى ، ودَعا ، ورَعَى ، وَسَعَى : رَامِي ِ، ُ

وداعي ، وراعي ، وساع ، ويرمي ويدعو ، ويسعى ، وما شاكل ذلك . فحرف العلة وإنْ كان ثالثًا لحروف الفعل فهو رابع لحروف اسم الفاعل ، والفعل المضارع ، وإنْ كان ثانيًا لحروف الفعل فهو ثالث لحروف اسم الفاعل ، والفعل المضارع ، فافهم ذلك .

والنَّمَا سَمَي الأرأسُّ « أرأسَ » ؛ لأَنَّ حرفَ العلة وقع في رأسه ، وكذلك سَمي الأجوف ؛ لأَنَّ حرفَ العلة في الأجوف ؛ لأَنَّ حرفَ العلة في الأجوف ؛ لأَنَّ حرفَ العلة في المُ

في عجزه ِ .

وَمَا اعتَلَتْ عَينُه ولامُه فَهو عِندَ اللَّغُويِّينَ لَفيفُ أَيضًا ، وإِنْ لم يَعتلْ طَرفَاهُ وهو يُسمى عِندَ سَائرِ النَّحويينَ أَجوفُ وأَعجزُ ، وَمَثَالُه : شَوَى ، وكوى ، وعَوى ونوى ، وما شاكلَ ذلك . وسوافِ كانتْ هذه الأَفعالُ كَما قدَّمنَا مَاضيةً ، أو مستقبلةً ، أو حالا ، أو أمرا ، أو نهيًا ، فهي معتلةً جميعًا .

واعلم أَنَّ أَصلَ مَا يُوزَنُ / به الفاءُ والعينُ واللام بهجاء : فَعِلَ ، وَفَعْلَ ، وَفَعْلَ ، ﴿ لَكُ بِكُسر العين ، وضمها ، وفتحها ، على ما جرتُ عليه الأفعالُ مَن التَّصرف ، وَما زَادَ على ها على ه فَعَلَ » فَعَدُ مَوزُون لِأَنَّهُ زَائدٌ . هذا كُلُهُ في النَّلاثي ، والْرباعي ، والنَّراعي ، والسَّداسي ، إلَّا أَنَّهُ يَزادُ في الرُّباعي لامًا مَعَ لام الثَّلاثي ، لأَنَّكَ تَقُولُ في وزن وَحرَج : « فَعْلَلَ » ، فَما دَخَلَ عَلى هذا الوزن فهو زائدٌ ، وَسَنَذُكُو هذا في باب حروف الزيادة ، إنَّ شَاءَ اللَّه تعالى .

واَعلم أَنَّ كُلَ فِعل ِ اعتلتْ فَازُه فَاسُم فَاعله واسم مَفعوله واسم مصدره واسم

^{*} ني بد صل رامي و وافي رسامي رالصحيح لللالا الملال كافتي

الظُّرفين مِن الزمانِ والمكان ، كلُّ هذه مُعتلة الفاءِ ، كاعتلال فاء الفعل ، فَإذا قلت : وَعَدَ، قَلْتَ فِي اسم فاعله : واعِدُ، واسم المفعول : مَوعُودٌ ، واسم المصدر وعْدا ، واسم الظَّرفين عَرْمَوعَدُ فيه ، فَهذهِ الأسماءُ كلُّهَا مُعتلةُ الفاءِ ، وكذلك مَا اعتَّلتَّ عينه في الفعلِ فهي معتلةً في هذه الأسماءِ . وَمَا اعتَلَتْ لامُّه في الفعلِ ، فَهي مُعتلةً في هذه ِ الأسماء، فاستخرج القياسين من المسألة الأولى.

(فصل) ، واعلم أَنَّ المعتلَّ لا يَخلو من أَن يكونَ مُعتلَّ الفاءِ ، أو العين ِ، أو اللام ، فإنْ كان مُعتلُّ الفاء كان كالصحيع في كونه يجري بتصاريف الإعراب إنْ كان من المعربات".

وإنَّ كَانَ مُعَتلَّ العين لم يَخلُّ أنْ يَكُونَ ماضيًا ، أو مُضارعًا ، فإنْ كَانَ مُضارعًا ، لم يَخُلُ أَنَّ يكونَ مَجزومًا أَو غَيرَ مَجزوم ، فَإِنْ كَانَ مَجْزُومًا لم يخُلُ أَنَّ يكونَ مُفردًا أو غير مفرد ، فإنَّ كان مُفردا مذكرا مَجزومًا حَذفتَ حرفَ العلة مِنهُ الذي هو عينُ الفعل فِي مثل قولكِ : لم تَقَمُّ ، ولم تَسرُّ ، ولم / تَقلُّ ، ولم تَبع ، وأَصْلُه : يَقُوم ، وَيُبِيِّع ، وَيسِيْر ، وَيَقُول ، وإِنَّا حُذَن هذا الحرفُ اللتقاءِ الساكنين ، والساكنان : هو الحرف العليل ، والحرفُ الذي بعدَه الذي ُحذِفتُ حَرَكتُهُ للجزم .

وإنْ كانَ المضارعُ مَعَتلٌ اللام ، وهو مفرد مذكر ، وَدَخلَ عليه عامل من عوامل الجزم ، حَذَفَتَ حَرَفَ العلةِ الذي هو لامُ الفعلِ للجزم فقلتُ في يَرَّمِي : لم يَرم ، وفي يَمشِي : لم يَش ، وفي يَغْزُو ، وَيدْعُو : لم يغزُ ، ولم يَدعُ ، وَمَا شَاكلَ ذلك .

وإنْ كانَ المعتلُ المضارعُ مُفرداً مُؤنثًا ثَبتَتْ عينه ، ولم يجزُّ حذفها ، سوام كان الفعلُ مَجزُّومًا أو غيرَ مجزوم ، تقولَ : لم تَبيُّعي ، ولم تَقُومي ، ولم تَسيري يا هندُ ، وإِنَّا

P/A

أي: يقبل علامات الإعراب ، ولا تتغير صورته بسبب حرف العلة .

ثَبَتَ العينَ هَهُنا لأَنهَ لَم يَلتِي سَاكِنانِ فَيجبُ حِينئذِ الحَذَفُ ؛ لأَن الساكِنينِ ، وهو لام الفعل تحرك بحركة الياء لأَن الياء تُطالبُ مَا قَبلَها أَن يكونَ مَكسُوراً . وكذلك إن كان المضارع المعتل العين المجزوم مُثنى أو مَجموعاً لم يجزّ حذف عينه لتحرك ما قبلها ، لأنك تقول : لم يقوما ، ولم يقوموا ، فتحرك ما بعد حرف العلة بحركة الجوار ، وهي الضمة مع الواو ، والفتحة مع الألف ؛ لأن الواو تطالبُ ما قبلها أن يكونَ مضموما ، والألف تُطالبُ ما قبلها أن يكونَ مضموما ، والألف تُطالبُ ما قبلها أن يكون مضموما ، والألف تُطالبُ ما قبلها أن يكون مضموما ، والألف تُطالبُ ما قبلها أن يكون مضموما ، والألف العلة المواد والألف المؤلود والعلة والألف المؤلود والعلة والألف المؤلود والعلة والمؤلود والعلة والماكنين .

فإِنْ كَانَ الفعلُ الضارعُ المجزومُ مُعتلُ اللام وهو مُثنى أو مجموعٌ حذفت حرف العلة الذي هو لام الفعل من فعل الجمع ، ولم يجزّ أن تحذفه من فعل التثنية ، تقولُ في الجمع : لم يرموا ، ولم يمشوا ، وأصله : لم يرميوا ، ولم يمشيُوا ، بالياء ، فشقلتُ الحركةُ على الياء ، وهي حرفُ عليلٌ ، فنقلتُ الضمةُ عنّها إلى ماقبلها ، فبقيتُ ساكنةً ، والواو بعدها ساكنة ، فحذفها لالتقاء الساكنين ، وهما اليا المحذوفة التي هي لام الفعل وواو الضمير ، وتقولُ في فعل التثنية : لم يرميا ، فتشبُتُ الياء ، لأنها مُتحركة بالفتح ، وحركة الفتع خفيفة يحتملها حرف العلة ؛ ولهذا لم يجزُ حذفها من فعل التثنية .

وإِنْ كَانَ غيرَ مجزوم ولا فعلَ أُمرَ ثِبتَ حرفُ عِلته ، تَقولُ : يَقومُ ، وَيرضَى . وإِنْ كَانَ المعتلُ مَاضيًا ثَبتَ حرفُ عِلته ، وَعَدَ ، وَقامَ ، ورَضِيَ . وإِنْ كَانَ مُستقبلاً لم مهر ب المعتلُ مَاضيًا ثَبتَ حرفُ عِلته ، فَتقولُ : / وَعَدَ ، وَقامَ ، ورَضِيَ . وإِنْ كَانَ مُستقبلاً لم مهر ب يخلُ أَنْ يكونَ مُعتلَّ الفاءِ أَو العين أَو اللهم ، فَإِنْ كَانَ مُعتلَّ الفاءِ بالواو لم يَخلُ أَنَ يكونَ على وزن « فَعَل يَنْعِلُ » بغتم العين في الماضي ، وكسرها في المستقبل ، أَو على « فَعَلَ يَنْعَلُ » بكسر العين في الماضي ، وفتحها في المستقبل ، أو على

- 44 -

« نُعلِ يُنْعَل » بصيغة ما لم يُسم فاعله ، أو على « فعلَ يَفْعَلَ » بفتح العين في الماضى والمستقبل جميعًا .

فَإِنْ كَانَ عَلَى ﴿ فَعَلَ يَفْعِلُ ﴾ بفتح العين في الماضي وكسرها في المستقبل ، حذفت واوه التي هي فاء الفعل المعتل فقلت : وَلدَ يلدُ ، وَوَعَد يَعدُ ، وَوَزَن يَزنُ ، وَمَا شَاكل ذلك ، وإِنَّا حُذِفت هَهنا ؛ لأَنها وَقَعت بَينَ الياءِ والكسرة وهما نَقبضاها ، وهو لا يجمع بَين النقيض وَنقيضه ، وكذلك تُحذف الواو إذا وقعت بين أحد حروف المضارعة وبين كسرة بشرط أَن يكونَ حرف المضارعة مفتوحًا ، مثل : يَزنُ ، وَنَزنُ ، وَأَزن ، فَإِنْ كَانَ مَضْمُومًا ثبتتْ الواو ، مثل : يُوزنُ ، ومَا شاكله . وإِنّا جازَ حذفها مع الياء والنون والألف ؛ لأنها أخوات للياء من قبل المضارعة ، وفي هذا حديث يطول شرحه سنذكره في فصل التّعليل ، إنْ شَاءَ اللّه تَعَالى .

وإِنَّ كَانَ الفعلُ على « فَعِلَ يَنْعَلُ » بكسر العين من الماضي وفتحها من المستقبل ، وكانَ معتلَّ الفاء بالواو والباء تبتت ياؤه وواوه فقلت : وَجِلَ يُوْجَلُ ، وَيَنسَ يَيْأَسُ ، وما شاكل ذلك .

وإن كان بصيغة ما لم يُسم فاعله ثبتت واوه فقلت : وُعِد يُوْعَد ، وُوزِن يُوزَن ، وما شاكل ذلك .

وإن كان الفعلُ على وزن « فعل يفعل » بالفتح في الماضي والمستقبل جميعًا ، وكانت عين الفعل أو لامه حرفًا حلقيًا ، حذفت الواد أيضًا حملًا على الأصل المقدّم ، فقلت : وهَب يَهَبُ ، ووضَع يَضَعُ ، وما شاكله . / قالوا : جاز حذف الواو ههنا من وهب ؛ لأن الفتحة عارضة لدخول الحرف الحلقي ، وأصل هذا الوزن « فعل ينْعلُ » بفتح العين من الماضي ، وكسرها من المستقبل ، فجاز حذفها ههنا حملًا على الأصل ، وسنزيدُ هذا

P/9.

الفصلَ إيضاحًا في كتاب الفروع إن شاءً الله تعالى .

وإِنْ كان فعلُ الأمر مُعتلاً لم يخلُ أنْ يكونَ مُعتلَّ الفاءِ أو العين أو اللام ، أو معتلَّ الفاء واللام جميعًا ، فإنْ كان معتلَّ الفاء حذفت حرف العلة فقلت في وَعَد : عِدْ ، وفي وَزَن : زنْ ، وفي وثِق : ثِقَ . وإِنَّا جاز حذف حرف العلة ههنا ؛ لأنها وقعتْ بين ألف الوصل في الأصل وكسرة فجاز حذفها لأن أصل عَد : أوعد ، وكذلك زنْ : أوزنْ ، على صيغة فعل الأمر ، حذفت الواو ههنا لأنها وقعت بين ضدين لها فحذفت لئلا يجمع على صيغة فعل الأمر ، حذفت الواو ههنا لأنها وقعت بين ضدين لها فحذفت لئلا يجمع بين النسون كما تقدّم ؛ لأن الألف المكسورة والكسرة لا توافقان الواو لحُجج سنذكرها فيما بعد ، إن شاء الله تعالى .

وإِنَّ كَان فعلُ الأمرِ معتلَّ العين ، حذفت حرف العلة أيضًا فقلت في الأمر من قام ، وقال ، وباع : قُم ، وقَل ، وبع ، وإنَّا حذفت الحرف ههنا من قم وأصله : أقرم ؛ لالتقاء الساكنين ، والساكنان : الواو والميم ، لأنَّك لمَّا حَرَّكتَ الواو بالضمة ثَقلت الصّمة عليها ، فنقلتها عنها إلى الفاء وبقيتُ الواو ساكنة ، والميم بعدها ساكنة للأمر ، فحذفتُ الواو لالتقاء الساكنين وهما : الواو المحذوفة والميم بعدها . وجاز حذف ألف الوصل لما تحرَّك ما بعدها ؛ لأنه لا يُؤتى بها إلا للتوصل إلى النطق بالساكن ، فإذا تحرَّكَ السَّاكن حُذف الألف استغناء عنها ، وعلى هذا قياس سائر أفعال الأمر المعتلة العين ، مثل : قم ، وسر ، وبع ، وكِل الطّعام ، وما شاكل ذلك .

وإنْ كان معتلَّ اللام وهو غير مضارع ، حذفت حرف العلة إشعاراً بالأمر وعلامة لبنائه ، وتشبيها بفعل الأمر المُعرب ؛ لأنه تُحذف من آخره الواو والألف / والياء للجزم ، فحذف من المبنيِّ كما حُذف من المعرب ؛ لأنه يَجوزُ أَنْ تكونَ البناء علامة للإعراب في مواساة الكلام ، ألا ترى أنك تقول : قَامَ الزيدون ، فالواو علامة الرَّفع في الإعراب

٠/١.

والاسم معرب ، ثم تقول : يازيدون ، فالاسم مبني لأنَّه مُنادى مفرد مُعرَّف ، والواو على أنَّه يَثبتُ للبناءِ علامةُ البناءِ ، فتدبر ذلك فهو لطيف . وإنَّا ذكرتُه ههنا استدلالاً على أنَّه يَثبتُ للبناءِ ما يثبتُ للإعراب ، ويُحذَفُ للبناءِ ما يُحذَفُ للإعراب .

وإن كان الفعلُ معتلَّ الفاءِ واللام ُحذِفَ حَرَفَا العَلَّة جَميعًا ، فَقَلَتَ في وَقَى ، وَوَعَى ، وَوَشَى : ف يا زيدُ ، وع الكلام يا عمرُ و ، وش قولك يا غلام ، وإنّا جاز حذف الحرفين ههنا لما قدَّمنا من أن حرف العلَّة إذا وقع آخرا في فعل الأمر ُحذِفَ دَليلاً على بنائِه ، وتشبيهًا بفعل الأمر المُعرب ، ومن أنَّ فعل الأمر إذا كانَ معتلَّ الفاء ُحذفت لوتُوعها بين ألف وكسرة في الأصل ؛ لأنَّ أصلَ في يا زيدُ : أوفي ، وع الكلام : أوغي ، وش الشَّوب : أوشي الثقوب : أوشي التعليل فاعرفه موفقًا إن شاء الله تعالى ، وسنزيده إيضاحًا في فصل حروف العَلة إن شاء الله تعالى .

(باب الهُضَاعفِ)

اعلمْ أن المضاعفَ : كلَّ كلمة كان العينُ واللام منها حرفين مِثلين سواتَ كانت الكلمةُ اسمًا أو فعلاً ، مثالُ الفعل : مَدَّ ، وما شاكل ذلك . ومثالُ الفعل : مَدَّ ، وَمَدَّ ، وَرَدَّ ، وما شاكله .

وهذا الباب مجرد للفعل ، وفوائده تشتمل على أربع مسائل : يقال فيها : ما حقيقة الفعل المضاعف؟ ولم سُمي مضاعفًا ؟ وما معنى التَّضعيف؟ وما أحكام الجميع؟ .

(فصل) ، أما ما حقيقة الفعل المضاعف ، فهو ما تكون عينه ولامه حَرفين مِثلين كما تقدّم ، وهو مثل : مَرَّ ، وَشَدَّ ، وَجَرَّ ، وما شاكل ذلك ، أَصله : مَرَ ، وَشَدَه ، / وَمَدَد ، رَجَدَر ، بدليل أن وزنه « فَعَل » فسكنَ الحرفُ الأول وأُدغِمَ في الثّاني للاختصار والإيجاز .

P/1.

وأُمَا لم سَمَي مُضاعفًا ؟ فلأن أَحدَ الحرفين أُردفَ بمثله ، وصار تاليًا له . وَتَضعيفُ الشيء تثنيتُه وإردافه بمثله ، لقوله تعالى ": ﴿ يُضَعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَينِ ﴾ أي : يُثنى لها ويُردف مُ.

وأُمَّا ما معنى التَّضعيف ؟ فهو إِردافُ الشيء بشيءٍ آخر مثلهِ في اللفظِ، والصغةِ ، والذاتيةِ ، سوا يُحَ.

 ⁽١) سورة الأحزاب : الآية : ٣٠ .

وأُمَّا أحكامُ المضاعفِ، فهي متفرعة كثيرةً، وهي محصورة تحت الواجب، والجائز، والممتنع:

فالواجب يشتمل على ثلاث مسائل:

الأولى منها: أَنَّهُ يجب تسكينُ الحرف الأول ، وإدغامُه في الثَّاني في الفعل الماضي إذا كان منفصلاً عن ضمير الفاعل غالبًا ، أو متصلاً بضمير المفعول ، سواء كان الفعل لذكر أو مؤنث غائب ، أو كان مفردًا أو مثنى أو مجموعًا ، مثالُ ذلك : مَدَّ زيدُ ، ومَدَّ الزيدان ، ومَدَّ الزيدونَ ، وَمَدَّتُ هند ، وَمَدَّهما ، وَمَدَّهما ، وَمَدَّهم ، وَمَدَّكما . وما شاكل ذلك .

لمَّا سكن الحرفُ الأولُ ، وتحرَّك الحرفُ الثَّاني وجبَ الإدغامُ . وإِنَّمَا قَلنا : أو « مؤنث غائب » احترازاً من الحاضر ، فإِنَّه يجبُّ الإظهارُ مَعه في مثل قولك : مَدَدْتِ يا هندُ ، وقلنا : « إذا كان منفصلاً عن ضمير الفاعلِ غالبًا » احترازاً منه إذا اتصلَ بواو الجماعة أو ألف التَّثنية ، فإِنَّه إذا اتصلَ الفعلُ المضاعفُ بأحدِ هذين [الضميرين] وجب الإدغامُ حينتلز فتقولُ : مَدَّا ، وَمَدُّوا .

والثّانية: أنّه يجبُ إظهار الحرفين في هذا الفعل الماضي إذا اتصل بضمير الفاعل ، بشرط أَن يكون الضمير أحد ثلاثة أشياء ، وهي : نونُ جماعة المؤنث ، والتاء للمذكر الحاضر والمخبر عن نفسه سواء مع المفرد ، والمثنى ، والمجموع ، أو نونٌ جماعة المذكر ، مثال ذلك كلّه : مَدَدُتن يا هندات ، ومَدَدْت يا زيد ، ومَدَدْت أنا / ومَدَدْتُا يا زيدان ، ومَدَدْتُ ما رجالُ ، ويلحقُ بها المؤنث الحاضر في مثل قولك : مَدَدْت يا هند ، ونحن مَدَدْن ، والهندات مَدَدْن ، يجبُ في هذه المواضع كلها إظهار الحرفين جميعا ، وفي هاتين المسألتين ثلاثة أسئلة ، يقال فيها : لِمَ يجبُ تسكينُ الحرف الأول ؟ ولم وجبَ

١١/ ١٠

إِدْ عَامَدُ مِعَ الواوِ والألفِ؟ ولِم وَجَبَ إِظْهَارُهُ مِعَ النونِ والتَّاءِ ، وهذه الأحرفُ الأربعةُ كُلُها ضمائرُ الفاعلين سوامِ - أعنى : الواو والألف والنون والتاء ؟ .

والجواب:

أَمَّا وجوب تسكين الحرف الأول فلأنه يُدغمُ في الثَّاني ؛ لأن العرب تدغم السَّاكن في التَّحرك ؛ لأن السَّاكن ضعيف ، والمتَّحرك قوي بالحركة ، فأدغم الأضعف في الأقوى ؛ لأن الحركة المشددة تدلُّ عليه ، فلو كانا متحركين جميعًا لم يكن أحدهما أولى من الآخر بإدغامه فيه ، ولو كانا ساكنين جميعًا لوجب حذف أحدهما لالتقائهما ، ولو كان الأول متحركًا والثَّاني ساكنًا لامتنع الإدغام ، من قبل أنه لا يُدغم القوي في الضعيف ، أو لا فائدة ولا حركة تدلُ على الحرف المدفع ، ولهذا وجب في قولك : مَددَتُ ، إظهار الحرفين ؛ لأن الأول متحرك ، والثَّاني ساكنً

وأما لِم وجب الإدغام مع الواو والألف ؟ فلأن ما قبلهما متحرك بحركتهما ، وهي تسمى حركة جوار ؛ لأن الواو تطالب ما قبلها أن يكون مضموما ، والألف تطالب ما قبلها أن يكون مضموما ، والألف تطالب ماقبلها أن يكون مفتوحا ، فلما تحرّك عوقبله ساكن أدغم السّاكن فيه على الأصل الأول وأما لِم وجب الإظهار مع النون والتاء ؛ فلأن ما قبلهما ساكن ، وهو لا يُدغم في السّاكن / كما تقدّم ، وإنما وجب تسكين ماقبلهما لئلا يشتبه ضمير المذكر بعلامة المؤنث الغائب مع التاء . ألا ترى أنّك تقول : ضربت بتسكين الباء فيدل اللغط على التّذكير ، ثم تحرك الباء فتقول : ضربت ، فتدل على التأنيث ، فلمّا كان يلتبس وجب التسكين ، ولئلا يلتبس ضمير الفاعل بضمير المفعول مع النون والألف في مثل قولك : ضربنا ويذ ، وضربنا زيداً . وقد دق هذا التعليل على أكثرهم ، حتى أنّه لم يذكره ، وهو دليل على على على قدر هذا الفن وشرفه ، وسنزيده بيانًا في باب البناء ، إن شاء الله تعالى .

P/n

رجُّع إلى مسائل الواجبِ من الأحكام:

(نصل) : ويشتمل على ثلاث مسائل :

الأولى منها: أنه يجوزُ في الفعل المستقبل إذا كان مجزُوما إظهار الحرفِ وإدغامُه، في مثل قولك: لم يمثنُ ولم يمثلُ ولم يَشُدُدُ ، وما شاكل ذلك . وقد ورداتً] / اللغتان في كتاب الله تعالى ، فقال سَبحانُه في الإدغام " : ﴿ وَمَنْ يَشَاقُ اللهِ عَالَى اللهِ عَالَ اللهِ عَالَى اللهِ عَالَى اللهِ عَالَى اللهِ عَالَى اللهِ عَالَ اللهِ عَالَى اللهِ عَالَى اللهِ عَالَى اللهِ عَالَى اللهِ عَالَ اللهِ عَالَى اللهِ عَالَى اللهِ عَالَى اللهِ عَالَى اللهِ عَلَى اللهِ عَالَى اللهِ عَالْكُلَّالِ اللهِ عَالَى اللهِ عَالْكُولِ اللهِ اللهِ عَالَى اللهِ اللهِ عَالَى اللهِ اللهِ اللهِ عَالَى اللهِ اللهِ اللهِ عَالَى اللهِ ا

وقد ورداتً]/ اللغتان في كتاب الله تعالى ، فقال سَبحانُه في الإدغام " : ﴿ وَمَنْ يَشَاقُ اللَّهَ ﴾ وقال تعالى في الإظهار في موضع آخر " : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ ﴾ وقال تعالى " :

﴿ فَلْيُمْلِلُّ وَلَيُّهُ بِالْعَدَلِ ﴾ ، وقال الشاعرُ في الإدغام " :

مَتَى مَا تَقَعْ أَرَسَاغُهُ مَطْمَئِنةً عَلَى حَجر َ يُرْفَضُّ أَو يَتَدَّحْرَجُ فَأَدُّ أَو يَتَدَّحْرَجُ فَأَدُّ عَمَ فَقَالَ : يَرْفَضُّ ، وأَصَّلُه : يَرْفَضِضٌ ؛ لأنه جوابُ الشَّرط .

4/1/

⁽١) سورة الحشر : الآية : ٤ .

⁽٢) سورة الأنفال : الآية : ١٣ .

⁽٣) سورة البقرة : الآية : ٢٨٢ .

⁽٤) لم أجده فيما رجعت إليه من مصادر.

وقال امرؤ القيس في الإظهار (١٠):

ويَومًا على ظَهِرِ الكَثيبَ تِعَذَّرتْ عَلَى وَآلَتْ حَلَفَةً لَم تَحَلَّلُ فأظهر التَّضعيفَ ، وإنما جازَ هذا والحرفُ الأولُ متحركٌ والثاني ساكن ؟؛ لأن المعنى لا يختل ، والإظهار أفصح من الإدغام ، وعليه أكثر كتاب الله تعالى ، فافهم ذلك . والثانية : أنه يجوزُ في فعلِ الأمر إرظهارُ الحرفِ وإذغامُه ، سواع كان معربًا أو مبنيًا، وقد تقدم تمثيلُ المعربِ ، وهذا تمثيلُ المبني ، تقول : أَمَّدُد يا زيدٌ ، وَمَدَّ يا زيدُ ، إلا أن في قولك : مُدًّا ، تعليلاً نذكره ههنا إن شاء الله تعالى . فإذا ُقلتَ : مُدَّ يا زيدُ، فوزنه « افْعُل » على الصيغة الأصلية من فعل الأمر ، وأصله : امْدُد ، فسكن الحرف الأولُ لما نقَلتَ حركته إلى الميم قبله ، وأدغمت الدال في الدال ، فبقي أمدد ، ثم حَذفت ألف ا الوصل لما تَحْرَكَ الحرفُ الساكنُ بعدها ، فلما تحرك الساكنُ بحركة الدال المدغمة حذفتها استغناء عنها فقلت : مُدَّ يا زيد ، فهذا على هذه اللغة . ويجوز في مُدَّ وما شاكله على هنه الصيغة التشديدُ والتَّخفيفُ ، فإن شدَّدتَ نريتَ الإدغامَ ، وإن خَفْفتَ نريتَ حذفَ أحد 1/1 الحرفين / اللتقاء الساكنين ؛ الأنك إذا قلت : امدد ، نقلت حركة الدال إلى ما قبلها كما تقدم ، فبقيتُ ساكنة ، وبعدها حرفُ ساكن ، لأنه فعل أمر مبنيٌّ آخره على الوقف ، وهو يجبُّ إذا التقيُّالساكنان أن يُحذف أحدهما إلا أن يكونا مثلين ، فيجوَّز الإدغام في مثل هذا ، وقد ورد التخفيفُ والحذفُ في كتاب الله تعالى ، وذلك قولُه " : ﴿ وَقُلْنَ قَولاً مَعْرُونًا وَقَرَنَ فِي بَيُوتِكُنَّ وَلا تَبَرَّجَنَّ تَبَرُّجَ الجِنْعَلِيَّةِ الأُولَىٰ ﴾ الحجة في قوله:

⁽١) والبيت في ديوانه: ١١٣ . انظر شرح البيت في : شرح القصائد السبع : ٤٢ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي : ٤٥ ، وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد : ٢٥٢/١ .

⁽٢) سورة الأحزاب: الآية: ٣٢، ٣٣.

﴿ وَقَرَنَ فَي بُبُوتِكُنَ ﴾ ألا ترى أَنَ ﴿ قَرْنَ ﴾ فعلُ أمر لجماعة المؤنث على وزن ﴿ افْعَلَنْ ﴾ بصيغة فعل الأمر الأصلية ، وأصله : اقررن ، براء ين ، وإنا القلت حركة الراء الأولى وإن كانت فتحة لأند حرف تضعيف ، وحروف التضعيف مشابهة لحروف الاعتلال من قبل الحذف والإدغام ، فلما نقلت حركة الراء إلى القاف قبلها بقيت ساكنة - أعني الراء - وبعدها الراء الأخرى ساكنة أيضًا ؛ لأن فعل الأمر مبني على الوقف ، ولا سبما إذا اتصل بنون جماعة المؤنث ؛ فلما التقل ساكنان حذفت الأول منهما لالتقائهما ، وحذفت ألف الوصل استغناء عنها بحركة القاف ؛ لأن ألف الوصل وأحد تحرّك ما بعدها حذف الوصل وأحد الراء بن . وهذا الفعل - أعني فعل جماعة المؤنث - لا يجوزُ فيه الإدغام أبدا ، سوا الله عنه ، أو مستقبلاً ، أو حالاً ، أو أمرا أو نهياً . وإنا يجوزُ فيه إظهارُ الحرفين جميعاً في مثل : آثررَنَ ، أو حذف أحدهما على ما تقدّم من التعليل . فافهم ذلك ، فهو من غَرائب التَضعيف .

والثَّالثة : أَنَّهُ يَجُوزُ فِي فَعَلِ الأَمْرِ الْمُضَاعِفِ كُشُدٌ ، وَمُدَّ ، وَرُدٌّ ، عَلَى هذه الصيغة ِ إذا وصلته بكلام بعده ثلاثُ لغاتٍ ، وهي :

ضمُّ آخره على أنَّ يُتبَعَ الضَّمُ الضَّمَ ، تَقُولُ : مَدُّ الثُّوب ، وَفَتحُ آخره طلبًا للخفة ، فتقول : مُدَّ الثُّوب ، وَفتحُ آخره طلبًا للخفة ، فتقول : مُدَّ الثَّوب ، وكسر آخره إذا وصلته عا فيه الألفُ واللام على أصل التقاء الساكنين / فتقول : مُد الثَّوب ، فإنَّ وقفت عليه جاز الإشمامُ " ، والرَّومُ بأحد هذه الحركاتِ من غير أن تُصرَّح بشيء منها .

ض \لا

⁽١) قال ابن جني في الخصائص: ٣٢٨/٢ : و فأما الإشمام فإنه للعين دون الأذن ، لكن روم الحركة يكاد الحرف يكون به متحركا ألا تراك تفصل بين المذكر والمؤنث في قولك : أنت وأنت ، فلو لا أن هناك صوتًا لما وجدت فصلاً » . وانظر : ٧٣/١ .

(نصل) ، والممتنع ضد الواجب ، وهو يشتمل على ثلاث مسائل :

إحداها: أنّه يتنع الإدغام إذا كان الحرف الثّاني من حرفي التّضعيف ساكنًا في مثل قولك قولك : شَدَدْنا ، ومَدَدْنا ، وما شاكل ذلك غالبًا . وقلنا : « غالبًا » إحترازًا من قولك مُدْ ، وما شاكلها ؛ لأنّ أصلَه : أمّدُدْ ، بتسكين الثّاني ، وإِنّا جاز الإدغام ههنا ؛ لأنه مفرد غير متصل بضمير الفاعل .

والثَّانية : أنه يمتنعُ الإظهارُ إذا كان الحرف الثَّانيُ مَتحركًا ، وذلك في مثل قولك : هو يَشُدُدُنا ، ولا لن يَشْدُدُنا ، وما شاكله ، وقد تقدَّم الحديثُ عليه .

والثالثة : أَنَّه يمتنُّع الإدغام في فعل جماعة المؤنث على أَيَّة حال كان من أحوال التَّصريف.

واعلم أَنَّ الفعلَ إذا كان مُضاعفًا فاسم فاعله واسم مفعوله ، واسم مصدره ، واسمُ الظرفين منه ، وجميع ما يتَصرَّفُ منه مضاعفً ، إِلَّا أُنه يُغرقُ بِين حَرفي التَّضعيفِ في السم المفعول بواو ساكنة ، مثالُ الجميع : مَدَّ يَدُّ مَداً ، فَهو مَادُ ، ومُدُودُ ، وهذا كُذَّ فيه ، وما شاكل ذلك .

واعلم أن التَّشديدة تدلُّ على الحرفِ الثَّاني المدغَم إذا كانَ صَحيحًا في الوزن ، فإن لم يصح في الوزن عُلم أنَّ التَّشديدة عارضَّة لمعنى ، غيرَ نائبة منابَ الحرف ، وذلك إذا كانت في عين الفعل في مثل قولك : صَلَّى ، وَقتَّلَ ، وَضَرَّبَ ، وما شاكل ذلك . وهذه الأفعالُ غيرُ مُدغمة ﴿ وَإَنَّا هي مشددة دليلاً على تكثير الفعل .

P/14

وقال الرضي في شرح الشافية: ۲۷۵/۲: و الروم الإتيان بالحركة خفيفة حرصًا على بيان الحركة التي تحرك بها آخر الكلمة في الرصل ». و والإشمام: تصوير الضم عند حذف الحركة بالصورة التي تعرض عند التلفظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة، ولا خفيفة، وعلامته نقطة بين يدي الحرف ».

قال أيده الله:

واعلم أنَّ للإدغام شرحًا لو ذكرتُه ههنا لخرجت عن الغرض ، ولاحتمل كتابًا مُجردًا ، وإنما قد ذكرت لك ما تحتاجُ إليه في ذكر معرفة الفعل المضاعف في هذا الباب فتدبره إن شاء الله تعالى .

(باب المهموز)

واعلم أن الفعل المهموز ينقسم على ثلاثة أقسام :

قسمُ مهموزٌ في أوله ، وقسمُ مهموزٌ في وسطه ، وقسمٌ مهموزٌ في آخره .

فالمهموز في أوله : هو ما تكون الهمزة فاء ه ، ومثاله : أَخَذَ ، وأَمَرَ ، وأَكَلَ ، وأَمَنَ ، وأَمَنَ ، وأَمِن ، وأبى ، وأبى ، وما شاكل ذلك .

والمهموزُ في وسطه : هو ما تكونَ الهمزة عينه ، وهو مثل : زَأَر اَلأسدُ ، وَرأسْتُ زِيداً ، أي : ضَربتُ رأسَه ، ورأبتُ زيداً ، وسألتُ عبدالله ، ونأبتُ عن عمروٍ ، وما شاكلَ ذلك .

والمهموز في آخره: هو ما تكون الهمزة لامه ، وهو مثل : قرأت القرآن ، وكفأت الإناء ، أي : قلبته ، وأخطأ زيد ، وبَرَأ من مرضه ،وتوكأ على عصاه ، وتواطأنا على الأمر ، وأطفأت النار ، وأنشأ زيد يقول كذا ، وما شاكل ذلك ، ولكل واحد من هذه الثلاثة الأقسام حكم نذكره إن شاء الله تعالى .

(فصل) ، في حكم مهموز الأول :

وهو لا يخلو إِمَّا أَن تكونَ همزتُهُ أصليةً أو غير أصلية ، فإن كانت أصلية ثبتت في الماضي والمستقبل ، والنهي ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، واسم الظرفين ، ومثال ذلك : أَخَذَ بأخذُ أخذا فهو آخذ ، ومأخوذٌ ، وَمَأْخَذُ ، ولا تأخذ يا زيد ُ

الهمزة فاء الكلمة في هذه المواضع كلها إلا في فعل الأمر ، فإنه يجوز إذا دخلت / عليها همزة الوصل حذفهما جميعاً ، إذا ابتدأت بالأمر ، وذلك في مثل قولك : خذ المال يا زيد ، وكذلك : مُر عبدالله يا عمر و ، وقال الله تعالى ن ؛ ﴿ خُذْ مِنْ أَمُولهم صَدَقة تُطَهِرهُم وَتَزكيهم بها ﴾ حذف الهمزتين جميعاً ، وهذا تعليله : أصل خُذْ : أَأُخذ ، بهمزتين ، الأولى للوصل ، والأخرى أصلية ، فحذفوا الهمزة الأصلية ؛ لأن العرب لا تجمع بين همزتين لصعوبة مخرجهما ؛ لأنهما تخرجان جميعاً من الجوف بنفس واحد ؛ ولذلك حَذفوا إحداد الهمزة أَذَم ، وآزر ؛ لأن وزنهما « أَفْعَلُ » وأصله : أأَذَم ، وأزر ؛ لأن وزنهما « أَفْعَلُ » وأصله : أأَدَم ،

فأمّاً من قال ": إِنَّ وزنَ آدمَ وآزر « فاعلٌ » فقد أَخطأ خطأً عظيمًا لأنه لو كان على هذا الوزنِ لانصرفَ ، فلمّا حَذفَت الهمزة الأصلية من أُأخذ هبقي أُخذ ، وقد تحرّك ما بعد ألف الوصل ، وهو الحابج فحذفتها استغناءً عنها ، لأنه لا يُؤتى بها إلا للتوصل إلى النطق بالسّاكن ، فإذا تحرّك السّاكن حُذفت ، وإذا حُذفت بقي خُذُ ، وكذلك مُر ، وما شاكله ، فإن أَتيْتَ بواو مع هذا الفعل جاز أَنْ تُثبتُ إَحلَى الهمزتين ، وعليه قولُ الله تعالى " : ﴿ وَأُمْنُ أَهْلُكَ بِالصَّلُوة وَاصْطبر عَليْها ﴾ هذا كله في الأصلية .

⁽١) سورة التوبة : الآية : ١٠٣ .

⁽۲) لعله يريد الزمخشري ، حيث قال في الكشّاف : ۲۲/۱ : و وما آدم إلا اسم أعجمي ، وأقرب أمره أن يكون على وزن و فاعل » كآزر ، وعازر ، وعابر ، وشالخ ، وفالخ ، وأشباه ذلك » . وقال الزَّجاج في معاني القرآن : ۱۱۲/۱ : و آدم في موضع جُرُهُ لا ينصرف لأنه على وزن أَفْعَل » وقال الزَّجاج في معاني القرآن : ۱۱۲/۱ : و آدم في موضع جُرُهُ لا ينصرف لأنه على وزن أَفْعَل » وقال ابن الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن : ۷٤/۱ : و وآدم لا ينصرف للعجمة والتعريف وقبل : هو مشتق من الأُدمة ، ولا ينصرف لوزن الفعل والتعريف ، وأصله : أأدم بهمزتين إلا أنه قلبت الهمزة الساكنة ألفًا لسكونها ، وانفتاح ما قبلها، نحو : آخر ، وآدر » براجع : معاني القرآن للزجاج المهزة الشارة المهون : ۲۲۲/۱ ، والدر المصون : ۲۲۲/۱ .

⁽٣) سورة طه : ١٣٢ .

^{*} في الأصل: أجرها وأحد الهرسة - ٣٦-

فَأُمَّا إِذَا كَانَتَ غَيرَ أَصَلِيةً ثِبْتَ فِي الفعلِ المَاضِ ، وفي فعلِ الأمر ، واسم المصدر فقط ، وحذفت مما عدا ذلك ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، واسم الظرفين ، تقول : أكرمك زيد إكرامًا ، وأكرم يا زيد ، فهي ههنا ثابتة ، وتقول : هذا مُكرم ومُكرم ، ومُكرم ، ومُكرم فيه فيه هنا محذوفة ، وكذلك قياس كل فعل همزته / غير أصلية ، مثل : أعطى ، وأدخَل ، وأخرج ، وأوعَد ، وأجلب ، وأنزَف ، وأرعَد ، وما شاكله .

9/12

(فصل): في حكم المهموز:

وهو لا يخلو أن يكون صحيحًا أو معتلَّ اللام ، فإن كان صحيحًا مثل : زأر الأسد ، ورأستُ زيدا ، ثبتتْ الهمزة في ماضيه ومستقبله وجميع تصاريفه ، تقول : زأر يزأر زأرا فهو زائر ، وما شاكلَ ذلك . إلا في الأمر والنهي ، فإنه يجوزُ فيهما إثباتُ الهمزة وحذفها ، تقولُ : اسأل يا زيد ، وسل يا زيد ، ولا تسأل ، ولا تسلُ ، وقد ورد[ت] اللغتان]في كتاب الله تعالى ، فقال سبحانه في إثبات الهمزة " : ﴿ فَسْنَلُوا أَهَلَ الذَّكرِ إِنْ كُنتُم لا تَعَلَمُونَ ﴾ وقال جلَّ اسمه في حذفها " : ﴿ سَلَّ بَني إسرَ عِيلَ كم النَّه عِيلَ مَن عَ اية بينة ﴾ وكذلك قال في النهي " : ﴿ وَلا تُسنَلُ عَنْ أَصَحَب الجَحِيم ﴾ أتبينهم من ع اية بينة ﴾ وكذلك قال في النهي " : ﴿ وَلا تُسنَلُ عَنْ أَصَحَب الجَحِيم ﴾ ﴿ ولا تسل ﴾ قرئ " بإثبات الهمزة وحذفها . والله أعلم .

فَمْنَ قَرَأَ ﴿ سُلٌ ﴾ ﴿ ولا تُسَلَّ ﴾ بحذف الهمزة في الفعلين جميعًا ، نقلَ حركة الهمزة إلى السين قبلها ، وحذف ألف الوصل استغناءً عنها بحركة السين كما تقدم .

⁽١) سورة النحل: الآية: ٤٣.

⁽٢) سورةالبقرة : الآية : ٢١١ .

⁽٣) - سورة البقرة : الآية : ١١٩ .

⁽٤) قرأ نافع ﴿ ولا تسأل ﴾ مفتوحة التاء مجزومة اللام ، وقرأ الباقون ﴿ ولا تسئل ﴾ مضمومة التاء مرفوعة اللام . السبعة لابن مجاهد : ١٦٩ . و قرأ سَا ذاً « سَانًا لَ » الدرطصون : ٢/٦٠ وزاد لمسير : ١١/١١

هذا كُلُه إذا كان مهموز العين صحيحًا ، فإن كان معتل اللام مثل : رأى ، وَنَاتِي ، وَمَرْأَى وَمَنْأَى وَمَنْأَى عنه ، إلا في المستقبل وفعل الأمر من «رَوْيَة ، وُنُوْيَة ، وَمَرْأَى ، وَمَرْأَى وَمَنْأَى عنه ، إلا في المستقبل وفعل الأمر من «رَأَى » فَإِنَّ الهمزة تُحذَفُ مِنْهُ سواءً كان المستقبل مرفوعًا أو منصوبًا أو مَجزومًا ، وسواء كان فعل الأمر مُعربًا أو مبنيًا ، تقول : هو يَرَى ، ولن يَرَى ، ولم يَرَ، ورسواء كان فعل الأمر مُعربًا أو مبنيًا ، تقول : هو يَرَى ، ولن يَرَى ، ولم يَرَ، ورسواء كان في كتاب الله تعالى ، قال سبحانُه في إثباتها ": ﴿ أَنْ رَ مَ اهُ اسْتَغْنَى ﴾ وقال ": ﴿ فَاللَّا يَرَى كُمْ هُو / وقبيلهُ ﴿ فَلَمّا جَنَّ عَلِيهِ اللَّيْلُ رَ مَ اكُوكِبًا ﴾ وقال تعالى في حذفها ": ﴿ إَنّهُ يَرَيكُمْ هُو / وقبيلهُ مُن حَيْثُ لا تَرَوْنَهُم ﴾ وقال " ﴿ وقال تعالى " : ﴿ أَلُمْ تَرَكَيْفَ فَعَلَ رَبُّكُ

فإذا قلت: لمْ تَرَ، فَأصلُه: ترْأَى ، فذهبت الهمزة بحذف الحركة ؛ لأنها مُشابهة لمروف الاعتلال فبقيت ساكنة وبعدها ألف ساكنة فَحذِفت الهمزة لالتقاء الساكنين ، وهما : الهمزة والألف ، وحذفت الألف للجزم فبقي : تر ، هذا إذا كان الفعل مجزوما ، فإن كان غير مجزوم حذفت الهمزة لا غير لالتقاء الساكنين بعد أن تحذف حركتها ، فقلت : هو يرى ، ولن يرى ، فأما إذا قلت : ريا زيد ، فأصله : إراًى ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء ، وحذفت الهمزة والألف لما تقدم من التعليل وحذفت ألف الوصل استغناة عنها بحركة الراء ، وعلى هذا تقيش كل فعل مهموز العين معتل اللام .

بأَصْحَب الفيل ﴾ .

م/١٥

⁽١) سورة العلق : الآية : ٧ .

 ⁽٢) سورة الأتمام: الآية: ٧٦، وقد جاء في الأصل: و فلما رأى كوكبًا ».

⁽٣) سورة الأعراف : الآية : ٢٧ .

 ⁽٤) سورة الأعراف : الآية : ١٤٣ .

⁽٥) سورة الفيل: الآية: ١.

(فصل): وهو لا يَخلو أنْ يكونَ صحيحًا أو معتلَّ العين ، فإنْ كان صَحيحًا مثل: تَوراً ، وَبراً ، وَأَخْطأ ، وَتُوكأ ، ثبتتْ همزتُه في جميع تصرفاته ؛ لأنَّها من أصل الكلمة ، تقول : قَرأَ يَقُرأُ واْقَراُّ وهو يُقَرأُ ، وهذا قارِئُ وَمَقْرُوءُ ، وَقَرأُه ، فهي لامُحُ الكلمة في هذه الألفاظ جميعًا ، وهي ههنا بمنزلةِ الحرفِ الصَّحيح في احتمالِ الحركةِ ، قال اللَّهُ تعالى" : ﴿ فَاتَّرَهُ وَا مَا تَيَسَّرُ مِنَ الْقَرَءَ إِن ﴾ وقال" : ﴿ وَإِذَا قُرَى القُرَءَ انُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ فهي ههنا مُحَرَّكَةٌ ، لأَنهَا حرفُ صحيحٌ ، فَإِنْ كان الفعلُ مَجْزُومًا حَذِفْتَ حَرَكَةَ الهَمْزَةَ لِاغْيَرَ فَقَلْتَ : لَمَ يَقُرأُ ، كَمَا تَحَذَفْهَا فِي قُولُك : لَم يضربُ، قال الله تعالى" : ﴿ إِقْرَأْ بِاسْم رَبِكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ فَحذفَ حركة الهمزة لِلأمر ، وعلى هذا فقسْ كُلَ فِعلِ صحيح مهموز اللَّام ، فَأَمَّا إذا كان الفعلُ مهموز اللَّام مُعتلَّ / العين مثل : جَاءَ ، وشَاءَ ، وما شاكله ثبتتُ همزَّته في جميع تصَّرفاته التي تقدُّم تمثيلُها ، إلا ني اسم الفاعل ، فإنَّهَا تَحَذَفُ كراهَةَ أَنْ يُجُمَعَ بين همزتينِ ؛ لَّمَا كانَ مخرجهما واحداً كما تقدُّم، وذلك في مثل قولك: جَاءً، لأنَّ أصله: جَائئٌ ، بهمزتين ، الأولى: الهمزَّةَ المنقلبةُ من الياءِ التي هي عين الفعل في الأصلِ ؛ لأن كلَّ فعلِ اعتلتْ عينكُهُ قُلِبَ حرف العِلة في اسم فاعله همزة ، ليحقّل الحركة ، ألا ترى أنّك تقول : يقوم ، ويسير ، فهو معتل العين ، ثم تقول في اسم فاعلهِ قائم وسَائر ، فانقلبَ حرف العَّلةِ همزة لَّلَّا قدمنا . والَّثانية : الهمزَّةَ الأصليَّةَ التي هي لامُّ الكلمة ِ، والذي ُحذَف همزةَ الأصل ؛ لأن بعدها ما يدلُ عليها ، وحكم هذا الأصل حكم المنقوص كـ « قاضٍ ، وغازٍ » وما شاكل ذلك.

1/10

سورة المزمل: الآية: ٢٠.

⁽٢) سورة الأعراف : الآية : ٢٠٤ .

⁽٣) سورة العلق : الآية : ١ .

واعلم أنّه يجب أنْ يتبع هذا الفعل وجميع ما تُشْصرُفُ منه - أعني مهموز اللام معتلَّل العين - مدَّة ليفرق بها بين المهموز وغير المهموز ، فتقول : جاء ويجيء مجيئًا فهر جائي ومجيء مهموز اللَّم مُعتل فهر جائي ومجيء فيه ، وما شاكل ذلك ، وعلى هذا فقس كل فعل مهموز اللَّم مُعتل العين ، مُوفقًا إِنْ شاء اللَّه تعالى .

(بابُ أبنيةِ الأفعالِ وأوزانها من ُثَلاثيِّ ورُباعيٌّ وغيرِ ذلك)

وفوائدُه تشتملُ على مسألتين : الأولى : في معرفة قسمة أبنية الأفعال ، والأخرى : في أوزانها .

أما في أبنيتها: فاعلم أن أصل الأفعال في أبنيتها أن تكون تُلاثيةً ورباعيةً بغير زيادة مثل: صَرَب ، وَدَحْرَج ، وما شاكل ذلك . وَتُبلُغُ الخُمَاسي والسَّداسي فقط بزيادة شيء من الحروف ، مثل: تَقَاتَل ، وَتَخَاصَم ، وانَفْعُل ، واسْتَخْرَج ، واسْتَدْرج ، واسْتَدْرج ، واسْتَدْرج ، واسْتَدْرج ، واسْتَدْرج ، واسْتَدْرج ، والسَّداسيّ أبداً ، كما لا تنتهي الأسما عُ إلى أكثر من السَّداسيّ أبداً ، كما لا تنتهي الأسما عُ إلى أكثر ما تنتهي السُّباعي أبداً مثل: اشهيباب ، وأحرانج على أكثر من سبعة أحرف . هذا / أكثر ما تنتهي إليه الأسماء ؛ لأنه لم يسمع بكلمة عربية على أكثر من سبعة أحرف .

وإِنَّا فَضُلَتَ أَبنيةُ الأسماءِ على أُبنية الأفعال بحرف ؛ لأَنها الأُصلُّ وهي أَحقُ في استعمال الكلام ، فوجب أنْ يُزاد في بنائها حرفَّهُ ليُفرَّق به بين الأصل والفرع ، إذ لولا هذا الحرفُ المزيدُ لاستوتْ أَبنيةُ الأسماءِ والأفعال ، ولوقع في النوعين جَميعًا الإشكال ، فميزتُه لك بهذا .

وللأفعال في البناءِ أَصلانًا وهما: الثّلاثي والرّبّاعي ، مثل : ضَرَبَ ، وَدُخَّرَجَ .

4/17

وإِنَّ للأسماءِ في البناءِ ثَلاثَةَ أُصولٍ ، وهي : النَّلاثي ، والنَّباعي ، والخَماسي ، مثل : وَيُعْفَوٍ ، وَسَنْرَجَلٍ ، وإِنَّه لا ينتهي أَحدهما إلى أَكثر من ذلك ، إلا بالزيادات ، وسنفرَّد لحروف النِّيادة بابًا في آخر هذا الكتاب إن شاءَ الله تعالى .

(فصل) : وَأَمَّا في أَوزَانِها : فاعلم أَنَّه لا بُدَّ لكل فعل من وزن سوائَ كانَ مَاضيًا ، أو مُستقبلاً ، أو أمراً ، أو نَهيًا ، أو مُتصرفًا ، أو غَيرَ مُتصرف ، أو مُتعديًا ، أولازمًا أو صَحيحًا ، أو مُعتلاً ، أو مُضاعفًا ، أو مَهموزاً . وإِنَّا أَصلُ الوزنِ للماضي ، والمُستقبل ، وهذا ابتَدائونا في أوزانِ الماضي وبالله التوفيق :

واعلم أنَّ أوزانَ الفعل الماضي تسعة عَشَر وَزَنَا : أَرْبعَةُ منها للْفُلاثيِّ مَاضيًا ، وأَربعَةُ منها للْفُلاثيِّ مَاضيًا ، ومنها سِتة للخُماسيِّ مَاضيًا ، ومنها خَمسة للسُداسيِّ ماضيًا ، فأوزانَ الثُّلاثيّ : « فَعَلَ » بفتح العين ، نحو : ضَرَب ، وقَتَلَ ، و « فَعُل » بفتح العين ، نحو : ضَرَب ، وقَتَلَ ، و « فَعُل » بضمها ، نحو : ظَرَف ، وشُرف ، و « فَعِل » بكسرها ، نحو : شَرِب ، وطَرب ، و« فَعَل » بكسرها ، نحو : شَرب ، وطَرب ، و« فَعَل » بكسرها ، نحو : شَرب ،

وَأُوزَانُ الْرَّبَاعِي: ﴿ فَعَلَلَ ﴾ بتسكين العين نحو: دَحْرَجَ ، وَقَرْمَطَ ١١ ، و﴿ فَاعَلَ ﴾ نحو: قَاتَل ، وَخَاصَمَ ، و ﴿ أَفْعَلَ ﴾ نحو: أَكْرَمَ ، وَأَعْطَى ، و ﴿ تَفَعَّلَ ﴾ بتشديد العين ، نحو: تَكَسَّرَ ، وَتَعَلَّمَ .

وَأُوزَانُ الخماسيِّ: ﴿ تَفَعَّلُلَ ﴾ نحو: تَدَحْرَجَ ، وَتَقَرْمَطَ ، و﴿ تَفَاعَلَ ﴾ نحو: تَبَامَنَ ، وَتَزَامَلَ ، وما شاكل ذلك ، و﴿ أَنْفَعَلَ ﴾ نحو: انْظَلَقَ ، وانْبَعَثَ ، وماشاكل ذلك ، و﴿ انْفَعَلَ ﴾ نحو: وأنْعَلَ ﴾ نحو: وأنْعَلَ » بتضعيف ذلك ، و﴿ انْعَلَ » بتضعيف الله ، نحو: احْمَرٌ ، واصَّفَرَ ، وما شاكل ذلك ، وأصْلُه: احْمَرَ / ، واصْفَرَ ،

1/17

[·]

 ⁽١) القرمطة في الخط: مقامة السطود.
 * إدخال هذا الوزير في النكر في مخالف لما علي علماء لعربير.

فَأَدْغَمَ الرَّاءَ في الَّرَاءِ. و« أُفَعَّولَ » بتشديدِ الحشوِ وهو الواوُ ، نحو : إِخْرُوَّطَ أَ ، أَ وَاعْرَ

وأوزان السّداسي : « اسْتَفْعَل » نحو : اِسْتَخْرَج ، واسْتَدْرَج ، وما شاكل ذلك . و « افْعَرْلَى السّحاب ، واغْلَوْلَى الشّراب ، واغْلَوْلَى السّحاب ، واقْلَوْلَى الطائل : إذا ارتفع في الهواء ، وما شاكل ذلك . و « افْعَنْلَى » نحو : اِحْرَنْبَى السّيك " ، واغْرَنْدَى " ، واخْبَنْظَى : إذا امتلا غَيْظًا ، واحْلَنْظَى : إذا اتكا على ظهره ، السّيك " ، واغْرَنْدَى " ، واخْبَنْظَى : إذا امتلا غَيْظًا ، واحْلَنْظَى : إذا اتكا على ظهره ، وما شاكل ذلك . و « افْعَنْلَلَ » بلامين نحو : اِحْرَنْجَمَ " ، واتْعَنْسَسَ" ، وما شاكل ذلك . و « افْعَنْلَلَ » بلامين نحو : اِقْشَعَر " ، واسبطر " ، واكباب : إذا انقبض ، واسنان الله على الله بالله بال

⁽١) اخروط البعير في سيره إذا أسرع ، والمخروطة من الابل: السريعة .

⁽٢) الاعْلُواطُ: ركوبُ الرأس ، والتَّقعمُ في الأمور بغير روية . واعلوَّطَ البعيرُ النَّاقةَ يَعُلوَّطها ، إذا تسداها لبضربها ، والاعلوَّاط: الأخذ والحبس .

⁽٣) اخْرُنْبِي الديك : انتفش للقتال ِ.

⁽٤) اغَرَنْدَى : غلبه النَّعَاس .

 ⁽٥) اَحَرْنُجُمَ القومُ : اجتمع بعضهم إلى بعض ، واحرنجَمتُ الإبلُ : اجتمعت وبركت .

⁽٦) الْمَعَنْسَسَ : تأخر ورجع إلى الخلف .

⁽٧) القَشْعَرِيْرَةَ : الرَّعدَةَ ، وَيُقالَ : اتَّشِعْرَارُ الجلدِ ، وأخذته قشعريرة ، وقد اقشعر جلدُ الرجل اقشعراراً .

⁽٨) اسبطر : أسرع وامتد ، واسبطرت في سيرها : أسرعت وامتدت .

⁽٩) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٣٧٨/١ : و وأما كونها ليست على وزن الفعل في اللفظ فإنه =

وكذلك فعلُ ما لم يُسمَّ فَاعلُه ، خرجَ عن هذا الوزن للفرق بين ما سُمي فاعلُه وبين ما لم يُسم فاعلُه ، وهو في الأصل داخلُ تحت هذه الأوزانِ فافهم ذلك .

(فصل): واعلم أنَّ المستقبلَ على ضربين: ثُلاثيُّ وغيرُ ثُلاثي ، فما كان زَائداً على الشُّلاثيِّ فهو مكسور العين في المستقبل ، أو مَا بعدَ العين أُصلاً مُظَّرِداً ، مثل : دَحْرَجَ يَدُحْرِجُ ، والسَّتَخْرَجُ يَسْتَخْرَجُ ، وانَّطَلَقَ يَنظُلِقُ ، وما شاكل ذلك . إِلَّا نوعين فَإِنَّ العينَ فيهما مفتوحة :

أحدهما: فِعلُ المفاعلةِ في مثل: تَخَاصَم يَتَخَاصَمُ ، وَتَحَاكَمَ الرجالُ يَتَحَاكَمُونَ ، وَتَحَالَمُ الرجالُ يَتَحَاكَمُونَ ، وَتَقَاتَل القوم يَتَقَاتَلُون / ، وما شاكل ذلك ، العينُ منه مفتوحة ؛ لأنه على وزن « يَتفاعل » .

والثّاني: الرَّباعيُّ المُضَاعفُ، مثل: إخْمَرَّ يَحْمَرُّ، واخْضَرَّ يَخْضَرُّ ، على وزن « اَفْعَلَّ وَالْغَلَ عَلَى وَنِ « اَفْعَلَ عَلَى وَنِ « اَفْعَلَ عَلَى وَنِ « اَفْعَلَ عَلَى وَنِ « اَفْعَلَ عَلَى الْمَعْلَ عَلَى الْمَعْلَ عَلَى الْمَعْلَ عَلَى الْمَعْلَ عَلَى الْمَعْلَ الْمَعْلَ الْمَعْلَ عَلَى الْمُعْلَ أَصَلَ احْمَرٌ أَنَّ أَصلَ احْمَرُ الْعَنِ وَمَا عَدَا الْمُحَمِّرُو ، فَأُدغَمَتُ الراء في الراء وتلبتُ الكسرُة فتحة دليلاً على الإدغام ، وما عدا هذين النَّوعين هما فَوقَ الثَلَاثيِّ فِإنَّهُ مَكسورُ العين ، وقد تقدَّم قثيله .

وأَمَّا مُستقبلُ الثَّلاثيِّ فَلا يَخْلو مَاضيهِ أَنْ يكونَ على وزنِ « َ فَعَلَ » بفتح العينِ ، نحو: صَرَبَ ، وَقَتَلَ ، وَذَهَبَ ، أَو على « فَعِلَ » بكس العين نحو : شَرِبَ ، وَطرِبَ ، وَوْنَقَ ، أَو على « فَعِلَ » بكس العين نحو : شَرِبَ ، وَطرِبَ ، وَوْنَقَ ، أَو على « فَعُلَ » بضم العين نحو : شَرُفَ ، وَظُرُفَ ، وما شاكل ذلك .

فإِنْ كَانَ مَاضِيْهُ عَلَى ﴿ لَعَلَ ﴾ بفتح العينِ جَازَ فَي مُستقبله أَرَبَعْةُ أُوجهِ : أحدها : ضمُ العين ، نحو : قَتَلَ يَقْتُل ، وَدَخَل يَدُخُل ، وما شاكل ذلك . والثّاني : كَشْرُها ، نحو : ضَرَبَ يَضُرِبُ ، وَشَتَمَ يَشْتِمَ ، وما شاكل ذلك .

وربعوان : بحري

بر / ب

⁼ يحتمل أن تكون مخففةً من فَعِلَ ، فتكون في الأصل لَيسَ ، نحو صَبَدَ البعيرُ ، وفَعِل قد يُخففُ ، فيقال : فَعْلَ مَن وَعَلِ قد يُخففُ ،

P/IY

والثَّالَث : الشَّم والكسر جميعًا في أَفعال مُسموعة ، وهي قولك : فَسَقَ يَفْسَقُ وَيُفْسِقَ ، وَعَكَفَ يَعْكُفُ وَيَعْكِفُ ، وعَرَشَ يَعْرِشُ وَيَعْرِشُ ، سَمع في مستقبلِ هذه الضم والكسر جميعًا ، ولم يُسمع سِواها ، والله أعلم .

والرابع : فتحُ العين في المستقبل والماضي جميعًا ، نحو : ذَهَبَ يَذُهُبُ ، وَجَمَعَ يَجْمَعُ، ولا يَصحُ فتحُ العين في الماضيِّ والمستقبل جَميعًا ، إلا أَنْ تَكونَ عينُ الفعل أو لامه حرفًا من حروف الحلق ، وهي ستة : الهمزة ، والعين ، والغين ، والحاء ، والخاء ، والهاء . مثالُ كونها جَميعًا لامًا : قَرَأَ يَقْرَأُ ، وَجَبَهَ يَجْبَهُ ، وَمَنَعَ يَثْنَعُ ، وَصَبَغَ يَصْبَغُ ، وَذَبَحَ يَذْبَحُ ، وَسَلَخَ يَسْلَغُ ، ومثالَ كونِها جَميعًا عَيْنًا : ذَهَبَ يَذْهَبُ ، وَزَأَرَ يُزْأَرُ ، وَبَعْرَ - يَبْعُورُ ، وَنَعَرَ يَنْعَرْ ، وَنَحَر يَنْحَر ، وَشَخَص يَشْخَص "، ولهذا النوع - أعنى مفتوح العين في الماضي والمستقبل جميعًا - خمس شرائط:

أحدها : أَنَّ يكونَ ثُلاثيًا فقط .

وثانيها: أن يكونَ صَحيْحُ العينِ / غَيرَ مُعتلِها .

وثالثها: أنَّ يكونَ الماضي على وزن ﴿ فَعَلَ » بفتح العين .

ورابعها: أنْ يكونَ غيرَ مُضعَّفٍ.

رربه . أن يكون عبر سسب . وربه الما الله مُ عرفًا حلقيًا كما تقدّم . لا يصحُ فتحُ العين في الماضي والمستقبل جميعًا إلا بمجموع هذه الشرائط".

⁽١) كُورَ: بمعنى : صاح وصوّت .

بلد أي : ذهب .

قال الرضى في شرحه على شافية ابن الحاجب: ١١٤/١ : و المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي ؛ فإن كان مجرداً على و فعل ، كسرت عينه أو ضمت أو فتحت ، إن كان العين أو اللام حرف حلق غير ألف ، وشذ : أبي يأبي ، وأما قلى يقلى فعامرية ، وَرَكن يَرَكن من التداخل » . وَلَهُلام لاس لجامِبَ

(فصل): واعلم أن الفتح في الماضي والمستقبل جميعًا غير واجب في الأصلِ ، وإنما هو عارضٌ لدخول حروف الحلق عليه ، وانما فُتَح معها الفعلُ ؛ لأن مخرجَها من أصعب مخارج الحروف فأعطيت أخف الحركات لتزول الصعوبة ، وهذا من اللطيف فاعرفه .

وأحسن ما نذكره في حروف الحلق وفيما دخلت عليه من الأفعال أن الفعل متى دخل عليه حرف من حروف الحلق ، وكان مخرج ذلك الحرف من أسفل الحلق وأعلى الجوف فالوجد والمذهب الفتح في الماضي والمستقبل جميعًا ، وذلك لا يكون إلا في الهاء والهمزة ؛ لأنهما أصعب حروف الحلق خروجًا ؛ لما كان مخرجهما من أعلى الجوف، فتقولُ حينئذٍ : ۚ ذَهَبَ يَذُهُبُ ، وَجَبَه يجَبُّه ، وَزَأَر يزأَر ، وَقَرأَ يَقْرأُ ، بالفتح لاغير لما تقدم من الحجة ، ومتى دخل على الفعل حرف من حروف الحلق عينًا أو لامًا وكان مُخرَجُ ذَلِكَ الحرف من أعلى الحلق أو وسطه كان الأحسنُ الفتع ، وَجَاز الضمُ والكسرُ ، ومثال الفتح والضم : طَبَعَ يطبغُ ويطبغُ ، وَصبَغ يصبغُ يَصبغُ ، ومثالَ الكسر والفتح : نَعتَ ينعِتُ وَيَنحَتُ ، قال الله تعالى " : ﴿ وَتنَعِتُونَ مِنَ الجَبَالِ بُيُوتًا فَرُهِينَ ﴾ وَرَجعَ يَرجِعُ ويَرجَعُ ، قال تعالى " : ﴿ وإليه تَرجَعُونَ ﴾ وكذلك : نَطَح يَنطِحُ وَيَنطَحُ ، وقَحَل يَقحلُ ويقحلُ ، وما شاكلَ ذلك ، جائزٌ فيه هذه اللغاتِ ، فقد تبينَ لك حينتذ أِن حروفَ الحلق على ثلاثة أقسام :

قسم لا يكون الفعل معد إلا مفتوح العين ماضيًا / كان أو مستقبلاً ، وهو الهاء ا والهمزة ، وقد تقدم تمثيله والحجة عليه .

وقسم يجوزُ معه في غير المستقبل الضم والفتح وهو الخاء والغين ، وقد تقدم تمثيله.

ب/IN

سورة الشعراء : الآية : ١٤٩ .

سودة يونس: الآية: ٥٦. قرأ بغنى النادين ترعيون وكسرا ليم يعقوب: إِيَّانَ فَثْلَادَ السَّر: ٢٠/٢

وقسم يجوزُ معُد في غيرِ المستقبلِ الفتحُ والكسر جميعًا ، وهو الحاءُ والعينُ ، وقد تقدّم أيضًا تمثيلًه ، وكُلُ هذه الأوزان يجوزُ في مستقبلها الفتحُ كما ذكرتُ لك في أولِ الفصل ، وإنّا قد تستعملُ علي هذه الصّيخ سماعًا من العرب ، وأكثرُ استعمالها بالفتح ، فاستعملُ الخاطر في معرفة هذا الفصلِ فهو مفيدٌ ؛ لأنّ فيه ذكر حروف الحلق وأحكامها وبالله التّوفيق .

وإِنْ كان ماضي الثَّلاثي على وزن « فعل » بفتح الفاء وكسر العين فمستقبلُه على « بَنْعَلُ » بفتح الفاء وكسر العين فمستقبلُه على « بَنْعَلُ » بفتح العين ، نحو : شَربَ يَشْرَبُ ، وَطَرِبَ يَطْرَبُ ، وَلَعِبَ يَلْعَبُ ، وما شاكل ذلك ، إلا خمسة عشر في علا جاء ت بكسر العين في الماضي والمستقبل جميعًا ، ثلاثة صحيحة ، واثنا عشر معتلة الفاء :

فالصحيحة : حَسِبَ يَحْسِبُ ، وَنِعِمَ يَنْعِمُ ، وَبِئِسَ يَبِنُسُ ، هذه جاء ت بكسرِ العينِ وفتحها" .

والمعتلة الفاع: وثق يَعْقُ ، ووفق بغقُ ، وَوَفق بغقُ ، وَوَفق بَعْقُ ، وَوَرَمَ يَرُمُ ، وَوَلِيَ يَلِيُ ، وَوَرَثَ يَرِثُ ، وَوَمِق يَعِيُ ، وَوَجَم يَجِمُ ، وَوَعَر يَعْرُ ، وَوَغِر يَغِرُ ، وَوَرِعَ يَرِعَ ، وَيَبِسَ يَبَّبِسُ ، وَوَبِقَ يَعِنُ ، وَوَمِق يَعِيْ ، وَوَجَم يَجِمُ ، وَوَعَر يَعْرُ ، وَوَغِر يَغِرُ ، وَوَرَعَ يَرِعَ ، وَيَبِسَ يَبَّبِسُ ، وَوَبِقَ بَعِنْ ، وَوَمِقَ بَعِنْ ، وَوَمِقَ يَعْرُ ، وَوَمِقَ يَعِمُ ، وَوَعَر يَعْرُ ، وَوَمِقَ يَعْرُ اللهِ اللهُ اللهُ

⁽۱) خَلُو الرضي في شرح الشافية أَ لَسَطِّرَتِ ﴿ ١/٥/١، وانظر: المزهر: ٣٧/٢ . جاء في التبيان في شرح الديوان: ٢٦٤/٣: وحسَب يحسَب بالفتح لفة فصيحة ، قرأ بها ابن عامر وعاصم وحمزة ».

⁽٢) قال في اللسان (وفق) : وفقت أمرك أي : وجدته موافقًا .

⁽٣) يقال: وَرِمَ جلده يَرِمَ ، بالكسر فيهما ، وهو شاذ . الصحاح (ورم) .

⁽٤) يقال: وَمَقَ فلان فلأنَّا أي: أحبه.

⁽٥) وَجِمَ مَن الأمر يَجِمُ - بالكسر - وجومًا ، والواجم الذي اشتد حزنه حتى أمسك عن الكلام . الصحاح (وجم) .

⁽٦) يقال: وَغرَ صدره أي: امتلأ حقداً .

 ⁽٧) وَبِقَ الرجل أي : هلك .

هذه كُلها أَتتُ بكسر العين في الماضي والمستقبل جميعًا"، وهي كلها مُعتلة الفاءِ بالواو ، والواوّ" ثابتة في الماضي محذوفة في المستقبل ، وإنّا خُذفتُ لوقوعها بين باءِ وكسرة ، وهما ضدان لها ، وأصل يثق : يَوْثق ، وَوَرِم : يَوْرم ، وَوَلِي : يَوْلي ، وعلى هذا القياس سائرها إلى آخرها ، ولم يُسمع في مستقبل هذا النّوع /الضمُ إلا في فعلين، ١٨ ﴿ وهما : فَضِل يَنْضُلُ ، وَخَصِر يَخْصُر ، وهذا شاذٌ ، قال سيبويه : فَضِلَ يَنْضُلُ ، وَمَتَ مُوتَ مُنْ مُنْ اللّهُ مَا . لا يُوجِدُ غيرُهما .

وإن كان ماضي الثلاثي على وزن « فعل » بفتح الفاء وضم العين ، فمستقبله على « يَفْعُلُ » بضم العين مُطُرداً ، سواءً كان الفعلُ صحيحًا أو مُعتلاً ، نحو : شَرْفَ على « يَفْعُلُ » بضم العين مُطُرداً ، سواءً كان الفعلُ صحيحًا أو مُعتلاً ، نحو : شَرْفَ وَيُشُونُ ، وَطُرُفَ ، وَطُرُفَ يَوْضُو كَيُوضُو . وهذا النَّوَعُ مختصُ بأفعال الطَّبَاء .

وَ اعلم أَنَّ حروفَ المضارعةِ مفتوحة في الثلاثيُّ مضمومةً فيما فوقه .

واعلم أَنَّ الفِعلَ المُضَاعفُ أَكثرُ مَا سَمِعَ مَضمومَ العين في المستقبلِ مثل : مَدَّ يَدُنَّ وَسَمَّ يَشُمَّ وَمَا اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْ ﴿ ظَلَّ ﴾ إِذَا أُضيفَ إلى ضمير الفاعلِ

⁽١) ذكر الرضي في شرح الشافية : ١٣٥/١ : أنه قد جاء كلمتان روي في مضارعهما الفتح وهما : وري و الزند كري و وويق يَبَقُ ، و ويق يَبَقُ ، و وويق يَبَقُ ، و وويق يَبَقُ ، و وويق يَبَقُ ، و وويق يَبَقُ ،

 ⁽٢) ذكر المؤلف الفعلُ « يبس » وهو معتل الفاء بالياء .

⁽٣) قال سببويد في الكتاب: ٤٠/٤: « وقد جاء في الكلام فعل يفعل في حرفين ، بنوه على ذلك كما بنوا فعل ينعل ينعل بنوا فعل ينعل المنظم على ذلك كما تدخل في بنوا فعل ينعل المنظم المنظم

 ⁽٤) السّرو: سخاء في مروءة، ويقال: سرا يسرو، وسري بالكسر. الصحاح (سرا).

⁽٥) المَشِل سِنْمَ عَاقَص - لَدُنَّه مِنْ فَي مَمَّا رَعُهُ الْفَقِ وَهُولُمُ وَعِي

ثلاث لغات ، أفصحها ظللت بلامين ، والأولى مفتوحة (١). وبعدها « ظلت » بفتح الظاء وحذف أحد اللامين . والثالثة : ظلت ، بكسر الظاء ، وهذا توسع ، إلا أنه إذا قال : ظلت أو ظلت ، فأصله بلامين كما تقدم ، فحذفت حركة اللام الأولى عنها لما كانت مشبهة لحروف الاعتلال ، فبقيت ساكنة وبعدها لام ساكنة ؛ لاتصالها بضمير الفاعل فحذفت اللام الأولى لالتقاء الساكنين ، وحركت الظاء بالكسر والفتح واتساعاً وسماعاً ، وقد سمع عن بعضهم : « ولقد ظللت أطوف أسبوعاً » بكسر اللام الأولى والفتح أفصح . والله أعلم .

انقضى فصل الفعل ،وهذا ابتداؤنا في فصل الحروف ، وبالله التوفيق .

⁽۱) قال في تاج العروس: (ظلل) ظللت كذا بالكسر ... وعلى هذه اقتصر الجوهري وصاحب المصباح ، قال الليث ومن العرب من يحذف لام ظللت ونحوها فيقول ظللت كلست ومنه قوله تعالى « فظلتم تفكهون» وهو من شواذ التخفيف ، وكذا قوله تعالى « ظلت عليه عاكفاً » والاصل فيه ظللت ، حذفت اللام لنقل التضعيف والكسر ، وبقيت الظاء على فتحها ، وقال الصاغاني اسقطوا الأولى استثقالاً لاجتماع اللامين ، وتركوا الظاء على فتحها واكتفوا بتعارف موضعه؟ وقيام الثانية مقامها ويقولون ظلت كملت ، وبه قرأ ابن مسعود والاعمش وقتاده ... وهي لغة الحجاز على تحويل كسرة اللام على الظاء ، قال ابن سيده قال سيبويه : أن ظلت أصله ظللت إلا أنهم حذفوا فابقوا الحركة كما قالوا خفت وهذا النحو شاذ ...

(باب الحروف)

وفوائد هذا الفصل تشتمل على خمس مسائل:

يقال فيها: ما حقيقة الحرف؟ وما علاماتُه ؟ ولم سَمَي حَرفًا ؟ وعلى كم / ينقسُم في تجميله ؟ وإلى كم ينقسُم في تجميله ؟ وإلى كم ينقسُم في تَفْصِيله ؟ .

0/19

تجميله ؟ وإلى كم ينقسم في تنصيله ؟ .

الما مَ حَقيقةُ الحرف ؟ فهو : ما دَلَّ على معنى في غيره غير مقترن بزمان ، وهذه حقيقةٌ جامعةٌ مانعةٌ ؛ لأنه يجوزُ فيها العكسُ والطَّرهُ ، تقولُ : كلُّ حرف يَدلُ على معنى في غيره غير مقترن بزمان ، وكلُ ما دلَّ على معنى في غيره غير مقترن بزمان بزمان فهو حرف ، وبهذه الحقيقة خرج عن مشابهة الاسم والفعل ، وذلك المعنى الذي يدلُّ عليه هو المصادرُ التي هي : النَّفيُ والإيجابُ ، والتأكيدُ والشرطُ ، والاستفهامُ والامتناع ، وما شاكل ذلك . فالذي يَدلُ على ما يقم والوقوع ضِدُّ هذه الحروف ، مثل : قدْ ، في مثل قولك : لم يقم والوقوع ضِدُّ هذه الحروف ، مثل : قدْ ، في مثل قولك : قدْ قام زيدٌ ، وأجلْ قام زيدٌ ، وأنَّ ، وأنَّ ، واللام في قولك : لزيدٌ قائمٌ ، وما شاكل ذلك . والذي يدلُ على الإيجاب واللام في قولك : لزيدٌ قائمٌ ، وما شاكل ذلك . والذي يدلُ على التَّاكيد : إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ ، ولكنَّ ، ولام التَّاكيد . والذي يَدلُ على الشَّرط : إنْ الشَّرطية ، وإذما على مذهب ولكنَّ ، ولام التَّاكيد . والذي يَدلُ على الاستفهام أدواتُ الاستفهام ، وهي : سيبويه ؛ لأنْ عِندَه أنهاً حَرَفُ . والذي يدلُ على الاستفهام أدواتُ الاستفهام ، وهي :

⁽١) هي عند سيبويه حرف ، وعند المبرد وابن اسراج ظرف . ينظر الكتاب : ٥٦/٣، والمقتضب : ٤٦/٢، والأصول : ١٥٩/٢ .

هُلْ ، وأَمْ ، والهمزة ، في مثل قولكِ : أزيد قائم أم عمرو ؟، وهُل أنت خارج ؟ . والذي يدلُ على الامتناع أدواتُه ، وهي : لو ، ولولا ، وعلى هذا القياس سائر الحروف من عامل وغير عامل في الدلالة على المصادر .

من عامل وغير عامل في الدلالة على المصادر .

ولا يُعبأُ بقول من حصر أَنَّ الحروف لا تدلُ إِلاَّ على النَّفيِّ والإِيجابِ فقط"؛ لأَنَّا
قد وَجَدْنا حُروفًا غير مُوجبة ولا نافية كحروف الاستفهام ،/ وحروف الامتناع ، وحروف الآلام التَّمني ، وما شاكلها من أصناف الحروف الدَّالة على المعاني المختلفة . ولولا كراهة الإطالة لذكرتُ جميعها ههنا .

(نصل): وأُمَّا مَا عَلامَةُ الحرفِ؟

نعلامتد تعريد عن علامات الأسماء والأفعال غالبًا ، وإنّا تعري عن العلامات الأند لم يقترن بزمان فيشبه الفعل ، ولم يمك ويستحق ولم يضف ، ولا أضيف إليه فيشبه الاسم ؛ فلمّا لزم هذه الحالة تعري عن العلامات وصار واسطة بين الصنفين ، وإنّا تلنا « غالبًا » احترازا من حروف جاء فيها بعض علامات الأفعال ، وهي : إنّ وأن ولكنّ وكأن وليت ولعل ، هذه فيها من علامات الأفعال أربع علامات ، وهي : أنهّا ولكنّ وكأن وليت ولعل ، هذه فيها من علامات الأفعال أربع علامات ، وهي : أنهّا يتصل بها الضّمير المنصوب كما يتصل بالأفعال ، وأنها تنصب وترفع كالأفعال ، وأنها مفترحة الأواخر كالأفعال الماضية ، وأنها تُلاثية ورباعية كالأفعال ، فأما قول من قال" بأنها : تدل علي المصادر والتي هي التاكيد والتّمني والتّرجي ، فليس من هذا لأن الحرون كلها تدل علي المصادر العامل منها وغير العامل وليس بمشابهته للفعل ، واحترازا أيضاً من حروف مشتركة بين الأسماء والأفعال والحروف ، وهي : مُذْ ، ومُنذُ ،

⁽١) ذكره صاحب كشف المشكل: ٢٠٩/١ : و المعنى الذي يدل عليه الحرف إيجاب أو نغي ، .

⁽٢) قال في كشف المشكل: ٢١١/١ : و وأما المعنى فإنها تدل على التسمني والترجي والتشبيسه والاستدراك وهي مصادر » .

وحاشًا ، وخلا ، وكافُ التشبيه ِ، وَعَلَى ، ومع ، وما شاكل ذلك .

أُمَّا « مَذَ وَمَنَدُ » ، فَمَنْ جر بهما جَعلَهما حرفي جر ، وَمَنْ رَفَعَ ما بعدَهُما جعلَهما اسمين ظرفين . و « حَاشًا وَخلا » مَنْ نَصَبَ بهما جَعلَهما فعلين ، ومن جر بهما جعلَهما ضمين ظرفين . و « حَاشًا وَخلا » مَنْ نَصَبَ بهما جَعلَهما فعلين ، ومن جر بهما جعلَهما حرفي جر ، وكائ التشبيه هي حرف في اللّفظ واسم في المعنى ؛ لأنها تقدّر به « مثل » ومثلُ اسم بغير خلاف ، و « عَلا » تكونُ مرة اسمًا علمًا ، ومرة فعلاً من به هم علا يعْلو ، وَمرة حرف جر ، و « مَع » إِنْ خَركت العينَ فهي اسم ، وإِنْ سكنتها فهي حرف من أنه .

(فصل): وأُمَّا لِمَ سُمَّيَ الحرفُ حَرفًا فلوجهين إ

أحدهُما : أَنَّدَ مأخوذُ من طرف الشيءِ ، وَطَرَفُ كُلُّ شيءٍ عْرَفْهُ ، مَأْخوذُ من حرف الجبلِ الذي هو طَرَفْهُ .

والثاني: أَنَّهُ سَمِي حَرِفاً لضعفه وَضَعَفَ من حيثُ كانَ مَتَعَرِّيًا عن العلامات /، ومن ، المرتُ كان عَيَرُ كان غيرَ مُستقلِّ بنفسه ، ومن حيثُ كان معناه في غيره ، فسمي حَرفًا " تشبيهًا بالنَّاقة المهزولة الضعيفة التي تعرت عن اللَّحم ، والحُجة على أَنَّ النَّاقة المهزولة الضّعيفة تُستَى حَرْفًا قُولُ طَرِفة في بعض الروايات ":

⁽١) قال ابن هشام في المغني: ٤٣٩: وهي اسم بدليل التنوين في قولك معًا، ودخول الجار في حكاية سيبويه: ذهبت من معه، وقراءة بعضهم: ﴿ هذا ذكر من معي ﴾ وتسكين عينه لغة عَنْمُ وربيعة لاضروة خلاقًا لسيبويه، واسميتها حينئذ باقية، وقول النحاس إنها حينئذ حرف بالإجماع مردود».

⁽٢) قال في اللسان (حرف) : « النَّاقَةُ المهزولةُ لاتسمى حرفًا ، بل هي النجيبةُ الماضيةُ التي أنضتها الأسفار شُبهت بحرف السبف في مضائها ودقتها » وقد استشهد بببت لذي الرمة ، وهي :

جمالية حرف سناد يشلها وظيف أزج الخطو ريان سهوق

[«] فلو كان الحرف مهزولاً لم يصفها بأنها جمالية سناد ، ولا أن وظيفها ريان » .

⁽٣) هو طرفة بن العبد البكري ، شاعر جاهلي مجيد ، قال الشعر وهو غلام ، وقتل وهو ابن ست وعشرين سنة ، قتله عمرو بن هند على يد عامله في البحرين سنة سبعين قبل الهجرة . =

وَحْرُف كَأَلُواحِ الأَرَانِ نَسَاتُهَا عَلَى لاَحِبِ كَأَنَّهُ ظَهُر مُبرِجُدِ (فصل) : وَأَمَّا على كم يَنْقَسُم الحرفُ في تجميله ، فهو يَنْقَسُم على ثلاثة أقسام : قسم من الحروف لايكونُ إلَّا عَاملاً على كل حالب وحروف غير عَاملة لكثرة الانتقال . وحروف غير عَاملة لكثرة الانتقال . وحروف تعمل مرة ولا تعمل أخرى ، ولكل واحد من هذه الثلاثة الاقسام باب نذكره مستوفى إنْ شاء الله تعالى .

(فصل): وأَمَّنَا إلى كم ينقسم الحرف في تفصيله ؟ فهو ينقسم إلى مائة وواحد وخمسين حرفًا ، العامل منها أربعون حرفًا ، وغير العامل تسعة وتمانون حرفًا ، والذي يعمل مرة ولا يعمل أخرى إثنان وعشرون حرفًا.وهذا باب الحروف العاملة على كل حال وفوائده تشتمل على أربع مسائل:

يقالُ فيها: كم عددُ الحروفِ العاملة ؟ وما عملُها ؟ وما معانيْها ؟ وعلى كمْ تنقسم ؟ . (فصل): أمّا كم عددُ الحروفِ العاملة ؟ فأربعونَ حرفًا كما تقدّم ، تسعة عشر تعملُ في الأسماءِ الجيّر ، وهي : مِنْ ، وإلى ، وفي ، وُربّ ، وواوها ، وفاوها ، وفاوها ، واللامُ الزائدة ، والباء الزائدة ، وهذه الثمانية كلها محضة لا تكون إلا حروف جر ، وعن ، ومع أ، وعلى ، وكاف التشبيه ، ووأو القسم وتاؤه ، وحتّى بمعنى إلى ، نحو قوله تعالى ": ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَع الفَجْرِ ﴾ ، ومُذْ ومُنْذُ على بعض الأقوال ، وحاشا ، وخلا ،

⁼ والبيت في ديوانه: ١٠، من معلقته ، والرواية المشهورة هي : « أمون كألواح » والإرانُ : التَّابِوتَ العظيم . ونَسَأَتُهَا : - بالسين - ضربتها بالنَّسَأة ، وهي العصا ، ويروى بالصاد ، والمعنى : زجرتها ، اللَّحبُ : الطريق الواضع ، البُرجُد : كساءً مخطط . ينظر : الشعر والشعراء : ١٣٢ ، وشرح القصائد السبع : ١٥١ ، وجمهرة أشعار العرب : ٤٢٤/٢ ، وكشف المشكل : ١٨٠ ، واللسان (نصا) .

⁽١) مذهب الجمهور أن الجريد و رب » المعلوفة ، والكوفيون والمبرد يقولون : إن الواو والفاء هي الجارة . أنظر مغني اللبيب : ٢١٣، ٤٧٣ .

⁽٢) سورة القدر: الآية: ٥.

[»] مع « دسه مدرون الحر - ٥٣ -

وَعَدا. وهذه أَحِدَ عَشَرَ حَرَفًا ، منها مَا يكونُ مرَة اسمًا وهو : مُذ وُمنذُ إذا رفعت ما بعدها ، وعَلى ، وكافُ التشبيه ، وعَنْ ، وَمعَ . ومنها ما يكونُ مرة فيعلا وهو : على ، في بعض أحوالها / أيضًا ، وحاشا ، وخلا ، وعدا ، إنْ جَررت ما بعدها فهي حرون على بعض أحوالها / أيضًا ، وحاشا ، وخلا ، وعدا ، إنْ جَررت ما بعدها فهي حرون على جر ، وإنْ نصبت فهي أفعالُ . ومنها ستة أحرف تنصبُ الأسماء وترفعُ الأخبار ، وهي : إنّ ، وأنّ ، وليت ، ولعلّ ، ولكنّ ، وكأنّ ، كلُ هذه حروف إلا « أنّ » المفتوحة فإنّها اسم يُحكم على موضعه بالإعراب ، ويقدرُ ذلك الاسمُ بالمصدر ، وإنّا أدخلها في باب الحروف مَجازًا لكونها تعملُ كعملها . وهذه جملةُ ما يعملُ من الحروف في الأسماء ولا تعملُ عن العمل علي هذه الحالة الذي هي عليها ، فإنْ اتصلَ بإنّ وأخواتها « ما » كفتها عن العمل وانتقلتُ عن هذه الحالة الذي هي عليها ، فإنْ اتصلَ بإنّ وأخواتها « ما » كفتها عن العمل وانتقلتُ عن هذه الحال ، و« كأنّ » لها أحكام سَنذكرها في باب «إنّ »

ومنها عشرة أحرف تنصب الأفعال المستقبلة ، وهي : أنّ ، ولنّ ، وكيْ ، وإذن ، وهذه الأصولُ يُلحقُ بها : لأم كي ، في مثل قولكِ : وربّ لتكرمني ، ولام الجحود في مثل قولكِ : وربّ لتكرمني ، ولام الجحود في مثل قولكِ : ما كنت لأكرمك أو وحتى بمعنى كي او إلى أنْ ، في مثل قولكِ : دعوت الله حتى يرحمني ، والفاء في الجوابات ، وَستُذْكُر في بابها ، وأو بمعنى إلى أنْ ، والواو إذا كانت للنّهي عن الجمع بين الفعلين في مثل قولكِ : «لا تأكل السّمك وتشرب اللبن ، وسنذكر أحكام هذه الحروف في بابها إن شاء الله تعالى .

ومنها خمسة أحرف تجزم الفعل المستقبل ، وهي : كَمْ ، ولَمَّ ، وقَدْ يُكرران بالف الاستفهام ﴿ وَفَاءِ الاستئنافِ ﴿ وَوَاوَهِ ، مثلُ قولك : أَلَمْ ، وأَفلَمْ ، وأُولَمْ ، ولام الأمر نحو : لتقم يا زيد ، و « إِنْ » الشَّرطية بغير خلاف ، و « إِذْما » بخلاف ، على مذهب سِببويه أَنهًا حَرَفٌ يجزمُ الفعلَ المستقبلَ

^{*} وهذا مذهب الكونس انظر الانعان ، ٢/٥٧٥

بعنى الشرط كما يَجزمُه « إِنْ » . وغيرُه يقولُ : هي ظرفُ متضمَنَ لإِنْ ، وهو الأولى وعليه الشرط كما يَجزمُه « إِنْ » . وغيرُه يقولُ : هي ظرفُ متضمَنَ لإِنْ ، وهو الأولى وعليه الأكثرُ ، فمَنْ جَعَلها طَرفًا عَدَّهَا الحروفَ الجوازَم سِتةً ، ومَنْ جَعَلها طَرفًا عَدَّها خَمسَةً ، وكونها خَمسَةً هو الأصلُ / ولذلك احترزنا في العدد ، للزوم الأصل . وهذه الحال التي ذكرناها .

(فصل): وعملٌ هذه الحروف الأربعين: الرفع والنَّصبُ والجرُّ والجزُّم ، فالرفعُ والنَّصبُ المُحسلُ : والجرُّ والجزُّم ، فالرفعُ والنَّصبُ تَشْتَركُ فيه الأسماءُ والأفعالُ ، نحو: زيد يقوم وعبدُّالله ينطلُق ، وإنَّ زَيداً لنْ يقوم ، وزرتُ عبدَالله كي يُكرمني ، والجرُ تختصُ به الأسماءُ دونَ الأفعالِ ؛ لأنَّ أصله الإضافة ودخول حرف الجرِ ، والأفعالُ لاتضاف ولا يدخلُ عليها حرف جر .

والجزمُ تختصُّ به الأفعالُ ؛ لأَنَّهُ مُلتَمسُ من معنى الشَّرطِ ، والنَّفيُّ ، والأمرِ ، والنَّهيُّ ، والجوابِ ، وهذه المعاني لا تكونُ إلا في الأفعالِ ، وسنذكرُها في فصولِ الإعرابِ والبناءِ إن شاءَ اللهُ تعالى .

(فصل): وأُمَّا معاني هذه الحروف ، فلكلِ واحد منها عملُ ومعنى ؛ لأنَّ العاملَ يَقالُ فيه : ما عملُه ؟ وما مَعناه ؟

وغَير العامل يقال : مَا مَعناه ؟ لاغير . وسنذكر معاني هذه الحروف في أبوابها ، فحروف الجروف أبوابها ، فحروف الجر ، وحروف النصب في باب النصب ، وحروف الجزم في باب الجزم ، لأنا لو ذكرنا معانيها همنا لأدخلنا أكثر الأبواب في هذا الباب ، واختل الترتيب وخرجنا عن الاختصار .

(فصل): وأَمَّا على كم تنقسُم الحرو ف العاملة ؟ فهي تنقسُم قسمين : حروف تعملُ في الأَفعالِ في الأَفعالِ في الأَفعالِ في الأَفعالِ في الأَفعالِ فقط ، وهي خَسة وعشرونَ حرفًا ، وقد ذُكرتُ ، وعواملُ الأسماءِ تنقسمُ على وجهين :

- 00 -

منها ما يَتعلقُ ومنها ما لا يتعلقُ ، فالذي يتعلق حروف الجر لا غير ، وسنذكرُ تعلقها في باب الجر إن شاء اللهُ تعالى .

P/(1

والذي لا يتعلقُ حروفُ النَّصِ ، أعني إنَّ وأخواتها ، وإنَّا تعلقُ حروفُ الجر ؛ / لأنها لا تقعُ إلا منعولةً في الأصل المذكور بدليل أنها لا تتعلقُ إلاَّ بالفعل ، أو بما فيه معنى الفعل ، وكلُّ ما تعلَّقُ بالفعل أو بما فيه معنى الفعل فهو مفعولُه ؛ لأَنَّ الفعلَ للَّ وقع عليه تعلَّقَ به ، فإنَّ اعترضَ مُعترضُ فقال : فقد وجدَّنا أكثر الحروف تقعُ خبراً للمعرفة ، وصلةً للناقص ، وحالاً للمعرفة ، ولا يجابُ فيها أنها مفعولة .

فالجوابُ أنْ يُقال له :

هي في هذه المواضع كلها متعلقة أو غير متعلقة ؟ فلا يجدُ بَدا من أنْ يقول: إِنها متعلقة الفعل أو بما فيه معنى الفعل ، ثم يُقالُ له : ذلك الفعلُ واقع عليها ، أو غيرُ واقع ؟ فلا يجدُّ بُدا من أن يقول : هو واقع عليها ، ثم يَقالُ له : فما وقع عليه الفعلُ مفعولُ أو غيرُ مفعولًا ؟ فلا يجدُّ بُدا مِن أنْ يقول : إِنَّ كلَّ ما وقع عليه الفعلُ فهو مفعولُ . فحينتنز تعرف أَن كلَّ ما وقع عليه الفعلُ فهو مفعولُ . فحينتنز تعرف أَن كلَّ ما في الأصل .

- قامًا حروث الجرفي هذه المواضع الأربعة المذكورة فَإِنهّا متعلقة بشيء محذوفٍ، ذلك المحذوث هو الخبرُ للمبتدأ ، وهو الصّفة للنكرة ، والصّلة للنّاقس ، والحالُ للمعرفة، فلمّا حُذِف نابتُ هذه الحروف منابه ؛ لأنهّا من جُملته ، ولمّا نابتُ منابه أخذت حُكمه في اللّفظ لا في المعني اتساعًا ومَجازاً فقيل : إِنّها خبرُ ، وصفة ، وصلة ، وحالُ اصطلاحًا أصلاً . فتدبر هذا الفصل فهو دقيق الاستخراج يحتاج إلى استعمال الخاطر .

(فصل): في الحروفِ التي هي غيرُ عاملةٍ:

وفوائده تشتمل على أربع مسائل :

يُقالُ فيها : كم عدد الحروفِ الَّتي هي غير عاملةٍ ؟ ولِمَ لمَّ تعملُ ؟ وما معانيها على حسبِ اختلافها ؟ وما أحكامُها ؟ .

أَمّاً كم عددُ الحروف التي هي غيرُ عاملةٍ ، فهي تسعةً وثمانونَ حَرْفًا ، منها عشرةً للعطف ، وهي : الواو ، والفاء ، وثمّ ، وحتّى ، وهذه الأربعة أخوات / ؛ لأنها عهم تُمسْرُكُ الثّاني فيما دخلَ فيه الأولُ من المعنى والإعراب ، تقولُ : جاء زيدُ وعمرُو ، وجاء زيدُ فعمرُو ، وجاء القومُ حتّى " زيدٌ ، فالاسمان مُشتركان معًا في المعنى والإعراب . و « أو " و « إمّ " " وهاتان أختان لأنهما جميعًا للشك والإبهام والإبهام والإباحة والتّخيير . و « بَلُ " و « لكن " وهاتان أختان ، لأنهما لا يعطف بهما إلا بعد نفي في الغالب ، ولأنهما يُشركان الثّاني فيمًا دخل فيه الأولُ من الإعراب دون المعنى ، تقولُ : ما جاء زيدٌ بل عمرو ، أو : لكنْ عمرو . و « أم " » وهي للاستفهام ، ولا يُعطفُ بها إلا بعد أيباب . هذه بها إلا بعد أيباب . هذه عشرةُ أحرف تعطفُ الاسمَ على النعل ، والحرف على المحرف . و النعل على النعل ، والحرف على الحرف .

ومن بُعملتها اثنان وعشرون حرفًا ، وهي تُسمى حروف الابتداء ، أي : يقع بعدها

⁽۱) العطف بـ « حـتى » قليل والكوفـيـون ينكرونه ، ولا يعطف بهـا لولا بشروط . انظر : الإنصاف : المحاف على المحا

⁽٢) قال الرماني في معاني الحروف: ١٣١: و وليست إما من حروف العطف كما يذهب إليه بعض النحويين ، يدلك على ذلك أنك إذا قلت: رأيت إما زيداً وإما عمراً ، لم يخل قولك: إما زيداً وإما عمراً ، أن تكون إما الأولى عاطفة أو الثانية ، فلا يجوز أن تكون الأولى حرف عطف لأن حرف العطف لا يبدأ به ، ولا يجوز أن تكون الثانية لأن الواو حرف عطف ، ولا يجمع بين حرفي عطف في شيء من الكلام . وإذا تبين ذلك بطل أن تكون عاطفة » يراجع الكتاب: ٨/٢ ، والمقتصب:

المبتدأ وخبره في أكثر الأوقاتِ ، وهي : « إَنَّمَا » و« أَنَّمَا » و « ليتما » و « لعلَّما » « ولكنُّمَا » و« كأنَّما » ، وهذه الشُّهُ التي كانْت تنصبُ الاسمَ وترقُعُ الخبرَ حَتَّى دخلتْ عليها « ما » فكفتها عن العمل ؛ لأنَّ الحروف ضعيفةٌ لا يُفصلُ بينها وبين معمولها ، تقولً فيها : ليتما زيد قائم ، وعلى هذا سائر هذه الحروف غَالبًا ، احترازاً من خلافاتِ سنذكرُهَا في باب « إنَّ » إنَّ شاء اللَّه تَعَالَى ، قال اللهُ تَعالَىٰ " : ﴿ أَيُّمَّا إِلَهُكُمْ إِلَّهُ وَاحِدُ فاشْتَقيمُوا إليه واسْتَغفُروهُ ﴾ و« إن » و« أن » و« لكن « مخففات ، قال الله تعالى في المكسورة"ِ: ﴿ إِن الكُنْفِرُونَ إِلاَّ في غُرُورُ ﴾ ، وقالَ في « أَنْ » المفتوحة": ﴿ وَعَاخَرُ ۖ َ دْعَوَيْهُم أَن الحمدُ لِلَّهِ رَبِ العَالَمْيْنَ ﴾ وقَالَ تعالى في « لكنُّ » المخففة": ﴿ لَّكنَّا هُو اللَّهُ ﴾ تقديرُه : لكنْ أَنا أَقولَ هو الله ، وأدخَلها على أَنا وهو / مبتدأً .

Pla

ُوتقولُ : جاء زيدُ لكن عمرُو قَعَدَ عَنَّا ، فَتُخرِجَها من حروفِ العطفِ وتدخلُها في بابِ حروف الابتداءِ ، و« حتى » في مثل قولكِ : خَرجَ النَّاسُ حتى زيدٌ خَارج ، تُخرجُهُما أَيضًا من حروف العطف وتدخلُهما في حروف الابتداء ، قال الفرزدق" :

فَيَا عَجْبًا حَتَّى كُليْبٌ تَسْبُّني ﴿ كَأَنَّ أَبِاهَا نَهْشَلُ أَوْ مُجَاشُمُ

سورة فصلت: الآبة: ٦. (1)

سورة الملك: الآية ٢٠. **(Y)**

سورة يونس : الية : ١٠ . (4)

سورة الكهف: الآية: ٣٨. (£)

هو همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية كان جده صعصعة عظيم القدر في الجاهلية ، وكان الفرزدق من أشهر شعراء الدولة الأموية ، برع في الفخر والهجاء ، توفي سنة : ١٠هـ قبل جرير بستة أشهر . والبيت في ديوانه: ١٩١١، ويروى: « فواعجبًا » . ينظر: الكتاب: ٤١٣/١، والمقتضب: ٤١/٢، والأصول: ١٨/٨، والمنطق المنطق المناه عنه ١٨/٨، ١٢، والتخمير: ١٤١/٤ والخزانة : ١٤١/٤ .

⁽١) سورة محمد : الآية : ٣٥ . والصواب أنَّها واو الحال أنظر ستَكُل الزاء القرآر كا لكي : ٢٠ ١٧٥ (١)

⁽٢) سورة الأنعام: الآية: ٣.

⁽٣) سورة الزخرف : الآية : ٨٤ .

⁽٤) سورة الحديد : الآية : ٤ .

⁽۵) سورة يوسف : الآية : ۱۸ .

⁽٦) سورة المجادلة : الآية : ١٤ .

⁽٧) سورة القمر : الآية : ٥٠ .

⁽٨) سورة البقرة : الآية : ٣٨ .

⁽٩) سورة البقرة : الآية : ٢٥٤ .

⁽١٠) سورة الزمر : الآية : ٣٨ .

⁽١١) سورة الواقعة : الآية : ٦٤ .

الحال مثل قولك : جاء زيد وهو يضحك ، أي : ضاحكًا ، قال الله تعالى" : ﴿ لا تَقْتلوا الصَّيدَ وَأنتُم حُرُم ﴾ .ولام الابتداء في مثل قولك : لزيدٌ قائم ، قال الله تعالى": ﴿ وإِنَّا لنحنُ الصَّاقُونَ وإِنَّا لنحنُ المُسبحُونَ ﴾ . و«أمَّا » للتفصيل بينَ الاسمين والصفتين _ في مثل قولك : أمَّا زيد فقائم ، وأمَّا عمرو فقاعد ، ولا بد من الفاء في جوابها وجربًا، وإغا وجب ذلك لأن « أمَّا » فيها معنى الشرط ، ولا بدَّ للشرط من جوابِ ، والدليلُ على أنَّ في « أمًّا » معنى / الشرطِ أنَّ الجملتينِ معها مترابطتان ، وترابطَ الجملِ حكم ﴿ ١٣٣ ﴾ ﴿ إِلَ للشرط . و« أما » مخففة للاستفتاح في أول الكلام في مثل قولك : أما زيد قائم ، وأماً عمرُو خارج ، وأكثر من يستعملها أهل نجد ، وربَّما يأتونَ بعدها بـ « إنَّ » ، قال الشاعر":

* أَما إِنَّهُ لُولا الخَليطُ المُودَّعُ *

و« لَولاً » بمعنى الامتناع ، ومعنى الامتناعُ أن يمتنَع معها وقوعُ المعَنى الثاني ويصحُ وجود الأولى، وفي الحديث ": « لو لا على لهلك عمر "» وقال الله تعالى " : ﴿ ولُو لا رِجَالً مُؤْمِنُونَ وَنِسًا مُ مُؤْمِنَاتُ لم تَعلَمُوهُم أَنُ تَطُؤُهُم ﴾ . و« أَلَا » مخففةٌ بمعنى الإخبارِ والتنبيه في مثل قولك: ألا زيد منطلق ، قال الله تعالى " : ﴿ أَلا لعنه الله على الظُّلُمينَ ﴾ .

هذه اثنان وعشرون حرفًا كلُها يقعُ بعدَها المبتدأ والخبر كما تقدم ، وذلك غير واجب .

سورة المائدة : الآية : ٩٥ . (1)

سورة الصافات: الآية: ١٦٥، ١٦٩. (Y)

هو لأبي تمام ، في ديوانه : ٣١٩/٢ ، وتمامه : (4)

وربع عفا عنه مصيف ومربع

والبيت مطلع قصيدة طويلة يمدح بها أبا سعيد الثغري ، وانظر : كشف المشكل : ٢١٨/١ .

هو قول لعمر بن الخطاب رفي ، انظر : شرح نهج البلاغة : ٣٦/١ . (£)

سورة الفتح : الآية : ٢٥ . (0)

سورة هود : الآية : ١٨ . في الأصل : ﴿ الكَاذَبِينَ ﴾ . (7)

فيها بلُ تقع مرة ولا تقع أُخرى ، وإِنَّا ذكرته لمَّا كانَ هذا الباب موضوعًا لمعرفة الحروف التي هي غير عاملة لعلة سنذكرها ، وقد ذكرت أكثر معانيها ههنا ، وسوف أَذكر معنى ما كانَ منها داخلاً في سائر الأبواب هناك إن شاء الله تعالى .

ومن جُملتها سَنَة أحرف موضوعة للجواب ، وهي : نعم ، وبلى ، وأجل ، وإن مكسورة مُشددة بعنى : نعم ، وجَير بعنى : نعم ، وإي مكسورة مخففة . فد « نعم » مكسورة مُشددة بعنى : نعم ، وجَير بعنى : نعم ، وإي مكسورة مخففة . فد « نعم » تقع جوابًا للكلام الموجب المستفهم به في مثل قولك : هل جاء زيد ؟ فتقول : نعم ، قال الله تعالى " : ﴿ فَهَلْ وَجَدْتُم مَا وَعَد رَبّكُم حَقًا قَالوا نَعَم ﴾ ، وبلى : جَواب للكلام المنفيّ في مثل قولك : ألم تفعل كذا وكذا ؟ فتقول : بلى ، ولا يَجوزُ أَنْ تُجيب المنفيّ المنفيّ المنفيّ في مثل قولك : ألم تفعل كذا وكذا ؟ فتقول : بلى ، ولا يَجوزُ أَنْ تُجيب المنفيّ قالوا إلاّ بد « بَلى » فإنْ أَجَبْت بِنعم اخْتل المعنى ، قال الله تعالى " : ﴿ أَلسَتُ بربكُمْ قالوا بَلَى ﴾ فلو / قالوا نعم ، لاخْتل المعنى ، ولكانَ الإقرارُ إنكاراً . و « أَجَلُ » بعنى : ٤٠٠٠ م نعنى « بَلى » في مثل قولك : ألم تنطلق يا زيد ، فيقول : أجل ، أيّ : نعم ، وقد تكون وذبره ، قال ذو الزُّمَةِ " :

أَجلٌ عَبرَةً كَادتْ لعِرفانِ مَنزل مِن لَيَّةً لَولم تُسهِلِ الدَّمعَ يَذَبحُ

⁽١) سورة الأعراف : الآية : ٤٤ .

⁽٢) سورة الأعراف: الآية: ١٧٢.

⁽٣) هو غيلان بن عقبة بن بهيش ، ويكنى أيا الحارث وهو من بني صعب بن ملكان بن عدي بن عبدمناة ، قال أبو عمرو بن العلاء: بدئ الشعر بامرئ القيس ، وختم بذي الرمة ، مات في أصبهان سنة : ١١٧ه . انظر : الشعر والشعراء : ٥٢٤/١ ، ووفيات الأعيان : ٤٠٤/١ . والبيت في ديوانه :

أمنزلتي مي سيلام عليكسما على النأي الأي المناي يسبود ويستصح ولا زال من نوء السماك عليكسما ونوء الثريا وابسسل متبسطح وإن كنتما قد هجتما راجع الهوى لذي الشوق حتى ظلت العين تسفح

و« إِنَّ » بمعنى : نَعَمْ ، في مثلِ قولكِ : أَتنطلِقُ يا زيدُ ، فيقول : إِنَّ ، أَيُ : نَعَمْ ، قال الشَّاعُر أَنَّ :

قَالُوا غَدَرْتَ فَقُلَتُ : إِنَّ وَرُبَّا اللهَ اللهَ وَشَفَا الْغَلِيْلُ الغَادِرُ وَقَالُ الْخَدِرُ :

بَكَر العَوَاذِلُ في الصَّبُو حَ يَلُمْنَنَي وَأَلُومُهُنَّهُ - وَيُقَلْنَ شَيْبُ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبُرُتَ فَقُلُتُ إِنَّهُ - وَيُقَلْنَ شَيْبُ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبُرُتَ فَقُلُتُ إِنَّهُ

أَيْ: نَعَمْ ، والها عَلَى السكت لا غيرُ . « وجَيْر » بمعنى : نَعَمْ ، في مثلِ قولكِ : نَاشَدْتُكَ اللَّهَ يَا زيدُ لَتَقُومَنَ اللَّهَ يَا زيدُ لَتَقُومَنَ اللَّهَ يَا زيدُ لَتَقُومَنَ اللَّهَ يَا زيدُ لَتَقُومَنَ اللَّهَ عَلَى اللَّهَ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّ

وَقُلْنَ عَلَى الفِردَوْسِ أُوَّلَ مَشْرَبٍ مِ أَجلٌ جَيْرٍ إِنَّ كَانْتُ أُبِيْحَتْ دَعَاثُرُهُ

⁽۱) البيت لم يعرف قبائله ، وهو من شواهد إعراب القرآن للنحاس: ٤٤/٣، وأمالي ابن الشجري: ٣٠٨/١، وفيه و نال المني ، وفي شرح المفصل: ١٣٠/٣، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٩٠/١.

⁽۲) هو عبيدالله بن قيس الرقيات ،ديوانه: ٦٦. وينظر: الكتاب: ١: ٢٧٩/، ٢٧٩/، والأصول: ٢/٨٠، والأغاني: ١٦/١، والجمهرة لابن دريد: ٢٢/١، وشرح السيرافي: ٥/٥، وأمالي ابن الشجري: ٢٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/٨، والمغني: ٥٧، والجنى الداني: ٣٩٩، والخزانة: ٤٨٥/٤.

⁽٣) ينسب البيت إلى مُصَرِس بن ربَعي الأسدي ، كما ينسب إلى طُفيل الفَنوَي (ديوانه: ١٠) وينظر: مجالس العلماء: ٢٢، وشرح المفصل: ١٢٧٨، والتخمير: ١٠١٤، والمغني: ١٢٠، والجنى الداني: ٣٦٠، واللسان: (جبر) ، والهمع: ٢٤/١، والدرر: ٣٦٠، والخزانة: ٢٣٥/٤ . وقبله عما أنشده أبو محمد بن الخشاب لأسدي:

تحمل عن ذات التنانير أهلها وقلص عن نهي الدفينة حاضره وقي حاشية التخمير: ١٠١/٤ إثبات للأبيات التي أن مُقِلُو الأصمعي لأمير المؤمنين أبي جعفر هارون الرشيد. والدعائر: جمع دعثور وهو الحوض المتهدم.

وهي مبنية على الكسر على أصل التقاء الساكنين . فَأَمَّا « عَوْضُ » فهو اسم من أسماء الزمان وليس بجواب وهو مبني ، وعلة بنانه أنَّه قُطع عَن الإضافة فبني على الضم ك « قبلُ وبعد » وقد سُمع فيه الفتح تَخْفيْفًا ، والضَم أكثر استعمالاً ، وقد يُقسم به في الشَّعر ، قالَ الشَّاعر " :

رَضِيعَيْ لِبَانٍ أَدْيَ أُمِّ تَعَالَفَا بِأَسْعَمَ دَاجٍ عَوْضُ لاَ نَتَفَرَقَ

صيع فيه الضم ههنا .

و ﴿ إِنْ ﴾ مكسورة مخففة ، وأكثر ما تستعمل مع القسم في مثل قولك : أتخرج البوم آيا زيد ؟ فيقول : أتخرج البوم آيا زيد ؟ فيقول : إِنْ وربي ، قال الله تعالى " : ﴿ وَيَسْتَنبُّونَكَ أَحَقُ هُو قُل إِي وَرَبِّيَ إِنَّهُ لَا يَكُ عَلَى ﴾ .

ومن جملتها أُربعةً أُحرفٍ للمضارعة ، وهي : الياء والتاء والنون والألف ، وقد ا

والبيت من قصيدة طويلة في مدح المحلق بن خنثم بن شداد ، ومطلَّعها :

أُرقَّتُ وَمَا هَذَا السُّهَادُ الْمُورِقُ وَمَا بِي سقم وما بي معشق

و وَعُوْضُ » تروى بالضم والفتح . الصاحبي : ٢٣٥ ، وشرح المفصل : ١٠٨/٤ ، وتروى بالكسر كما في الدر اللوامع : ١٨٣/١ .

واللبّان: بالفتح موضع اللبن ، وبالكسر: لبن المرأة ، تقاسما: تحالفا ، وأسحم داج: الليل . ينظر: الجمل: ٧٥، والخصائص: ٢٦٥/١، والصاحبي: ٢٣٥، والإنصاف: ٢٨١/١، وكشف المشكل: ٣٤٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٧/٤، والتخمير: ٢٨٧/٢/١، واللسان (عوض)، والخزانة: ٢٨٨٣.

(٣) سورة يونس: الآية: ٥٣.

⁽۱) قال أبو سعيد السَّبَراني: « ويجوز أن يكون « جير » إنما يكسَّر لأنه يُحلف به فيقال: جير لأفعلن تقع موقع الاسم المحلوف به وهو مفتوح نحو: يمين الله لأفعلن ، فيبنى على الكسر دلالة أنه مبني معرف كما يُني قبل وبعد على الضم لذلك » ذكره شارح المفصل في التخمير: ١٠٢/٤، وانظر شرح السيرافي: ١٠٢/١.

⁽۲) هو الأعشى ، ديوانه : ١٣٠ ، وقبله : تُشَبُ لِقُرُورِينَ يَصُطَلِيّانِهِا وَبَاتَ عَلَى النّارِ النَّدَى وَالْمَعَلَقِ

ُ ذَكرتٌ في بابِ الأفعالِ .

ومن جملتها أَربعة مُ أُحرف للتَّحضيض والتَّوبيخ مع الماضيِّ والمستقبل ، وهي : « هَلَّا » و « وَلُولا » بمعناها و « لُوما » و « أَلا » ، تقولُ فيها جَميعًا : هَلاَّ تقومُ يَا زيدُ ، ولولا تَقومُ يا عبمروُ ، ولو ما تَذهبُ يا عبدالله ، وأَلا تَنطلقُ يا بكرُ ، قال الله تعالى في لولا ": ﴿ لُولًا أَخْرَتَني ٓ إِلَى ٓ أَجَل قَريب فِأَصَّدَقَ ﴾ معناه : هَلا الله تعالى في لولا ": ﴿ لُولًا أَخْرَتَني ٓ إِلَى ٓ أَجَل قَريب فِأَصَّدَق ﴾ معناه : هَلا أيضًا . قال في لُوماً ": ﴿ لَوَما تَاتبِنَا بِاللَّذِكَة إِنْ كُنتَ مِنَ الصَّدَقِينَ ﴾ وهي بمعنى : هَلا أيضًا . قال فيها الشَّاعر " :

2/5

لَّعُدُونَ عَقْرُ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُم بَنِي ضَوطَرى لَوهَا الكَميَّ الْمَقَنَّعَا تقديرُه : لَوْمَا تَعدونَ الكَمَّيَ الْمَقَنَّعَا ، أَيْ : هَلَّا ، وقال تعالى في أَلاَ " : ﴿ أَلاَ لَتَقَٰتُلُونَ قَوْمًا نَّكُثُواۤ أَيَّلٰهُم وَهُتُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ ﴾ ، وقال فيها الشاع (*) :

أَلاَ يَتقونَ اللَّهَ في سَبِّ مُسلم ﴿ ثَنِيٰ غَيْرٌ سَبَابٍ لِعرضٍ ولا شانِي وقال الشَّاعرُ في « هَلاَ » (")

⁽١) سورة المنافقون : الآية : ١٠ .

 ⁽٢) سورة الحبجر: الآية: ٧. وقد أورد المؤلف الآية: ١ لوما تأتينا بآية كما أرسل الأولون) وفي
 المصحف ﴿ فليأتنا باية كما أرسل الأولون ﴾ وعليها فلا شاهد، ولعله أراد الاية المذكورة والله أعلم.

 ⁽٣) هو جرير ، ديوانه : ٢٦٤، وقيمه و سعيكم » بدلاً من و مجدكم » ، وو هلا » بدلاً من و لولا » .
 ينظر : مجاز القرآن : ٢٠١١، ٥٢١، ٢٤٦، والكامل : ٢٧٨/١، والجمل : ٢٤١، والحلل : ٢٨٨، والتخمير : والخصائص : ٢٥/٤، وأمالي ابن الشجري : ٢٧٩/١، وشرح المفصل : ٣٨/٢، والتخمير : ١٣٨/١، ومغنى اللبيب : ٢٧٤، وهمع الهوامع : ١٤٨/١، والخزانة : ٢١١/١٤ .

 ⁽٤) سورة التوبة : الآية : ١٣ .

⁽٥) لم يعرف قائله ، وهو في كشف المشكل : ٢٢٢/١ .

⁽٦) ينسب إلى شريح بن أوفى العبسي ، وقبل : للأشتر النخعي والبيت مرتبط بقتل محمد بن طلحة بن عبدالله التيمي رضي الله عنهما يوم صفين ، فقد كان محمد بن طلحة مع معاوية ، وكان يعرف =

ويَذَكِّرنِي حَميمَ والرَّمْحُ شَاجُر فَهَلاَّ تلا حَميمَ قَبَلَ التَّقدُّم

وقد يجوز أنْ تُستعمل هذه الحروفُ للتوبيخ مع الماضي وليس بشرط لازم - أعني أنها إذا دخلت على الماضي كانت للتوبيخ فقط - لأن الله تعالى قال (١١) : (لَو لَا أَخَرَّتَنَي) فأدخلها على الماضي ، وليست للتوبيخ ، بل للتحضيض أو للتمني ، بدليل أنه أجاب بالفاء فقال : (فَأصَدق) ونصب في قوله (وأكونَ) لما كان التحضيضُ فيه معنى الاستفهام ، وقد شرط بعهضُم (٦) أنهًا إذا دخلت على الماضي كانت للتوبيخ ، وأطلق ذلك ولم يحترز من الآية وأجناسها ، لأن الخطاب فيها متوجه إلى الباري جل وعلا ، والتوبيخ لا يحق عليه سبحانه .

فأما حيث تكون « هَلاَ » للتوبيخ ففي مثل قول الشاعر (نا): هَلاَّ دَفَنْتُم رَسَّ وَلَ اللَّهِ فَي سَلَّ فَلَيْ مثل قول الأُلُوهُ أَحَــوى ملبَّكَ أَهبَا أَهْبَا أَهُمْ الْأَلُوهُ أَحَــوى ملبَّكَ أَهبَا أَهْبَا

⁼ بالسجاد لكثرة عباته ، وكان على بن أبي طالب رضي الله عنه وأصحابه قد جعلوا شعارهم «حم لاينصرون» فكان محمد بن طلحة إذا شد عليه فارس قال له «حم» فتركه ، فشد عليه قائل هذا الشعر وصرعه ،

ينظر : مجاز القرآن : ١٩٣/٢ ، والمقتضب : ٢٣٨/١ ، وتفسير الطبري : ٢٤/٢٤ ، وإعراب القراء السبع وعللها لابن خالويه : ٢٦١/١ ، والخصائص : ٢/١٨١ ، واللسان (حمم) .

⁽١) سورة المنافقون : الآية : ١٠ .

⁽٢) وأكون قراءة ابي عمرو وقرأ الباقون بالجزم والنصب عطفاً على «فا صدق» ، المنصوب بأن المضمرة في جواب التمني كقوله تعالى «ياليتني كنت معهم فأفوز» ، انظر معاني القرآن للزجاج : ١٨٧/٥ ومشكل اعراب الفرآن ٧٣٧/٢١ .

⁽٣) هو الحيدره اليمني انظر كشف المشاكل: ٢٢١/١ وقال ابن هشام في المغنى: ٣٦٢: « وهي تفيد الاستفهام » واستشهد بالاية الكريمة ، ونسبه للهروي في الأزهية: ١٧٥-١٧٥ ، وقال: والظاهر أنها للعرض.

⁽³⁾ البيت لعمرو بن أحمر بن فراض ، وقد ذكره ابن خالويه بـ «ألا» بدلاً من «هلا» ، وعليه فلا شاهد فيه . ينظر : ليس في كلام العرب لابن خالويه : ١٧٠ ، وإعراب القراءات السبع وعللها له : ١٨/٨ .

ومنَّ جُملتها أَربعةُ أَحرَف عَلاماتُ للإعرابِ ، وهي الواوُ في الجمع المُسَلَمِ ، وفي السَّتة السَّتة الأسماء المُعتَّلة المضافة أيضًا . والباء في الجمع المُسَّلم ، وفي الَّتثنية وفي السَّتة الأسماء المُعتلة المُضافة أيضًا / ، ﴿ ﴾ الأسماء المُعتلة المُضافة أيضًا / ، ﴿ ﴾ والنَّونُ في فعل الاثنين والجميع والمؤنث ، وسيأتي بيانُ ذلك إن شاء الله تعالى .

ومن جملتها ثلاثة أُحرف علامات للتأنيث، وهي: الهاء في مثل: قائمة ، وقاعدة ، وقامت ، وقعدت ، لأن الأصل التّذكير فزيدت الهاء علامة للتّأنيث ، والهمزة في مثل: في مثل: خمراء ، وصفراء ، وبيضاء ، وما شاكل ذلك ، والألف المقصورة ، في مثل: سكرى ، وحبلى ، وما شاكل ذلك .

ومن جُملتها سَبعة أُحرف قد تقع زائدة للصلة ، وهي : النّاء في ثلاثة أُحرف في : ثُمّتُ ، وَرَبَّتُ ، وَلَاتُ ، وَفي الأسماء في مثل قولهم : رَهَبُوتِي خَيْثُرُ من رَحَمُوتِي ، والمعنى : أَنَّ أُترَهَبُ خَيرٌ مِنْ أَنْ أَترَحَمَ ، وقد تكونُ زائدة في عَنكبُوتُ ، وفي جمع المؤنثِ السّالم ، مثل : مُسلماتٍ . وَسَنبينُ أَحكامَ التّاء الله فيما بعد إن شاء الله تعالى .

و« لا » في مثل قول الله تعالى " : ﴿ لا أُقَسِمُ بيومِ القَيْمَةِ ﴾ ، ومَا شاكله ، تقديره : أُقسمُ ، ولا زائدة ، وكذلك في قوله " : ﴿ لِنَلا يَعْلَمَ أَهَلُ الكِتَكْبِ ﴾ تقديره : ليعْلَمَ أَهَلُ الكتاب . و « مَا » تقعُ زائدة في مثلِ قوله تعالى " : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَنْقَهُم ﴾ الكتاب . و « مَا » تقعُ زائدة في مثلِ قوله تعالى " : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَنْقَهُم ﴾ (في مثلِ قولك : سمعتَ كَلامًا مَا ، وفي مثلِ قول

⁽١) سورة القيامة : الآية : ١ . .

⁽٢) سورة الحديد : الآية : ٢٩ .

⁽٣) سورة النساء: الآية: ١٥٥.

 ⁽٤) سورة آل عمران : الآية : ١٥٩ .

ر الشاعر''' :

يَا شَاةَ مَا قَنَصِ لِنَّ حَلَّتْ لَهُ حَرَمَتْ عَلَيْ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرَمِ أَي يَا شَاةَ قَنَصِ و « ما » زائدة . والواو تقع زائدة في مثل قول الله تعالى" : ﴿ حَتَى إِذَا جَاءُ وَهَا فَتِحَتْ أَبُوابُها ، وفي قوله إِذَا جَاءُ وَهَا فَتَحَتْ أَبُوابُها ، وفي قوله تعالى" : ﴿ وَلَقَدْ ءَ اتَينَا مُوسَى وَهُلُونَ الْفُرقَانَ وَضِياءً ﴾ أَيْ : ضِياءً ، والله أعلم . وتُزادُ أَيضًا في عَمْرو للفرق بينه وبينَ عَمَر، إِلا في حالة النّصب . والميمُ تُزادُ في مثل : وَرَقَمْ ، وَحُلُكُم ، قيل : أَصْلَه من الزّرَقُ والحَلك . واللام تُزادُ في مثل : عَبْدَل ، وفَحْجَل وَأَصْلَه : عَبَدَل ، وفَحْجَل . والله تَعَبَد ، وَفَحَجَ . والنونُ تَزَادُ في مثل : صَيْفَنْ ، وَرَعْشَنْ ، وَخَلْبَنَ .

هذه أَصلُ مَا زِيدَ من الحروفِ للصلة ، وبقي حروفُ زِيدَتَ لغيرِ الصَّلة ، وسنفردُ للصنفينِ جميعًا بابًا في آخرِ هذا الكتابِ إن شاءَ الله تعالى .

ومن جملتها حرفان لتخليص الفعل المضارع من الحال / إلى الاستقبال ، وهما : ٢٥ / ٢٠ السين وسوف ، مثل : سيقوم ، وسوف يقوم .

ومن جملتها حرفان للفصل والإشارة ، وهما : الها يُوالألْكُ في مثل قولكِ : يا أَيُّهَا الرجلُ ، وإِنَّا سُميا حَرفي فصل لَمَّا فُصِلَ بهما بين أَيْ وبين الرَّجلِ ، إِذْ لولاهُما لِجَازَ في اللفظ الجرُ ، فَأُشِيرَ بهما إلى الرجلِ ، وفَصِلَ بهما بينَه وبينَ « أَيُّ » .

⁽۱) هو عنترة كن شَداً و العبسي ، ديوانه : ٥٢ ، والبيت من معلقته المشهورة ، وبعده :

فَبعثتُ جَارِيتي فقلتُ لَها اذهبي فَتَجَسَّسَي أَخبارهَا لي واعلَّمِي

قالتُ رأيتُ من الأَعادي غِرَّةً والشَّاةُ محكنةٌ لَمن هو مُرتَسم ينظر : تأويل مشكل القرآن : ٢٠٦، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري : ٣٥٣، وشرح المفصل لابن

ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٢٠٦، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري: ٣٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٦/٤، والتخمير: ٢١٠، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٨١، وضرائر القزاز: ١٦٧،

و - بين و سعين ١٢٠٠ واحزاله: ٢٠١١ . (٢) سودة الزمر: الآية: ٧٣. وهومندهم الكونسيم وكل هذه الوأو (أَمَرُانُ كُلَمْ عَ انْضُر المعني: ٧٢٤

⁽٣) سورة الأنبياء: الآية: ٤٨.

ومن جملتها حرفان : أحدهما دليل على البعدِ ، والثاني علامة للخطاب ، وهما: اللام والكاف في قولك : ذلك الرجل ، فَاللام علامة كظاب البُعد ، ولا يجوزُ دُخولها إِلَّا على المفرد مُذكرًا كان أُو مُؤنثًا ، فالمذكرُ : ذَلك ، والمؤنثُ : تِلكَ ، والكَافُ تَثْبَتُ عَلامة الخطابِ في المفردِ ، والمُثنى ، والمجموعِ ، تقولُ : ذَلكِ ، وَذَانِكِ ، وأُولئكِ ، وهي مفتوحةً مع المذكر ، مكسورةً مع المؤنثِ ، فرقًا بين الخطابين .

ومِنْ جَملتهِا هَاءُ الإشارة فِي أُولِ الاسم المُبهم ، مثلُ : هَذا ، وَهَاتَانِ ، وما شاكل ذلك من مثنى ومجموع .

ومِنْ جُملتهِا نُوناً الْتَأْكيدِ النَّقيلةِ والخفيفةِ ، مثل : هل تَقُومَنَّ ، وهلَ تَقُومَنَّ . ومن جُملتِها حرفُ للوصلِ وهو الألفُ ، وهي تَدخُلُ على الاسمِ والفعلِ والحرفِ ، وسنذكرُها في باب الألفاتِ إن شاء الله تعالى .

ومِن جملتهِا حرفُ للفصلِ ، وهي الألفُ ، في مثل قولكِ : أَدَّخِلُّ زيداً ، وَأَعْطِه دِرهَمًا ، وَأُخْرِجُ عَمرًا ، وَمُنهُم مَن يُسَّمِي هذه الألف ألف قطع ؛ لأنَّهَا كَبِـتت ابـتـداءً ووصلاً ، وتقطعُ ما بَين الحروف ، وسنذكرها في بابِ الألفات ِإن شاءَ اللَّهُ تعالى .

ومِن جملتهِا لام ، معناه الإِخبارُ في مثلِ قولهِ تَعَالَى " : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عَبْرَةً ﴾ " ﴿ وَلَقَدْ ءَ اتَّيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾ وأكثر ما تَدخلُ على ﴿ قَدْ ﴾ وحدَها و ﴿ إِنْ ﴾ الشَّرَطية ، قَال تَعالى في إدخالِها على « قد » : " ﴿ لَقَدَ أُرسَلنا رُسَلَنَا ﴾ وقال تعالى

سورة يوسف: اية: ١١١. (1)

سورة البقرة : الآية : ٨٧ . **(Y)**

سورة الحديد : الآية : ٢٥ . (4)

سورة الأحزاب : الآية : ٦٠ .

سورة التوبة : الآبة : ٧٥ .

﴿ وَمِنْهُم مَن عَلَهَ اللَّهَ لَئِنْ ءَ اتّلِنَا مِن فَضِلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ ﴾ . فَأَمَا مَن قَال : إِنَّ هَذه اللام جَوابُ قَسم مَحذوفِ فقد أَخطأ لأَنَّ اللَّام إِذا كانت جَوابًا للقسم تمت بِها الفائدة ، وهذه اللام لم تتم مَعها فَائدة ، وإِنَّا الجوابُ في قولكِ : لنُغْرِظِّكَ بِهم ، وفي الأُخرى : لنصدَّقَنَ ؛ لأَنَّ الفِعلَ مُؤكد بنون التأكيد الثَّقيلة ، ولم يَتقَدَّمهُ معنى يُوجبُ التَّأكيد إلا تقدير قسم محذوف ، كأنَّه قال : لئن آتانا مِن فضلهِ فَواللهِ لنَّصَدَقنَ ..

ومِن جُملتها حرفٌ للتّعريف، وهي اللام التي تقع مع ألف الوصل مثل قولك: الرَّجلُ، وهذه اللام هي التي عرّفت الاسم وحدها عند سيبويد"، والألف قبلها ألفٌ وصل لا غير أتي بها للتّوصل إلى النّطق باللام لمّا كانتُ ساكنة ، واحتج بأنّها تُحذفُ إذَا ابتدئ بغيرها لفظا في مثل قولك: مررتُ بالرجل، كما تُحذفُ من سائر مواضعها إذا ابتدئ بغيرها لفظا في مثل قولك: مررتُ بابن فَلانٍ؛ لأنّ الألف في ابن ألفٌ وصل، وكذلك في النعل، في مثل قوله تعالى": ﴿ وَأَمُو أَهُلكَ بالصّلوة ﴾ الألفُ أيضًا في ﴿ وَأَمُر ﴾ في الفعل، في مثل قوله تعالى": ﴿ وَأَمُو أَهُلكَ بالصّلوة ﴾ الألفُ أيضًا في ﴿ وَأَمُر ﴾ لام المعرفة ألف وصل، وإنّا حُذفتُ لفظا لمّا ابتدئ بالواو، وهذه حَجةُ سيبويه، على أنّ الألف مع وقال الخليلُ بنُ أحمد رحمةُ الله عليه: بَل الألفُ واللّامُ عرفٌ مُركبُ من حرفين كسائر الحروف، وهو الذي عَرف الاسم في حال تركيبه ، وعنده أنه مبني على الوقف كد «بناء » مِنْ وَعَنْ ، وأصله عنده : ألْ ، وقولُ سيبويه أوضعُ ؛ لأنّه لو كان كما قال الخليلُ لجاز أنْ يكتب « ألَّ » منفصلا عن الاسم فيقال : ألْ رَجُل ، وَهذا غير جَائز في الكلمة الظاهرة ، وحرفُ مُنفصلُ عنها / أبداً .

0/07

⁽۱) الكتاب: ۳/۰٪، ۲۵۰.

⁽٢) سورة طه : الآية : ١٣٢ .

ومِن جُملتها : نُونُ التَّنوين ، في مثل : زيد ، وصد ، وسيبويد ، وهذا التنوين أنونُ ساكنة في الأصل بدليل أَنها لتكسر الالتقاء السَّاكنين في قراء ق مَن قرأ " : ﴿ قُلْ هُو اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمد ﴾ بكسر التَّنوين الأَنهُ حرفُ سَاكنُ كما تقدَّمَ وبعده المُ التَّعريف ، وهي ساكنة ، ولا يعتد بألف الوصل .

ومن جملتها حرفان من دَلائل الفعل الماضي ، أَحدُهما : الوقوعُ ، وهو « قَدْ ""» في مثل قولكِ : قَدْ قام زيدٌ ، والآخرُ للامتناع ، وهو « لو » إِذَا لم يكن بعدَه « مع » وله أَربعةُ أقسام :

أُحدُها : أَنَّهُ مِتنعُ به الشَّيُّ المتناعِ غيره إِذا لم يكن بعده « مع » في مثل قولكِ : لو قَمتَ أكرمُتكَ ، فالقيامُ والإكرامُ ممتنعانِ .

والثاني: أنَّه يُوجدُ به الشَّيُ الوجود غيره إِذَا كانَ بعده نَفيان ، في مثل قولك : لولم تَقمْ لم أُكرمْكَ ، فالقيامُ والإكرامُ مَوجُودان ِ.

والثَّالثُ: أَنَّهُ يَتَنعُ بِهِ الشَّيَءُ لوجود غيره إِذَا كان النَّفيُ في الجملة الأولى لا غير في مثل قولك: لو لم تقم أكرمتك ، فالقيام موجود والإكرام ممتنع .

والرابعُ: أَنَدَّ يُوجِدُ بِهِ الشَّيُّءُ لامتناعِ غيره ، وذلك إذا كانَ النَّفيُ في الجملة الآخرة م التي هي الجواب في المعنى ، تنحو قولكِ : لو قمت لم أكرمكَ ، فالقيامُ ممتنعُ والإكرامُ موجودَ .

ومن جملتها حرف يفصل به بين النوناتِ في فعلِ جماعةِ المؤنثِ المؤكدِ بنون

⁽١) سورة الإخلاص: الآية: ١، ٢ . وقرأ على أصل التقاء الساكنين أبان بن عثمان وزيد بن علي وجماعة انظر البحر المحيط: ٢٨/٨ ه .

⁽٢) فإن دخل على المضارع أفاد التقليل ، مثل : الكاذبُ قد يصدقٌ . وقال سيبويه في الكتاب : ٣٠٧/٢ : ﴿ أَمَا قد فعل ، فجواب : هل فعل ؟ » .

الْتَأْكِيدِ، وهي: الْأَلْفُ، في مثل قولك: إضِرْبَنَان زَيدًا ، وَإِنَّا زِيدَتْ الْأَلْفُ هَهُنا لَتِفْرق بها بينَ النُّوناتِ ، لأَنهُّا لو اجتمعتْ لوجبَ الإدغامُ ، ولو أُدغمتُ لأشبَه فِعلُ جَماعةٍ المؤنث ِفِعِلَ المُفردِ المُذكر المُؤكدِ بنونِ التَّأكيدِ الثُّقيلةِ ، نحو : اضرِبَنَّ يا زيدُ ، وذلك ممتنعً ا P/97 فتدبَّرُ / هذا الاحتجاج فهو لطيف.

ومن جملتها حرف موضوع للردع والزجر وهو : « كلًّا » في مثل قوله تعالى": ﴿ كَلَّا سَوفَ تَعلَمُونَ ﴾ وهذا الحرفُ أَعني كَلّاً يتَضَمنُ القسمَ إِمَّا ظَاهرا وإمَّا مُقدَّرا ، فالظاهْرُ في مثل قول اللَّهِ سبحانه" : ﴿كَلَّا والقَمَر والَّيلِ إِذَا أَدبَرَ ﴾ ، والمقدَّرُ في مثل قولهِ جلُّ اسمُه" : ﴿ كَلاَّ لمَّا يَقُضِ مَا ۖ أَمَره ﴾ تَقدِيرُه : كَلَّا واللَّهِ لمَّا يَقض مَا أَمرهُ . وكذلك" : ﴿ كُلاَّ سَوِفَ تَعلمونَ ﴾ تقديره : كُلاَّ والَّلهِ لسوفَ تَعلمون .

ومن جملتها حَرفان ياء ان :

أحدُّهما : عَلامةٌ للنَّسِ ، وهي اليا المُشَّددةُ المكسورُ مَا قبلَها ، في مثل : زَيْدِيٌّ ، وَمكيٌّ ، وَنَجُديٌّ .

والثَّاني : علامةُ للتَّصغير ، وهي اليا له السَّاكنةُ المفترحُ ما قبلَها ، في مثل : كُبَيْشٍ ، وَدَرَيْهُم ، وُجَعَيْفِرٍ ، وما شاكل ذلك .

ومِن جُملتِها حرفٌ الاستثناءِ وهو : ﴿ إِلاَّ ﴾ في مثلِ قولكِ : جَاءَ النَّاسُ إِلَّا زَيدًا، فزيد منصوب بعنى الفعل لا بالحرف ِ.

وِمِنْ جَملتهِا حَرفانِ عَلامةٌ للنَّدبة ِفي آخرِ الاسم المندوبِ، وهما : الألفُ والهاء، في مثل قولك : وَازْيداه ، واعَمَّراه .

سورة التكاثر: الآية: ٣. (1)

سورة المدثر: الآية ك ٣٢. لم ا فقف على سرمًا ل إن "كلا " وتصن العسم (1)

سورة عبس: الآية: ٢٣. (4)

سورة التكاثر: الآية: ٣. (£)

ومن جملتِها حُرفان هاءَ ان :

أحدهما : للسكت في مثل قوله سبحانه" : ﴿ مَا أَغَنَىٰ عَنَّي مَاليهِ هَلَكَ عَني سَلطَنْيه ﴾ وفي قوله تعالى" : ﴿ مَا أَذَّرَيْكَ مَا هِيه ﴾ .

والثاني : حرف يوقف عليه مع فعل الأمر التي اعتلت لامه وفاؤه ، وبقي على حرف واحد كقولك : هذا الكلام عد الفعل على على عرف واحد واحد واحد .

ومن جملتها حرف للعماد على بعض الأقوال ، وهي : الياء في « إياك » قال بعض الكوفيين الكاف وما جرى مجراها اسم مضمر ، والياء حرف عماد .

ومن جملتها ثلاثة حروف للإشباع ، وهي المتولدة من الحركات ، وهي الواد ، والألف ، والياء ، فالواد متولدة من الضمة إذا أشبعت ، ، في مثل قول الله تعالى ": ﴿ وَأُمُولُ اثْتَرَفْتُمُوهَا ﴾ الواد التي قبل الهاء تسمى حرف الإشباع ، لما أشبعت حركة الميم وهي ضمة تولدت منها الواد / .

والألف مُتولدة من القتحة إذا أُشبعت ، وعليه قراء أَ بعضهم " : ﴿ إِنَّا هَدِينُهُ السَّبِيلا ﴾ لا أَشبع حركة اللام تولدتُ منها ألفُ ، وكذلك " : ﴿ أَضَلُّونَا السَّبِيلا ﴾ ،

~/6A

 ⁽١) سورة الحاقة: الآية: ٢٨، ٢٩.

⁽٢) سورة القارعة : الآية : ١٠ .

⁽٣) قال ابن الأنباري في الإنصاف: ٦٩٥/٢: « ذهب الكوفسيون إلى أن الكاف والهاء والساء من وإياك» و« إياه » و « إياي » هي الضمائر المنصوبة ، وأن « إيا » عماد ، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كبسان ، وذهب البصريون إلى أن « إيا » هي الضمير ، والكاف والهاء والباء حروف لا موضع لها من الإعراب .

⁽٤) سوورة هود : الآية : ٢٨ .

⁽٥) سورة التوبة : الآية : ٢٤ .

⁽٦) سورة الإنسان : الآية : ٣ . ولم أجد هذه القراءة فيما رجعت إليه من كتب القراء ات .

⁽٧) سورة الأحزاب: الآية: ٦٧ . قرأ ابن كثير والكسائي وحفص بالألف إذا وقفوا عليها ، وبطرحها =

وقد ورد ذلك في الشعر ، وهو أن تُحذف الألفُ للجزم من الفعل العليل ، وترد للاشباع قال الشاع " قال الشاع " :

هم الحُماةُ إِذَا لَم يُحَم مُهتَضَم ﴿ هُم الأُسَاةُ إِذَا مَا الجَرَّ لَم يُؤْسَا وَأَصَلَه : لَم يُؤْسَلَ ، وكذلك قولُ الله تعالى " : ﴿ سَنُقَرْنُكَ فَلاَ تَنْسَى ﴾ على بعض الأقوال ".

والياء متولدة من الكسرة إذا أشبعت ، في مثل قول الشاعر":

تَنْفي يَدَاها الحَصى في كل هَاجرة مَ نَفيَ الدَّرَاهيمَ تَنْقَادُ الصَّياريفِ وَأَصله : الصيارفُ والدراهمُ ، ولكنه أشبعَ الكسرةَ فتولدتُ منها الياءُ .

هذه جميع الحروف التي هي غير عاملة قد ذكرتها لك بسيطة ومركبة ، متصلة ومنفصلة .

⁼ في الوصل ، وقرأ هبيرة عن حفص بالألف وصل أو قطع ، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع وابن عامر بالألف فيهن في وصل أو قطع ٠٠. إنظر: السبعة لابن مجاهد: ٥١٩، والنشر: ٣٤٧/٢.

⁽١) هو في التهذيب لابن يعيش الصنعاني : ٢٩١، ٤٢٢ بدون نسبة .

⁽٢) سورة الأعلى: الأية: ٦.

⁽٣) قال العكبري في التبيان : ١٢٨٣/٢ : و فلا تنسى : لا نافية ، أي : فما تنسى ، وقبل : هي للنهي ولم تجزم لتوافق رؤس الآي ، وقبل الألف ناشئة من إشباع الفتحة » .

⁽٤) هو الفرزدق ، ديوانه : ٥٧٠ (نشر الصاوي) . والبيت في وصف الناقة . تنفي : تطرد وتبعد ، هاجرة : انتصاف النهار واستداد الحر ، تنقاد : أحد مصادر نقد الدراهم ينقدها نقداً إذا ميز رديئها من جيدها ، والصيارف : جمع صيرف وهو الخبير بالنقد الذي يميز بعضه من بعض .

والاستشهاد بالبيت في و الصياريف » ، أما و الدراهيم » فإنه قد يقال : إنه جمع درهام لا درهم كما ذكره ابن الأنباري في الإنصاف : ٢٧/١. وينظر : الكتاب : ٢٨/١، والكامل : ٢١٠/١، والأصول : ٢١٠/١، والجمهرة : ٣٥٦/٢، والخصائص : ٣١٥/٢، وسر صناعة الإعراب : ٢٥/١، والمحتسب : ٢٩/١، وأصالي ابن الشجري : ١٤٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٠٦/١، والمعتمد : ٢٠٥/١، والخزانة : ٢٦/٤،

(فصل): وأُمَّا لمَ لمْ تَعمل ؟ فهي تنقسم على قسمين:

قسم لم يعملٌ لأنه يدخل على الأسماء مرة وعلى الأفعال وعلى الحروف مرة ، فلم يكن صنفٌ من هذه الأصنافِ أحقُ بها من الصِّنفِ الاخر ، ولذلك بَطُّلَ عَمَلُهَا .

وقسمُ مُنزَلُ منزلةَ الجزء من الكلمة ، وجَزَوُها بعضُها ، وبعضُ الشيءِ لا يعملُ في بعض ، وذلك مثلُّ الألف واللَّأم وباءِ النَّسَّب وباءِ التَّصغير وحرفي الفصل في مثل: يا أَيها ، وهاء الإشارة في مثل : هذا ، وما شاكل ذلك ، مما كانَ مُتَّصلاً بالكلمة ولا يجوزُ انفصالهُ عُنْهَا .

(نصل): وأُمَّا مَا مَعاني هذه الحروفِ؟ فمعانيها مختلفة ، وقد ذكرت أكثر معانيها $^{p/\sim v}$ مع تقسيمي / لها ، فخذه من هنالكِ لأني إذا قلت : ومن جملتها حرف أو حرفان أُو أَكْثَرُ مِن ذَلِكِ مُوضُوعً لكذا وكذا ، فذلك الذي ُوضَعَ له هو معناهُ ، مثالُهُ أَنْ أقولً : ومن جملتِها حرف للامتناع ، أو حرف للوقوع ، أو حرف للتَّعضيض ، أو حرف يقع بعده المبتدأ وخبره ، فإذا سألُّ سائلٌ ما معنى ذلك الحرف ؟ قِيلَ : الامتناعُ والوقوعُ أ والتَّحضيضُ والابتداء ، وعلى هذا قياسها إلى آخرها في معرفة معانيها ، إلَّا معاني حروف العطف ، ومعاني حروف الابتداء ، فلم أذكرها في هذا الباب ؛ لأنَّ لهذين الصِّنفين بابين نذكر معانيها فيهما إن شاء اللهُ سبحانه .

> (فصل): وأَمَّا أحكامُ الحروفِ التي هي غيرُ عاملةٍ ، فأحكامُها داخلةُ تحت واجبِ وَجَائز ومُتَنع :

> > فالواجب مشتمل على مسألتين :

إحداهُما : بناءُ البسيط ِ المُنفَصل من هذه ِ الحروفِ ، ومن سائر الحروفِ ، وما كان مُدعَمًا مثل: كأنَّ، وما التَّقى فيه ساكنانِ مثل: ﴿ سَوْفَ ﴾ و﴿ ليَّتَ ﴾ بني على الحركة ،

وإنَّا وَجَبَ بِنا أَ البَسِيطِ على الحركة ؛ لأنَّه يُبتدأ به ، والعربُ لا تَبتدئُ كلامها بساكن ؛ لأنَّ الله تعالى لم يجعلُ لها على ذلك قدرة أبداً . وإنَّا شَرطْناً أَنْ يكونَ ذلك الحرفُ منفصلاً احترازاً من البَسِيطِ السَّاكن مثلُ : لام المعرفة ، ويا التَّصَغير ، وما شاكلهما من الحروفِ البسيطةِ المُتصلةِ المبنيةِ على الوقف .

والثانية : بناء المُركَّب من الحروف مِنْ حَرفين مَا لمْ يَكُنْ مُدغمًا وَمَا كَان في آخره وَلثانية : بناء المركبات الوقف ، لأَنَّ أصل البناء في المركبات الوقف ، لأَنَّ حُروف الاعتلال لا تحتملُ الحركة ، مثالُ المركبات : « هَلْ » و « بَلْ » و « قَدْ » ومثال ما آخره حرف عليل : « مَا » و « لا » و « بَلى » وما شاكل ذلك .

(فصل): والجائز واسع الشَّرِح لأنَّه يَستوعبُ ذِكر هذه الحروفِ جَميعها مُفصلة ، ولكني أَذكر الأهم منها ههنا في معرفة ما يجوز فيما يُستعملُ منها إلى المعاني المختلفة . أما حروف العطف فسنذكرها في باب العطف إن شاء الله تعالى .

وَاللّٰهُ اللّٰهَ اللّٰهُ اللّٰهُ اللهُ اللهُ

÷/√√

⁽١) سورة النصر : الآية : ١، ٣ .

⁽٢) سورة البروج : الآبة : ١٠ .

جَهنّم)

وأمّاً وأو الاستئناف فيجوز أن تدخل على الاسم والفعل والحرف ، ففي الاسم مثل قوله تعالى (١) . (وقَالُوا قوله تعالى (١) . (والله على كل شيء قدير) ، وفي الفعل مثل قوله تعالى (١) . (وقَالُوا لن يَدخَلَ الجُنّة إلا من كان هوداً أو نصري) وعلى الحرف مثل قوله تعالى (٣) : (ولقد عائنا مُوسَى الكتاب ...) .

وأما واو الحال فيجوز أن تدخل على المبتدأ والخبر ، وعلى الفعل والفاعل ، أما على المبتدأ والخبر فمثل قوله تعالى (٤) : (لا تَقَتُلوا الصَّيدَ وَأَنتُم حُرمٌ) ، وعلى الفعل والفاعل في مثل قولك : جاء زيد وقد اصفر ، أي : مَصفرا في هذا الحالة .

وأمّاً لام الابتداء فمعناها التأكيد ويجوز ان تدخل مرة على المبتدأ في مثل قولك لزيد قائم ويجوز ان تدخل مرة على خبر إن إذا تأخر ، وعلى ماكان من جملته في مثل قولك : إن زيداً لقائم ، ويجوز ان تدخل مرة على اسمها إذا تأخر في مثل قول الله تعالى (٥) : (إنّ في ذلك لعبرة) وما شاكل ذلك ، وأصلها الابتداء ، وهي في هذه المواضع للتأكيد .

وأما «حتى» فيجوز فيها خمسة أوجه: أن تكون مرة بمعنى «إلى» فتجر ما بعدها ، وقد تقدم تمثيله ، وأن تكون مرة بمعنى «كي» أو « إلا أن» فتنصب الفعل المستقبل (٦) ، وقد ذكرت في باب الحروف العاملة ، وأن تكون مرة للعطف وقد ذكرت

⁽١) سورة البقرة : الآية : ٢٨٤ .

⁽٢) سورة البقرة : الآية : ١١١ .

⁽٣) سورة البقرة : الآية : ٨٧ . وهو الصواب ليصح الاستدلال بالايه وفي الاصل (ولقد اتينا عيسى ..)

⁽٤) سورة المائدة : الآية : ٩٥ . في الأصل : « ولا تقتلوا » بواو وليست في المصحف .

⁽٥) سورة النازعات : الآية : ٢٦ .

⁽٦) النصب بحتى مذهب الكوفيين ، والجمهور يقولون أن الفعل منصوب بأن مضمرة بعد حتى ، ينظر : الإنصاف : ٥٩٨ ، المسألة (٨٣) .

وأَن تكونَ مراة حرف ابتداء وقد - أيضًا - ذكرت ، وأن تكونَ مراة بعنى الغاية بشرط أَن تَدُّخُلَ على الفعلِ الماضي في مثل قولِ اللهِ سبحانُه" : ﴿ أَلَهَٰ كُمُ التَّكَاثُرُ حَتَّى زُرتُمُ

وأُمًّا « هلَّ » فيجوزُ فيها ثَلاثةً أُوجه ِ: أَنْ تكونَ بمعنى الاستفهام وقد تقدُّم تَشْيِلُه ، وأُنَّ تكونَ مرَّةً بمعنى « مَا » إَذَا كَانَ بعدَها « إلَّا» وَذَلك في مـثل قـولهِ تَعالَى"": ﴿ هُلْ جَزَاءً الإِحسَانِ إِلَّا الإِحسَانَ ﴾ مَعناهُ : مَا جَزَاءً الإِحسَان . واللهُ أَعلمُ . وأَنَّ تَكُونَ مَرَةً بمعنى « قَدُّ » في مثلِ قولِ الله تِعالى" : ﴿ هُلْ أَتِي علَى الإِنسَانَ حِينًا مَنَ الَّذَهِرِ ﴾ معناه : قدُ أتى .

قَالَ أَيَّدَه الله : وَأُمَّا « إِنْ » المُخْفَفَةُ المكسورةُ فيجوزُ فيها أَربعة أُوجهِ سنذكرُها في باب « إنَّ » إنَّ شاء اللهُ تعالى ، إلاَّ أنَّهَا إذا كانت نافيَّة بعنى « مَا » وجاء بعدها اللام المفتوحة الزائدة ، فذلك اللام بمعنى « إلاَّ » وهو نائبٌ منابها ، وذلك في مثل قول الله سبحانُه" : ﴿ وإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَاَّئُكِ مَّبِينٍ ﴾ والمعنى : ما كانُوا من قبلُ إلاَّ في ضلالرِ مبين ِ، وكذلك ": ﴿ إِنْ كَادتُ لَتُبدِي بِه ﴾ والمعنى : ما كادتْ إلا تُبدي به ، وكذلك" : ﴿ إِنْ كَادُوا لَيَفَتِنُونَكَ ﴾ والمعنى : ما كادوا إِلَّا يَفتنونَك ، و" ﴿ إِنْ كُلُّ نَفسِ لَّمَا عَلَيها حَافِظُ ﴾ والمعنى : ما كلُّ نفس إِلاَّ عليها حافظٌ ، و« مَا » زائدة

سورة التكاثر: الآية: ١، ٢. (1)

سورة الرحمن : الآية : ٦٠ . **(Y)**

سورة الإنسان : الآية : ١ . (4)

سورة آل عمران : الآية : ١٦٤ . (£)

سورة القصص : الآية : ١٠ . (0)

سورة الإسراء: الآية: ٧٢. انظر الديضاف: ٦٤-/- ١٤ (7)

سورة الطارق: الآية: ٤. **(Y)**

ههنا^{۱۱۱} ، ومثل هذا في القرآن الكريم كثير .

وَأُمَّا « أُمَّا » مفتوحَّةُ مَشددَّةً فَيجوزُ فيها وجهان : أن تكونَ للتفصيل كما تقدَّم ، وأنْ تكونَ للشرطِ في الشعر خاصةً / وسنذكرها في باب الشَّرطِ إن شاء الله تعالى .

0/59

وأما « لولا " فيجوز فيها وجهان : أن تكون للامتناع بشرط أن تدخل على الأسماء فقط ، ولها حكمان مع الأسماء : مرة يمتنع بها الشي لوجود غيره ، وذلك إذا لم يكن في الجواب نفي في مثل قولهم" : « لولا علي لهلك عُمَر " ف « علي " موجود وهلاك عمر ممتنع . ومرة يُوجد بها الشيء لوجود غيره ، وذلك إذا كان في الجواب نفي في مثل قولك : لولا زيد لم أقم ، ف « زيد " والقيام موجودان . والوجه الثاني : أنّه يجوز أن تكون بمعنى « هلا " بشرط أن تدخل على الفعل ماضيا كان أو مستقبلاً نحو قوله تعالى " : ﴿ لَولا أَخَرتني إلَى الجل قريب فَاصَدَق ﴾ معناه : هلا أخرتني ، وفي مثل قوله سبحانه " : ﴿ لَولا جَاءُ وا عَليه بِأُربَعة شَهَداء ﴾ والمعنى :

وأَمَّا « أَلاَ » فيجوز فيها أربعة أوجد : أنْ تكون بمعني الإخبار في مثل قول الله سبحانه " : ﴿ أَلاَ إِنَّ أُولِياءَ اللَّهِ لا خُوفٌ عَلَيْهِم وَلا هُم يَحَزنُونَ ﴾ ، ومثل قوله سبحانه

⁽۱) من قرأ بتخفيف و لما » جعل و ما » زائدة وإن مخففة من الثقيلة واللام للفرق بين و إنَّ » المخففة من الثقيلة وبين و إن » بعنى و ما » نافية ، ومن شدد و لما » جعل لما بعنى و إلا » وإن بعنى و ما » تقديره : ما كل نفس إلا عليها حافظ . ينظر : مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب : ٨١١/٢ . قرأ بالتشديد عاصم وحمزة وابن عامر ، وقرأ الباقون بتخفيف الميم ، ينظر : الإقناع في القراء ات السبع : ٨٠٨/٢ .

⁽٢) سبق تخريجه في الصفحة : ٦٠

⁽٣) سورة المنافقون : الآية : ١٠ .

 ⁽٤) سورة النور : الآية : ١٣ . وفي الأصل : « يأتون » .

⁽٥) سورة يونس : الآية : ٦٢ .

وتعالى ": ﴿ أَلا ٓ إِنَّهُمْ يَثَنُونَ صَدُورَهُم ﴾ [و] " ﴿ أَلا لَعَنَةُ اللَّهِ عَلَى الطّّلْمِينَ ﴾ ، وأنْ تكونَ بعنى « هَلا ۗ » للتّحضيض في مثلِ قوله سبحانه ": ﴿ أَلا تُقَتْلُونَ قَوْمًا نَكَثُواۤ أَيْكَنَهُم ﴾ ، وأنْ تكونَ للتّمني في مثلِ قولك : أَلاَ مَا عِندَكَ ثُوبُ فَالْبَسُه ، وأنْ تكونَ للاستفتاح يَبتدأ بها في أول الكلام مثل « أَما » في مثلِ قول إمرئ القيس" :

اللاستفتاح يَبتدأ بها في أول الكلام مثل « أَما » في مثلِ قول إمرئ القيس" :

الاستفتاح يُبتدأ بها في أول الكلام مثل « أَما » في مثلِ قول إمرئ القيس" :

وفي مثل قول الخنساء'^(۱) :

ألاً مَا لِعَيْنِكِ أَمْ مَالَهَا لَعَيْنِكِ أَمْ مَالَهَا لَقُد أَخْلَقَ الدَّمْعُ سِرْبَالَها وَأَمَّا تَاءُ التَّأْنِيثِ فَيجُوزُ أَنْ تدخلَ على الفعلِ فتكتبُ تَاءً نحو: قامتُ ، وأَنَّ تدخلَ على الفعلِ فتكتبُ تَاءً نحو: قامتُ ، وأنَّ تدخلَ على الاسم فتكتبُ في الوقفِ هاءً وفي الوصلِ تاءً ، تقول :/ قائمه ، وقائمتك ، وما شاكل ذلك . وسأذكرُ فصلاً في التاء اتِ ههنا إن شاء الله تعالى .

PICA

وليل كموج البحر أرخى سدوله علي بأنواع الهموم ليبتلي فقلت له لما قبطى بصلبه وأردف أعجازاً وناء بكلكل ألا أبها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الإصباح منك بأمشل فيالك من ليل كأن نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل

ينظر : ديوانه : ١١٧، وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري : ٧٧ .

⁽١) سورة هود : الآية : ٥ .

⁽٢) سورة هود : الآية : ١٨ .

⁽٣) سورة التوبة : الآية : ١٣ .

⁽٤) البيت من معلقة امرؤ القيس وقبله:

⁽٥) هي تماضر بنت عمرو بن الشريد ، عاشت في الجاهلية والإسلام ، وقدمت على الرسول على مع قومها ، كان لها أربعة من الأبناء فقدتهم جميعًا في معركة القادسية ، فقالت : الحمد لله الذي شرفني بقتلهم . ينظر : ترجمتها في الشعر والشعراء : ٣٤٣/١ ، والأغاني : ١٢٩/١٣ ، وخزانة الأدب : ٢٠٧/١ ، ومقدمة شرح الديوان .

والبيت مطلع قصيدة ترثي بها أخاها صخراً وقيل معاوية . الديوان : ٧٨ ، وروايته : ألا ما لعينك أم مالها وقد أخضل الدمع سربالها

اعلم أن التاء ات سبع:

تاء أصلية في مثل : زَيت ، وبيت ، وُقوت ، وحُوت ، والدليلُ على أنّها أصلية أنّها تثبتُ في الواحدِ والجمع والتّصغير ، فتقول : بيثُ وأبياتُ وبُييَتُ .

وتا أَ الضمائر نحو : قُمتُ ، وقمتُما ، وقَمتُم ، وتا أَ المضارعة وقد ذكرتْ ، وتا أَ القسم، وتا أَ الضمائر نحو : قُمتُ ، والتّفاعل ، والتّفعلل ، والتّفعيل ، والتّفعيل ، والتّفعيل ، هذه في جميع هذه الأبنية الزائدة للفرق بين الأوزان المختلفة ، وتا أَ منقلبة من ها في مثل قولك : قضاة من وغزاة ، وضاربة ، هي ها في اللّفظ إذا وقفت عليها وتا في إذا وصلت ؟ لأنّك تقول : قضاتك ، وغزاتك ، وضاربتك ، وما شاكل ذلك .

وتا عن زائدة في الحروف والأفعال والأسماء ، ففي الحروف في ثلاثة ، وهي : ربّت ، وثمّت ، ولات ، قال الله تعالى . ومُجمع المؤنث السّالم وما شُبه به مثل : عرفات السم موضع بمكة ، ومُضمرات ، ومُبهمات ، وناقص وناقصات ، جمع المؤنث السالم وما شبه به - أحكام سنذكرها في باب الجمع إن شاء الله تعالى . وسنبين ما يجوز في باقي الحروف في سائر الأبواب إن شاء الله تعالى .

(فصل): وأمَّا الممتنعُ فهو ضدُ الواجبِ، وليس فيهِ إلا أنَّ هذه الحروفَ تمتنعُ أن تعملَ لل المحتنعُ المعتنعُ الم المعتنعُ الله تعالى المعتنعُ الله تعالى المعتجاجِ فخذه من هنالك موفقًا إن شاء الله تعالى .

⁽١) سورة ص : الآية : ٣ .

(بابُ الحروفِ التي تعملُ مرةً ولاَ تَعملُ أُخرى)

وفوائدة تشتمل على ثلاث مسائل :

يُقال فيها : كم عددُ الحروفِ الَّتي تعملُ مرَّة ولا تعملُ أُخرى ؟ وأينَ تعملُ وأين لاتعمل ؟ ولم عَملت مرةً ولم تعمل أخرى ؟ .

(فصل): أَمَّا كم عددها فاثنان وعشرون حرفًا كما تقدَّم ، سبعة منها للنداء ، وهي : يا، وأيا ، وهيا ، وأي ، وآزيد بهمزتين ، ووازيد ، وأزيد بهمزة واحدة إ".

وما ، ولا ، ومذ ، ومنذ ، / وإنَّ وأنْ مُخففتينِ ، ولمَّا ، وأَمَّا ، واللَّامُ الزائدةُ ، وربَّ ، ٣٠٠٠ والفاء ، والواو ، وأو ، وحتَّى ، وإذنُ .

(فصل): وَأَمَّا أَينَ تعملُ مرةً ولا تعملُ أُخرىٰ ؟ فحرونُ النداءِ تعملُ مرةً إِذا دخلتٌ على المضافِ، وعلى النكرة المفردة المخصصة ، وعملُها النَّصبُ بمعنى الفعلِ"، نحو: يا عبدَالله، ويارونُ بالعبادِ.

⁽١) لم يذكر المؤلف و آي » بهمزة ممدودة ، فبذلك يصبح عدد حروف النداء ثمانية وليست سبعة كما ذكره. ينظر: أوضح المسالك: ٤/٤.

⁽۲) اختلف النحويون في عامل النصب في المنادى ، فذهب أكثر النحويين إلى أنه منصوب بفعل مضمر تقديره : أدعو وأنادي . الإنصاف : ۳۲۱/۱ . وقال الرضي في شرح الكافية : ۱۳۱/۱ : و وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به ، وناصبه الفعل المقدر ، وأصله عنده : يا أدعو . . . وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل . . . وقال أبوعلي في بعض كلامه أن و يا » وأخواته أسماء أفعال » وانظر : التخمير : ۳/۵،۲۵، وأوضع المسالك : ۳/٤ . ٤ .

ولا تعملُ مرةً إذا دخلتْ على المعرفة المفردة كالعلم ، نحو : يا زيدُ ، والمعروف بالقصد والإقبال نحو : يا رجل أقبلُ ، وكالاسم الذي تنادي به ما فيه الألف واللام ، وهو « أيْ » في مثل قولك : يا أيّها الرجلُ ، تكون هذه الأسماءُ معها مبنيةً على الضم ، وإنّا لم تعملُ ههنا لحجج سنذكرها في باب النداء إن شاء الله تعالى .

وأُمَّا « مَا » فَهِي تَعملُ مرَّة في لغة الحَجازِ تَشبيها بليسَ ، وعملُها رفع الأسماءِ ونصبُ الأخبارِ " إِذا وليها اسمها ولم يُفصل بينَها وبينَه وحسن في خبرها البائم ، فإذا قلتَ : مَا زيدُ مُنطلقاً فقد جمعت الشرائط ، قال الله تعالى " : ﴿ مَا هَذَا بشرا ﴾ لأنه يجوز أن تقول : ما هذا ببشر .

ولا تعملُ مرةً إِذَا تقدَّمَ خَبْرُهَا عَلَى اسمِها ، وَنُصِلَ بِينَهَا وبِينَه في مثلِ قولك : ما في الدارِ زيدُ ، وما عندك زيدُ قائمٌ ، وبنو تميم لا يُعَمِلُونها على كل حال ويقرأون : ﴿ مَا هَذَا بِشُرَ ﴾ و ﴿ مَا هُنَ أُمُّهُ لَتُهُم ﴾ بالرفع لا غير .

وَأَمَّا « لا » فهي تعمل مرة إذا دخلت على المضاف النكرة ، وعلى المثنى والمجموع النَّذكرة ، وعلى المثنى والمجموع النَّذكرة ، وعلى النَّذكرة المستغرقة الجنس . وعملُها نصبُ الأسماء بغير تنوين ، ورفعُ الأخبار بشرط ألاَ يتقدَّم خبرُها على اسمها ، وأن تكونَ النكرة مستغرقة للجنس ، وتعمل الجزم إذا كانت للنه ي مع الفعل المستقبل . ولا تعمل مرة إذا دخلت على المعرفة / أو على النّذرة إذا لم تكن مستغرقة للجنس ، أو فصل بينها وبين اسمها بشيء . . ١٩٩٠

⁽۱) له و ما يه الحجازية أربعة شروط حتى تعمل عمل و ليس يه الأول : ألا يقترن اسمها بإن الزائدة ، والثاني : ألاينتقني نفي خبرها بإلا ، والثالث : ألا يتقدم خبرها ، والرابع : ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها . أورد هذه الشروط مرتبة ابن هشام في أوضع المسالك : ۲۸۲-۲۸۲ ، يراجع كتاب سيبويه : ۲۸۱، ۳۹۱ ، ۳۷۵ ، والأصول : ۹۲، ۹۲، ۹۲ ، والجمل : ۵، ورصف المباني :

⁽۲) سورة يوسف: الآية: ۳۱. (نه) سورة الحياولة : (لاكرن : ۲ – ۸۲ –

مثالً كونهِا عاملةً : لا غلامَ سفر خيرٌ مِنك ، ولا غُلامين أفضلُ مِنك ، ولا رجَلَ أصلحُ من زيدٍ ، ومثالً كونِها غيرَ عاملةٍ : لا زيدُّ في الدَّار ، لا في الدار رجلُّ ، لا خوتُ عليك ، قال اللَّهُ تعالى في العاملة " : ﴿ فَلَا رَفْتَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ في الحَج ﴾ وقال تعالى في التي هي غير عاملة إ" : ﴿ لا بَيعُ فيهِ وَلا خُلَّةٌ ولا شَفَعَةٌ والكَفْرونَ هُمُ الظُّلْمُونَ ﴾ .

وَأُمَّا « مذ » و « منذ » فهما يَعملان مرةً الجرّ إذا قُدِرا بـ « من » أو بـ « في » على الخلاف"، فَإِذَا قلت : مَا رأيتُه مَذْ يُومِنِا ﴿ ، فَالْعَنَى : مَا رأيتُه مِنْ أُولِ يُومِنِا ﴿ ﴾ إلى آخره ، وكذلك : ما رأيتُه مذ عامنا من والمعنى : من أول عامنا إلى آخره . ولايعملان مراًّ إذا قُدرا تقدير الأسماء الظروف ، فإذا قلت : ما رأيتُه مُذ يومان ، فالمعنى : بيني وبين رؤيتيه يَومان .

وأمَّا « إِنُّ » و « أَن * الخفيفتان ف « إِن » المكسورة تعمل الجزم في الأفعال المستقبلة إذا كانت بمعنى الشرط في مثل قولك : إن تقم أقم ، وتنصب الأسماء وترفع الأخبارَ إذا كانت مخففةً من الثقيلة ِ، وفي قراء و بعضهم" : ﴿ إِنْ كُلُّ نفس لمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ و" ﴿ إِنَّ كُلاً لَمَّا لِيُوفِينَّهُم رُبُكَ أَعَمُلَهُم ﴾ بالنَّصْبِ. وهي لا تعملُ مرةً إذا كانت نافيةً بمعنى « ما » في مثلِ قوله تعالى" : ﴿ إِن ِالكُفْرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ ﴾ .

سورة البقرة : ١٩٧ . (1)

سورة البقرة: الآية: ٢٥٤. **(Y)**

إن كان الزمان ماضيًا كانا بمعنى من ، وإن كان حاضرًا كانا بمعنى في . انظر : شرح الجمل لابن (٣) عصفور : ٥٨/٢، والمغنى : ٤٤١ .

سورة الطارق الآية : ٤. قرأ بتخفيف لما ابن كثير ونافع وأبوعمرو والكسائي . (السبعة لابن مجاهد : (£) ١٣٥/٠ على إعمال : وإن ، وانظر إتمان تضلاء البشر : ١٢٥/٥

سورة هود : الآية : ١١١ . مَنْ يَخْفَيْف "إِنَّ " عام وابن كثير : اكتف بن رعوه لفرادان : ١٧٧٥ (0)

سورة الملك: الآية : ٢٠ . (7)

و «أنَّ» المفتوحة تعمل النصب في الأفعال المستقبلة إذا لم يَفصل بينها وبين الفعل بالسين وسوف ، ولا تعمل النصب في الأسماء والرفع في الأخبار إذا كانت مخففة من الثقيلة ، وسنذكرها في باب إن وأخواتها إن شاء الله تعالى .

وهي لا تعمل مرةً إذا دخلت على الفعل الماضي ، أو كانت زائدة للصلة أو بمعنى : أي ، مثال كونها عاملة في الأفعال : أن تقوم خير من أن تقعد ، ومثالها مخففة من الثقيلة عاملة في الأسماء : علمت أن زيداً قائم ، وعلى مثل هذا قياسها ، ومثال كونها غير عاملة (١) : أعجبني أنَّ قُمت ، (١) (عَلَمَ أنَّ سَيكونَ مِنكم مرضى) ، (وَ الْحِرُ دَعُواهِم أَنَّ الحمدُ لله رب العلمين) (٥) (وانطلق الملاً مِنهم أنَّ المشوا واصبروا) (١).

(فصل) : وأما «لما » فهي تعمل مرة الجزم إذا دخلت على الفعل المضارع في قولك :

⁽١) المؤلف في هذا الفصل خلط خلطاً عجيباً فإن «أن» إذا خففت عملت ، ويكون اسمها ضميرالشأن وهي في الآيات التي اوردها عاملة وخبرها جملة اما مثاله علمت أن زيداً قائم كان صوابه : علمت أن زيد قام .

⁽٢) سورة المزمل : الآية : ٢٠ .

⁽٣) سورة يونس : الآية : ١٠ .

⁽٤) سورة ص : الآية : ٦ .

⁽٥) سورة عبس: الآية: ٢٣.

⁽٦) سورة الجن : الآية : ١٩

⁽٧) سورة الأنفال : الآية : ٨٨ .

⁽٨) سورة مريم : الاية : ٧٥ .

وأمّاً اللام الزائدة فهي تعمل مرة في ثلاث مواضع الجر في الأسماء في مثل قولك : المال لزيد ، والنّصب في الأفعال إذا كانت بعنى « كي » أو الجحود " في مثل قولك : وُرتك لتكرمني ، وما كنت لأشتمك ، والجزم في الأفعال إذا كانت بعنى الأمر في مثل قولك : لتقم يا زيد ، وهي لا تعمل مرة في أربعة مواضع : إذا كانت للابتداء في مثل قولك : لزيد قائم ، أو للتأكيد في مثل قولك : إنّ زيدا لذاهب ، أو للإخبار في مثل قول الله سبحانه " : ﴿ لقَد كَانَ فِي قَصَصِهم ﴾ ، أو بعنى إلا الله مثل قوله عنى الله منه قوله أنّ كل لام زائدة مكسورة فهي عاملة ، وكل لام زائدة مفتوحة فهي غير عاملة على الإطلاق إلا لام الاستغاثة ولام الجر في المضمر ".

وأما « رَبَّ » فهي تعملُ مرةً إذا لم تتصلُ بها « ما » ، وهي لا تعملُ مرةً إذا اتصلت بها « ما » ، وهي لا تعملُ مرةً إذا اتصلت بها « ما » دخلت على الأفعال ويطلَ عملُها في الأسماء ، قال الله / تعالى " : ﴿ رَّهَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لو كَانُوا مُسلِمينَ ﴾ ، ويجوزُ ٢١ / ٢ تشديدُها وتخفيفُها ، فإذا زيدت عليها التاءُ جار إعمالُها أيضًا في الأسماء .

وأما الفاءُ فهي تعملُ مرتين في موضعين :

⁽١) ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحود هي الناصبة بنفسها ، وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل وأن » مقدرة بعدها ، ولا يجوز إظهارها . انظر : الإنصاف : ٩٩٣/٢ .

⁽۲) سورة يوسف : الآية : ۱۱۱ .

⁽٣) سورة الإسراء : الآية : ٧٣ .

⁽٤) قال ابن هشام : و ٠٠٠ ومفتوحة مع كل مضمر نحو : لنا ولكم ولهم إلا مع ياء المتكلم فمكسورة)) المفني : ٢٧٤ .

 ⁽٥) سورة الحجر : الآية : ٢٠

^{*} في لذصل " نلاث

تَعمل الجُرُّ إذا كانت بمعنى « ربَّ » في مثل بيت امرئ القيس بن حجر": فمثل الجُرُ إذا كانت بمعنى « ربَّ عن مُعُول مَعُول مَعُول مَعُول مِ

معناه: وربُّ مثلُك ، وهي تنصبُ الفعلَ الستقبلَ بمعنى « أن » إذا كانت في جواب سبعة أشياءً والله والأستفهام ، والبحد ، والعرض ، والاستفهام ، والتحضيضُ ، وسيأتى بيان ذلك إن شاء الله تعالى .

وهي لا تعمل إذا كانت جوابًا للشرط وما كان من معناه ، أو كانت للعطف أو للاستئناف ، والذي فيه معنى الشرط: « إذا » و « أمًا » للتفصيل .

وأما الواوُ فهي تعملُ مرةً الجرَّ إذا كانت للقسم أو بمعنى « ربُّ » فالقسمُ في مثلِ قول الشَّاعر " : ﴿ والسَّماءِ والطَّارِقِ ﴾ وبمعنى « ربَّ » في مثلِ قول الشَّاعر " : وَبَلَدَةٍ لِيسَ بها أَنِيسُ)

وَبَلَدَةٍ لِيسَ بها أَنِيسُ)

إلاَّ اليَعَافِيرُ وإلاَّ العِيْسُ

⁽١) ديوانه: ١١٣، وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري: ٣٩، ورواية الديوان: فمثلك حبلي قدطرقت ومرضعًا فألهيتها عن ذي قائم مغيل

ومذهب الجمهور أن الجار و رب » محذوفة بعد الفاء ، وخالفهم المبرد وجماعة من الكوفيين في أن الجار هي الفاء . معانى الحروف للرمانى : ٤٦، والمغنى : ٢١٣.

ينظر : جمهرة أشعار العرب : ٢٥١/١، ومعاني الخروف للرماني : ٤٦، والموشع : ٤١، وكشف المشكل : ٢٤/١، والمغنى : ٢١٣، ١٨١ .

⁽٢) نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية من مسائل الخلاف بين نحوبي البصرة والكوفة . الإنصاف ، المسألة (٧٦) .

⁽٣) سورة الطارق : الآية : ١ .

⁽٤) هو جران العَود النَّميري ، ديوانه : ٥٢ . وينظر : الكتاب : ٢٦٣/١، ومعاني القرآن للفراء : ٤/٩/١ وجران العَرب : ٢٦٣/١، وتفسير الطبري : ٢٧٧/٥، والمقتضب : ٤١٤/٤، وغريب الحديث للحربي : ٣٢١/١، وتفسير الطبري : ٢٧٧،٥ ومعاني الحروف للرماني : ٦١، والصاحبي : ١٨٧، وفقه اللغة : ٣٣٣، والإنصاف ٢٧١، وشذور الذهب : ٢٩٠، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني : ٣٠٧/٣، والحزانة : ١٩٧/٤ .

اليعافير: االظباء، والعيس: البقر، وقيل: الإبل. انظر: غريب الحديث للخطابي: ٣٢/١ واللسان (عفر، عيس).

معناه : رب بلدة " ، وهي تعمل النصب " بعنى أنْ في الفعل المستقبل إذا كانت للنهيِّ عن الجمع بين الفعلين على معنى الصرف في مثل قولك : لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشُرَبَ اللَّبَنَ ، قال الشاعر " :

لاَ تَنْهُ عَنْ خُلقٍ وَتَأْتِيَ مُثِلَه عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ وهي لا تعملُ مرَّةً إذا كانت للعطفِ أو للاستئنافِ أو للحال ، وقد تقدم تمثيله .

وأما « أو » فهي تعملُ مرةً وعملُها نصبُ الفعل المستقبل إذا كانت بمعنى « إلى أن » " في مثل قولك : لألزمنك أو تعطيني حقي ؛ لأنَّ المعنى : إلى أن تعطيني حقي قال امروَ القيس بن حجر " :

ا بكى صَاحِبِي لَا الدَّرِبُ دُونَهُ وَأَيقُنَ أَنَّا لاجِقَانِ بِقَيتْصَرا

⁽١) وتسمى هذه الواو واو و رب » والجربها مذهب الكوفيين والمبرد ، ومذهب البصريين أن الجربرب معذوفة بعد الواو ، انظر : معاني الحروف للرماني : ٦١ ، والمغني : ٤٧٣ .

⁽٢) النصب بالواو مذهب الكوفيين ويسمونها واو الصرف والنصب بأن مضمرة بعد الواو . المغني : ٤٧٢ .

⁽٣) اختلف في قائله فنسبه سيبويه: ٤٢٤/١ ، وابن يعيش في شرح المفصل: ٢٣/٧ ، إلى الأخطل، ورجع صاحب الخزانة نسبته إلى أبي الأسود الدؤلي: ٦١٧/٣ ، والبيت في ديوانه: ٢٣٢ ، وبعده: ابدأ بنفسك فنهها عن غيها فإذا انتهت عنه فأنت حكيم

ينظر: الكتباب: ٤١/٣، والمقتبضب: ١٦/٢، والأصول: ١٦٠/٢، والجسمل: ١٨٧، ومسماني الحروف للرماني: ٢٧ والجنبي الداني: ١٥٧.

⁽٤) وهو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين أن الناصب للفعل أن مضمرة بعد « أو » . المغني : ٩٤ .

⁽٥) الذي يتحدث عنه في البيتين: عمرو بن قميئة، أحد بني قيس بن ثعلبة، وكان من خدم أبيه فبكى وقال له: غررت بنا وكانا في طريقهما إلى الروم. الشعر والشعراء: ١١٨/١، والبيتان من قصيدة قالها عند مغادرته إلى قيصر من أجل استرداد ملك أبيه، ومطلعها:

سما لك شوق بعدما كان أقصرا وحلت سليمي بطن قو فعرعرا

قسو: واد بجنورة العرب، وعنزعنو: واد آخر. ديوانه: ٥٦، وانظر: منصجم البلدان: ٤١٦/٤، والأصول: ١٥٦/٢، والأصول: ١٥٦/٢، والمقتنضب: ٢٨/٢، والأصول: ١٥٦/٢، والمختنف : ٢٨٢، والمختنف : ٢٠١/٣، والمختنف : ٢٠١/٣، والمختنف : ٢٠١/٣،

فقلتُ له : لا تَبْكِ عَيْنكَ إِنَّمَا لَ نَحَاوِلُ مُلكًا أُوغُوَّتَ فَنَعَذُرا معناه : إلى أن نموت .

وأما « حتى » فهي تعملُ مرةً في موضعين :

أحدهما : الجرُّ في/الأسماء إذا كانت بمعنى « إلى » في مثل قوله تعالى" : ﴿ حَتَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الم

و« إذن » تعمل مرة النصب في الفعل المستقبل إذا لم يفصل بينه وبينها بشيءٍ ، ولم يتقدمها مبتداً ، ولا شيءً مما يطلبُ الابتداء كالفاء وما شاكلها . وهي لا تعمل مرة إذا دخلت على فعل ماضٍ أو كان مما يصلح للحالر ، أو خالفت الشرطين المتقدمين .

(فصل): وأما لم عملت مرة ولم تعمل أخرى ؟ فالجواب عن العمل أنَّ منها ما ناب مناب العامل فعمل عمله بحق النَّيابة ، ومنها ما شابه العامل فعمل كعمله بحق المشابهة . فالذي ناب مناب العامل حروفُ النداء ، نابت مناب الفعل فعملت عمله ، لأنك إذا قلت : يا عبدالله ، فالمعنى : أدّعو عبدالله . وواو « ربَّ » وفاوها نابا منابها و إنَّ » و« حتى » نابت مناب « كي » أو « إلى أن » والواو والفاء وأو نبن مناب « أنْ » .

والذي شابه العاملَ « مَا » شابهتُ ليس مرةً فعملت و« لا » شابهتُ إنَّ مرةً

⁽١) سورة القدر: الآية: ٥.

لأنها ضدَّ لها فعملت عملُها ؛ لأن العرب تحملُ الضدَّ على الضدِّ كما تحملُ الندَّ على الندِّ على الندّ على الندّ ، وإنّ وأنّ الخفيفتان شابهتا إنّ وأنّ الشديدتين فعملا كعملهما .

والجوابُ عن ترك العمل أنَّ حروفَ النداءِ لا تعملُ مرةً / ، وهو إذا دخلت على ٢٠٠٥ المعرفة المفردة لأنَّ المنادى المفرد مبني وبني من حيثُ وقع موقع المضمر ، والمضمر مبني من عيثُ وقع موقع المضمر ، والمعرب مبني من كبنائه ، كما أن ما وقع موقع المعرب أعرب كإعرابه . وسنزيدُ هذا الفصل إيضاحًا في باب النداء إن شاء الله تعالى .

ولم تعمل باقي الحروف مرة ً؛ لأنها خرجتٌ عن المشابهة والنيابة ، ودخلت على الأسماء مرةً وعلى الأفعال مرةً فبطل عملها فاستخرج القياس من الجواب الأول موفقًا إن شاء الله تعالى . هذه جملة الحروف التي تعمل مرةً ولا تعمل أخرى ، قد ذكرتها لك ههنا مفصلة ولم أستوف شرحها ؛ لأنها داخلة في الأبواب من بعد هذا الباب ، وسنستوفي شرح كل واحد منها في بابه إن شاء الله تعالى .

انقضى تفصيلُ الأسماءِ والأفعالِ والجروفِ، وبانقضائها انقضى الجزء الأول من المحيط والحمدلله وحده.

(بابُ الإعرابِ وعلا ماته)

(فصل): وفوائد مذا الباب تشتمل على أربع مسائل :

يَقَالُ فيها : ما حقيقة الإعراب ؟ ولم سمي إعرابًا ؟ وكم علاماته ؟ وعلى كم ينقسم ؟ (فصل) : أمَّا حقيقة الإعراب فاختلف فيه على أربعة أقوال : قيل : الإعراب هو البيان ؛ لأنه يبين معنى الكلام إما فاعلا ، وإما مفعولا ، وإما استفهامًا ، وإما نفيًا ، وإما تعجبًا ، فإذا قلت : ضرب زيدٌ عمرًا لم يتبين لك الفاعلُ من المفعول إلا بالإعراب الذي هو الرفع والنصب ، وإذا قلت : ماأحسن زيدٌ ، ولم تُعرِبْ ، لم يفرَّق بين النفيِّ والاستفهام والتعجب إلا بالإعراب ؛ لأنك إذا رفعت زيدًا تبين لك أن الكلام نفيً ، وأن زيدًا فاعلُ ، وإذا خررت زيدًا تبين لك أن معنى الكلام تعجب ، وإذا جررت زيدًا تبين لك أن معنى الكلام استفهام ./

والدليلُ على أن الإعرابَ هو البيانُ قولُ الله تعالى " : ﴿ بلسانٍ عربيِّ مبينٍ ﴾ ، وقَال الشَّاعُر " :

9/14

⁽١) سورة الشعراء: الآية: ١٩٥.

⁽٢) أورده الجوهري في الصحاح (كنى) قال: و الكناية: أن تتكلم بشيء وتريد غيره، وقد كنيت بكذا عن كذا وكنوت، وأنشد أبو زياد:

وإني لأكنو عن قذور بغيرها وأعرب أحيانًا بها فأصارح

معنى قوله: أُعرِبُ ، أي: أبينُ وفي الحديث : « التَّيبُ تَعرِبُ عن نفسِها والبكر السَّيبُ تَعرِب عن نفسِها والبكر الستأمر » ومعنى تُعربُ عن نفسِها: أي: تبيّنُ ، والعربُ تقول : أُعربَ الرجلُ عن حاجتهِ ، أي: بيَّنَ وأوضح ، ولهذا سُميَّت الخيلُ العتاقُ عِرَابًا ، لمَّا كان يَتبينُ فيها العتقُ .

وقيل: الإعراب هو التّغيير بدليل أنه تغيّر أواخر الكلم على حسب انتقال الحركات وجري العوامل ، ألا ترى أنّك تقول: هذا زيد ، ورأيتُ زيدا ، ومررت بزيد ، فتُغيّر الدال بالضمة والفتحة والكسرة ، وعلى هذا القياس سائر المعربات ، واحتج صاحب هذا القول على أنّ الإعراب هو التغيير بقول العرب: « عَربَتْ مَعِدَةُ الرجل » إذا تغيرت ، وقال: غيار المعدة ليسَ إلا تنقل الأحوال ، كما أن غيار الكلام بتنقل الحركات على حسب جري العوامل".

وقيل : الإعرابُ هو التَّحسينُ لأنه يَحسنُ الكلام .

وقيل: الإعرابُ هو التحبيبُ؛ لأن الكلام المعربَ محبوبُ سماعُه والنطقُ به ، واحتجُ صاحبُ هذا القول على أن الإعرابَ هو التحبيبُ بقوله تعالى" : ﴿ عُرْبُنًا أَترابًا وَلَاصَحِبِ اللَّهَ عَلَى اللَّهُ وَقَال : أصلُ العَرُوبِ في اللغة هي : المرأةُ المتُحبَبَةُ إلى بعلها . هذه أربعةُ أقوال أصحها القولان الأولان أعنى البيان والتغيير .

وهو في إصلاح المنطق : ١٤٠، وتهـذيبـه : ٣٤٧، وكشف المشكل : ٢٢٩/١، واللسان (قـذر) ،
 والحزانة : ٢٩٥/٦ . وقذور : اسم امرأة كما في اللسان (قذر) .

⁽١) ورد الحديث بلفظ مختلف في صحيح البخاري: ٢٣/٧.

⁽۲) ينظر: الصحاح: (عرب)، وشرح الجمل لابن بايشاذ: (باب الإعراب) لوحة: ٦، وشرح الرضي على الكافية: ٢٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٠٢/١، والتهذيب الوسيط لابن يعيش الصنعاني: ٥٧، والتخمير للخوارزمي: ٢٠١/١، واللسان: (عرب).

⁽٣) سورة الواقعة : الآية : ٣٧

(**فصل**) : وأما لِم سَمي الإعرابُ إعرابًا ؟ :

فلأنه يُبينُ الكلام على قول من / قالَ : إِنَّه البيانُ أو يغيره على قول من قالَ : ٢٣ إَ الله الناطق مِ الله الناطق مِن قالَ : إنه التحبيبُ .

(فصل): وأما كم علاماتُ الإعرابِ ؟:

فله تسع علاماتٍ ، منها ثلاث حركاتٍ وهي : الضمة مع عاملِ الرفع ، والفتحة مع عاملِ الرفع ، والفتحة مع عاملِ النصب ، والكسرة مع عاملِ الجر ، وإنما ذكرت العاملَ احترازاً بما بني على الضم ك « قبلُ وبعدُ » وعلى الفتح مثل : أينَ وكيف ، وعلى الكسر مثل : حذام وقطام ، وما شاكل ذلك .

ومنها أربعة حروف وهي : الواو الضموم ماقبلها غالبًا مثل : هؤلاء الزيدون ، ومنها أربعة حروف وهي : الواو الضموم ماقبلها غالبًا مثل : هذان الزيدان ، ورأيت وهذا أخوك ، وما شاكل هذين ، والألف المفتوح ما قبلها إلا في التثنية مثل : رأيت الزيدين، أخاك ، وما شاكل ذلك ، والباء المكسور ما قبلها إلا في التثنية مثل : رأيت الزيدين، ومررت بأخيك ، وما جرى هذا المجرى . والنون علامة للإعراب بشرط أن تكون رفعًا في فعل الإثنين والجميع والمؤنث في مثل : يقومان ، وتقومون ، وتقومون ، وتقومون ، وتقومون ، وتقومين يا امرأة .

ومنها حذف وسكون : فالحذف في الأفعال المستقبلة المجزومة المعتلة الأواخر نحو: لم يغز ، ولم يرم ، ولم يرض . والنون تحذف أيضًا للنصب والجزم في فعل الاثنين والجمع والمؤنث بشرط أن يكون ذلك الفعل مستقبلاً مضارعًا ، نحو : لن يقوما ، ولم يقوما ، ولم يقوموا ، ولن يقوموا ، ولن تقومي ، ولم تقومي يا امرأة .

والسكونُ في الأفعالِ المستقبلة الصحيحة المجزومة نحو: لم يضرب ، ولم يخرج

ولم يركب ، ولم يذهب ، وما شاكل ذلك . فهذه جميعً علاماتِ الإعرابِ متى وتجد منها شيء في شيءٍ من الكلام علم أنه معرب . (فصل) : وأما على كم ينقسمُ الإعرابُ ؟ :

5/12

فهو ينقسمُ على أربعة ِأقسامٍ : على الرفع ، والنصب ِ / ، والجرِ ، والجزم . فالرفع ألله والجرم . والجزم . فالده فالده مخرجه من اللهوات مع فتحكِ فاك، والنصبُ مخرجُه من اللهوات مع فتحكِ فاك، والجرُ مخرجُه من تلقاء أضراسكِ ، والجزمُ من بين الشفتين ِ .

فإعرابُ الأسماءِ رفعُ ونصبُ وجرُ ، ولا جزَم فيها ، وإِغا لم تَجزم الأسماءُ لعلتين: إحداها : أنَّ الجزم مُلتمسٌ من معنى الشَّرطِ والنفيِّ والنهيِّ والأمر ، وهذه المعاني الأربعة لا تكونُ إلا في الأفعالِ دون الأسماء ، ولهذا جُزمت الأفعالُ ولم تجُزم الأسماء والثانية : أنَّ الأسماء لو جُزمت لذهبتُ منها الحركةُ والتنوينُ وإذا ذهبتُ منها الحركة والتنوينُ وإذا ذهبتُ منها الحركة والتنوينُ بقيت ساكنةً ، فإذا قلت : ضربَ محمدٌ زيدٌ ، بتسكين آخر الاسمين اختلَّ المعنى خللاً عظيماً ، لأنَّك في حال التسكين لا تُغرِّنُ بهين الفاعل والمفعولُ أبداً ، وقد روي أنَّه لم يُوضع النحو إلا فراراً من عظم هذا الالتباس . والأصلُ في ذلك أنَّ رجلاً أتى إلى أمير المؤمنينَ عليَّ بن أبي طالب وصلواتُ الله عليه - فقالَ له : يَا أمبر المؤمنين ، قتلُ الناسُ عثمانُ ، بتسكين السين من الناس والنون من عثمانَ ، فقالَ له أمير المؤمنينَ : « ارفع الفاعلَ وانصب المفعولَ رضَّ اللهُ فاك » ثم أمر صلى الله عليه أبا الأسود الدؤلي وقالَ : « انحُ للناس نحواً » تمَّ كلامه صلى الله عليه عليه عليه أواخر الأسماء المعربة من الخللِ " .

⁽١) قال في كشف المشكل: ١٧١/١: و وفي الخبر أن علياً عليه السلام سمع رجلاً يقول: قتل الناس عثمان ، ولم يعرب ، فقال له ارفع الفاعل وانصب المفعول رضَّ الله فاك ، وذكر الرواية صاحب الطراز: ٤٩/١ وقد تعددت الروايات في أسباب وضع النحو . يراجع: مراتب النحويين لأبي الطيب: ٥٦، =

P/45

(فصل) وإعراب الأفعال رفع ونصب وجزم ، ولا جرّ فيها ، وإنما لم يدخل الجرّ في الأفعال ، لأنّ الجرّ أصله ملتمسٌ من حروف الجر ومن الإضافة ، وحروف الجر لايجوز أن تدخل على الأفعال ؛ لأن الحروف توصل معنى الفعل إلى الاسم لأنها / واسطة بينهما ، ودخوله ليس إلا على الاسم لأنه يجر معنى الفعل إليه ولو دخل على الفعل لكان يَجُورُ معنى الفعل إليه ولو دخل على الفعل لكان يَجُورُ معنى الفعل أبيه ولو دخل على الفعل لكان يَجُورُ معنى الفعل أبيه ولو دخل على الفعل لكان يَجُورُ معنى الفعل أبيه ولو دخل على الفعل لكان يَجُورُ معنى الفعل أبيه ولو دخل على الثاني بأن معنى الفعل وذلك محال ، وذلك لأن كل واحد من الفعلين ليس بأحق من الثاني بأن يُوصل الحرف معناه إليه .

وكذلك لا يجوز أن تضاف الأفعال ولا أن يُضاف إليها ؛ لأن أصل الإضافة التملك ، والأفعال لا يجوز عليها أن تملك . فقد تبيّن لك أن الأسماء اختصت بالجر والتنوين ، فاختصاصها بالجر لأجل الجر والإضافة كما تقدم ، اختصاصها بالتنوين علامة للأمكن فالأمكن والأخف فالأخف من الأسماء ، هكذا روى سيبويه (١) . وأن الأفعال اختصت بالجزم بشرط أن تكون مستقبلة ، واختصاصها به لثقلها لأجل أن الجزم هو قطع حركة أو حرف ، وقطع الحركة والحرف تخفيف ، فقطع الحركة من كل فعل مفرد صحيح الآخر مثل عرب ، ولم يركب ، وقطع الحرف من كل فعل مفرد مستقبل معتل الآخر مثل : لم يضرب ، ولم يركب ، وقطع الحرف من كل فعل مفرد مستقبل معتل الآخر مثل : لم يقوما ، ولم يخش ، ويلحق بهذا قطع النون من فعل الاثنين والجميع والمؤنث نحو : لم يقوما ، ولم يقوموا ، ولم تقومى يا امرأة .

(فصل) : وإنما خُصَّ الفعل العليل بأن يحذف منه حرف العلة من آخره لعلتين :

إحداهما: أن بعد ذلك الحرف مايدل عليه، ألا ترى أن بعد الواو ضمة تدل عليها في قولك: لم يعرضُ، وبعد الياء كسرة تدل عليها في قولك: لم يرضَ، وبعد الياء كسرة تدل عليها في قولك: لم يرضَ.

⁼ والأغاني: ٣٠/١٢، ومعجم الأدباء: ٤٩/١٤، وإنباه الرواة: ٤/١، والأشباه والنظائر: ٧/١ ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للطنطاوي: ١٢.

⁽١) الكتابِ : ٢٠/١ .

والثانية : أن حروف الاعتلال لما كانت ساكنة اشتملت الحركات فحد فت كما حد فت الحركات والأول أوضع .

وخُصت النونُّ بالحذفِ للجزم من فعلِ الاثنين والجميع والمؤنث وهي حرفُ صحيح لعلتين أيضًا:

إحداهما : أنها شابهت حروفَ / الاعتلال لِما فيها من التليين والغُنةِ اللذين لا يُوجدان ﴿ ﴿ ﴿ لِهِ اللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

والثانية: أنها فضلة أني الفعل كالحركة ، فحذفت كما حذفت الحركة ، والله أعلم . وحذفت أيضًا النونُ للنصب من هذه الأفعال حملاً على الجزم ، لأنَ النّصب أصلُ علامته الفتح ، والجزم علامتُه الحذف ، والفتح والحذف خفيفان فتواخيا من قبل خفة علامتهما ، فلما تواخيا من هذا السبب حذف لأحدهما من هذه الأفعال الثلاثة مثل ما حذف للآخر . هكذا روى عن بعض العلماء " .

(فصل): وإذا صح أن الإعراب ينقسم على الرفع والنصب والجر والجزم احتيج إلى معرفة كل واحدٍ من هذه الأربعة ، ولكل واحدٍ منها بابٌ نذكره في تقسيم المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات إن شاء الله تعالى .

⁽۱) قال ابن يعيش في شرح المفصل: ٣٠/٣: و ٠٠٠ فلما كان زيادة حرف المد تؤدي إلى تغييره أو حدقه ، تأبوا زيادته ، وعدلوا إلى النون لأنه يجامع حروف اللين في الزيادة ويناسبها من حيث إنه غنة قتد في الخيشوم ، فكان كالألف التي قتد في الحلق ولا معتمد لها فيه مع أنها قد جاءت عوضًا من الحركة الحركة في يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ، وزادوها في التثنية والجمع عوضًا من الحركة والتنوين ، نحو قولك : جاء ني الزيدان والزيدون ، ورأيت الزيدين والزيدين ومررت بالزيدين والزيدين والزيدين في فالنون هنا عوض من الحركة والتنوين ، فلما كانت النون قد زيدت عوضًا فيما ذكرناه واحتبج إلى حرف يكون عوضًا في يومئذ وحينئذ كانت النون أولى لأنها مأنوس بزيادتها عوضًا » .

(باب المعرب)

وفوائده تشتمل على ثلاث مسائل يقال فيها:

ما حقيقة المعرب ؟ وعلى كم ينقسم في جملته ؟ وإلى كم ينقسم في تفصيله ؟ . (فصل) : أَمَّا ما حقيقة المعرب ؟ فهو كلُّ اسم ظاهر متمكن أو في حكم المتمكن ، فالمتمكنُ مثل : زيد ٍ وعمرو ٍ ، وما شاكله ، والذي في حكم المتمكن مثل : موسى ، وعيسى ، وقاضي ، وغازي ، وغلامي ، وثوبي ، وما شاكل ذلك .

والمعربُ من الأفعالِ: كلُّ فعلِ مضارع مجردٍ من نوني التأكيدِ الثقيلةِ والخفيفة ِ ونون جماعة المؤنث ، وإنما شرطنا أن يكونَ مجرداً من هذه النونات الثلاث ، لأنها إذا اتصلتُ به بُني ورَجع إلى أصلهِ . هذه حقيقةً المعربِ من الأسماءِ والأفعالِ ، وقال الشيخُ طاهر بن أحمد وحمه الله ": المعربُ هو المبيَّنُ حالُه والمغيرُ آخرُه"، والمحسنَ / نطقُهُ وسماعه على حسب الخلاف المتقدم في الإعراب. وهذا اتساع منه رحمة الله عليه ، لأَنا قد وجدنا شيئًا مُعربًا غيرَ مُبينِ حالة ، ولا مُتغير آخره بالحركاتِ كالمقصورِ وما أَضيف إلي يا 1 النفس نحو قولك : ضرب موسى عيسى ، وأكرم صاحبي عَلامي ، وهذه

هو أبوالحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، نحوي مصري ، تعلم في العراق ، وبرع في العربية ، رجع من العراق إلى مصر فعمل في ديوان الرسائل ، من تصانيفه : شرح جمل الزجاجي ، وله شرح الأصول لابن السراج ، وشرح المقدمة المحسبة . توفي سنة ٤٦٩هـ . ينظر ترجمته : في إنباه الرواة : ٩٥/٢، ويغية الرعاة: ٢/٧٢.

ذكره ابن بابشاذ في شرحه لجمل الزجاجي في باب الإعراب لوحة رقم : ٦ .

أسماء جرت فاعلة ومفعولة وهي غير مبينة ولا متغيرة بالحركات ، وإنما فصل بين الفاعل والمفعول فيها بالمراتب ، وهي معربة ، لأنها ظاهرة ، والإعراب فيها تقدير لا لفظ ، وهي في حكم المتمكن من الظاهرات .

(فصل): فأمّا على كم ينقسمُ المعربُ في تجميله ؟ فهو ينقسمُ على أربعة أقسام : قسمٌ معربُ بالحركات ، وهي جميعُ الأسماءِ المفردة الصحيحة نحو: زيد ، وعمرو ، والجمع المكسّر ، نحو: جبال ، وحجار ، وجمع المؤنثِ سواء كان مُسلّما أو مُكسّرا ، نحو: مسلمات ، وفواطم ، وما شاكل ذلك . جميعُ هذه الأسماءِ معربة بالحركات ، وقسمٌ معرب بالحروف دون الحركات وهو الجمعُ المذكر السالم ، نحو: هؤلاء ، ورأيت الزيدين ، والتثنية سواء كانت للمذكر أو للمؤنث، نحو: هذان الزيدان ، ورأيت الزيدين ، والهندان والهندين . والستة الأسماء المعتلة المضافة نحو: أبوك ، وأخوك ، وفوك ، وحموها ، وهنوك ، وذومال ، وفعل الاثنين والجميع والمؤنث نحو: يقومان ويقومون ، وتقومين يا امرأة .

وقسم معرب بالحذف ، وهو الفعل المضارع المجزوم ، لأنَّه إِنْ كانَ صحيحًا حُذفتَ منه الحركة نحو : لم منه الحركة نحو : لم يضرب ، وإن كان مُعتلَّ الآخر حَذفت حرف علته من آخره نحو : لم يغزُ ، ولم يرض ، ولم يرم .

وقسمٌ معربٌ بالتقدير دونَ الحركة والحرف وهو المقصور نحو: موسى ، وعيسى ، والمنقوصُ في حال رفعه وجره نحو: هذا قاض ، ومررت بقاض ، وما أضيف إلى / ياءِ جهر النفس نحو: هذا غلامي ، ومررت بغلامي ، وما شاكل ذلك . وكذلك الفعلُ المضارعُ المعتلُ الآخرِ معربُ بالتقدير في حالة الرفع إذا كان اعتلاله بالواو أو الياء نحو قولك: هو يغزو ، ويرمي ، وهو معربُ بالتقدير في حالة الرفع والنصب إذا كان اعتلاله بالألف

^{*} والصعيم: هجارة أو أهجار

نحو قولك : هو يرضى ، ولن يرضي ، وما شاكل ذلك .

(فصل) : وأما إلي كم ينقسم المعربُ في تفصيلهِ فهو ينقسم قسمين : قسمة لفظية وقسمة .

فاللفظية : أسماء متمكنة وأفعال مضارعة ، والأسماء المتمكنة المعربة تنقسم على عشرة أنواع :

النوع الأول منها : يدخله الرفع والنصب والجر ، والتنوين على حسب العوامل المختلفة وهو كل اسم مفرد صحيح متمكن منصرف نحو : زيد ، وعمرو ، وفرس ، ورجل ، وما شاكل ذلك . وقلنا كل اسم احترازا من الأفعال ، وقلنا : مفرد ، احترازا من المجموع المسلم المذكر والمثنى ، لأنه معرب بالحروف ولا يتبين فيه شيء من هذه العلامات التي هي الرفع والنصب والجر والتنوين ، وقلنا : صحيح ، احترازا من المعتل الذي لا يتبين فيه الإعراب ، وقلنا : متمكن ، احترازا من غير المتمكمن ، وقلنا : منصرف ، احترازا من الذي لا يتبين من الذي لا ينصرف ؛ لأنه لا يدخله جر ولا تنوين .

والنوع الثاني منها: هو كلُ اسم يدخلُه الرفعُ والنصبُ والجرُ ولا يدخلهُ تنوينُ وهو النوع النوع الناول إذا أُضيفَ أو أُدخل عليه الألف واللام نحو: هذا الرجل، وفرسُ زيدٍ، وما شاكل ذلك ، وإنما لم يدخل هذا الاسم التنوينُ على هذه الحالة مع الإضافة والألف واللام لأن الإضافة والألف واللام من دلاتل التعريف، والانفصالُ والتنوينُ من دلاتل التنكير، والانفصالُ والتنوينُ من دلاتل التنكير، والانفصالُ في غالب الأحوال والكلمة الواحدة لاتكونُ معرفة متصلة منكرة منفصلة في حالة واحدة.

والنوع الثالث منها : هو كلُ / اسم يدخلُهُ الرفعُ والنصبُ ولايدخلُهُ لفظُ الجرولا التنوين ٢٦٥ والنوع الناوع الثانع الثانع الثانع الثانع الثانع الثانع الثانع الألف اللام والإضافة نحو : إبراهيم ،

وأحمد ، وعثمان ، وفاطمة ، وحبلى ، وعمر ، ومساجد ، وما شاكل ذلك ، وإنما لم يدخل هذا النوع الجر والتنوين ؛ لأنه أشبه الأفعال بوجهين فرعيين غلبا على أصله فمنع ما منعت الأفعال لحق المشابهة . وسنزيد هذا إيضاحًا في باب ما لا ينصرف إن شاء الله تعالى .

والنوع الرابع منها: هو كلُ اسم يدخلُه الرفعُ والجرُ والتنوينُ ، ولا يدخلُه لفظ النّصب وهو جمع المؤنث السالم نحو: المسلمات والمؤمنات وهندات وزينبات ، وما شاكل ذلك . وإنّا لم يدخل هذا النوع لفظ النصب بل جعل علامة النصب فيه والجر علامة واحدة وهي الكسرة ؛ لأنه محمولٌ على جمع المذكر السالم حملُ الفرع على الأصل ، فكما جعل علامة النصب والجر في جمع المذكر السالم علامة واحدة وهي الياء جعل علامة النصب والجر في جمع المذكر السالم علامة واحدة وهي الياء جعل علامة النصب والجر في جمع المؤنث السالم علامة واحدة وهي الكسرة . وخصت الكسرة لكونها من قبيل الياء لأن الياء قل ما تقع في الكلام إلا وقبلها كسرة .

النوع الخامس منها: هو كلُّ اسم يدخلهُ النصبُ والتنوينُ ولا يدخله لفظُ الرفع ولا الجر، وهو جميعٌ الأسماءِ المنقوصةِ العامة ، وهي التي في آخرِها ياء ساكنةٌ قبلها كسرةٌ نحو: قاضي ، وغازي ، وداعي ، ورامي ، وما شاكل ذلك ، وإغا لم يدخل هذا النوع رفع ولا جرَّ ؛ لأن آخره حرفٌ عليلٌ ، والرفعُ والجرُ ثقيلان ، والحرفُ العليلُ لا يحتملُ الحركة الثقيلة ، ودخله النصبُ لأنه خفيفٌ ، والعليلُ يحتملُ الشيءَ الخيفَ ، ودخله التنوينُ لأنه منصرفٌ .

(فصل): ويجوز في استعمال هذا الاسم المنقوص ثلاثة أحوالي: إن أدخلت عليه الألف واللام أو أضفته وجب أن تُثبت الياء ساكنة في حال الرفع والجر، ومتحركة في حال النصب فقلت : هذا القاضي وقاضيك ، ومررت بالقاضي وقاضيك ، ورأيت القاضي

ب / ۲۷

P/qv

وقاضيك ، وإن فصلت / الاسم المنقوص عن الإضافة وعن الألف واللام جاز لك وجهان: أحدهما : أن تُثبت الياء ساكنة في حال الرفع والجر كما تقدم ، ومتحركة في حالة النصب فتقول : هذا قاضي ، ومررت بقاضي ، ورأيت قاضيًا يا هذا .

والثاني: أن تُنبِتُها متحركةً في حالةِ النصبِ أيضًا ، وتحذفها في حالِ الرفع والجر ، تقول : رأيت قاضيًا ، وهذا قاض ، ومررت بقاضٍ ، وهذا التنوين مختلف فيه على ثلاثة أقوالٍ: قيل : هو تنوين الإعرابِ الأصلي في هذا الاسمِ كسائرِ المعرباتِ ، وهذا قُولٌ باردٌ واحتجاجٌ فاسدُّ ؛ لأنَّ تنوينَ الإعرابِ لا يقعُ إلا مع حركة الإعرابِ ، ألا ترى أنك تقولاً : هذا زيد ، فالتنوين مع الضمة ، ثم تقول : رأيتُ زيداً ، فهو مع الفتحة ، ثم تقول : مررتُ بزيدٍ ، فهو مع الكسرة ، فإذا قلت : هذا قاضٍ ، فالتنوينُ مع الكسرة ِ التي هي دليلٌ على الياءِ المحذوفة ، والاسمُ في هذه الحالة مرفوع ، فلو كان هذا التنوين / إعراب لكان علامة الرفع في هذا الاسم الكسرة ، على رأي صاحب هذا القول ، وهذا صريحُ المحالِ ، وقيل" : هذا التنوينُ عوضٌ من الياءِ المحذوفةِ من قاضِ ، وهذا القول عير واضع أيضًا ؛ لأن قبل الياء ما يدل عليها ، وهي الكسرة فلا معنى للعوض ههنا ، لأنه لو كان كما زعم لوجبَ أن يعوضَ منها في كلِ موضع حَذفت منه تنوينًا ، وذلك محالً ، لأنها قد حَذَفت في مثل قولك : قاضين ، وغازين ، ولم يُعَوض منها شي كم ولا فرق بين حذفِها من المفردِ والمجموع في هذه الأسماءِ ، والدليلُ على حذفها أن أصل قاضين وغازين : قاضيين وغازيين ، بياء بن على وزن « فاعلين » وإنما حذفت إحداهما لالتقاء الساكنين ، وهما الياءُ والياءُ. فقد تبين لك أن هذا القول مشاركُ للقول الأول في الفساد ، وقيل" : هذا / التنوين تنوين إشعار بالصرف لهذا الاسم ، وهذا

⁽١) وهو قول الخليل ، انظر شرح الرضى على الكافية : ٥٨/١ .

⁽٢) وهو قول الزجاج ، قاله الرضى في شرح الكافية : ٥٨/١ .

هو الأقربُ الذي إليه أذهبُ ، بدليلِ أنه يثبتُ في المقصوراتِ المنصرفة ، نحو : معنى ، وملهى ومولى ، ومغنى ، وفتى ، ورحى ، وعصا ، وما شاكل ذلك ، هذا التنوينُ في هذه الأسماءِ كلها وما شاكلها تنوينُ إشعارِ بصرفها ، لأنها غير معربة باللفظ فيكون تنوينَ الإعرابِ ، ولا فيها شيء محذوف فيكون التنوين عوضًا عنه .

ودليل آخر وهو أنه مع الفتحة في الرفع والنصب والجر ، تقول : هذا فتى ، ورحى ، ورليل آخر وهو أنه مع الفتحة في جميع ذلك ؛ لأنه ليس ورأيت فتى ورحى ، ومررت بفتى ورحى ، فهو مع الفتحة في جميع ذلك ؛ لأنه ليس بتنوين الإعراب ، قال الله تعالى " : ﴿ يَوْمَ لا يُغنِي مَولَى عن مُّولًى شَيئًا ﴾ فافهم ذلك موفقًا إن شاء الله تعالى .

والنوع السادس منها: هو كلُ اسم يدخله التنوينُ وحده إشعاراً بصرفه كما تقدم، ولا يدخلُه رفع ولا نصب ولا جرَّ ، وهو جميع المقصورات المنصرفة نحو: فتى ، ورحى، وعصاً ، ومولى ، ومغزى ، وما شاكلها لا يتبين في المورق بالإجماع ، ولو حركت الألف فيها شيء من الحركات ؛ لأن آخرها ألف مقصورة بالإجماع ، ولو حركت الألف المقصورة لاشتبه الاسم المقصور بالاسم المهموز ، وذلك ممتنع في التصريف ودخله التنوين وحده إشعاراً بصرفه كما قدمنا .

والنوع السابع منها : هو كلَّ اسم ظاهر لا يدخلُه رفع ولا نصبُ ولا جرُّ ولا تنوينُ ، بل يكونُ معربًا بالتقدير دون التنوين والحركاتِ ، وهو المقصورُ الذي لا ينصرفُ نحو : حبلى وسكرى ، ودنيا ، وأخرى ، وعيسى ، وموسى ، وما شاكل ذلك ، هذه الأسماء جميعها وما شاكلها لا يدخلُها شيء من الحركاتِ ، لأنها مقصورةً كما تقدم ، ولا يدخلُها تنوينَ لأنها لا تنصرفُ .

والنوع الثامن منها: ستة أسماء معتلة مضافة علامة رفعها بالواو، وعلامة نصبها

⁽١) سورة الدخان : الآية : ٤١ .

~ \\ \

بالألف ، وعلامة جرها بالياء ، تقول فيها مرفوعة : هذا أبوك وأخوك / وفوك وحموك وهنوك وذومال ، وتقول فيها منصوبة : رأيت أباك ، وأخاك ، وفاك ، وحماك ، وهناك وذامال ، وتقول فيها مجرورة : مررت بأبيك ، وأخيك ، وفيك ، وحميك ، وهنيك ، وذى مال .

(فصل): والحديث على هذه الأسماءِ يشتملُ على خمس مسائل :

الأولى : في السؤال : لم أعربتُ هذه الأسماءُ بالحروف وهي مفردة وأصل إعراب ِ المفرداتِ بالحركات ِ؟ .

والثانية : فيما يجوز أن يستعمل منها مضافًا مرَّة ومفردًا مرَّة أخرى .

والثالثة : في معرفة ما يجوزَ أن يُعَرِبَ منها بالحروفِ ومرَّة بالحركةِ ومرَّة بالتقدير .

والرابعة : في معرفة مالايجوزُ أن يستعملَ منها إلا مضافًا .

والخامسة : في معرفة ما يجوزُ أن يبدلَ من حرف العلة الذي فيه ميم .

(فصل): وأما لم أعربت هذه الأسماء بالحروف ؟ فاختلف فيه على ثمانية أقوال " :

⁽۱) انظر: الإنصاف: ۱۷/۱، وشرح المقدمة المحسبة: ۱۲۱/۲، وشرح المفصل: ۵۲/۱، وشرح الرضي على الكافية: ۲۷/۱، والهمع: ۱۲۳/۱، وقال السيبوطي في الهمع: ۱۲۳/۱: « ولهم في إعراب الأسماء الستة أقوال:

القول الأول: وهو المشهور، أن هذه الور وف نفسها هي الإعراب، وأنها نابت عن الحركات، وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاج من البصريين وهشام من الكوفيين.

القول الثاني: وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين، وصححه ابن مالك وابن هشام وغيرهم من المتأخرين أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف . . .

القول الثالث : أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، والحروف إشباع وعليه المازني والزجاج .

القول الرابع: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف وهي منقولة من الحروف وعليه الربعي.

القول الخامس: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف وليست منقولة بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف فتثبت الواو في الرفع لأجل الضمة ، وانقلبت ياء لأجل الكسرة وألفًا لأجل الفتحة ، وعليه الأعلم وابن أبي العافية .

الأول منها" : أنها أعربت بالحروف لما حُذفت لاماتها المنطوق بها في الأصل ؛ لأن أصلُ أب: أبو ، وأخ: أخو ، وحم: حمو ، وفو زيد: فوه ، وهن: هنو ، وقيل: هني ، وذو : ذوي . كلها على وزن « فَعْل » بفتح الفاءِ وضمها ، فلما نقلت الحركة َ على حروف الاعتلالِ ألقيت عنها فبقيتُ ساكنةً وبعدها ساكنٌ وهو التنوينُ ، فلما التقا ساكنان في جميع هذه الأسماء حذف الأول منها وهو الحرف العليل الذي هو لام هذه الأسماء في الأصل ، وحُذف التنوينُ للإضافة ، فلما حُذف لام هذه الأسماء وكانت لا تستعملُ إلا مضافة عون من ذلك المحذوف هذه الحروف بأن جُعلت علامةً للإعراب، وخصت الواو بأن تكونَ علامةً للرفع لأنها متولدةً من الضمة ، وخصت الألفُ بأن كانت علامةً للنصب لأنها متولدةً من الفتحة ، وخصت الياء بأن كانت علامةً للجر لأنها متولدة من الكسرة في الأصل ، إلا أنك إذا قلتَ فوه ، قلبتَ الهاء همزة ، لأنهما أختان لكونهما من / حروف الحلق ثم قلبت الهمزة ياءً ، لأن الهمزة مشابهة لحروف الاعتلال ، من قبل أنها لا تُوجد إلا مع الضمة أو الفتحة أو الكسرة ، والضمُّة أختُ الواو والفتحة أخت الألف والكسرة أخت الياء ، فلما تَلبتُ الهمزَّة ياءً قلت فيه : فَوَى ، فنُقَلتُ الحركة على الياء لأنها حرك عليلٌ ، وأُلقيتْ عنها فبقيتُ ساكنة وبعدها حرفٌ ساكَنُّ وهو التنوينُ ؛ فحذفتها اللتقاء الساكنين فبقى الاسم « فو » ثم التقى بعد ذلك ساكنان ، وهما : الواو والتنوين ، فحَّذفت الواو لالتقاء الساكنين ، فبقي الاسم « فَ » على حرف واحد فأُعرب بالحروف في حالة إضافته عوضًا عما حُذف منه ، وكراهة أن

1/41

القول السادس: أنها معربة من مكانين ، بالحركات والحروف معًا ، وعليه الكسائي والفراء .
 القول السابع: أنها معربة بالتغيير والانقلاب حالة النصب والجر وبعدم ذلك حالة الرفع وعليه الجرمي .
 القول الشامن: أن فاك وذا مال معربان بحركات مقدرة في الحروف وأن أباك وأخاك وحماك وهناك معربة بالحروف وعليه السهيلي والزبيدي .

⁽١) فعب إليه ابن بابشاذ في شرح الجمل: لوحة: ٨، والمقدمة المحسبة: ١١٩/١.

يبقى الاسم على حرف واحد ، فإن فصلت هذا الاسم عن الإضافة رددت إليه واوه الأصلية ثم قلبتَها ميمًا لئلا يقع الإعراب على حرف عليل فقلت : هذا فم ، وإنما خصت الميم لأن الواو والميم من حروف الشفاه ، ولا يجوزُ الجمع بين الميم والإضافة إلا في الشعرِ خاصةً ، كقولهم":

يُصِبُح عَطْشَانا وَفِي البَحر فَمُه

فإذا أضفت هذا الاسم جرى عليه من الحذفِ مثل ما جرى على سائر الأسماء الستة المُعتلةِ ، والدليلَ على أنّ أصلَ هذا الاسمَ الذي هو « فو » الهاء أن الهاء تظهر في جمعهِ وتصغيرِه ِ، تقول : أَفواهُ ، وفي تصغيره ِ: فُويِه ۖ ، وإنما احتججَنا بالجمعِ والتَّصغيرِ لأنهما أصلان في التصريف ، فإن اعترضَ معترضٌ فقال : وما الوجُّه الذي أَلجأ إلى أن تَقلب الهاء في هذا الاسم همزة ثم تَقلب الهمزة ياء ، ثم تَحذف الياء من بعد ، وقد كان الأولى أن نتركه على حاله ، ولا نحتاج فيه إلى تكليف ؟

فالجوابُ أن يقال : إنَّ هذا الاسم سمع عن العرب على هذه الصيغة ، ولم يُسمع له تعليلَ ، فاحتجنا إلى تعليلهِ ههنا لئلا يختل التصريفُ ، ألا ترى أن وزن « فُو » فُعلُّ وَفَعَل ثلاثة أحرفٍ ، و« فَو » / في لفظهِ من حرفينِ ، فلم يبقَ إلا أنَّ فيه حرفًا مَحذوفًا 0/49 وقد خُرج في جمعهِ وتصغيره أنَّ ذلك الحرفَ المحذوفَ هاء ؟، وإذا كانت هاءً احتجنا إلى معرفة حذفها وهي حرف صحيح ؛ فعللنا ذلك التعليلَ المتقدم ، فتدبر ما أوضحتُه في هذا الفصل من التعليل فهو غريب جداً⁽¹¹⁾.

هو رؤية بن العجاج ، ديوانه : ١٤٩ . وهو من قصيدة طويلة في مدح أبي العباس السفاح ، وقبله : كالحوت لا يرويه شيء يلهمه

ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : لوحة : ٩ ، والمقدمة المحسبة : ١٧٤/١، وليس في كلام العرب لابن خالويه : ١٠٠ ، والمخصص : ١٣٦/١، والمساعد : ٢٩/١، ٣٠، والدرر : ١٤/١ .

قال ابن يعيش في شرح المنصل: ٥٣/١ : « وأما فم ، فأصله فوه بوزن فوز ، يدلك على ذلك =

(فصل): والثاني أنه قيل: أعربت هذه الأسماء بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع "، وهذا القول عَيْر شيء لأنه لا حجة فيه .

والثالث : أنه قيل : أُعربت هذه الأسماء بالحروفِ لأنّ هذه الحروف هوائية خفيفة ، وهي مشبهة للحركات الهوائية الخفيفة .

والرابع : أنه قيل : أُعربت هذه الأسماء بالحروفِ لخفتِها ، وكره استعمالها مضافة .

والخامس: أنه قيل: أُعربت هذه الأسماء بالحروف إشعاراً بما صارت عليه من الإعلال في الأصل والسادس: أنه قيل: أُعربت هذه الأسماء بالحروف لأن هذه الحروف متولدة من الحركات ، فالواو متولدة من الضمة ، والألف متولدة من الفتحة ، والياء متولدة من الكسرة .

والسابع : أنه قيل : إِنَّ هذه الأسماء ليست معربة بالحروف ، وإِغا هي معربة بالحركات، وهذه الحروف حروف إشباع لا حروف إعراب ، لأتك إِذا أشبعت الضمة في حالة الرفع تولدت منها الواو ، وإذا أشبعت الفتحة في حال النصب تولدت منها الألف ، وإذا أشبعت الكسرة في حال النصب تولدت منها الألف ، وإذا أشبعت الكسرة في حال الجر تولدت منها الياء .

والثامن: أنه قيل: إِنَّ هذه الحروفَ ليست بحروفِ إعرابٍ ، بل هي من أصلِ الأسماءِ ، والثامن: أنه قيل : إِنَّ هذه الحروفِ إعرابٍ ، بل هي من أصلِ الأسماءِ ، وأصلُ هذه الحروف : الواوُ التي هي لامُ الكلمة ، وصاحبُ هذا القول يقولُ : إِنه لم يُحذف من هذه الأسماءِ شيءٌ في الأصلِ ، وأنها باقية على حالها ، ولكنك / إذا قلت : هذا أبوك في حالة الرفع ، فأصله : أبوك ، بضم على حالها ، ولكنك / إذا قلت : هذا أبوك في حالة الرفع ، فأصله : أبوك ، بضم

قولك في تكسيره: أفواه، وفي تصغيره: فويه، فهذا وحده لامه هاء والهاء مشبهة بحروف العلة
 لخفائها وقربها في المخرج من الألف فحذفت كحذف حرف العلة ٠٠٠ ».

⁽١) قال الرضي في شرح الكافية : ٢٨/١ : و ثم نقول : إنما جعل إعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا توطئة لجعل إعراب المثنى والمجموع بالحروف ٠٠٠ » .

الواو ، فلما كانت حرفًا عليلاً لم تحتمل الحركة نقلت ضمتها إلى الياء قبلها وتركتها ساكنة على حالها مع الإضافة ، فإن فصلت الاسم عن الإضافة فقلت : أبو ، حذفت الواو لالتقاء الساكنين ، والساكنان الواو لما نقلت حركتها إلى ما قبلها ، والتنوين لأنه عير لله الحرف الساكن ، فعلى هذا القياس سائر هذه الأسماء الستة المعتلة المضافة في حال الرفع ، إلا « ذو » فإنها لا تُستعمل إلا مضافة .

وإذا قلت: رأيت أباك، في حال النصب فأصله: رأيتُ أبوَك، بفتح الواو، وإنما قلبت الواو ألفًا لتحركها بالفتحة، وقيل: نُقلت فتحتها إلى الياء قبلها تخفيفًا، وبقيت ساكنة ، وقد انفتح ما قبلها ، فقلبت ألفًا كما فعل في: سما ودعا ، لأن أصله بواو ساكنة تؤخذ من سموت ودعوت ، ولكنها لما سكنت وانفتح ما قبلها قُلبتُ ألفًا، وهذا حكم كل واو وياء سكنا وانفتح ما قبلهما على أحد الوجهين في التعليل ، وعلى هذا القياس سائر هذه الأسماء الستة المضافة في حال النصب.

وإذا قلت: مررت بأبيك ، فأصله بأبوك بكسر الواو ، وهي حرف عليل ، وإنما نقلت الحركة عنها إلى ما قبلها ، فبقيت ساكنة وقد انكسر ما قبلها فقلبت ياء ، فقلت : مررت بأبيك ، لأن كل واو سكنت وانكسر ما قبلها قلبت ياء نحو : ميزان ، وميعاد ، وميقات ، أصل عن الياء فيه واو لأنك تقول في الفعل منه : وزن ، ووعد ، وعلى هذا القياس تأتي هذه الأسماء في حال الإضافة ، فإن فصلتها عن الإضافة حذفت الواو لالتقاء الساكنين وهما : الواو والتنوين كما تقدم . وبعض العلماء يستحسن هذا القول والقول الذي قبلة ويجوزها .

هذه ثمانية أقوالِ ذكرتُها لك ههنا على حسب اختلاف العلماء / فيها . واعلم أن ٤٠/٠٠ على كلِ قولٍ من هذه الأقوال الثمانية خُججًا لصاحب القول واعتراضاتٍ عليه في قوله

يطولً شرحها ، ولولا خشية الإطالة ههنا لذكرت السؤال والحجة والاعتراض والجوابَ على كلِّ واحدة منها ، ولكني قد نبهت على أكثرها . وأولُ هذه الأقوال عندي أصحها ؛ لأنه أليق بالمعنى ، والله أعلم .

(فصل): وأما فيما يجوز أن يستعمل منها مضافًا مرة ومفرداً أخرى فكل هذه الأسماء الستة يجوز أن تستعمل مرة مضافة ومرة مفردة إلا « ذامال » فلا يستعمل قط إلا مضافًا ، إلا أنك إذا استعملت منها شيئًا مفرداً أعربته بالحركات ، تقول فيها مفردة : هذا أب وأخ وحم وهن وفم ، إلا أنك إذا فصلت فما عن الإضافة قلبت واوه ميما ، لأن الواو والميم أختان لكونهما من حروف الشفاه التي يجمعها « بفوم » وإنا قلبت ميما لئلا يقع الإعراب عليها وهي حرف عليل كما تقدم .

وبعضهم لا يجيزُ استعمال « حم وهن » إلا مضافين .

(فصل): وأما في معرفة ما يجوز أن يعرب منها مرةً بالحروف ومرةً بالحركات ومرةً بالمتقدير ، فهذا كله يجوز في « حم » وحده لأنه يجوز أن يستعمل مرةً مضافًا فيعرب بالحروف ويجري مجرى هذه الستة الأسماء مثاله : هذا حموك ، ورأيتُ حماك ، ومردت بحميك ، ويجوز أن يستعمل مفرداً بغير ألف فيعرب بالحركات ويجري مجرى الأسماء الصحيحة المعربة ومثاله : هذا حم ، ورأيت حما ، ومردت بحم ، ويجوز أن يستعمل مرةً مهموزاً فيعرب بالحركات أيضا ، ويجري مجرى الأسماء المهموزة ومثاله : هذا حما / ورأيت حما مرة مقصوراً فيعرب حينئذ ٤ / برأيت حما ، ومردت بحما ، ورأيت حماك ، ومردت بحما ، ومردت بحماك ، ومردت بحمال مرة مقصوراً فيعرب حينئذ ٤ / ورأيت حماك ، ومرات بحماك ، ومرات بحماك ، ومرات بحماك ، ومردت بحماك ، ومردت بحماك ، ومردت بحماك ، وسواء أفرد ههنا أم أضيف فالإعراب مقدرً فيه .

(فصل): في معرفة ما لا يستعمل منها إلا مضافًا وهو « ذو » وله خمسة أقسام :

أحدها: أنه لا يستعمل إلا مضافًا كما تقدم.

والثاني : أنه لا يضانُ إلا إلى اسم جنس غير مشتق ، ولا مبهم ، ولا مضمر ، ولاعلم ِ ولا علم ِ ولا علم ِ ولا ناقص .

والثالث : أُنَّه لا يستعملُ إلا صفَّةً .

والرابع: أنه تُنعت به النكرةُ إذا أُضيفَ إلى نكرة ، والمعرفةُ إذا أضيف إلى معرفة ، والمعرفة إذا أضيف إلى معرفة ، ولا يجوز عكس ذلك .

والخامس: في أنه لا يعرب إلا بالحروف.

وفي كل واحد من هذه الأحكام حديث وتعليل نذكره ههنا إن شاء الله تعالى . (فصل) : أَمَّا العلهُ في أنه لا يستعمل إلا مضافًا فلأن فائدته لا تتم إلا بالإضافة ، فيجب ألا يستعمل إلا مضافًا ، ألا ترى أنك لو قلت : مررت برجل ذي ، بغير إضافة لم يكن لهذا الكلام فائدة حتى تقول : ذي مال .

(فصل): وأمَّا العلة في أنَّه لا يُضَانُ إلى مشتق ، فلأنَّ المشتق لا يكونُ إلا صفة ، وه ذو » لا يكونُ إلا صفة لما قبله ، والدليلُ على أنَّه صفة ، أنه يقدرُ بصاحب اسم فاعل ، واسم الفاعل لا يكونَ إلا صفة بالإجماع ، فلو أضفته إلى المشتق لكنت قد أضفت الصفة إلى المشتق لكنت قد أضفت الصفة إلى الصفة في مثل قولك : هذا رجلٌ ذو عالم ، وهذا محالٌ أعني إضافة الصفة إلى الصفة ، بدليل أن المضاف يجبُ أن يكونَ مَخالفًا للمضاف إليه .

وأما العلدُّ في أنه لا يضانُ / إلى مضمر ولا إلى مبهم في مثل قولك: مررت برجل ذيه ، أو برجل ذي هذا ، فلأنَّ ما أُضيفَ إليه في هذين الموضعين مجهولً غير معين ، والإضافة إلى المجهول الذي هو غير معين لا تجوز ، وأما قولهم: اللهم صل

^ب/ن

على محمد وذويه ، فهو شاذً لا يقاسُ عليه".

وأما العللة في أند لا يضاف إلى اسم ناقص فلأن الناقص أيضا لا يكون إلا صفة ، لأنه يقدر باسم الفاعل وقد تقدم أنه لا يجوز إضافة الصفة إلى الصفة ، فعلى هذا لا يجوز : مررت بذي الذي في الدار .

وأمَّا العلةُ في أنه لا يجوزُ أن يضافَ إلى علم فلئلا يختل معنى اللفظرِ في مثل قولك : مررثُ برجلِ ذي زيد .

(فصل): وأما العلة في أنه لا يستعمل إلا صفة ، فلأنه يقدر بصاحب وصاحب اسم فاعل ، وقد تقدم أن اسم الفاعل لا يستعمل إلا صفة فعلى هذا إذا قلت : مررت برجل ذي مال ، فإذا قلت : مررت برجل ذي مال ، جاز أن تعذف الرجل ، وتقيم الصفة مقام الموصوف ، قال الله تعالى ن : ﴿ وَحَمَلنُهُ عَلَى ذَاتِ الرحِل ، ولكن ؛ على سفينة ذات ألواح ودسر .

(فصل): وأما العلة في أنه لا ينعت به إلا نكرة إذا أُضيفَ إلى نكرة ، فلأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد في الحكم لا في الذات ، فإذا قلت / : مررت برجل ذي مال ، ف « ذي » نعت لرجل وهو نكرة ، لأنه أُضيفَ إلى نكرة لأن المضاف والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد كما تقدم . وكذلك لا ينعت به إلا معرفة إذا أُضيفَ إلى معرفة في مثل قولك : مررت بالرجل ذي المال ، والعلة في هذه كالعلة في المسألة الأولى

صبحنا الخزرجية مرهفات أبار ذوي أرومتها ذووها

وقال الآخر :

* إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه *

ذكره ابن يعيش في شرح المفصل: ٥٣/١ .

P/ 51

⁽١) جاء و ذو ، مضافًا إلى المضمر في قول كعب بن زهير :

⁽١) سورة القمر: الآية: ١٣.

فاستخرج القياس منها.

(فصل): وأمّّا العلدُّ في أنَّهُ لا يعرب قطُّ إلا بالحروفِ، فعوضًا عما حُذف منه ، لأنك إذا قلت: ذو، فوزنه « فعل » بضم الفاءِ ، وأصله: ذوي ، فنتقلت الحركةُ على الباء وهي حرفٌ عليلٌ ، والضمةُ ثقيلةً فألقيت الحركةُ عن الباء فبقيت ساكنةً وبعدها ساكن وهو التنوين فحذفتها لالتقاء الساكنين ، لأنّها الأولى ، والأولُ أولى بالحذف ، فبقي « ذو » فالتقى أيضًا ساكنان وهما الواو والتنوين ، فحذفتُ الواو لالتقاء الساكنين أيضًا ؛ لأنّها الأولى فبقي الاسمُ على حرفٍ واحدٍ ومعه التنوينُ ، فحذف التنوينُ التنوينُ للإضافة ، وكرهتُ العربُ أن يبقى الاسمُ على حرفٍ واحدٍ فأعربوه بالحروفِ عوضًا عما كذف منه .

(فصل): وأمَّا ما يجوزُ أن يُبدلَ من حرفِ العلة ميمًا إذا انفصلَ عن الإضافة فهو « فوك » إذا فصلته عن الإضافة قلت: فَمَّ ، وأجريتَه مجرى الصحيح كما تقدم ، وهذه الميم عوضُ من الواو الأصلية لا من حرف الإعراب ، وإنما تُلبتُ ميمًا لأن تحتملَ حركة الإعراب ، وغُصت بذلك لكونها من حروف الشفاه كما تقدم . ﴿ رَجَعُ الحديثُ إلى ذكرنا في المعربات .

(فصل): والنوع التاسع منها هو: كلَّ اسم تكونَ علامةً الرفع فيه الألف ، وعلامة الجر والنصب فيه الياء ، وهو الاسم المبني سواء كان لمذكر أو لمؤنث / نحو: هذان الزيدان ، ورأيت الهندين ، وإنما جعل علامة الرفع في هذا النوع الألف ، وعلامة النصب الياء ؛ لأنه أكثر من المفرد فجعل إعرابه أكثر من إعراب المفرد ، لأن إعراب المفردات بالحركات وإعراب التثنية والجمع بالحروف لما كان المثنى والمجموع أكثر من المفرد ، وخصت الألف بأن كانت علامة الرفع ؛ لأنها قد تقع المثنى والمجموع أكثر من المفرد ، وخصت الألف بأن كانت علامة الرفع ؛ لأنها قد تقع المثنى والمجموع أكثر من المفرد ، وخصت الألف بأن كانت علامة الرفع ؛ لأنها قد تقع المثنى والمجموع أكثر من المفرد ، وخصت الألف بأن كانت علامة الرفع ؛ لأنها قد تقع المثنى والمجموع أكثر من المفرد ، وخصت الألف بأن كانت علامة الرفع ؛ لأنها قد تقع المثنى والمجموع أكثر من المفرد ، وخصت الألف بأن كانت علامة الرفع ؛ لأنها قد تقع المثنى والمجموع أكثر من المفرد ، وخصت الألف بأن كانت علامة الرفع ؛ لأنها قد تقع المثنى والمجموع أكثر من المفرد ، وخصت الألف بأن كانت علامة الرفع ؛ لأنها قد تقع المثنى والمجموع أكثر من المفرد ، وخصت الألف بأن كانت علامة الرفع ؛ لأنها قد تقع المثنى والمبدون المؤلد ، وخصت الألف بأن كانت علامة الرفع ؛ لأنها قد تقع المثنى والمبدون المؤلد ، وخصت الألف بأن كانت علامة الرفع المؤلد ، وخصت الألف بأن كانت عليه المؤلد ، وخصت الألف بأن كانت علية الرفع المؤلد ، وخصت الألف بأن كانت علية المؤلد ، و ألم كانت علية المؤلد ، وخصت الألف بأن كانت علية المؤلد ، وخصت المؤلد ، وخصت المؤلد ، وخصت الألف بأن كانت علية المؤلد ، وخصت المؤ

ص/ *د*ر

ضميراً مرفوعًا فاعلاً في مثل: قاما ، وقعدا ، فنقلت من كونها مرفوعة في المعنى إلى كونِها علامةً للرفع . وسنزيد هذا الفصل إيضاحًا في باب التثنية والجمع إن شاء الله تعالى .

والنوع العاشر منها: هو كلُّ اسم تكونُ علامة الرفع فيه الواو ، وعلامة النصبِ والجر فيه أيضًا الياء ، وهو الجمع المذكر السالم ، نحو : هؤلاءِ الزيدون ، ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين ، والذي تُحمل عليه مثل : عِزين ، وكِرِين ، وعشِرين ، وثَلاثين ، وما شاكل ذلك ، والحديث عن اختصاصِ جمع السالم المذكرِ بالواوِ في حالة الرفع كالحديث ِ على اختصاصِ التثنية في حالة الرفع بالألف ، فخذه من هنالك موفقًا إن شاء الله تعالى.

هذه العشرة الأنواع جميع الظاهراتِ المعرباتِ المتمكناتِ من الأسماءِ ، منها ما غَكَن في الاسميةِ وكلِ الإعرابِ ، وهي الأسماءُ المفردُةُ الصحيحُةُ المتصرفةُ ، نحو : زيد_ِ وعمرو ، ورجل ، وفرس ، وما شاكل ذلك ، ومنها ما تمكن في الاسمية ، وأجزل الإعرابِ ، وهو جمعُ المؤنثِ نحو : رأيتُ مسلماتٍ ! لأنه لم يحذف منه إلا النصبُ ، ومنها ما تمكن في الاسمية ونصف الإعراب وهو / المنقوصُ ؛ لأنه حُذف منه لفظَ الرفع ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴿ والجر ، وكذلك ما لا ينصرُف ؛ لأنه حَذف منه لفظُ الجرِ والتنوينِ ، ومنها ما تمكن في الاسمية دون الإعراب، وهو جميع المقصوراتِ نحو: موسى ، وعيسى ، وفتى ، ورحى، وما شاكل ذلك .

(فصل): والأفعالَ المضارعة المعربة تنقسم على أربعة أنواع:

النوع الأول منها: يدخلُه كلُّ إعرابِ الأفعالِ وهو الرفعُ والنصبُ والجزمُ، وهو كلُّ فعلٍ مفردِ صحيح الآخرِ مثل : يضربُ ، ويذهبُ ، وقلنا : مفرد ٪، احترازًا من فعل التثنية

والجمع "الذين لا يتبين فيهما لفظ رفع ولا نصب ولا جزم ، وقلنا صحيح الآخر ، الخمع الأخر ، الذين لا يتبين فيهما لفظ رفع ولا نصب ولا جزم ، ولن يضرب ، ولن يذهب ، احترازاً من معتله ، ومثال ذلك النوع : هو يضرب ، ويذهب ، ولم يذهب .

والنوع الثاني منها: يدخله النصب والجزم ولا يدخله رفع ، وهو كل فعل مضارع مفرد معتل الآخر بالواو والياء ومثاله: هو يغزو ، ويرمي ، فلا يتبين فيه الرفع ، تقول : لن يغزو ، ولن يرمي ، ولم يغز ، ولم يرم ، فيتبين فيه النصب والجزم ، وإنما لم يتبين فيه الرفع ؛ لأن الحرف العليل لا يحتمل الضمة لثقلها .

والنوع الثالث: يدخلُه الجزمُ وحده ولا يدخلُه رفعٌ ولا نصبٌ ، وهو كلُ فعل مضارع معتل الآخر بالألف ومثاله: هو يرضى ، ويخشى ، ولن يرضى ، ولن يخشى ، فلا يتبين فيه رفعٌ ولا نصبُ ، ثم تقول: لم يرضَ ، ولم يخشَ ، فيتبين فيه الجزمُ ، وإنما لم يدخله الرفعُ لما تقدم من أنَّ الحرف العليلَ لا يحتملُ الضمةَ الثقيلة ، ولم يدخله النصبُ لأن آخرَه ألفُ ساكنة ، فلو حركت لاشتبه الفعلُ المقصورُ بالفعلِ المهموز واختلَّ المعنى ، وإنما دخله الجزم لما لم يجد حركة / يحذفها فيكون حذفها علامة له ؛ حذف الحرف لما وجده خفيفًا ساكنًا ، وكان حذفه علامة له .

ض/ *گ*ر

والنوع الرابع منها: تكون علامة رفعه بالنون ، وعلامة نصبه وجزمه حذفها ، وهو فعل الاثنين والجميع والمؤنث ، ومثاله في الرفع : هما يقومان ، ويقومون ، وتقومين يا امرأة ومثاله في النصب : لن يقوما ، ولن يقوموا ، ولن تقومي يا امرأة ، ومثاله في الجزم : لم تقوموا ، ولم تقوموا ، ولم تقومي يا امرأة ، وإنما جعل علامة الرفع والنصب والجزم في هذه الأفعال ثبات النون وحذفها ؛ لأن الفعلين المثنى والمجموع يجب أن يكون

⁽١) قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة: ٢٨٦/٢ : « ولا يصح أن تقول في تثنية الفعل وجمعه لأن الأفعال لا تثنى ولا تجمع » .

الإعراب فيهما علامة مخالفة لعلامة الإعراب في الفعل المفرد ، وكذلك يجب أن تكون علامة الإعراب في الفعل المذكر المفرد علامة الإعراب في الفعل المذكر المفرد بشرط أن يكون فعل المؤنث مخاطبا نحو : تقومين ، فإن كان غير مخاطب استوى فيه المذكر والمؤنث ، ومثال الفعل المؤنث الذي هو غير مخاطب : هند تقوم ، فإن هذا يعرب بالحركات كالمفرد والمذكر ، وإنما خصت النون بأن كانت علامة للإعراب في هذه الأفعال الثلاثة لعلتين : إحداهما : أنَّ في هذه النون علامة للتثنية والجمع والتأنيث فأعربت بها هذه الأفعال لتتبين العلامات .

والثانية : أن النونَ مشابهة لحروف الاعتلال لما فيها من التليين والغنة " ، فكما جُعلت حروف العلة علامة للإعراب في الأفعال ، مكذا قال بعض العلماء .

هذه جميع المعربات من الأسماء والأفعال قد مضت مشروحة في القسمة اللفظية . (فصل): وأما القسمة المعنوية فهي تنقسم على أربعة أقسام :

قسم مرفوع ، وقسم منصوب ، وقسم مجرور ، / وقسم مجزوم .

(فصل): فالمرفوع ينقسم إلى عشرة وهي: الفاعلُ ، وما لم يسم فاعله ، والمبتدأ وخبره ، واسم كان ، وما حُمل عليها ، وخبر إنَّ وما حَمل عليها ، واسم ما الحجازية ، وخبر لا النافية ، والفعلُ المضارع ما لم يدخله ناصبُ ولا جازمٌ ، والتابعُ.

(فصل): والمنصوب ينقسم على عشرين وهي المفعول المطلق، وهو المصدر، والمفعول به ، وهو المفعول الحقيقي ، والمفعول فيه وهو الظرفان من الزمان والمكان، والمفعول له وهو المفعول من أجله ، والمفعول معه وهو المنصوب بواو « مع » . هذه

4/54

⁽١) قال ابن جني في الخصائص: ٣٦٣/١: « والنون حرف من حروف الزيادة أغن ومضارع لحروف اللين وبينها من القرب والمشابهة ما قد شاع وذاع ».

أصول المنصوبات ، ويلحق بها خبر كان وأخواتها وما حمل عليها"، واسم إن وأخواتها، وخبر « ما » الحجازية واسم « لا » النافية ، والمنادى النكرة ، والمنادى المضاف ، والاستثناء المقدم ، والاستثناء الموجب ، والاستثناء المنقطع ، والتعجب ، والحال ، والتمييز ، والإغراء ، والفعل المضارع إذا دخل عليه شيء من حروف النصب في الأفعال ، والتابع .

(فصل): والمجرور ينقسم على أربعة أقسام وهي: مجرور بحرف، ومجرور بإضافة، وهذان أصلان ، ومجرور بتابع ، ومجرور بجاورة ، ولا تكونُ المجاورة إلا في الشعر فقط ".

(فصل): والمجزوم ينقسم على خمسة : منها مجزوم نفي بِلم ، ومجزوم نهي بِلا وأخواتها ، ومجزوم نهي بلا وأخواتها ، ومجزوم أمر بلام الأمر ، ومجزوم وأخواتها ، ومجزوم أمر بلام الأمر ، ومجزوم جواب . هذه جميع ما يُعرب من الكلام ، ولكل واحد منها باب نذكره بعد ذكر البناء والمبني إن شاء الله تعالى .

⁽١) حمل على كان وأخواتها ستة أفعال تسمى أفعال المقاربة ، وهي : عسى وكاد وكرب وطفق وجعل وأخذ . التهذيب الوسيط : ١٢٣ .

⁽٢) عقد المؤلف فصلاً في كتابه التهذيب الوسيط: ٢٥٣ تحت اسم فصل في معرفة مجرور المجاورة ، جاء في في نام أن مجرور المجاورة له ثلاثة أحكام ، أحدها : أَلاَ يكون إلا في ضرورة الشعر في القافية نفسها .

والثالث: أَنْ أَلاّ يستعمل إلا فيما أصله النعت ٠٠٠ »

(باب البناء)(ا

وفوائد هذا الباب تشتمل على أربع مسائل:

ع کا / ب

يقال فيها: ما حقيقة البناء ؟ ولم سمي بناء ؟ وكم علاماته ؟ / وعلى كم ينقسم ؟ (فصل): أما ما حقيقة البناء ؟ فهو: لزوم الكلمة المبنية من الأسماء حدا واحدا في حال كونها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة تقديراً لا لفظا ، وقلنا : من الأسماء ، احترازا من الأفعال والحروف فهي وإن كانت مبنية ولازمة حدا واحدا لا يقال فيها مرفوعة ، ولا منصوبة ، ولا مجرورة ؛ لأن البناء يشترك فيه الاسم والفعل والحرف ، وكل ما بني من هذه الثلاثة الأصناف فهو لازم حدا واحدا ، وذلك الحد الواحد الذي لزمه المبني هو السكون في المبنيات على السكون مثل : من ، وكم ، واضرب ، واقطع ، وهل ، والحركة المشتركة في المبنيات على الحركة مثل : أين ، وكيف ، وضرب ، وانطلق ، وإن ، وأن ، وأن ، وما شاكل ذلك من سائر المبنيات على الحركات المختلفات .

(فصل): وأما لم سمي البنائ بناء ؟ فلأنه لا يزول ولا ينتقل ولا تغيره العوامل تشبيها ببناء الدار الذي لا يزول ولا ينتقل ، ألا ترى أنك تقول : هذه حذام ، ورأيت حذام ، ومررت بحذام ، فلا يزول هذا البنائ ، وقد اختلفت العوامل ، بل يكون هذا الاسم في حال الرفع والنصب والجر مبنيًا على حركة الكسر ، وكذلك ما بني على سائر الحركات وعلى الوقف .

(فصل): وأما علامات البناء فله أربع علاماتٍ ، وهي: الضم والفتح والكسر

⁽١) في الأصل: ﴿ فصل: البناء ، باب البناء » .

والوقفُ كما تقدم ، إِن علاماتِ الإعرابِ الرفعُ والنصبُ والجُرُ والجَزَمُ ، فالضمُ لا يكونَ الإ في مبنياتِ الأسماءِ خاصةً نحو : قبلُ ، وبعد ، وحسبُ ، وقط ، ونحن ، والمنادى المفرد ، وما شاكل ذلك . والفتح تشتركُ فيه مبنياتُ الأسماءِ والأفعالِ والحروفِ ، ونحو: أينَ ، وكيفَ ، وضربَ ، / وانطلق ، وإنّ ، وأنّ ، وما شاكل ذلك .

والكسرُ يشترك فيه مبني الأسماء والحروف ، فمبني الأسماء مثل : حذام ، والكسرُ يشترك فيه مبني الأسماء والحروف : باء الجرولامه ، والام كي ، والم الأمر ، وقطام ، وأمس ، وهؤلاء . ومبني الحروف : باء الجرولامه .

والوقفُ تشتركُ فيه الأسماءُ والأفعالُ والحروثُ ، نحو : مَنْ ، وكمْ ، مِن الأسماء، واضربْ ، واقطعْ ، من الأفعالِ ، وهلْ ، وبلْ مِن الحروف ، وما شاكل ذلك . ولم يبن شيء من الأفعالِ والحروف على الضم أبداً ، فأما قولهم : مُدُ الثوبَ ، بضم الدال ، على هذه اللغة ، فإنَّ الضمة عارضة للإتباع ، لا للبناء ؛ لأنَّ هذا الفعلَ فعل أمرٍ صحيح ، وأصلُ بناء فعل الأمر الصحيح الوقفُ ، لكنه أدغم أحد الحرفين في الثاني لما كانا مثلين ؛ لأن أصلَ « مُدَّ » امْدُدْ ، فحذفتْ الألفُ وأدغم أحد الحرفين في الثاني ، وبني على الضم لإتباع ضعة الميم لا غير ، وما حلَّ محلّها ، وعلى الفتح طلبًا للتخفيف ، وعلى الكسر على أصلِ التقاء الساكنين . ولم يبن شيء من الحروف على الضم أبداً إلا « مُنذُ »" وبنيت على الضم للإتباع أيضًا ، ومعنى الإتباع : أنه إذا كان

⁽۱) قال ابن يعيش في شرحه للمفصل: ٩٥/٤: « فإن قيل: فلم بنيت منذ ومذ؟ قيل: أما إذا كانت حرفًا فلا كلام في بنائها إذ الحروف كلها مبنية ، وإذا كانت اسمًا فهي مبنية أيضًا ؛ لأنها اسم في معنى الحرف فكان مبنيًا كمن وما إذا كانا استفهامًا أو جزاء وحقهما السكون ، لأن أصل البناء على السكون ، وإنما حركت منذ لكون النون قبلها ساكنة ، وضمت إتباعًا لضم الميم ، إذ النون خفيفة ؛ لأنها غنة في الخيشوم ساكنة ، فكانت حاجزًا غير حصين ، ولو بنوها على الكسر بمقتضى التقاء الساكنين لخرجوا من ضم إلى كسر ، وذلك قليل في كلامهم ٠٠٠ » .

أول حرفٍ من الكلمة مضمومًا بني آخرُها على الضم.

(فصل) : وَلَم يَبِن شَيَّ مَن الأَفْعَالِ عَلَى الكَسرِ أَبَداً ، فأما قولهم : اضرب الرجل ، وأخرج الساعة ؛ فكسر الباء والجيم لالتقاء الساكنين لا للبناء ، وكذلك ما شاكلها .

(فصل): وأما على كم ينقسمُ البناء فهو ينقسم على قسمين:

بناء في اللفظ والمعنى وهو في جميع المبنيات المحضة كالأفعال ، وما وقع موقعها والحروف ، وما شابهها أو تضمنها أو وقع موقعها ، وبناء في اللفظ دون المعنى ، وهو في المقصورات ، والمنقوصات ، في حال الرفع والجر ، وما أضيف إلى ياء النفس ، والمنادى / المفرد "، والمبني مع « لا » ، فهذه الأسمام كلها مبنية في اللفظ ؛ لأن منها ما آخره حرف عليل لا يحتمل الحركة كالمقصور والمنقوص ، ومنها ما شابه المبني وتضمنه أو وقع موقعه ، وهو المنادى المفرد ، وقع موقع المضمر ، والمبني مع « لا » "ضمن حرف الجر الذي يستغرق الجنس لأنك إذا قلت : لا رجل فالمعنى : لا من رجل" ، وقيل : إن المبني مع « لا » شابه المركبات فبني كبنائها ، وهي معربة في المعنى ، لأنها ظاهرة متمكنة في المعنى .

(فصل): المبنى:

وفوائد هذا الباب مشتملةٌ على أربع مسائل ، يقال فيها : ما حقيقة المبني ؟

⁽۱) ذهب الكوفييون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد مبعرب مرفيوع بغيير تنوين ، وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول ، وذهب البصريون إلى مبني على الضم وموضعه النصب لأنه مفعول . ينظر : الإنصاف : ٣٢٣/١ .

⁽٢) هو احتجاج البصريين على بناء و لا » على الفتح ، قال ابن الأنباري في الإنصاف : ٣٦٧/١ : و وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مبني على الفتح ؛ لأن الأصل في قولك : لا رجل في الدار : لا من رجل في الدار ؛ لأنه جواب من قال : هل من رجل في الدار؟ فلما حذفت و من » من اللفظ وركبت مع و لا » تضمنت معنى الحرف فوجب أن تبنى ، وإنما بنبت على حركة لأن لها حالة قكن قبل البناء ، وبنبت على الفتح لأنه أخف الحركات » .

وعلى كم ينقسم في تجميله ؟ وإلى كم ينقسم في تفصيله ؟ وما أحكام الجميع ؟ (فصل) : أما ما حقيقة البني ؟ فهو ما لزم حالة واحدة ، وسواء كان اسما أو فعلا أو حرفًا كما تقدم في البناء ، وتلك الحالة هي السكون في البنيات على السكون ، والحركة في البنيات على الحركة ، وقد تقدم .

(فصل): وأما على كم ينقسم المبني في تجميله ؟ فهو ينقسم على أربعة أقسام : القسم الأول: أسماء غير متمكنة كالمضمرات ، والمبهمات ، والناقصات ، والشرطيات، وما شابه ذلك .

والثاني: أفعال غير مضارعة كالأفعال الماضية ، نحو: قام وقعد ، وفعل الأمر مالم تدخل عليه اللام نحو: اضرب ، واذهب ، .

والثالث: أفعالُ مضارعة أإذا اتصل بها إحدى نوني التأكيد الثقيلة والخفيفة ، نحو: هل يضربن أ ، وقل يضربن أ ، ونون جماعة المؤنث ، نحو: هل تضربن يا نساء / وما شاكل ذلك .

والرابع: كافة الحروف.

(فصل): وأما إلى كم ينقسم المبني في تفصيله ؟ فالأسماء تنقسم على ثلاثة عشر نوعًا ، وهي : المضمرات ، والمبهمات ، والناقصات ، والاستفهاميات ، والشرطيات ، والمركبات ، وه ما » التعجبية ، والظرفيات التي هي غير متمكنة ، والمعدولات ، والمركبات ، وأسماء الأفعال ، والأسماء التي مع الأصوات ، والمناديات المفردات المعرفات ، ويلحق بهذا المقصودات من النكرات ، والمقطوعات عن الإضافة ، فهذه جميع ما بني من الأسماء ، منها ما بني لمشابهته للحرف ، ومنها ما بني لتضمنه للحرف ، ومنها ما بني

⁽١) فعل الأمر الذي لم تدخل عليه اللام مبني عند البصريين ومعرب عند الكوفيين ، ينظر : الإنصاف : ٣٢٧/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٢٧/٢ .

لموقعه موقع المبنى ، ومنها ما بُني لقطعه عن الإضافة .

(نصل): أما ما بني من الأسماء لمشابهته الحروف فهو أربعة أصنافٍ، وهي المضمرات والمبهمات ، والناقصات ، والظرفيات التي هي غير متمكنة . أما المضمرات فإنها شابهت ِالحروفَ من ثلاثة ِأوجه ِ:

أحدها: أن المضمراتِ مفتقرة إلى ظاهرِ يفسرُها وتتم بد فائدتُها ، كما أن الحروف مفتقرةً الى شيءِ تتصلُّ به وتتم به فائدتُها والمضمراتُ على هذالاتتصلُّ بأنفسها كالحروف والثاني : أن المضمراتِ مختلفاتُ الصيغ دالةٌ على المعاني ، كما أن الحروفَ مختلفاتُ الصيغ ومعنى إختلاف صيغها أن منها مابني على الحركة ، ومنها مابني على الوقف كالحروفِ .

والثالث : أن المضمرات بسيطة ومركبة كما أن الحروف بسيطة ومركبة .

(نصل): والمبهماتُ شابهت الحرونَ من قبل أنها مفتقرةً أيضا الي ظاهرِ يفسرها وتتم به فائدتها ، كما أن الحروف مفتقرة الي شيء تتصل به وتتم به فائدتها ، والفرق بين 0/27 تفسير المضمر والمبهم أن تفسير المضمر / من قبله ، وتفسيرُ المبهم من بعده ، فإذا قلت: زيداً أكرمه فزيد تفسير للهاء في أكرمه ، وإذا قلت : مررت بهذا الرجل ، فالرجلُّ تفسيُّر لهذا ، وقيل : إن المبهماتِ بُنيت لتضمنها معنى الإشارة "، وهذا القول

قال ابن يعيش في شرح المفصل: ١٢٦/٤: و إنما كانت مبنية لتضمنها معنى حرف الإشارة ، وذلك أن الإشارة معنى ، والمرضوع لإفادة المعاني إنما هي الحروف ، فلما استفيد من هذه الأسماء الإشارة علم أن للإشارة حرفًا تضمنه هذا الاسم ، وإن لم ينطق به ، فبني كما بني من وكم ونحوهما ، وقال قوم: إنما بني اسم الإشارة لشبهه بالمضمر ، وذلك لأنك تشير به إلى ما بحضرتك ما دام حاضراً ، فإذا غاب زال عنه ذلك الاسم ، والأسماء موضوعة للزوم مسمياتها ، ولما كان هذا غير لازم لما وضع له صار عِنزلة المضمر الذي يسمى به إذا تقدم ظاهر ، ولم يكن اسمًا له قبل ذلك فهو اسم للمسمى في حال دون حال ، فلما وجب بناء المضمر وجب بناء المبهم كذلك » .

غيرُ شيءٍ ، ولولا خشيةً الخروجِ عن الغرضِ لبينتُ لك فساده .

(فصل): وأما الناقصاتُ فشابهت الحروفَ من قبل أن الناقصَ معناه في غيره ، أي : في صلته ، كما أن معنى الحرف في غيره ، وقيل : اشتبها من قبِل أن كلَ واحدٍ منهما لا يستقلُ بنفسه .

(فصل): وأما الظرفيات التي هي غير متمكنة فشابهت الجروف من قبل أنها لا تستقل بأنفسها كالحروف ، وقيل: لأن الظرفيات مفتقرة إلى تعلق وعامل ، كما أن أكثر الحروف مفتقرة إلى تعلق وعامل ، وهذا القول غير شيء أيضا ؛ لأن المعرب من الظروف مفتقر إلى تعلق وعامل ؛ لأنك إذا قلت : خرجت يوم الجمعة وقعدت عندك فيوم وعند معربان ، وهما مفتقران إلى تعلق وعامل .

وقيل : بُنيت لأنها مفتقرة إلى الإضافة كما أن الحروف مفتقرة إلى أن تتصل بالكلام ، وفي هذا القول معنى القول الأول الذي هو الأصل .

(فصل): والذي بني من الأسماء لتضمنه الحرف أربعة أصنافي، وهي :الاستفهاميات والشرطيات والمركبات ونوع من المعدولات، فالاستفهاميات مثل: مَن ، وما ، وكم ، وكيف ، وما جرى مجراها ، بنيت لتضمنها حرف الاستفهام ، وهو الألف فإذا قلت: مَن عندك ؟ فالمعنى أأحد عندك ؟ فالاسمية في مَن ، بمعنى أحد ، والبناء / لتضمنه الألف ، وعلى هذا قياس أسماء الاستفهاميات ، وفي حكمها « ما » التعجبية . والشرطيات تضمنت حرف الشرط وهو إن ، فإذا قلت : مَن يقم أقم فالمعنى : إن أحد يقم أقم ، فالاسمية أيضاً في من بمعنى أحد ، والبناء لتضمنه إن ، وعلى هذا القياس سائر الشرطية .

والمركباتُ تضمنت حرف العطفِ، فإذا قلت: عندي خمسة عشر، فالمعنى: عندي

P/ 27

خمسة وعشرة ، وعلى هذا القياس سائر المركبات ، وقد قيل إن المبني مع « لا » تضمن حرف الجر وهو من ، في مثل قولك : لا رجل عندك ؛ لأن المعنى : لا من رجل ، فلما تضمنه أشبه المركبات فبني كبنائها .

وكذلك الأسماء التي مع الأصوات مثل: سيبويه ، وعمرويه ، بُنيت لما ركب معها نفسُ الصوت ، وأصلُ سيبويه : سيب ، وعمرويه : عمر . ونوع من المعدولات تضمن تاء التأنيث فبني لتضمنها ، وهو مثل : حذام وقطام وما شابهها أصله : حاذمة وقاطمة ، فلما عدل وتضمن الهاء بني " .

(فصل): والذي بني لموقعه موقع ما لا إعراب له أربعة أصنافٍ وهي: أسماء الأفعال والمنادى المفرد المعرفة ، وما حُمل عليه ، كالمعرف بالقصد ، والأقبال من النكرات ، ونوع من المعدولات .

(فصل): وأما أسماء الأفعال مثل: صد ، ومد ، وإيد ، وهيهات ، وأن ، وهلم ، على حسب لغاتها"، فإنها بنيت لوقوعها موقع فعل الأمر ، وهو مبني ، فإذا قلت: صد ، فالمعنى اكفف ، وإذا قلت : على حسب فالمعنى : اسكت ، وإذا قلت : مد ، فالمعنى اكفف ، وإذا قلت :

⁽۱) قال ابن عصفور في شرحه للجمل: ۳۲۹/۲: و وأها حذام وبسار وأمثاله ، فله أن يذهب فيه إلى منزعب أله منزي التضمنه معنى علامة التأنيث ٠٠٠ وهذا المذهب فاسد بدليل بناء الأسمم لإضافته إلى مبني ، وإن لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه » وقال : و أو ضارع ما وقع موقع المبني وهو كل اسم معدول لمؤنث على وزن و فعال » » وانظر: ۳۲۸/۲ .

⁽٢) قال الزمخشري في المفصل: ١٨٥ : و هلم مركبة من حرف التنبيه مع لم ، محذوفة من و ها » ألفها عند أصحابنا ، وعند الكوفيين من و هل » مع و أم » محذوفة همزتها ، والحجازيون فيها على لفظ واحد في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث . وبنو تميم يقولون : هلما ، هلموا ، هلمي ، هلممن ،

وهي على وجهين: متعدية كهات ، وغير متعدية بعنى تعال وأقبل ، قال تعالى: ﴿قل هلم شهدا - كم ﴾ وقال: ﴿ هلم إلينا ﴾ وحكى الأصمعي أن الرجل يقال له هلم ، فيقول: لا أهلم » وينظر شرحه لابن يعيش: ٤١/٤، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ٥٥٧ .

0/54

إيه ، فالمعنى بزد موادا قلت : هيهات ، فالمعنى : ابعد ، على بعض الأقوال مواد القياس جميع أسماء الأفعال ، وأما المنادى المفرد المعرفة ما فإغا بني لوقوعه موقع المضمر الذي هو مبني في الأصل ، فإذا قلت : يا زيد ما فلعنى : أنت أنادي ، أو : إياك أنادي ، على حسب الخلاف وسواء كان هذا الاسم مفردا أو مثنى أو مجموعا أو مذكرا أو مؤنثا ، ومعنى قولنا : المنادى المفرد : المنفصل عن الإضافة لا المفرد من العدد ، وكذلك المعرف بالقصد والإقبال من النكرات ، نحو : يا رجل أقبل ، بني أيضا لوقوعه موقع المضمر المبني ، فإذا قلت : يا رجل ، فالمعنى : أنت أنادي ، أو إياك ، على ما تقدم ، وسواء كان هذا الاسم مفردا أو مثنى أو مجموعا أو مذكرا أو مؤنثا كما تقدم في المعرفة .

⁽۱) ذكر المؤلف أن من معاني هيهات ابعد ، ولم أجد هذا المعنى فيما اطلعت عليه من مصادر ، والمشهور عند العلماء أنها بمعنى بعد ، بينما ذكر صاحب كشف المشكل : ١٦٤/٢ : أن معنى هيهات على اختلاقها : ما أبعد ، وقال الرضي في شرح الكافية : ٧٣/٢ : « وأما الضم فلتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه إذ معناه : ما أبعده » وفيها لغات كثيرة ، فقد حكى الصنعاني بأن فيها ستًا وثلاثين لغة ، قاله الأشموني في تنبيهاته ١٩٩/٣.

يراجع: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١٥٩/١، والمقتضب: ٢٨٢/٣، والمحتسب: ٩١/٢، والمتسب: ٢٨٢/٠، والمتسب: ٢٨٢/٠، والحسائص: ٣/٤، وشرح الرضي على الكافية: ٢٣/٧، والمنسان (هيد).

⁽۲) انظر: الإتصاف: ۱۳۳/۱، وقال ابن يعيش في شرحه على المفصل: ۱۳۰/۱: « غير أن المنادى قد يكون بعيداً منك أو غافلاً ، فإذا ناديته بأنت أو إياك لم يعلم أنك تخاطبه ، أو تخاطب غيره ، فجئت بالاسم الذي يخصه دون غيره ، وهو زيد فوقع ذلك الاسم موقع المكني فتبنيه لما صار من مشاركة المكني الذي يجب بناؤه » وقال الرضي في شرح الكافية: ۱۳۳/۱ : « وإنما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظاً ومعنى بكاف الخطاب المرفية ، وكونه مثلها إفراداً وتعريفاً ، وذلك لأن يا زيد ، بمنزلة أدعوك وهذا الكاف مشابه للكاف في ذلك لفظاً ومعنى » وقال ابن عصفور في شرحه للجمل: ۲/۳۳۰ : « وأما المنادى فبني لوقوعه موقع ضمير الخطاب ، وهو مبني فبني لوقوعه موقع موقع أو لاختلاطه بالصوت فصار مع الاسم كأنه حرف يراد به تحريك المنادى » .

وأما النوعُ الذي بني من المعدولات لوقوعه موقع مالا إعراب له : فهو المعدول من فعل الأمر ، نحو : دراك ، وسله : أدرك ، وخراج ، وما شاكل ذلك ، أصله : أدرك ، وانزل ، وبادر ، واخرج ، فلما عدل عن هذا الفعل المبني بني كبنائه .

(فصل): والذي بني من الأسماء لقطعه عن الإضافة وتضمنه معناها صنفان: صنف من الظروف ، وصنف من الأسماء التي ليست بظروف ، فالذي من الظروف نحو: قبل من الظروف ، وضنف من الأسماء التي ليست بظروف ، وغير ، وعوض ، وأصل هذه الظروف وبعد ، وأمام ، وقدام ، وخلف ، وقط ، وأول ، وغير ، وعوض ، وأصل هذه الظروف أن تستعمل مضافة ، فإذا قطعت عن الإضافة بنيت على الضم ، وسنفرد لها بابًا إن شاء الله تعالى .

والذي بُني من الأسماء التي ليست بظروف : اسمان لم يسمع لهما ثالث ، وهما : غير وحسب ، أصلهما الإعراب ، فإذا قطعا عن الإضافة بنيا .

فهذه جميع علل الأسماء المبنية / قد ذكرتها ههنا ، فما رأيتَه من هذه الأسماء المراح و المراح و الأسماء المراح على مبنيًا على الوقفِ ففيه سؤالان : لم بني وأصلُ الأسماء الإعرابُ ؟ ولم بني علي الوقف؟ .

أما لم بني ؟ فقد تقدم أنه لا يبنى إلا لمشابه ما ورفي، أو لتضمئ حرفي، أو لوقوعه موقع ما لا إعراب له ، أو لقطعه عن الإضافة.

وأما لم بني على الوقف ؟ فلأن أصلَ البناءِ الوقفُ ، وكلما رأيتَه منها مبنيًا على الحركة ففيه ثلاثة أسئلة إ: لِم بني ؟ ولِم بني على الحركة ؟ ولِم خُص بتلك الحركة دون غيرها من سائر الحركات ؟

أما لِمُ بُني ؟ فقد تقدم السؤالُ فيه ، وأما لِمَ بُني على الحركة ؟ فلوجهين : إما لتمكنهِ في الاسمية كِالمنادى المفرد والمبني مع « لا » ، وإما لالتقاء الساكنين نحو :

أينَ ، وكيفَ ، وحذام ، وقبل ، وبعد ، وما شاكلَ ذلك . وأمّا لِم خص بتلكَ الحركة ؟ فلعلة عارضة احتيج معها إلى اجتلاب تلك الحركة ، كالضمة في المنادى المفرد ليعدل به إلى حركة ليست له بحركة إعراب أصل ، وكالضمة في حيثُ لتضمنها ظرفين ، أو كالفتحة في أمس وحذام وقطام ، أو كالفتحة في : أينَ ، وكيف ، طلبًا للتخفيف ، وكالكسرة في أمس وحذام وقطام ، على أصل التقاء الساكنين . وسأفرد لكل مبني على إحدى هذه الحركات في آخر هذا الفصل بابًا إن شاء الله تعالى .

وكذلك كلما رأيتَه من الأفعالِ مبنيًا ، فلأن أصلَ الأفعالِ البناءُ ، فإن كان مبنيًا على الحركة ففيه سؤالان : لم على الوقفِ ، فلأن أصلَ البناءِ الوقفُ ، وإن كان مبنيًا على الحركة ففيه سؤالان : لم بني على الحركة ؛ ولِمَ خُصَّ بتلكَ الحركة دون غيرها من الحركات ؟

وأما لم بُني على الحركة ؟ فلعلة ، وهي المضارعة بين الأفعال الماضية والأفعال المستقبلة ؛ لأنه لولا ضارع الماضي المستقبل لما بُني على الحركة . وأما لم خص بتلك الحركة ؟ فلوجهين :

أحدهما : أنه ضارع الضارعة ِضعيفة فأعطي حركةً ضعيفةً .

والثاني: أنه خُصَّ بتلكَ الحركة طلبًا للتخفيف. ولم يُبن شيَّ من الأفعال على الحركة إلا الفعل المنافعي المركة الفعل المنافعي المن

وكل ما رأيت من الحروف مبنيًا ، فلأنَّ أصلَ الحروف البناء ، فإن كان مبنيًا على الوقف ، فلأن أصلَ البناء الوقف ، وإن كان مبنيًا على الحركة فلأمرين : إما الالتقاء الساكنين نحو : ليت ، وإما اللادغام نحو : إنَّ ، وأنَّ ، ولعلَّ ، وإما الأنه بسيط يبتدأ به فقوي بالحركة ، لأن النطق بالساكن المبتدأ به محال .

ب/٤١

(باب الأسماء الهبنيات على الضم)

وفوائد هذا الباب مشتملة على مسألتين:

يقال فيها: كم المبنيٌ من الأسماءِ على الضم ؟ ولم خُصَّ بحركةِ الضمِ دونَ سائرٍ الحركاتِ ؟ الحركاتِ ؟

(فصل): أما كم المبني من الأسماء على الضم ؟ فأربعة أصناف :

أحدها : المنادى المفردُ المعرفة المنفصلة عن الإضافة كالأعلام نحو : با زيد ، وبا عمرو، ويلحق بها النكرة المعرفة بالقصد والإقبال نحو : با رجل ، وما شاكل ذلك ، قال الله تعالى في العرفة المفردة " : ﴿ يَدُاودُ إِنَّا جَعَلنُكَ خَلَيفَة فَي الأَرض ﴾ وقال تعالى في النّكرة المعرفة بالقصد والإقبال " ﴿ يَجْبَالُ أَرَّبِي مَعَهُ ﴾ و" ﴿ يَأْرضُ ابلعي مَاءَ كِ وَالْسَمَاءُ أَقَلعي ﴾ ، وقال الشاعر في المعرفة المفردة ":

أَلاَ يا زَيدُ والضَّعَّاكُ سَيْرًا ﴿ فَقدُ جَاوَزُهَا خُمْرُ الطَّرِيقِ

⁽١) سورة ص: الآية: ٢٦.

⁽٢) سورة سبأ: الاية: ١٠.

⁽٣) سورة هود : الآية : ٤٤ .

⁽٤) قائله غير معروف ، والبيت في معاني القرآن للفراء : ٣٥٥/٢، ومقاييس اللغة : ٢١٦/٢، والجمل للزجاجي : ١٦٥، والأزهية : ١٧٠، وشرح الجمل لابن بابشاذ لوحة : ١٢٠، والحلل : ١٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢٩/١، والهمع : ١٤٢/٢، والدر : ١٩٦/٢ .

وقال آخر في النكرة المقصودة ":

قَالتَّ هُرِيرةً لَمَّا جِنتُ زَائرها وَيلاً عَلَيْكَ وَوَيلاً مِنْكَ يَارَجلُ

والثاني : من المبنيات على الضم كل ما قطع عن الإضافة ، وهو على وجهين : ظروفُ وأسما أنه من المبنيات على الضم كل ما قطع عن الإضافة ، وهو على وجهين : ظروفُ وأسما أنه من مثل : قبل ، وبعد ، وأول ، وقدام ، وعوض ، وما شاكل / ذلك ، قال الشّاعر في قال الله تعالى في قبل وبعد " : ﴿ لِله إلا مر من قبل ومِنْ بَعد ﴾ ، قال الشّاعر في عوض " :

رَضَيْعَي لِبِان اللهِ اللهِ

قالت هريرة لما جئت زائرها ويلي عليك وويلي منك يا رجل

(٢) سورة الروم : الآية : ٤ .

(٣) سبق تخريج هذا الشاهد في صفحة : ٦٣ .

(٤) ينسب إلى رجل من بني تميم كمما في الكامل: ٥٦/١، وهو في أمالي ابن الشجري: ١٦٤/٠، وأوضح المسالك: وكشف المشكل: ٢٤٢/١، والتهذيب الوسيط لابن يعيش الصنعاني: ٩٠، وأوضح المسالك: ٣٠/٣، والهمع: ٢٠٠/١.

(٥) هو معن بن أوس من مخضرمي الجاهلية والإسلام ، له مدائح في أصحاب رسول الله على أ ، والبيت من قصيدة يستعطف فيها صديقًا له ، ويلى البيت :

وإني أخوك الدائم العهد لم أخن إن بزاك خصم أو نبا بك منزل

أحارب من حاربت من ذي عداوة وأحبس مالي إن عزمت فأعقل

وإن سؤتني يومًا صفحت إلى غد ليعقب يومًا منك آخر مقبل

ينظر: ديوانه : ٣٦، وغريب الحديث للحربي :١٢١/١، ومعانى القرآن للفراء :٢٠/٢، والكامل =

- 177 -

P/{{\2}}

⁽۱) هو الأعشى ، ديوانه : ١٤٦ . وانظر : الجمل : ١٥٣، والمحلى لابن سقير : ٢٤، والمحتسب : ٢٠٣/٢ ، وكشف المشكل : ٢٤٥/١، وشرح المفسل لابن يعيش : ٢٩٢/١، واللسان (ويل)، والحزانة : ٣٩٤/٨ . ورواية البيت المشهورة :

لَعَمُرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوَّجَلُ عَلَى أَينًا تأتي المُنْيَةُ أَوَّلُ والأصلُ في هذه الأسماء كلها الإضافة ، فأما قولُ الله تعالى ": ﴿ لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُها ، وأما قولُ الشاعر " : « عوض ومن بعدُ) فمعناه : من قبل الأشياء ومن بعدها ، وأما قولُ الشاعر " : « عوض لانتفرق » فمعناه في الأصل : دهرناً لا نتفرق ، وقول الآخر " : « من قدام) » ، أي : من قدام ، وقول الآخر " : « من قدام) » ، أي :

* على أَينًا تَأْتِي المنيَّةُ أُولًا * أَى : أول الدهر ، فلما قُطعت عن الإضافة بُنيت .

وأما الذي بني من الأسماء التي ليست بظروف على الضم لقطعها عن الإضافة فهو اسمان لا ثالث لهما ، وهما : غيرُ وحسبُ ، فغيرُ في مثل قولك : عندي عشرون ديناراً لا غير ، أصله : لا غيرها ، فلما فصل عن الإضافة بني ، وحسبُ في مثل قولك : افعل هذا الأمر وحسبُ ، أي : وحسبُك ، فلما فصل بني على الضم ، وكان أصله النصب على المصدر ، وقيل كان أصله الرفع على معنى أنه خبرُ مبتداً محذوف تقديره : وهو حسبُك ، فلما فصل بني ، والدليل على أنه مبني في الوجهين أنه لا ينون وهو منصرف معربُ في الأصل ، فلو كان معربًا في لفظه لما قطع عنه التنوين .

وه مد من سبي من الاست و على السم ، في من المستواف وقو ، فاق ، وه ،

⁼ ۲۹۳/۱، والمقتضب: ۲٤٦/۳، والاقتضاب: ٤٦٣، وحماسة أبي قام: ٥٦٤/١، وأمالي ابن الشجري: ٢٦٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٧/٤، والخزانة: ٢/٥٠٥، ويؤى البيت و تغدوي يدلاً من و تأتي ي ينظر: المحلى لابن شقير: ٢٧١، وشرح المفصل: ٨٧/٤.

⁽١) سورة الروم : الآية : ٤ .

⁽٢) تقدم تخريج الشاهد ، ينظر صفحة : ٦٣ .

الضمير للجماعة نحو: ضربتُم، والتاءُ في ضمير المؤنث المجموع / نحو: ضربتُن، ٤٩ / ٢ سواءً كانت المضمراتُ منفصلةً أو متصلةً ، ومثال المنفصلة : أنتُما ، وأنتُن ، وكذلك ضميرُ الغائب المفعول ، نحو: ضربُه في المفرد ، وضربهما في التثنية ، وضربهم في الجمع . وكذلك كاف الضمير في المثنى نحو: ضربكما ، وكاف الضمير في المجموع نحو: ضربكم . هذه جميع ما بُني من المضمراتِ على الضم .

والرابع: مما بني من الأسماء على الضم ثلاثة ظروف تضمنت شيئين وهي: حيث ، وقط أ، ومنذ ، فأما حيث ، فتضمنت في التي معناها الظرف مكررة فكأنها تضمنت ظرفين ، فإذا قلت: الخصب حيث المطر ، فالمعنى: الخصب في مكان فيه المطر ، وهذا من أعجب شيء في النحو يكون اسما واحدا بين مبتدأين وهو الخبر لهما جميعا ؛ لأن الخصب مبتدا ، والمطر مبتدا ، وخبرهما جميعا في موضع حيث ، وتقديره: الخصب كائن في مكان المطر كائن فيه ، وعلى هذا قياسها ، وفيها أربع لغات وهي : حَيث ، وحَوث ، بالضم ، وحَيث ، وحَوث "، بالفتح ، وقد أُجيز الكسر وهو شاذ ، ولم يُسمع فيهنا الإضافة أ إلا في كلمة واحدة وهي " .

⁽۱) قال الرضي في شرح الكافية : ۱۰۷/۲ : و وقال المصنف بني حيث لأنه موضوع لمكان حدث يتضمنه الجملة فشابه الموصولات في احتياجه إلى الجمل ٠٠٠ » . وانظر كشف المسكل : 1/ ٤٤ >

⁽٢) ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ لوحة: ٣٣، وشرح المفصل: ٩٠/٤، والمغني: ١٧٦.

⁽٣) قال ابن هشام في المغني: ١٧٧ : و وتلزم حيث الإضافة إلى جهلة اسمية كانت أو فعلية ، وإضافتها إلى المفرد إلى المغلية أكثر ، ومن ثم رجع النصب في نحو : جلست حيث زيداً أراه ، وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله :

^{*} بيض المواضي حيث لي العمائم *

⁽٤) اختلفت الروايات في صدر البيت لذلك نجد أكثر النحويين يقتصرون على إيراد عجزه فقط ، وأورده الرضي في شرحه على الكافية : ١٠٨/٢، برواية :

ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم وجاء في حاشية التخمير: ٢٧٢/٢ و وسوف أورد بعض الروايات التي تذكر البيت كاملاً منها =

* ... من حيث لي العمائم *

وأمّا قطّ فتضمنت حرفي جر وهما : من وإلى ، فإذا قلت : ما رأيته قطّ ، فالمعنى : ما رأيته من أول عمري إلى آخره ، فلما تضمنت الحرفين بنيت أيضاً ، وقيل : إنها بنيت لقطعها عن الإضافة أيضاً كسائر الظروف ، فإذا قلت : ما رأيته قطّ ، فالمعنى في الأصل : ما رأيته دهري ؛ لأن قطّ وعوش عند العرب بمعنى الدهر ، وأما « منذ» فبنيت على الضم / أيضاً لتضمنها حرفي جر على أحد الوجهين ، فإذا قلت : ما رأيته منذ اليوم ، فالمعنى : ما رأيته من أول اليوم هذا إلى آخره ، وقيل : بنيت على الضم للإتباع ، كما تقدم ، والأول أوضح والله أعلم .

(فصل): وأما لم خصت هذه الأسماء المبنية بحركة الضم دون سائر الحركات فلثلاثة أوجه: إما ليعدل بها حركة ليست لها بحركة إعراب في الأصل إشعاراً بما صارت عليه، وإما لأن منها شيئاً تضمن معنى قوياً فأعطى حركة قوية، وإما للفريق بين ملتبسين.

(فصل): أما الذي بنى على الضم ليعدل به إلى حركة ليست له بحركة إعراب فهو المنادي المفرد المعرفة والنكرة المعرفة بالقصد والإقبال نحو: يازيد ، يا رجل ؛ لأن هذين الصنفين لو بنيا على الفتح لأشبهت حركتهما حركة المنادي المضاف ، أو حركة مسسسا

ما رواه الأندلسي في شرحه: ٤٢/٢ : قال : ووجدت أنا تمامه في بعض حواشي المفصل ، وهو :
 ونحن قتلناه بالشآم مغفلاً وقد كان منا حيث لي العمائم .

والصواب: انه عجز بيت لكثير عزه جاء في شرح أبيات المغنى للبغدادي: ١٤٤/٣ وهاجرة ياعز يلطف جرها لركبانها من حيث لي العمائم

وانظر الخزانة : ٦/٥٥٨

ينظر: أمالي ابن الشجري: ١٣٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٢/٤، وشرح الرضي على الكافية: ١٧٦، والتخميز: ٢٧٢/٢، والمغني: ١٧٦، والخزانية ١٥٢/٣.

لا ينصرفُ في حال نصبه وجره على ما رواه الشيخُ طاهرُ بن أحمدَ بن بابشاذ - رحمه الله - " . ومعنى شبهه بما لا ينصرفُ أن مالاينصرُ مفتوحُ الآخرِ في حالِ النصب والجرِ غيرَ منونٍ ، كما أن المنادى المفردُ المعربات والمنصرفات ما لم يعرض له عارضُ الآخرِ غيرَ منونٍ ؛ لأن التنوينَ حكمُ للمعربات والمنصرفات ما لم يعرض له عارضُ فيقطعَه ، ولو بُنيا على الكسر لأشبهت حركتُهما حركة المضاف إلى ياء النفس المعذوفة نحو : يا غلام وما شاكله ، وكذلك جميعُ ما قُطع عن الإضافة خُص بحركة الضم ليعدل به إلى حركة ليست له بحركة إعرابٍ ، لأن أصل ما قُطع عن الإضافة من الظروف . وغيرُ وحسبُ محمولان عليها فخصت بالضمة لأنها حركة لا تكونُ للظروف ، فلو بُني ما قطع / عن الإضافة على الكسر لأشبه المعربات من الظروف ، ولو بُني على الكسر لأشبه المضاف إلى ياء النفس أيضاً ، لأنك إذا قلتَ : جئتُ من قبل بكسر اللام تَراء ى للسامع أنك تقولُ : من قبلي بإضافة قبلُ إلي ياء النفس ، وكذلك ما شابه قبل . (فصل) : وأماً الذي خص بحركة الضم لأنه تضمن معنى قويًا فهو أربعة أسماء : ثلاثةُ من الظروف وقد تقدم الحديث عليها ، وهي : حيث ، ومنذ ، وقط ، كل واحدٍ من شدة تضمن شيئين فأعطى حركة قوية وهي الضمة لمّا تضمن معنى قويًا .

والرابع : مضمرً وهو : نحُنَّ ، قِيل : خُصت بالضم لأنها تَضمنت آنضُهُما قُويًا وهو

٠ / ٥٠

⁽١) قال ابن بابشاذ في شرحه على الجمل (باب النداء) لوحة رقم: ١١٧ : « وبني على حركة لأن له أصلاً في التمكن ، وخص بالصمة لأنها حركة لا تلتبس بحركة مضاف إليه ولا بحركة ما لا ينصرف أو لأنها مشبهة بقبل وبعد ، من حيث انتهى الصوت وانقطع من آخر الكلمة » .

⁽۲) أورد ابن بابشاذ في شرحه للجمل لوحة: ٩٥ أقوالاً خمسة نسبها إلى أصحابها في تعليلهم بناء نحن على الضم فقال: و وللعلماء فيها خمسة أقوال أعني بناء ها على الضم ، أما بناؤها على حركة فلالتقاء الساكنين ، وأما تخصيصها بالضمة فقال أبو العباس المبرد: وهي مشبهة بقبل وبعد من حيث صلحت للاثنين فما فوقهما ، كما صلحت قبل وبعد للشيء والشبئين فما هو أكثر منهما فصارت لذلك غاية كتبل وبعد . =

معنى التثنية والجمع"، وقيل: خصت بالضم إشعاراً بأنها لاترجد إلا مرفوعة الموضع" وقيل: أصلها: نحن ، بضم الحاء ، فنُقلت الضمة إلى النون ليسهل النطق بالحرف الحلقيّ ، وقيل " : خصت بالضم كما خُص تاء أنتم ، وأنتن بالضم أيضًا لأن هذه ضمائر مرفوعة منفصلة مجموعة ، وأول الأقوال أصحها أعني أنها خُصت بالضم لتضمنها معنى التثنية والجمع ، لأنك تقول : نحن قائمان ، ونحن قائمون ، فيعم لفظها المعنيين جميعًا " .

(فصل): وأما الذي بني من الأسماء على الضم للفرق بين ملتبسين فهو: تاء الضمير للمتكلم ، نحو: قمت ، لأنه لو بني على الفتح لالتبس ضمير المتكلم بضمير المخاطب نحو: قمت يا زيد ، ولو بني على حركة الكسر لأشبه تاء المؤنث المخاطب نحو: قمت يا هند ، وكذلك هاء الضمير للغائب نحو: ضربه ، لو بني على الفتح لالتبس ضمير المذكر بضمير المؤنث ، ولأشكل على السامع لو قلت: ضربه بالفتح ، ولو بني على الكسر أيضًا لأشبه في لفظه ضمير المؤنث المنفصل لأنك إذا قلت: ضربه بكسر الهاء أشبه ضمير المؤنث المنفصل في لفظه .

(فصل): فأمَّا تاء أنتما وأنتن وأنتم ، وضربتُما وضربتُن وضربتُم / وكاف ضربكما مهما المامُ

⁼ وقال أبر إسحاق: بنيت على الضم لأنهااسم للجماعة ،ومن علامة الجمع الواو والضمة من مخرج الواو وقال علي بن سليمان (الأخفش الصغير): بنيت على الضم لأنها ضمير المرفوع ومن علامة الرفع الضم وقال قطرب: بنيت على الضم لأن أصلها نحن فنقلت ضمته من الحاء إلى النون وهذه دعوى لادليل عليها وقال ثعلب: بنيت على الضم تشبيها بحيث، وهذا أيضاً بحتاج إلى دليل و وانظر شرح المفصل: ٩٤/٣.

⁽١) وهو قول المبرد ، ذكره ابن بابشاذ لوحة : ٩٥ .

⁽٢) وهوقول على بن سليمان الأخفش . المرجع السابق .

⁽٣) وهو قول قطرب . المرجع السابق .

⁽٤) اختار المزف رأي المبرد في القول بأن نحن مبني على الضم لأنها صلحت للاثنين فما فوقهما . المرجع السابق .

وضربكم وضربكن ، وهاء ضربهما وضربهم وضربهن ، فإغا بنين على الضم وخصصن به دلالة على التثنية والجمع والتأنيث لا غير فافهم ذلك موفقًا .

(بابُ الأسماءِ المبنيةِ على الغتجِ)

وفوائد هذا الباب تشتمل على مسألتين :

يقال فيها: كم الأسماءُ المبنيةُ على الفتح؟ ولم خُصت بحركة الفتح دونَ سائر الحركات؟. (فصل): أما كم الأسماءُ المبنيةُ على الفتح فهي أربعة أصناف:

الصنف الأول منها: جميع المركبات من أحد عشر إلى تسعة عشر لقوله تعالى "": ﴿ عَلِيهَا تِسِعَةَ عَشَرَ ﴾ وقوله تعالى " : ﴿ أَحَدَ عَشَر كُوكَبًا ﴾ إِلا اثني عشر ، فَإِنّه معربٌ مذكرا كان أو مؤنثًا ، قال الله تعالى " : ﴿ وَبَعثْنَا مِنْهُمُ اثني عَشَر نَقِيبًا ﴾ وقال تعالى " : ﴿ وَبَعثْنَا مِنْهُمُ اثني عَشَر نَقِيبًا ﴾ وقال تعالى " : ﴿ وَبَعثْنَا مِنْهُمُ اثني عَشَر نَقِيبًا ﴾ وقال تعالى " : ﴿ وَبَعثْنَا مِنْهُمُ اثني عَشَر نَقِيبًا ﴾ وقال تعالى " الله تعالى الله تعالى الله تعالى " ال

⁽١) سورة المدثر: الآية: ٣٠.

⁽٢) سورة يوسف: الآية: ٤.

⁽٣) سورة المائدة : الآية : ١٢ .

⁽٤) سورة البقرة : الآية : ٦٠ .

⁽٥) من أمثال العرب ، ذكره الميداني في مجمع الأمثال : ١٢٧/١ : « تركتهم في حَيْص بَيْص ، وحيص بيص ، ويقال حَيْص بيص ، وتحيْص بيص ، فالحيص : الغرار ، والبوص : الغوّت ، يضرب لمن وقع في أمر لا مخلص له منه فراراً أو فوتاً » ، وقال سيبويه : ٢٩٨/٣ : « ونحو هذا في كلامهم حيص بيص مفتوحة لأنها ليست متمكنة ، قال أمية بن عائذ :

قد كنت خرَّاجًا ولوجًا صيرفًا لم تلتعضني حيصَ بيصَ لحاص وهو لقب شاعر مشهور اسمه : سعد بن محمد التميمي ت 300هـ ، انظر ترجمته في معجم الأدباء : 199/11 .

فلان حيصَ بَيص » من أسماء النَّواهي ، وقولهم : تَفرَّقُوا شَغَر بَغَر ، ومَرَّا " ثوبَه شَذر مَذَر"، وكذلك : رام هُرمز ، وما شاكل ذلك ، من سائر المركبات ، ويلحق بهذا الصنف: النكراتُ المفرداتُ المبنياتُ مع « لا » نحو قولك : لا رجل في الدار ، قال تعالى " : ﴿ فَلا رَفْتَ ولا فَسُوقَ ولا جَدَال في الحَج ﴾ ، وما شاكل ذلك .

والصنفُ الثاني من المبنيات على الفتع : ظروف ومفردات غير متمكنات ونوع من الاستفهاميات . فالظروفُ ثلاثة لا غير ، وهي أين ، وثم ، والآن ، فأما ثم وأين فبنيا لمشابهة الحروف كما تقدم ، وأما الآن فبني لتضمنه الألف واللام الذين لتعريف الإشارة، لأن أصلَه الالان ، على وزن الفعلان ". والاستفهاميات : كيف ، وأيان ، فقط ، قال تعالى في أين " : ﴿ مُطَاع ثُمّ أُمين ﴾ وقال تعالى في ثم الآن : ﴿ مُطَاع ثم أُمين ﴾ وقال تعالى في الآن " : ﴿ مُطَاع ثم أُمين ﴾ وقال تعالى في الآن " : ﴿ مُطَاع ثم أُمين ﴾ وقال تعالى في الآن " : ﴿ مُطَاع ثم أُمين ﴾ وقال تعالى في الآن " : ﴿ مُطَاع ثم أُمين ﴾ وقال

⁽۱) لعله هو الصحيح لأنه قد ورد في مخطوط كتاب المؤلف التهذيب الوسيط، وقد صححها محقق الكتاب الدكتور: فخر صالح قدارة بأنها α مزق α وفي الغالب أن معناها: مر وثوبه متفرقة.

⁽٢) قال الرضي في شرح الكافية: ٩١/٢: « واستعمل كخمسة عشر وجوبًا أحوال لازمة للحالية ، نحو: تفرقوا شغر بغر ، وشذر مذر ، بفتح فاء الكلمة وكسرها ، وحذع مذع ، بكسر الفاء ين ، وأخوال أخوال كلها بعنى منتشرين » .

⁽٣) سورة البقرة : الآية : ١٩٧ .

⁽٤) ذكر علي الحيدرة في كشف المشكل: ١٨٨/٢ : أن الآن بوزن الفعلان حيث قال : و والآن تضمن الألف والام الخضور لأن أصله : ألا لأن ، بوزن الفعلان » وقد تعددت علل بناء الآن عند العلماء ، من أراد الاطلاع عليها فعليه مراجعة : الصاحبي : ٢٠٢، والإنصاف : ٢٠٢، وشرح المفصل : ١٨٤/٢ وشرح الرضي على الكافية : ٢٢٦/٢، وهم الهوامع : ١٨٤/٣ .

⁽۵) سورة الأنعام : الآية : ۲۲ .

 ⁽٦) سورة التكوير: الآية: ٢١.

⁽٧) سورة يونس: الآية: ٩١.

⁽A) سورة محمد : الآية : ۲۷ .

تُوفِتهُمُ اللَّكُوكَةُ) وقال سبحانه في أيان " : ﴿ يَسْتَلُونَكُ عَنَ السَّاعِةِ أَيَّانَ مُرَسُهَا ﴾ فذكرها سبحانه جميعًا مبنيات على / الفتح .

c/01

والصنف الثالث على المبنياتِ على الفتح: نوع من المضمراتِ ، وهي: تاءُ المخاطبِ المفردِ منفصلةً ومتصلةً نحو : أنت ضربتَ يازيد ، وكانُ الضميرِ المفردِ المذكرِ نحو : عَلَيْكُ ، وهاءً الضميرِ المفردِ المؤنثِ نحو: ضربها .

والصنف الرابع من المبنيات على الفتح: نوع من أسماء الأفعال نحو: هُلُم ، وحي ، وإيه ، وأن ، وهبهات على خلاف في إيه وأن وهبهات ، وهذه كلها يجوز أن تكون عبارة عن نكرة فتنون ، وتنوينها يسمى تنوين عبارة عن نكرة فتنون ، وتنوينها يسمى تنوين تنكير ، وقد قبل : إن كل ظرف أضيف إلى فعل ماض يجوزُ بناؤه على الفتح لما أضيف إلى مبني نحو قولك : قمت حين قام زيد ، وخرجت يوم خرج ، وما شاكل ذلك ، فإن أضيف الظرف الله فعل مستقبل معرب جاز بناؤه على الأصل وإعرابه كما أضيف إلى معرب ، فهذه الأصناف جميع ما بنى على الفتح .

تذكرت أيامًا مضين مع الصبى فهيهات هيهات إليك رجوعها

⁽١) سورة الأعراف: الآية: ١٨٧.

⁽٢) أما إيه التي بمعنى زد ، فهي مبنية على الكسر ، وكان الأصل أن تبنى على الوقف تشبيها بصه ومه ، وإنما بنيت على الكسر لالتقاء الساكنين ، ولا يصح بناؤها على الفتح لكي لا تلتبس بأيها التي للكف ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٣١/٤ . ويحتمل أن يكون المؤلف قد أراد و إيه به التي بمعنى الكف ، فإنها وردت مبنية على الفتح للفرق بينهما وبين إيه التي بمعنى الاستزادة . شرح المفصل لابن يعيش : ٤/٧٠ . أما أف : فذكر ابن يعيش أنها مبنية على الحركة لالتقاء الساكنين ، وكان حقها أن تبنى على السكون ، وفيها لغات علة ، مفتوحة غير منونة ، ومفتوحة منونة ، ومضمومة من غير تنوين ، ومضمومة منونة ، وبالكسر مع التنوين ، وقد تخفف وقال . ينظر : شرح المفصل : ٤/٧٠ ، واللسان (أفف) وقال ابن يعيش في شرح المفصل : ٤/٥٠ : و ومن العرب من يضمها ، وقرئ بهن جميعاً ، وقد تنون على اللغات الثلاث ، وقال :

^{*} عَي الرُّصلِ م في .

(فصل): وأما لم خصت هذه الأسماء بحركة الفتح دون سائر الحركات فليس إلا طلبًا للتخفيف ولاشتراك الوقف الذي هو أصل البناء ، والفتح في الخفة ، وعلة تحريك هذه الأسماء قد تقدم الحديث عليها .

(بابُ ما جاء من الأسماء لطبنيةٌ على الكسر)

وفوائد هذا الباب تشتمل على مسألتين :

يقال فيها: كم الأسماءُ المبنيةُ على الكسر؟ ولم خُصت بحركة الكسر؟ دون سائرِ الحركات ؟

(نصل): أما كم الأسماء المبنية على الكسر ؟ فستة أصنافٍ:

الصنف الأول منها: كلُّ اسم ركب معه صوتٌ مثل: سيبويه ، وعمرويه ، ونفطويه ، وخالويه ، ودرستويه ، هذه كلها يجوزُ أن تكونَ معارف فلا تنونَ لأنهًا لا تنصرف لعلتين ، وهما التعريفُ والعجمة ، أو التعريفُ / والتركيب ، ويجوزُ أن تُنكَّر فتنون تنوينَ التنكيرِ ، وحركتُها الكسرُ على كل حالٍ على أصل التقاءِ الساكنينِ ، يقال فيها على الصيغتين : هذا سيبويه ، وسيبويه ِ آخر ، وعلى هذا القياس سائرُها ، وعلة بناؤِها لزوم الصوت فكأنها مركبة معه .

والصنف الثاني من المبنياتِ على الكسر: جميعً ما كان من المعدولاتِ على وزن « فَعَال » نحو : حَذام ، وَقطام ، وَنزال ، وَبراك ، وَدَراك ، وَتَراك ، وبَدار ، وحذار ، وَلَكَاعٍ ، وَخَبَاث ، وَفَجَارُ ، وما شَاكُل ذَلك .

(نصل): وهذه المعدولاتُ على ثلاثة إن منها ماعدل من مؤنث فبني لتضمنه علامة التأنيث كحذامٍ ، وقطام ِ، لأن الأصلَ : حاذمةٌ وقاطمةٌ ، ومنها ما عُدل عن فعل الأمر

Plot

فبني لوقوعه موقع مبني كدراك ، وَنزال ، وتراك ، وحذار ، وما شاكل ذلك ؛ لأن الأصل : أدرك ، وانزل ، واترك ، واحذر ، وقد تسمى هذه أسماء أفعال ، ومنها ما عُدل عن صفة المؤنث ، فبني كبناء المؤنث كخباش ، ولكاع ، وفجار ، وقلما يستعمل هذا الصنف إلا في النداء ، قال الشاعر في المعدول من المؤنث :

إِذَا قَالَتُ حَذَامِ فَصدَقُوها فَإِنَّ الْقُولَ مَا قَالَتُ حَذَامِ وَصدَقُوها فَإِنَّ الْقُولَ مَا قَالَتُ حَذَام وقال أمير المؤمنينَ علي بن أبي طالب صلواتُ الله عليه : في المعدولِ من فعلِ الأمرِ في حديث له في الوعظ في دراك :

فدراك وراك قبل حلول الهلاك"

وقال الشاعر في مثل ذلك في حذار":

الحَقُ أَبِلَجُ والسيونُ عَواري فَعَذَارِ مِنْ أَسدِ العَرِينِ عَذَارِ

وقال آخر في تراك":

تَراكِهِا مِن إبِل تَرِاكِهِا قَدٌ نَزَلَ المُوتُ عَلَي أُوراكِها

⁽۱) نسبه في اللسان (رقش) إلى لجيم بن صعب والد حنبفة . ينظر : الاشتقاق لابن دريد : ۱۱۸، والفاخر لابن عسام : ۱۱۸، والمحلى لابن شقير : ۱۵۳، والخسسائس : ۱۷۸/۲، والأمالي الشجرية : ۱۲۵/۲، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۶/۶، والإفصاح : ۲۳۱، والمفنى : ۲۹۱ .

⁽٢) هوني كشف المشكل ٢٤٩/١. ويسين مشعر وككنك كنخر

⁽٣) هو أبو تمام ، دبوانه : ٧٢/٧، وهو مطلع قصيدة يمدح بها المعتصم ، ويذكر أمر الأفشين ، وبعده : ملك غدا جار الخلاقة منكم والله قد أوضى بحفظ الجار

ينظر : الطراز : ۲۷۷/۲، وكشف المشكل : ۲۵۰/۱ .

⁽٤) ينسب إلى طفيل بن يزيد الحارثي كسما في اللسان (ترك) ، والخزانة : ٣٥٤/٢، ورواية الكتاب : ٢٧١/٣ : و ألا ترى الموت لدى أوراكها » .

ينظر: الكتباب: ٢٧١/١، ٣٢١/١، والمقتبضب: ٣٦٩/٣، والكامل: ٧٧١، والإتصباف: ٥٧/٢، والكامل: ٢٠٥٠، والإتصباف: ٥٠/٢، ومسرح المفيصل: ٤/٥٠، ومسرح المفيصل: ٤/٥٠، والخزانة: ٣٥٤/٢، وكشف المشكل: ٢٥٠/١، وشرح المفيصل: ٤/٠٥، والخزانة: ٣٥٤/٢.

أُطَوِّكُ مَا أُطُوَّكُ ثُمَ آوي إلى بَيتِ تَعْيدُتُهُ لَكَاع

فكل هذه الأسماء ذكرت مبنية على الكسر في هذه المواضع ، لما عدلت وإنما شُرطنا أن يكونَ المعدولُ على وزن فعال احترازا من المعدولِ المذكر كـ « عُمر ، وزُفر » من الأعلام ولَكع ، وفَسق من الصفاتِ ، واحترازاً من المعدولِ من العددِ نحو : ثُلاث ، ورُباع َ وَمثنى ، ومَثلث ، وماشاكل ذلك ، فإنَّ هذه المعدولة وإن كانت معدولة فليست بمبنية _ لأنها لم تَضمَّن مبنيًا ولا وقعت موقعه كالمعدولاتِ الأُول وأكثر ماجري عليها لأجل العدل أنها لا تنصرف .

والصنف الثالث من المبنيات علي الكسر: نوع من الظروف وهي « أمس » بني لتضمنه الألفَ واللاَّم ما لم يُضف أو تَدخل عليــه الألفُ واللامُ ، أو يَنكُّر بالتنوين أو يجـري مجري ما لا ينصرفُ فإن دخلَ عليه شيء من هذه الأحكام أعرب وجَرى بتصاريف ِ الإعرابِ قال تعالى في الذي دخله الألفُ واللَّام": ﴿ فَإِذَا الَّذِّي اسْتَنصَرَهُ بِالْأَمَسِ يَستَصرُخُهُ ﴾ وقال الشاعر في المنكر والمضاف المعربين":

> لنعِمَ أُمَسًا كَانَ أُمَسِكَ إِذْ بِهِ ﴿ جَرَّدَتَ عِن سُفِيانَ ثُوبَ نَجَبُّر وقال آخر في الذي لا ينصرف":

هو الحطيئة ، جرول بن أوس العبسي من الشعراء المخضرمين ، اشتهر بالمدح والهجاء . انظر ترجمته في الشعر والشعراء : ٣٢٢/١، والبيت في ديوانه : ٢٨٠، والمقتضب : ٢٣٨/٤، والكامل : ٢١٥/١، والجمل: ١٦٤، والحلل: ٢٢٠، وأمالي ابن الشجري: ١٠٧/٢، وكشف المشكل: ١٠٥١/٢، وشرح الرضى على الكافية :١٦١/١، وأوضح المسالك : ٤٥/٤، والهمع : ٨٢/١، والدرر : ٥٥/١ .

سورة القصص : الآية : ١٨ . **(Y)**

لم أعثر على قاتله نيما رحمت إليه من مصادر (٣)

البيتان بلا نسبة في سيبويه: ٣/ ٢٨٥، ونسه ابن شقير في المحلي إلى العجاج، وهوا في ملحقات (£) ديوانه : ٢٩٦/٢، تحقيق عبدالحفيظ الصيطلى . ينظر ك سببويه : ٢٨٥/٣، والمحلى : ١٥٦، =

إني رَأَيسَتَ عَجَبًامُذَ أُمسًا عَجَامُدُ أُمسًا عَجَائِزًامِثُلَ السَّعَالِي خَمْسًا

قوله : مذ أمسا ، أمس : مجرور بمذ ، ولكنه أجراه مجرى ما لا ينصرف بأن جعل علامة الجر فيه الفتحة ثم ولَّدَ من الفتحة لما أشبَعَها ألفًا لضرورة الشعر ، قال الشيخُ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي رحمه الله": من أجرى أمس مجري مالاينصرف فلأن فيه علتين وهما : التعريفُ والعدلُ . تمَّ كلامُ طاهر بن أحمد ، فأما التعريفَ فلكونه / من أمس معين ، وهو الذي يلي يومك الذي أنت فيه ، فكأنَّ تعريفَه أشبَه تعريفَ المعهودات بالمعنى . وتعريفَ الأعلام بالتسمية ، وأما العدل فكونه معدولاً من الإمساء الذي هو ضد الإصباح ، فإن اعترضَ معترضُ فقال : إن غدًا ضد أمس فلم لم يجز فيه ما جاز كني أمس ؟ فالجواب : إنَّ غدا أشبه الأفعالَ المستقبلة لكونه لا يقع إلا في المستقبل فأعرب كما أعربت المستقبلات ، وأمس أشبه الماضي فبني كما بنيت ؛ لأنه ظرفُ ماضٍ. وجوابُ آخر وهو: إن أمس بني لتضمنه الألف واللام الذين يعرفانه ويدلان على أنه الأمسُ المعينُ ، وغد لم يتضمنهما لكونهِ مستقبلاً متمكنًا فبنى ، وَقَكَّن عُدُّ من حيثُ كان يجوزُ فيه التذكير والتأنيثُ والجمع ، تقول فيه : غدا ، وغداة ، وغدوات ، وهذه كلها لا تجوز في أمس ، فقد تبينَ لك أن أمس لا يُبنَى إلا لتضمنهِ الألف واللام ، وأنه لا يُبنى إلا إذا تجرد عنهما وعن الإضافة وعن التنكير ، ومعنى التنكير : أن يكونَ من أمس غير معين ، وأنه لا يُبنى إلا إذا كان مفرداً ، وأنه لا

9/00

والجمل: ٩٩٨، والأمالي الشجرية: ٢٦٠/٢، وشرح المفصل: ١٠٦/١، ١٠٦، وشرح الجمل لابن
 عصفور: ٢/١/١، وشذور الذهب: ٩٩، واللسان (امس) ، والخزانة: ٢١٩/٣.

⁽۱) قاله ابن بابشاذ في شرحه للجمل تحت باب و أمس » لوحة : ۲۱۹ : و وأما مذهب من يجريه مجرى ما لاينصرف فلأنه قد اجتمع فيه علتان : التعريف والعدل فجرى مجرى سحر ، ، ، » .

يجوزُ تثنيته ولا جمعه في حال بنائه وأنه لا يُبنى إلا على الكسر على أصل التقاءِ الساكنين ، وأنه متى دخله الألف واللام أو الإضافة أو التنوين أعرب ، وأنه يجوزُ أن يجرى مجرى ما لا يَنصرف مرة فتقول فيه : هذا أمس وعلمت أمس وعجبت من أمس كما تقدم ، وإنما ذكرتُ هذا الفصل في أمس لما ذكرت بناء ، ، لأن هذا موضع ذكره ، ولولا خشية الخروج إلى الإطالة لشرحت فيه شرحًا واسعًا .

(فصل): ويُلحق بأمس من الظروف المبنيات على الكسر « جير ٍ» على مذهب إن من يقولُ أنها اسم ظرفيُّ من أسماء الزمان ، وكذلك حينئذ ٍ، ويومئذ ٍ، وساعتئذ ٍ، وذات إذ ٍ هذه / ظروف مبنيات على الكسر على أصل التقاء الساكنين .

(فصل): والصنف الرابع من المبنيّ من الأسماء على الكسر: نوع من أسماء الأفعال نحو: صد، ومد، وإيد، وأن، وهيهات، على حسب اختلاف اللغات فيها، واعلم أن أسماء الأفعال إن نونتها فهي عبارة عن نكرة، وإن لم تنونها فهي عبارة عن معرفة فإذا قلت: صد، بغير تنوين، فالمعنى: الزم السكوت يا فلان، فإذا قلت: صد، بالتنوين، فالمعنى: اسكت سكوتًا، وعلى هذا القياس سائرها على حسب معانيها المختلفة لأن معنى صد، اسكت، ومعنى مد، اكفف، ومعنى إيد، زدني، ومعنى المختلفة لأن معنى صد، اسكت، ومعنى مد، ومعنى أن التسخط مرة، والكف عن شيء مكروه أخرى.

(نصل): والصنفُ الخامسُ من المبنيِّ من الأسماءِ على الكسرِ: نوعُ من المضمراتِ ،

c/04

⁽۱) ذهب كثير من العلماء إلى اسمية و جير » فقال سيبويه باسميتها لأن التنوين قد دخل عليها ، وقال ابن فارس باسميتها ، وأنها بمعنى و حقًا » وقال به المالتي في رصف المباني ، ومنع ذلك ابن هشام في المغني . انظر : المغني : ١٦٧، ورصف المباني : ٢٥٧، والهمع : ٢٥٧/٤ .

وهو تاء التأنيث لِلمخاطب على مذهب من يقولً ": إنها اسم ، وكاف الضمير للمؤنث المفرد ، مثالهُما جميعًا : ضربتِ يا هندُ ، وضربكِ زيد ، وسوام كانت تاءُ التأنيث منفصلةً أو متصلةً ، فإنها مبنيةً على الكسر لِأنك تقول : أنت ِ ضربت ِ ، وهاءً الضميرِ المذكر إذا جاورت الكسرة أو الياء نحو: به ، وفيه وما شاكل ذلك بنيت على الكسر. والصنف السادس من المبني من الأسماء على الكسر : جمع المبهم نحو : هؤلاء ، على لغة من مده "". هذه الستة الأصنات جميع ما بني من الأسماء على الكسر. (نصل): وأما لم خُصت هذه الأسماء المبنية على الكسر بحركته دون سائر الحركات ؟ فعلى أصلِ التقاءِ الساكنين كالألف والميم في حذام وما شاكلها والياء والهاء في سيبويه وما شاكله ، والألفِ والهمزة / في هؤلاء ، والياء والراء في جير ، والميم والسينِ في أمس ، وكذلك سائرها الكسرة فيه على أصل التقاء الساكنين ؛ لأن الأصل في كل ساكنين التقيا إذا كانَ حذفُ أحدهما يُخِلُّ أن نُحركِ الثاني بالكسر إذا كانا في كلمة ِ واحدة كهذه الأسماء ، وإن كانا في كلمتين حرَّكنا الأول منهما بالكسر إن كانَ حذفه يخلُّ نحو : اضرب الرجلَ يا زيدٌ ، لو حذفتَ الباءَ من اضرب لأخلُّ بالمعنى واللفظ ِ ، فأما الجمعُ المسلمُ فإنما حُركت النونُ فيه ِلالتقاءِ الساكنين ِ، وخُصت بالفتح طلبًا للتخفيف ِ ولتعديل الكلام كما تقدم ، فأما قول من قالاً ؛ إِنَّ النونَ في الجمع المسلَّم خُصَت

(١) ذهب ابن كيسان إلى أن التاء في أ نث هي الاسم ، وكثرت بأن . انظر : ابن كيسان النحوي : ١٢١ :

١٠/١ . وهمع الهوامع : ١٠/١ .

1/04

⁽٢) هؤلاء يمد ويقصر ، قال الجوهري في الصحاح (ألا) : « وأما أولى فهر أيضاً جمع لا واحد له من لفظه واحده ذا للمذكر ، وذه للمؤنث يمد ويقصر ، فإن قصرته كتبته بالياء ، وإن مددته بنيته علي الكسر . وانظر : شرح المفصل : ١٣٢/٣، وشرح الرضى : ٢١/٣، واللسان (ألى) .

 ⁽٣) ذكر ابن جني تعليلاً لكسر نون التثنية وفتح نون الجمع فقال في سر صناعة الإعراب: ٤٨٧/٢:
 و وحركة نون التثنية كسرة وحركة نون الجمع الذي علي حد التثنية فتحة نحو: الزيدان والزيدون،
 وكلتاهما محركة لالتقاء الساكنين، وخالفوا الحركة للفرق بين التثنية والجمع وكانت نون التثنية أولى =

بحركة الفتح ليس إلا لمجرد الفرق بين التثنية والجمع فليس بحجة مستقيمة ، لأنه كان يجوزُ أَن نُحرك نونَ الاثنين بالفتح ونونَ الجميع بالكسر ، ويصبح حينئذ الفرق بين التثنية والجمع علي هذه الصفة الأولى . وسنفرد لالتقاء الساكنين بابًا إن شاء الله تعالى .

^{.=} بالكسر من نون الجمع لأن ما قبلها ألفًا وهي خفيفة والكسرة ثقيلة فاعتدلا ، وقبل نون الجمع واو أوياء وهي ثقيلة ففتحوا النون ليعتدل الأمر » وقد أرود ابن جني اعتراضات على هذا التعليل وردها وذكر بعض اللغات في كسر نون المثنى وضمها . يراجع : سر الصناعة : ٤٨٧/٢، وذكر ابن بابشاذ في شرح المفدمة المحسبة : ١٣٣/١ تعليلاً لفتح نون الجمع المذكر السالم فقال : و وخصت بالفتح فرقًا بينها وبين نون التثنية » .

(باب الأسماء الهبنية على الوقف)

وفوائده تشتمل على مسألتين :

يَّقَالُ فيها: كم الأسماء المبنية على الوقفِ ؟ ولم كَبْنَ على الحركة كسائر المبنياتِ من الأسماءِ ؟

(فصل) : أمّا كم الأسماء المبنية على الوقف ؟ فهي صنفان : صنفٌ مبنيٌّ على الوقف وآخره حرفٌ عليلً .

أما الصنفُ المبنيُّ على الوقف الذي آخره حرفَّ صحيحٌ فهو عشرة أسماء ، وهي : مَنَ ، وكم ، وأن خفيفة مصدرية ، وإذا ، ولدن ، وصه ، ومه ، وإيه إذا لم يدخل عليها تنوينُ التنكير ونُوي بها معنى التعريف . وقط مخففة بمعنى : حسب ، وقد بمعنى : حسب أيضاً ، قال الشاعر في قط ا :

إمتَلاَ الحوضُ وقال قطْني مَهُلاً رُويْداً قَدْ مَلاَتَ بَطْني

أي: حسبي وموضعه من الإعراب الرفع خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذا حسبي، وقال آخر في قد التي بمعنى حسب ' :

⁽١) لم ينسب إلى قائل. والبيت في الكامل: ١٩٩١، ومجالس ثعلب: ١٥٨/١ ، والخصائص: ٢٣/١ ، والخصائص: ٢٣/١ ، والصحاح (قطط) ، ومقاييس اللغة: ١٣/٥ ، والأمالي الشجرية: ١٤٠/٢، والإتصاف: ٢٣/١ ، ١٣١/٢ ، ٢٥٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٣١/٢ ، ٢٥٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٤١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٨٧/١ ، واللسان (قطط) ، والتاج (قطط) .

⁽ $^{'}$) هو لأبي تمام ، ديوانه : $^{'}$ ، وهو مطلع قصيدة يمدح بها محمد بن حسان الضبي وتمامه : $^{'}$

وَدُكَ اتَنبُ/أُربيتَ في الغُلواءِ

أي : هذا حسبكَ فاكففٌ ، ويجوز أن تضيفَ « قطٌ » و« قد ّ » إلى ياءِ النفسِ فتقول : قدي وقطى . قال الشاعر في إضافة قد إلى ياءِ النفس " :

قَدي الآنَ مَنِ رُزءٍ عَلَى هالكِ قَدي

أي : حسبي . وقال آخر في إضافة قط إلى ياءِ النفسِ" :

أُقولُ وقَد أُخنتْ عليَّ يدُ النَّوى قَطي من فراق الغانياتِ النَّواعمِ

أي : هذا حسبي من فِراقهنَّ .

(فصل): وأما الصنفُ المبنيُّ على الوقفِ الذي آخره حرفٌ عليلٌ ، فهو أحدَ عشرَ اسمًا منها ما آخره « يا » وهي : الذي ، والتي ، وهذي ، ومنها ما آخره ألف مثل : هذا ، وإذا ، ومتى ، والأولى بمعنى الذي ، وما ، ولدى ، بمعنى لدن ، وأنَّى بمعنى : أينَ ،

كم تعذلون وأنتم سجرائي

وقدك: بمعنى: حسبك، وهي كلمة تستعمل مع المضمرات الكثيرة، ولا يعرف استعمالها مع الظاهر، اتثب: استحي، والغلواء: مأخوذ من غلا يغلو، إذا زاد في القول والفعل. سجرائي: أي أصدقائي واحدهم سجير. الديوان: ٢٠، وانظر: كشف المشكل: ٢٥٢/١.

(۱) وصدره:

* فأقسمت لا آسي على إثر هالك *

وهو غير منسوب في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٨٩٦/٢ ، قال أُبوكَا كَ : وقال آخر في أخ له مات بعد أخ :

كأني وصيفياً خليلي لم نقل لموقد نار آخــر الليل أوقد فلو أنها إحدى يدي رزيتها ولكن يدي بانت على إثرها يدي فأقسمت لا آسي على إثر هالك

وهو ني كشف المشكل: ١٨٦/٢ .

(٢) لم أجده فيما رجعت إليه من مصادر.

* في لأصل الأملى

نحو قولد تعالى": ﴿ أَنَّىٰ لَكَ مَذَا﴾ وَفُوضى فَضًا من المركبات كما قَال فيها الشاعر"؛ طَعَامَهُمُ فُوضَى فَضًا في رِحَالهِم وَلايُحسنُونَ السِّرَ إِلاَّ تَنَادِيًا هذان الصنفان جميعُ ما بنى من الأسماءِ على الوقف .

(فصل): وأما لم لم تبن هذه الأسماء على الحركة كسائر المبنيات من الأسماء؟ فلأنه لم يظهر عليها طارئ فيوجب بناء ها على الحركة ، والذي يطرأ على الأسماء المبنية في حدام وقطام وما شاكلهما ، في حدام وقطام وما شاكلهما ، والمتمكن في الاسمية كالمركبات والمنادى المفرد وما شاكلهما ، والفرق بين ملتبسين كحركات المضمرات من مخاطب وغير مخاطب ، فلما لم يطرأ على هذه الأسماء المبنية على الوقف طارئ لزمت أصل البناء وهو الوقف فافهم ذلك موفقًا إن شاء الله تعالى .

انقضى جميع المبنيات من الأسماء على الحركات / المختلفات مفصلاً مشروحًا ، ٤٥/ وهذا ابتداؤنا في تفصيل ما بني من الأقعال والحروف ، وبالله التوفيق .

ولا يحسنون الشر إلا تناديا

ورواه في فوضى :

ولا يحسنون السوء إلا تناديا

ينظر: نوادر أبي زيد: ٢١٨، وحماسة أبي قام: ٣٧٩/٢، وأساس البلاغة: ٣٥٠، وكشف المشكل: ٢٥٣/١ والتخمير: ٩/٤، والتهذيب الوسيط: ٩٨٠.

⁽١) سورة آل عمران : الآية : ٣٧ .

⁽٢) ينسب إلى المعذل البكري كما في اللسان (فضا) ورواه:

(باب المبنيات من الأفعال)

وفوائده تشتمل على مسألتين:

يُقال فيها: كم المبني من الأفعال؟ وعلى كم تنقسم ؟

(فصل): أما كم المبني من الأفعال ؟ فثلاثة أصناف إ

الصنف الأول : جميعً الأفعال الماضية ، نحو : قام ، وقعد ، وضرب ، وذهب .

والصنف الثاني : جميع أفعال ِالأمر ِالتي هي غيرُ مضارعة ِ نِحو : قلَّ ، وبعٌ ، وافعلُّ ، واضرب .

(فصل): والصنف الثالث بما بنني من الأفعال وهو جميع الأفعال المضارعة متى اتصل بها نونا التأكيد الثقيلة والخفيفة ، ونون جماعة المؤنث ، مثالها جميعًا : هل تضربن يا زيد ، ولتقومن يا عمرو ، وهل تخرج ن يا نساء ، وهذه الأفعال كانت معربة بحق المضارعة لاسم الفاعل حتى اتصلت بها هذه النونات فردتها إلى أصلها ؛ لأن أصل الأفعال البناء ، وعلة بناء هذه الأفعال مع النونات أن كل نون من هذه النونات يجب أن يكون ما قبلها على حالة واحدة ، فنونا التأكيد يجب أن يكون ما قبلها من المفردات المذكرات مفتوحًا ، وإغا وجب فتحة لعلة ، وهي أنه لو كان مضمومًا لأشبه فعل الجمع المؤكد لأنك إذا قلت: هل تضربن يا زيد وحركت الباء بالضم أشبه المؤكد من فعل الجمع ، ولو كان ما قبل النون في الفعل المفرد المؤكد بالنون الخفيفة ساكنًا لأشبه فعل

جماعة المؤنث، نحو: تضربُن، فأما النون الثقيلة فيجب أن يكون ما قبلها متحركا ؛ لأنها بمنزلة الحرفين المدغم أحدهما في الثاني، وكل حرف مشدد من حرفين يجب أن يكون ما قبلة متحركا على حسب حركته وحركة النون في الفعل المفرد لا تكون إلا فتحة فقط، ولو حَركت ما قبل النونين بالكسر لأشبه فعل المؤنث المفرد المؤكد، وكذلك نونا التأكيد يجب أن يكون ما قبلهما في فعل جماعة المذكر مضموما نحو: هل تقومن يا رجال ، قال الله تعالى ": ﴿ لَتُسَلَّنَ يَومَعْذِ عَنِ النَّعِيم ﴾ فبنى اللام على الضم، وإنَّما في فعل النوو التي حُذفت منه ، لأنها هي خص فعل المواد التي حُذفت منه ، لأنها هي الفاعل في المعنى ، والفاعل مرفوع ، والضمة من علامات الرفع فخصت في فعل الجمع المذكّر لهذا السبب، وخص فعل المؤنث المؤكد بالكسرة قبل نون التأكيد دلالة على الياء التي هي علامة للتأنيث ، وخص فعل الأمر المذكر المفرد بالفتحة قبل النون ليزول التي هي علامة للتأنيث ، وخص فعل الأمر المذكر المفرد بالفتحة قبل النون ليزول التباس . هذا الاحتجاج على نوني التأكيد .

(فصل): فأما نونُ جماعة المؤنث فإنما بني الفعلُ معها لأنّه يجبُ أن يكونَ ما قبلها ساكنًا ، وإنما وجب تسكينه لأنه لو حُرك بالفتح لأشبه فعلَ المذكر المؤكد المفرد ، نحو : تضربَنُ يا زيد ، ولو حُرك بالضم لأشبه فعلَ الجماعة المؤكد ، نحو : هل تضربُنُ يا رجالُ أيضًا ، ولو حُرك بالكسر لأشبه فعلَ المونث المؤكد المفرد ، نحو : هل تقومِنَ يا هند ، فلهذا يجبُ تسكينُها ، فَإِذَا ثبتَ أن هذه الأفعالَ المضارعة مع هذه النونات الثلاث باقية علي حالة لازمة في حال الرفع والجزم ثبتَ أنها مبنيةٌ لأن البناء لزومُ الكلمة حداً واحداً بالإجماع كما تقدم ، وإنما قلنا في حال الرفع والجزم ولم نذكر النصب؛ لأن الفعل المضارع إذا دخلَ عليه عاملُ النصب امتنع تأكيدُه لأنه خارجُ عن الأفعالِ المؤكدة فافهم المضارع إذا دخلَ عليه عاملُ النصب امتنع تأكيدُه لأنه خارجُ عن الأفعالِ المؤكدة وافهم ذلك ، فهو من ألطف الاحتجاج ، وسنفردُ للأفعالِ المؤكدة ولنوني التأكيد بابًا إن شاءَ

 ⁽١) سورة التكاثر : الآية : ٨ .

الله تعالى .

(فصل): وأما على كم ينقسم المبني من الأفعال ؟ فهو ينقسم على قسمين : قسم مبني على / الحركة ، وقسم مبني على الوقف ، فالمبني على الحركة جميع الأفعال الماضية إلا ما كان منها معتل الآخر بالألف نحو : دعا ، وسعى ، ورعى " ، وماشاكل ذلك وحركتها الفتحة مالم تتصل من ضمير الفاعلين بالتاء والنون سواء كانت لمذكر أو مؤنث ، والواو وتاء التأنيث المخاطب نحو : ضربت ياهند ، فإن جميع الأفعال الماضية متى اتصلت بهذه بنيت معها على الوقف ، إلا الواو والألف فإنهما يطالبان أن يكون ماقبلهما مضموما ومفتوعا ضمة جوار لا ضمة بناء ، وكذلك الفتحة للجوار لا للبناء ، مثال التاء : ضربت يا زيد ، وسواء كانت التاء لخاطب أو غير مخاطب ، أو للبناء ، مثال التاء : ضربت معها على الوقف نحو : ضربت أنت ، وضربت أنت ، وضربت أنت ، وضربت أن ومثال الألف : ضربا عمرا ، ومثال الناء : للمؤنث المخاطب : وضربت أن المؤنث المخاطب : ضربا عمرا ، ومثال التاء للمؤنث المخاطب ، نحو : ضربت يا هند ، ولها شرطنا أن يكون المؤنث مخاطباً احترازا من غير المخاطب ، نحو : ضربت هند ؛ لأن الفعل مبني معها على الحركة .

P/00

(فصل): وإنما وَجب بناءُ الأفعالِ الماضية على الوقفِ لئلا يُجمعُ في الفعلِ بين أربع حركاتٍ لوازم لأنك إذا قلت : ضربت ، وحركت الباء فقد جمعت بين حركة الفاء والراء والباء ، والتاء ، وإنما كانت حركة التاء لازمة لأنها فاعل والفاعل لازم للفعل ، فلو جمعت بين هذه الحركات الأربع اللوازم في شيء من الأفعال لالتبس فعل المذكر مع التاءات الفاعلات بفعل المؤنث ، ولالتبس مع النون الفاعلة بالنون المفعولة ، لأنك تقول:

⁽١) لعل المؤلف يقصد أن هذه الأفعال مبنية على حركة مقدرة منع من ظهورها التعذر ولكنه صرح في التهذيب أنها مبنية على الوقف ، انظر التهذيب الوسيط : ١٠٠ .

2/07

ضَرَبْناً زيداً ، فيدلًا تسكينَ الباءِ / على أنَّ النونَ فاعلةً ، وتقول : ضَربَنا زيداً ، فيدلُ تحريكُها على أنَّ النونَ مفعولةً ، فلهذا يجبُ تسكينُ الفعل الماضي إذا اتصلَ بشيءٍ من هذه المضمراتِ المذكورة .

(فصل): ومن جملة ما بُني من الأفعال على حركة الفتح فعل المذكر المفرد المؤكد بنوني التأكيد الثقيلة والخفيفة ، فأما ضمة فعل الجماعة المؤكد بنحو: تضربن يا رجال ، فليست بناء كما تقدم ، وإنما هي دلالة على الواو المحذوفة ، وكذلك الكسرة في فعل المؤنث المؤكد بنحو: تضربن يا هند ، ليست كسرة بناء ، وإنما هي دلالة على الياء المحذوفة أيضا ، لأنه لم يبن شيء من الأفعال على ضم ولا كسر ، فإن قيل : فما تلك الضمة على الواو في قول الله تعالى ": ﴿ لترونَ الجَحيم ﴾ وما شاكله ، وليس هناك واو محذوفة فتدل عليها ؟ فالجواب : إن تلك الضمة على الواو عارضة لالتقاء الساكنين ، وهما الواو والنون الساكنة المدغمة في نون التأكيد ، ولهذا تعليل سنذكره في باب التعليل إن شاء الله تعالى .

(فصل): والذي بُني من الأفعال على الوقف هو جميع أفعال الأمر الصحيحة الآخر المفردة نحو: اضرب ، واذهب ، وقل ، وقم ، وما شاكل ذلك . وإنما قلنا الصحيحة الآخر المفردة احترازا من فعل الأمر المعتل الآخر فإنه إذا كان فعل الأمر معتل الآخر خذف حرف علته ، وبتي الفعل على حركة الضمة إن كان المحذوف واوا ، وعلى حركة الفتح إن كان المحذوف يا ، مثال الجميع : افتر با كان المحذوف من هذه الأفعال أغر با عمر ، وإنما حذفت هذه الحروف من هذه الأفعال لوجهين :

 ⁽١) سورة التكاثر : الآية : ٦ .

أحدهما : أنها حذقت / علامة لبنائها كما حذفت علامة لإعرابها .

والثاني: أنها أشبهت الحركات لكونها متولدةً منها في الأصل فاستُخف حذفها كما استخف حذف الحركات ، والأول أوضع ، وقلنا : المفرد : احترازا من فعل الأمر إذا كان لمثنى أو لمجموع نحو : اضربا يا زيدان ، واضربوا يا زيدون ، فإن الفعل مع المضمرات مفترح الآخر فتحة جوار لما كانت الألف تطالب أن يكون ما قبلها مفتوحا ، ومضموم الآخر مع ضمير الجمع لما كانت الواو تطالب ما قبلها أن يكون مضموما ، وكذلك إن أكد فعل الأمر بني آخره على الفتح نحو : اضربن يا زيد ، ومن جملة ما بني من الأفعال على الوقف جميع الأفعال الماضية إذا اتصلت بها تلك الضمائر التي تقدم ذكرها ، وهي : التاء نحو : ضربت ، وما شاكله ، والنون نحو : ضربنا زيدا ، وضربن عمرا ، وتاء التأنيث للمخاطبة نحو : ضربت يا هند ، وإنما خص آخر الفعل بالتسكين عمرا ، وتاء التأنيث للمخاطبة نحو : ضربت يا هند ، وإنما خص آخر الفعل بالتسكين المنتجاج ، ومن جملة ما بني على الوقف كل فعل ماض معتل الآخر بالألف .

(نصل): وههنا سؤالان ، يقال فيهما:

لم خُصت الأفعالُ الماضية بحركة الفتح ؟ ولم خُصت أفعالُ الأمر المبنية بالوقف ؟ فالجواب : أمّا اختصاصُ الأفعال الماضية بالفتح فلأنها ضارعت المستقبلة التي ضارعت اسم الفاعل ، فأعطيت حركة جنسه ، وهي الفتحة لأنها ضارعت المضارع فأعطيت علامة دون علامته إشعارا بأنها دونه ، وجملة ما ضارعت به الأفعالُ الماضية الأفعالَ المستقبلة ستة أشياء ، وهي : أنّ الماضي يقع موقع المستقبل في ستة مواضع وهي : الشرط ، والجزاء م والصفة والصلة ، والحال ، والخبر ، مثالُ الشرط والجزاء في الماضي أن تقول : إن قام زيد قام عمرو ، كما تقول في المستقبل : إن يقم ويد يقم عمرو ،

فالماضي واقع موقع المستقبل، وتقول في الصفة والمستقبل: مردت برجل يقوم ، ثم يضارعه الماضي ويقع موقعه فتقول: مردت برجل قام ، ثم تقول في الحال: مردت بزيد يقوم ، ثم يضارعه الماضي فتقول: مردت بزيد قام .

وكذلك / [ال] خبر في قولك: زيد يقوم وزيد قام، وكذلك الصلة في قولك: مررت بالذي يقوم، وبالذي قام ، الأفعال المستقبلة وواقعة موقعها، ولهذا أُعطيت الفتحة .

(فصل): وأمّاً لم خُصَت أفعال الأمر المبنية بالوقف فلأتها لم تضارع شيئًا فلزمت أصل البناء وهوالوقف ، فافهم ذلك ، فإن قيل : ما نصنع بحركة : مدّ وجرّ ، وما شاكلهما ؟ فالجواب أن يقال : إنّ تلك الحركة لأجل الإدغام لا للبناء لأن كل حرف مشدد من حرفين واختلاف الحركة في أفعال الأمر المضاعفة اتساعًا ، والضمة للإتباع ، والفتحة للتخفيف ، والكسرة على أصل التقاء الساكنين .

(فصل): واعلم أن المبنيَّ من الحروف على وجهين : مبنيُّ على الوقف ومبنيُّ على الموقف ومبنيُّ على الحركات . فالمبنيُّ على الوقف : كلُّ حرف مركب مِن حرفين ما لم يكن الحرفُ الآخرُ مشددا ، مثال ذلك : من ، وعن ، ومذ ، وبل ، وهل ، وقد ، وأم ، وما شاكل ذلك ، ويكحق بذلك : كلُّ حرف مركب آخره حرفٌ عليلٌ ، نحو : في ، وعلى ، وإلى ، وبلى ، وما شاكل ذلك ، وإلى ، وإلى ، وبلى ،

(فصل): والمبنيُّ من الحروف على الحركة : كلُّ حرف بسيط يبتدأ به كالواو والباء ، والتاء ، والفاء ، والكاف الزائدة ، واللام الزائدة ، وما شاكل هذه . وإغَّا وجب تحريكُ هذه الحروف لما كانت يبتدأ بها ، والابتداء بالساكن محالًا ، وهي على وجهين : منها ما حرك بالفتح طلبًا للتخفيف ، كالكاف ، والواو ، والفاء ، ومنها ما حرك بالكسر

إتباعًا لعمله كالباء الزائدة ، واللام الزائدة .

Ploy

(فصل): ومن جملة / المبنيّ على الحركة من الحروف: كل حرف آخره حرف مشدد مثل: إنّ ، وربّ ، وثمّ ، ولعلّ ، وما شاكل ذلك ، وكذلك كل حرف التقى فيه ساكنان مثل: ليت ، وجير ، على مذهب من يقول : إنّها حرف جواب . الساكنان في ليت : الباء والتاء ، وفي جير : الباء والراء ، فلما كان حذف أحد الساكنين يُخِلُ حُرك الثاني، وخصت ليت بالفتح طلبًا للتخفيف ، وخصت جير بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، ولم تسمع عن العرب إلا مكسورة "، فافهم ذلك موفقًا إن شاء الله تعالى . انقضى فصل البناء والمبنى ، وهذا ابتداؤنا في فصل الرفع وعلاماته والمرفوع وقسمته .

⁽١) المشهور أن « رب » حرف ، وهو مذهب البصريين ، وقال الكوفيون باسميتها . ينظر : الإنصاف : ٨٣٣/٢

⁽٢) قال بحرفيتها ابن مالك . انظر : الكافية الشافية : ٨٨٣/٢ ، وابن هشام في المغني : ١٦٢ . وانظر : رصف المباني : ٢٥٣، والجني الداني : ٤٣٣، والهمم : ٢٥٧/٤ .

⁽٣) قال الرماني في معاني الحروف: ١٠٦: و ولم تفتح حملاً على أبن وكيف » ومنع الفتح ابن فارس ، قال الرماني في معاني الحروف : ١٠٦: و ولم تفتح حملاً على أبن وكيف » وولا الرضي في شرح الكافية : ٣٤١/٢: و وهي مبنية على الكسر ، وقد تفتح كـ و كيف » ورد ابن هشام البيت الذي أنشده المفضل ، وأورده ابن فارس شاهداً على تنوينها وخرج التنوين بقول الشاعر :

وقائلة : أسبت ، فقلت : جبر أسيت إنني من ذاك ، إنه

بأنه على تأكيد جير بـ « إن » أو أنه تنوين الترنم .

ينظر : معاني الحروف للرماني : ١٠٦، والصاحبي : ٢١٨، وشرح الرضي على الكافية : ٣٤١/٢ والمغنى : ١٦٢ .

(بابُ الرفع)

وفوائد هذا الباب تشتمل على ثلاث مسائل :

يَقَالَ فيها: ما حقيقة الرفع ؟ وكم علاماته ؟ وعلى كم ينقسم ؟

(فصل): أما ما حقيقة الرفع ؟ فهو ما جلبه عامل الرفع لفظا أو تقديراً ، لفظا في المعربات المتمكنات ، وتقديراً في المقدرات والمبنيات ، مثال ذلك جميعاً : جاء زيد وعمرو ، وبكر ، وموسى ، وعيسى ، وقاضي ، وغازي ، من المقدرات ، وهذا ، والذي من المبنيات ، وإنما قلنا : ما جلبه عامل الرفع ؛ احترازاً من المبنيات على الضم ك « قبل ، وبعد ، وعوض ، والمنادى المفرد ، وحيث » وما شاكل ذلك ، فإن هذه كلها مبنيات على الضم غير مرفوعة .

(فصل): وأما كم علاماتُ الرفع ؟ فهي أربعُ علاماتٍ ، وهي : الضمةُ مع العاملِ في المفرد والجمع المكسر ، وفي جمع المؤنث ، سواءً كان جمع المؤنث مسلماً أو مكسرا ، مثالُ الجميع : هذا زيد ، وجبال ، ومسلمات ، / وفواطم ، وما شاكل ذلك ، والألف في الاسم المثنى سوام كان لمذكر أو لمؤنث نحو : هذان الزيدان ، وهاتان الهندان وما شاكل ذلك ، والواو في الجمع المذكر السالم ، وفي الستة الأسماء المعتلة المضافة ، نحو : هؤلاء الزيدون ، والمسلمون ، وأبوك ، وأخوك ، وفوك ، وحموك ، وهنوك ، وذومال ، والنونُ في فعل الاثنين والجميع والمؤنث ، نحو : أنتما تقومان ، وتقومون ، وتقومون ، وتقومون ، وتقومين

U/ON

ياامرأة . هذه جميع علامات الرفع .

(فصل): وأما على كم ينقسم الرفع ؟ فهو ينقسم على ثلاثة أوجه : رفع في اللفظ والمعنى ، وهو في المعربات الصحاح نحو: زيد وعمرو ، وما شاكل ذلك . ورفع في المعنى دون اللفظ ، وهو في المقدرات البنيات ، نحو: هذا موسى وعيسى وقاضي وغازي ، وهذا والذي ، ومَن ، وما شاكل ذلك ، هذه الأسماء متى دخل عليها عامل الرفع فهي مرفوعة في المعنى ، ورفع في اللفظ دون المعنى ، وهو في جميع ما بني على الضم ك: قبل ، وبعد ، وحيث ، وعوض ، والمنادى المفرد ، وما شاكل ذلك ، هذه كلها مرفوعة في اللفظ دون المعنى ؛ لأنها مبنية ، والرفع لا يدخل المبنيات .

وهذا فصلُ المرفوعات ، وهي عشرةً كما تقدم :

أولها: الفاعلُ ، والثاني: ما لم يُسم فاعلهُ ، والثالث: المبتدأ ، والرابع: الخبرُ ، والخامسُ: اسمُ كان ، والسادس: خبرُ إِنَّ ، والسابع ، اسم « ما » ، والثامن: خبرُ والخامسُ: اسمُ كان ، والعاشرُ: الفعل المضارع. ولكل واحدٍ من هذه العشرة بابُّ مفردُ ، فأمَّا خبرُ إِنَّ وخبرُ لا ، فسنذكرهما مع ذكر المنصوباتِ إِن شاءَ اللهُ ؛ لأن الحديثَ يقعُ على الاسم والخبر هنالك جميعًا / ولهذا أتى بذكر المفعول مع ذكر الفاعل ههنا ، وإن كان من باب المنصوبات ، لأن الحديث يقع على الفاعل والمفعول جميعًا ، وسائرها التعرف أحكامها . وقد اختلف " في المرفوعات ، فقيل : أصلها الفاعل ، وسائرها

⁽۱) قال سيبويه وابن السراج بتقديم المبتدأ والخبر ، وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما ذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل : ۷۳/۱، قال : « وذهب سيبويه وابن السراج إلى أن المبتدأ والخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع ، وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما ، ومنه قول سيبويه : « اعلم أن الاسم أوله الابتداء ، يريد : أوله المبتدأ ، لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع ، والابتداء هو العامل ، وذلك لأن المبتدأ يكون معرى من العوامل اللفظية ، ويعري الاسم عن غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيره والذي عليه حذاق ألم حماينا اليوم المذهب الأول ، وصاحب هذا الكتاب ذكر الفاعل أولاً وحمل عليه =

محمولً عليها ، وقيل : أصلُها الفاعلُ والمبتدأُ ، والباقي محمولً عليها ، وقيل : أصلُها الفاعلُ وما لم يسم فاعله ، والمبتدأُ وخبره ، والباقي محمول على هذه ، وأولُ الأقوالِ أصحها ، أعني أن أصلَ المرفوعاتِ الفاعلُ كما أن أصلَ المنصوباتِ المفعولُ ، ولولا خشية الإطالة لاحتججت لك على أن أصلَ المرفوعاتِ الفاعلُ ، ولعله يأتي في أثناء الأبواب إن شاء الله تعالى .

وهذا ابتداؤنا في الحديث عليها وبالله التوفيق.

^{.=} المبتدأ والخبر ٠٠٠ ي .

وينظر : الكتاب : ٢٣/١، والأصول : ٥٨/١ .

(باب الغاعل والمغعول)

وفوائده تشتمل على خمس مسائل:

يقال فيها : ما حقيقة الفاعل ؟ وعلى كم ينقسم ؟ وما حقيقة المفعول به ؟ وعلى كم ينقسم ؟ وما أحكامهما جميعًا ؟

(فصل): أما ما حقيقة الفاعل؟ فهو كل اسم ارتفع بإسناد الفعل إليه المتقدم عليه غالبًا ممن يمكن أن يكون فاعلاً في المعنى أو لا يمكن سوائي كان الاسم شخصًا، أو غير شخص ، أو جمادا ، أو حيوانًا ، أوعاقلاً ، أو غير عاقل ، أو مذكرا ، أو مؤنثًا أو ظاهراً معربًا باللفظ ، أو ظاهراً مقدراً فيه الإعراب ، سوائي أُوجب الفعل مع ذلك الاسم أو نُفى .

وحُكم الفاعلِ الرفعُ ظهر فيه أو خفي ، وإن شئتَ قلت : حكمُ الفاعلِ الرفعُ لفظًا في المعرباتِ الظاهراتِ مثل : زيد ، وعمرو ، ورجل ، وفرس ، وتقديراً في الظاهراتِ المقدراتِ نحو : جاء موسى ، وعبسى ، وقاضي ، وغازي ، وغلامي ، وصاحبي ، وماشاكل ذلك ./

0/09

وحكمًا في المبنياتِ نحو: جاءَ هذا الذي عندك ، وحذام ، وما شاكل ذلك .

(فصل): وهذا تعبيرُ للحقيقة ِ:

معنى قولنا: « كل اسم » احترازاً من الأفعالِ والحروفِ التي لا تكونُ فاعلَّة أبداً ،

ومعنى قولنا : « ارتفعَ بإسنادِ الفعل إليه » ، أي : كانَ مرفوعًا لفظًا أو تقديرًا أو حكمًا كما تقدم ، ومعنى قولنا : « بإسنادِ الفعلِ إليه » : يوجبُ أن يكونَ الفعلُ متقدمًا على الفاعل ؛ لأن الفعلَ عاملُ ، ورتبةُ العامل أن يكونَ متقدمًا ، والفاعلُ ملازمٌ له غيرَ مفارق له ، ولهذا كان بعدَه ، والمفعولُ إن وقعَ معمولٌ ﴾ فالمعمول فضلة -يقُعَ مرةً ، ولا يقع أخرى ، ولهذا كانَ متأخراً ، هذا أصلُ مراتب الفعل والفاعل والمفعول ِ عَلَى هذه الصورة : ضربَ زيد عمراً ، إلا أن يقعَ خللً أو إشكالً فيختل هذا الترتيبُ . (فصل): وإنما قلنا: « غالبًا » احترازاً من فاعل الشرط والاستفهام على رأي سيبويه ، نحو قولك : ١٠٠ مَن جاء ؟ في الاستفهام ، ومَن يقم أقم معه ، في الشرط ، ف « مَن » و مَا شابهه في قول سيبويه فاعلُ متقدَّم على الفعل سواء كان شرطيًا أو استفهاميًا ، وإنما تقدم عنده ؛ لأنَّ الشرطَ والاستفهام لهما صدُّر الكلام ، ومن ، وما شابهه في قولِ الخليل - رحمه الله - مبتدأ ، وما بعده خبرً ، وعنده أن الفاعلَ لا يتقدمَ على فعله على أي حالٍ كان ، والتقدير عند سيبويه في الاستفهام إذا قلت : من قام يازيد ؟ أقام أحدُّ يازيد ، والتقدير عنهه في الشرط إذا قلت : من يقم أقم معه ، إن يقم أحدُ أقم معه ، والتقدير عندالخليل في الاستفهام إذا قلت : من قام يا زيد ؟ أأحد قامَ يا زيد ؟ والتقدير عنده في الشرط إذا قلت : من يقم أقم معه ، إن أحدُّ يقم أقم معه ، فأحد مبتدأ ، والجملة بعده خبر عنه ، والأصلُ قولُ الخليل - رحمه الله - بدليلِ أن سيبويه / أجمع معه في الأصل المقدر الذي يُرجع إليه عندَ الالتباس ، وهي : أنه قدم

P/09

⁽١) لم أهتد إلى موضعه في الكتاب ، وهذا خلاف المشهور عند علماء البصريين ، فهم يمنعون تقدم الفاعل على فعله مع بقائه على إعرابه ، والكوفيون أجازوا ذلك مستدلين بقول الشاعر :

ما للجمال سيرها وئيداً أجندلاً يحملن أم حديداً

انظر: المساعد: ٣٨٧/١.

الفعلَ على الفاعل في قوله: أقام أحد ؟ وإن يقم أحد ، وتلخيص هذا: أنه لو جاز أن وَيَقدَهُ الفَاعُلُ على فعلدِ في الفرع في قولِهِ : مَن قام ؟ لأنَّ من مبنيةٌ ، والبناءُ في الأسماءِ فرع على الإعرابِ لجاز أن يتقدم في الأصلِ ، أعني في تقدير من بأحد ، وظهور الإعراب في مثل قولك : أقام أحد ؟ وبالإجماع إن أحداً لا يتقدم على قام ، فيكونُ فاعلاً له بل يكونُ مبتدأ ، وكذلك الحديث في الشرط فبهذا ثبت أن قول الخليل هو الأصل فتدبر هذا الاحتجاج فهو لطيف.

(فصل): ومعنى قولنا في الحقيقة: « عن يمكن أن يكون فاعلاً في المعنى أو لايمكن» فالذي يمكنُ أن يكونَ فاعلاً في المعنى هو: الحيُّ القادرُ كالبارى تعالى ، ومَن كان حيًّا قادرًا من المخلوقين لأنك تقول : خلق الله الخلق ، وضرب زيد عمرًا ، والذي لا يمكن أن يكون فاعلاً في المعنى هو جميع إلجمادات والأعراض ، فإذا قلت : سقط الحائط ، وأعجبني الحديثُ ، فالحائطُ والحديثُ فاعلان مجازًا لا حقيقةً ، وإنما سَميا فاعلين ، لمجرد إضافة الفعل إليهما لا بوقوعه منهما لأن الفعلَ لا يصُّع إلا من حيٌّ قادرٍ ، وهما جميعًا غيرُ حيين ولا قادرين ، وقولنا : « شخصًا كان أو غيرَ شخص ، جمادًا كان أو حيوانًا ، عاقلًا كان أو غير عاقل ، اتساعًا ؛ لأن الحديث عليه داخل تحت الحديث المتقدم في الفصل الذي ذكر فيه المكن وغير المكن ، وأما قولنا : « مذكراً كان أومؤنثًا » فسنذكرُ الكلام على المذكر والمؤنث في الأحكام .

(فصل): وأما معنى قولنا: « إن الاسم يكون فاعلاً سواء أُوجب معه الفعل أونفي» فليس بحقيقة جامعة مع ما نفي معه الفعل ؛ لأنك إذا قلت : لم يقم زيد ، لم يكن زيد الله على الله على الله فاعلاً في الأصلِ لأنه لم يصح منه فعلُ القيام إلا أنه يكونُ فاعلاً / للترك على رأي - - من يقول من علماء أهل الكلام إن ترك الفعل فعلٌ في المعنى ، وكان التقدير عنده إذا

قلت لم يقم زيد ترك زيد القيام ، والله أعلم .

والأولى أنَّ زيداً في مثلِ قولك: لم يقم زيدً ، وما جرى هذا المجرى سَمي فاعلاً لإضافة لفظ الفعل إليه ، لاأنَّه فاعلُّ حقيقي .

(فصل): وأما قولنا: « وحكم الفاعلِ الرفع ، ظهر فيه أو خَفي » فهو يوجب أن يكونَ الفاعلُ مرفوعًا لفظًا أو تقديرًا ، أو حكمًا كما تقدم . انقضت حقيقة الفاعل .

(فصل): وأما على كم ينقسم الفاعلُ ؟ فهو ينقسم على ثلاثة أقسام:

فاعل في اللفظ والمعنى ، وفاعل في المعنى دون اللفظ ، وفاعل في اللفظ دون المعنى ، فاعل في اللفظ دون المعنى ، فالفاعل الذي في اللفظ والمعنى : هو كل اسم ظاهر معرب صحيح حيّ مسماه قادر غير منفيّ معه الفعل الذي استند إليه ، وذلك مثل قولك : خلق الله زيدا ، وضرب زيدا عمرا ، فهذا هو الفاعل الحقيقي بجموع هذه الشرائط ، وأما الفاعل الذي في المعنى دون اللفظ فهو عشرة أنواع :

النوع الأول منها: هو كلَّ اسم جرى في الكلام فاعلاً ، كالمضمرات ، والمبهمات ، والمعدولات ، والمركبات ، وما شاكلها عما يجري فاعلاً من المبنيات ، كلَّ هذه تجري فاعلة في المعنى دون اللفظ لأنها غير معربة ، ألا ترى أنك تقول فيها إذا جرت فاعلة ضربت زيدا ، وضرب هذا عمرا ، وضرب الذي في الدار محمدا ، وأكرمت حذام بكرا ، وأهان تأبط شرا هندا ، فلا يعرف أن هذه فاعلة إلا بالمعنى دون اللفظ ، إلا أنها لو كانت معربة لتبين لك الفاعل من المفعول ، وعلى هذا القياس سائر المبنيات في أنها فاعلة في المعنى دون اللفظ .

والنوع الثاني من الفاعل في المعنى دون اللفظ/: جميع الظاهرات المقدرات التي لا ٢٠/٦٠ يتبينُ فيها الإعرابُ لعلة ٍ، وهي ثلاثة أصنافٍ: جميع المقصوراتِ، وجميع المنقوصات العامة ، وجميع ما أضيف إلى باء النفس ، فالمقصورات مثل : فتى ، ورحى ، وموسى، وعبسى ، والمنقوصات مثل : قاضي ، وغازي ، وما أضيف إلى ياء النفس مثل : غلامي ، وثوبي ، وما شاكل ذلك . فإذا جرت هذه فاعلة كان كل واحد منها فاعلا في المعنى دون اللفظ ، ومثال جريها فاعلة : ضرب موسى زيدا ، وأكرم القاضي عمرا ، وضرب غلامي بكرا ، وإنما كانت فاعلة في المعنى دون اللفظ لما لم يتبين فيها الإعراب ، وإنما لم يتبين فيها الإعراب ، وإنما لم يتبين فيها الإعراب ، لأن آخر المقصور والمنقوص حرفان عليلان ، وبالإجماع إن حروف العلة لا تحتمل الضمة ، ولا الكسرة ، ما لم يسكن ما قبلها ، أو يشدد ، ولأن ما أضيف إلى ياء النفس مكسور ما قبل الباء ، لأن ياء النفس تطالب أن يكون ماقبلها مكسورا في الاسم الصحيح سواء كان الاسم مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا ، وإنما قبلنا في الاسم الصحيح ، احترازا من المعتل الذي يسكن فيه ما قبل الباء نحو : هذا فتاي .

والنوع الثالث من الفاعل في المعني دون اللفظ: المجرور بمن بعد الفعل المنفي ، في مثل قولك: ما جاء من أحدٍ ، لأن التقدير: ما جاء أحد ، ومن زائدة ، فهذا مجرور في اللفظ بمن مرفوع في المعنى فاعل ، وقد تدخل « من » على الفاعل ولا يكون الفعل منفيا ، وذلك في مثل قول امرئ القيس: ""

١) ديوانه : ٨ . وهو البيت الثاني من معلقته المشهورة ، وبعده :

ترى بعر الآرام في عرصاتها وقيعانها كأنه حب فلفل

ينظر: الكامل: ١٨/٢، والمنصف: ٣٤/٣، وشرح القيصائد السبع: ٢٠، وكشف المشكل: ٧٠/١، وكسف المشكل: ٢٣٩/١، وشرح الرصي على الكافية: ٣٦٦/١، والمغني: ٤٣٦، وشرح التسهيل: ٢٣٩/١، وتعليق الفرائد: ٢٣٩/٢، والهمم: ٨٧/١، والدرد: ٢٤/١، والخزانة: ٣٩٧/٤.

وتوضح والمقرأة: موضعان ، لم يعف رسمها: قال الأصمعي: معناه: لم يدرس لما نسجته من جنوب وشمأل ، ومعنى البيت: ليتها قد بليت حتى لا ترمي قلوبنا بالأحزان والأوجاع. (شرح القصائد السبع: ٢٠)

فَتُوضَعَ فَالمِقْرَاةِ لَمْ يَعَفُ رَسَمُها لَيَا نَسَجَته مِنْ جَنُوبٍ وِشَمَالِ

التقدير: لما نسجته جنوبٌ وشمألٌ، ومن زائدة، وكذلك قد تدخلُ «من على الفاعلِ بعد « هل » في مثل قولك: هل قام من أحدٍ ؟ تقديره: هل قام أحدٌ ، ومن زائدة أيضاً. والنوع الرابع من الفاعل في المعنى دون اللفظر: هو المجرور بالباء بعد كفى ، نحو قول الله تعالى " : ﴿ كَفَى باللهِ شَهيداً ﴾ والمعنى : كفى الله شهيداً ،

والنوع الخامس من الفاعلِ في المعنى دون اللفظ : هو فاعلَّ المصدر المضاف في مثل قولك : أعجبني ضرب زيد عمراً ، فزيد مجرور في اللفظ بالإضافة ، وهو فاعلَّ للمصدر مرفوع في المعنى ، وتقديره : أعجبني أن ضرب زيدٌ عمراً ؛ لأن المصدر العامل يقدر بأنْ والفعل .

والنوع السادس من الفاعل في المعنى دون اللفظ هو الفاعل المقلوب مفعولاً فيما كان الأيشكلُ من أشعار العرب خاصة ، وذلك في مثل قول الأخطل":

على العيارات هداجون قد بلغت غبران أو حدثت سوء اتهم هجر وذكره المبرد في الكامل: ٢٥٣/١ مع بيتين قبله ذكر أحدهما المؤلف مستدلاً به على رفع القافية . قال المبرد : و ومن كلام العرب: إن فلاتة لتنوء بها عجيزتها ، والمعنى : لتنوء بعجيزتها ، وأنشد أبو عبيدة للأخطل :

أما كليب بن يربوع فليس لها عند التفاخر إيراد ولا صدر مخلفون ويقضي الناس أمرهم وهم بغيب وفي عمياء ما شعروا مثل القنافذ هداجون قد بلغت غيران أو بلغت سوء اتهم هجر

هداجون : من الهدج ، وهو المشي في ضعف (الديوان : ١٧٨) والشاهد فيه رفع (هجر) ونصب (سوءاتهم) والأصل رفع (السوءات) ونصب (هجر) ولكنه اضطر فقلب لأن القافية مرفوعة » قال ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن : ٩٥ : « وكان الوجه أن يقول : « سوءاتهم – بالرفع – نجران وهجر ، فقلب لأن ما بلغته فقد بلغك » والبيت دارت حوله تخريجات كثيرة ، من أراد المزيد فعليه مراجعة =

⁽١) سورة الإسراء: الآية: ٩٦.

⁽٢) ديوانه: ١٧٨ ، ورواية الديوان:

مِثْلُ القَنَافِذَ هِذَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ اَجْرَانٌ أَوْ بَلَغَتْ سَوْءَ اتِهِمْ هَجَرُ فَنصبَ « سوء اتهم » وجعله مفعولاً مقلوباً ، ورفع « هجراً » وجعله فاعلاً مقلوباً لضرورة الشعر لما كان المعنى لا يخل ، والقافية مرفوعة بدليل قوله في البيت الأولٰ " :

أما كليب بنُ يربوع فليس لها عند المكارم لا ورد ولا صدر فقد صح أن « سوء اتهم » في قوله : أو بلغت سوء اتهم هجر ، فاعل في المعنى دون اللفظ ، وكذلك قول الآخر " :

غَداةً أُحلَّتُ لابنِ أَصْرَمُ طَعْنَةً مُصَينٍ عِبِيطَاتُ السَّدَائِفِ والخَمرُ

وحصين بن أصرم رجل من ضبة ، كان قد نذر ألا يأكل لحمًا ولا يشرب خمراً حتى يقتل ابن الجون الهندي ، فقتله في جوار بني ضبة . عبيطات السدائف : أي نياق سمينات ، والعبيطات : المذبوحات لغير علة . الديوان : ٢٥٣/، والإتصاف : ١٨٧/، وينظر : الكامل : ١٣٠/، وكشف المشكل : ٢٩٦/، 1 والجمل : ٢٠٠، والإتصاف : ١٨٧/، وشرح المفصل : ١٣٠/، وكشف المشكل : ٢٩٦/، وأوضع المسالك : ٢٩٦/،

مجاز القرآن لأبي عبيدة: ۲۹/۲، ومعاني القرآن للأخفش: ١١٨/١ وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة:
 ۱۹٤ ، والكامل: ۲۵۳/۱، والأصول: ۳۱٤/۳، والإيضاح: ۲۲۱، والمحتسب: ۲۸۱/۱، والمحتسب: ۲۸۲/۱، وأمالي ابن الشجري: ۳۱۷/۱، وكشف المشكل: ۲۹۳/۱، وشرح الجمل لابن عصفور: ۲۸۲/۱، ورصف المباني: ۳۹۰، واللسان: (نجر)، والخزانة: ۵۷/٤.

⁽۱) ذكره المؤلف مستدلاً على رفع القافية ، والبيت تليه أربعة أبيات بعدها يأتي الشاهد ، وشرح البيت كما في الديوان : التفارط : التقدم إلى الماء في زحمة من الناس ، ورد : أقبل على الماء ، صدر : عاد منه ، والمعنى : أنه إذ يجتمع القوم متزاحمين على ورود الماء فإنهم يخلفون في الذيل لا يردون ولا يصدرون . (شرح ديوان الأخطل) « الحارى» : ۱۷۷ .

⁽۲) هو الفرزدق ، ديوانه : ۲۵٤/۱ . ورواية الديوان برفع و طعنة » ونصب و عبيطات » ، ويروى البيت كما استشهد به المؤلف بنصب و طعنة » ورفع و عبيطات » أورد ذلك ابن عصفور في شرح الجمل : ١٨٣/٢ : و وأما قول أبي القاسم : ومنهم من يرويه برفع الطعنة ونصب العبيطات فليست برواية ، وإنما هو أصلاح من الكسائي ، وذلك أن يونس بن حبيب سأل الكسائي : لمن إنشاد هذا البيت ؟ وأنشده برفع و الطعنة » ونصب و عبيطات » فقال له يونس : علام ترفع الخمر ؟ فقال : على الاستئناف والقطع ، فقال له : ما أحسن ما قلت لولا أن الغرزدق أتشدنيه مقلوباً .

فنصب « طعنة » على هذه الرواية مفعولاً مقلوباً ، وهي في المعنى الفاعل ؛ لأن الخمر لا يحل المطعنة ، بل الطعنة تحل الخمر ليتداوى به على مذهب من يجيئز التداوي بالمحرمات كالخمر ، " وما شاكل ذلك ، فقد صع أن « طعنة » على رواية من نصب فاعل في المعنى ، وقد سمع في « طعنة » الرفع على أنها فاعل حقيقي ، والعبيطات مفعول ، والخمر استئناف لا عطف ، كأنه قال : والخمر مُحلة كذلك ، فالخمر على هذا القول مبتداً وخبره محذوف ، وهو / محله في التقدير ، ويلحق بهذين البيتين قول الآخ ":

P/71

أَفنى تلادي وما جَمَّعتُ من نَشَب قرعُ القواقيز أَفواهُ الأباريق يروى برفع « أَفواه » ونصبها ، فمن رفع جعل أفواهًا الفاعل ، والقواقيز المفعول ، والقواقيز الفاعل في المعنى ، وكل واحد من هذين ومن نصب جعل أفواهًا المفعول ، والقواقيز الفاعل في المعنى ، وكل واحد من هذين الاسمين فاعل من جهة ومفعول من جهة أخرى ؛ لأنه لا بد من أن يقرع كل واحد منهما صاحبه إذ لا عُذر من الملامسة بينهما ، فعلى هذا يكون المنصوب منهما فاعلاً في المعنى ، وهذا البيت هو أقل التباساً من البيتين الأولين .

⁽١) هذا تفسير المؤلف للبيت ، وهو مخالف لما فسره العلماء ، ولعله ذهب إلى أن الخمر بجعلها فاعلاً قد حلت لابن أصرم ليتداوى بها . أما الببت فقد سبق تفسيره .

⁽۲) هو الأقيشر الأسدي ، ديوانه : ٦٠ ، تحقيق الدكتور : خليل الدويهي ، ١٤١١هـ ، وبعده :

كأنهن وأيسدي القرم معملة إذا تلألأن في أيدي الغرانيــق

بنات ماء معًا بيض جناجنها حمر مناقيرها صغر الحماريــق

هي اللذاذة مالم تأت منقصة أو ترم فيها بسهم ساقط الفوق

التلاد: المال القديم الموروث، والنشب: الضياع والبساتين التي لا يقدر الإنسان أن يرحل بها، والقواقيز: جمع مفرده قاقوزة، وهي إناء يشرب فيه الخمر. اللسان: (ققز) والخزانة: ٢٨٢/٢. وللمل: ١٣٤، ينظر: إصلاح المنطق: ٣٣٨، والشعر والشعراء: ٢/١٥، والمقتضب: ٢١/١، والجمل: ١٣٤، واللمع: ٢٥٨، والحل: ١٩٥، والإنصاف: ٢٣٣/١، وكسشف المشكل: ٢/٥٩، والمقسرب: ١٣٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٦٢/١، والتصريح: ٢٤/٢، والخزانة: ٢٨٢/٢.

والنوع السابع من الفاعل في المعنى دون اللفظ: هو ما أتى بلفظ المغعول، وهو في المعنى فاعل ، وذلك في مثل قول الله تعالى ": ﴿ وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقَفًا مَحفُوظًا ﴾ والمعنى : سقفًا حَافظًا ، وكذلك قوله تعالى " : ﴿ حَجَابًا مَسْتُورًا ﴾ أي : ساترا ، وعلى هذا القياس ما جرى هذا المجرى .

والنوع الثامن من الفاعل في المعنى دون اللفظ هو: المفعولُ مع فعل المفاعلة ، وذلك مثل قولك : ضاربَ زيد عمراً ، وقاتلَ محمد بكراً ، كل واحدٍ من هذين الاسمين فاعل ومفعول في المعنى ؛ لأن من ضَاربك فقد ضَربته وضربك ، فلهذا يكون المرفوع منهما مفعولاً ، ومثل هذا قول الشاعر" :

عبسية لم ترع قفًا أو درهما ولم تسعجم عرفطسًا معجما

وقيل الشاهد:

وليداً حتى عسا واعرنزما قد سالم الحيات منه القدما الأفعوان والشجاع الشجعما وذات قرنين ضروساً ضرزما

ينظر: الكتباب: ٢٨٧/١، ومعاني القرآن للفراء: ١١/٣، والمقتضب: ٢٨٣/٣، والأصول: ١٢٣/٣، والأصول: ٢٢٣/٣، والجبهج: ٢٢١، والجبهج: ٢٢١، والجبهج: ٢٢١، والمناعة: ٢٩١/، والجبهج: ٢٢١، والمنصف: ٢٦/، والحلل: ٢٨٥، ورصف المبانى: ٣٧٤، واللسان (شجعم) والحزانة: ٢١٠/١١.

⁽١) سورة الأتبياء: الآية: ٣٢.

⁽٢) سورة الإسراء: الآية: ٤٥.

⁽٣) هو في ملحقات ديوان لهجاج: ٣٣٣. وقد اختلف في نسبته، فنسبه سيبويه إلى عبد بني عبس:
٢٨٧/١، ونسبه صاحب العقد الفريد للعتابي: ٣٦٧/٥، ونسبه المبرد في الكامل للعماني، محمد
بن ذؤيب: ٣/ ٢٤١، ونسبه ابن عصفور في ضرائر الشعر إلى أبي حناء الفقعسي: ١٠٧، ونسبه
صاحب اللسان (شجعم) إلى مساور بن هند العبسي. وجاء في الخزانة: ٢١٠/١١: و وهذا الشعر
من قصيدة مرجزة أوردها الأسود أبو محمد الأعرابي في ضالة الأديب، وهي:

قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتُ منهُ القَدَمَا الأَنْعَوَانَ والشَّجَاعَ الشَّجْعَمَا

كلُّ واحد مِن الحياتِ والقدم فاعلُّ ومفعولٌ في المعنى ، لأنَّ ما سالم القدم فقد سالمه القدم.

النوع التاسع من الفاعل في المعنى دون اللفظ: هو ما انتصب على التمييز بعد الفعل ، وذلك مثل قولك: تَفَقّاً زيد شحمًا ، وتَصَبّ بدنه عرقًا ، وضِقْتُ به ذرعًا ، وطِبْتُ به نفسًا ، واشتعل الرأس شببًا ، وما شاكل ذلك . كلَّ ما نصب من هذه وماجرى مجراها فاعل في المعنى ؛ لأن التقدير : تفقاً شحم زيد ، وتصبب عرق / بدنه ، وضاق به ذرعي ، وطابت به نفسي ، واشتعل الشيب في الرأس ، وعلى هذا القياس جميع ماانتصب على التمييز بعد الفعل والفاعل ، في أنه فاعل في المعنى دون اللفظ . والنوع العاشر من الفاعل في المعنى دون اللفظ : هو المنصوب على التعجب في مثل والنوع العاشر من الفاعل في المعنى دون اللفظ : هو المنصوب على التعجب في مثل

٧/٦٢

والنوع العاشر من الفاعل في المعنى دون اللفظ: هو المنصوب على التعجب في مثل قولك: ما أحسن زيداً! لأن التقدير عند بعضهم ": حسن زيداً جداً.

ويلحق بهذا المجرور على صيغة التعجب الأخرى نحو قولك : أحسن بزيد الجار والمجرور في « بزيد » ، فاعل في المعنى ؛ لأن التقدير أيضًا: حسن زيدً جداً ، ومنهم من يقول : كل ما نصب على التعجب فهو مفعول ، فإذا قلت : ما أحسن زيداً ا فتقديره على هذا القول : شيء حسن زيداً ، والله أعلم .

هذه العشرة الأنواع كلها فاعلة إذا حلت محل الفاعل ِفافهم ذلك .

(نصل): وأما الفاعلُ في اللفظ ِدون المعنى فهو أربعة أنواع:

النوع الأول منها: هو كلُّ اسمِ نَفَي الفعلُ المسندُ إليه ِنحو قولك: لم يقم زيد ، ولم

⁽۱) قال في كشف المشكل: ٥٠٨/١ : و والمنصوب في باب التعجب مشبه للمفعول به ، وهو المدوح أو المذموم ، وكان حقه أن يكون فاعلاً ، لأن معنى : ما أكرم زيداً : أكرم بزيد جداً .

يخرجُ عمرو ، هذا فاعلُ بإضافة الفعل إليه لا بوقوعه منه كما تقدم .

والنوع الثاني من الفاعل في اللفظ دون المعنى هو: المفعول الذي يقوم مقام الفاعل في باب ما لم يسم فاعله ، نحو قولك: ضُربَ زيد ، وشَتم عمر ، فهذا لفظه لفظ الفاعل لكونه مرفوعًا بعد الفعل لئلا يبقى لفظ الفعل المسند بغير لفظ فاعل مذكور ، وهو في المعنى مفعول ، لأن الفعل واقع عليه تَحقيقًا أو إضافة كما تقدم .

والنوع الثالث من الفاعل في اللفظ دون المعنى : هو ما أتى بلفظ فاعل وهو في الأصل مفعولٌ ، وذلك في مثل قوله تعالى " : ﴿ خُلق من ما عِ دافقٍ ﴾ والمعنى : من ما عِ مدفوق /.

ومثل ذلك اصطلاح العرب في تسمية الناقة راحلة ، وهي في المعنى مرحولة ، وفي المختى مرحولة ، وفي الحشبة راكبة ، وهي في المعنى مركوبة .

والنوع الرابع من الفاعل في اللفظردون المعنى : هو المفعولُ المقلوبُ فاعلاً في البيتين المذكورين في الفاعل في قوله" :

مِثلُ القَنَافذِ هَدَّاجِونَ قد بَلَغَتْ عَجْراًنَ أو بَلَغَتْ سَوءَ اتِهِمْ هُجَرُ وَ وَكَذَلك « هجر »: فاعلٌ في اللفظ لكوندِ مرفوعًا مقلوبًا ، وهو في الأصلِ مفعولُ ، وكذلك قدله " :

غداة أحلَّتُ لابنِ أصرمَ طعنة حصين عبيطاتُ السّدائِفِ والخَمرُ في المعنى مفعولٌ. في المعنى مفعولٌ. في اللفظ لكونه مرفوعًا مقلوبًا ، وهو في المعنى مفعولٌ. (فصل): وأما حقيقة المفعول به: فهو كلُ اسمٍ أو مقدرٍ به انتصب لوقوع الفعل عليه

P/75

⁽١) سورة الطارق: الآية: ٦.

⁽۲) سبق تخریج الشاهد ، ص : ٦٦/

⁽٣) سبق تخريج الشاهد ، ص : ٦٦٦

سواء كان الفعل مقدمًا أو مؤخرًا عليه ، فإنه منصوب مع وجود فاعله لديه سوا أي كان من يمكنُ في المعنى أو لا يمكن من جماد وحيوان وعاقل ،وغير وعاقل ، وشخص ، وغير شخص ، ومذكر ،ومؤنث ، وحكمه النصب ظهر فيه أو خفي سواء أوجب الفعل الواقع عليه أو نفي ، وإن شئت قلت : حكم المفعول النصب لفظًا في المعربات وتقديرًا في المبنيات المقدرات من الظاهرات كما تقدم ، وحكمًا في جميع المبنيات .

(فصل) : وهذا تعبير الحقيقة : معنى قولنا : « إِنَّ المفعولَ به كلُّ اسم أو مقدرٍ به » يَحْتَمُلُ أَن يَكُونَ المفعولُ بِهِ اسمًا ، نحو : ضربَ زيدٌ عمرًا ، ومقدرًا بالاسمِ المفعول بِه ، والذي يُقدرُ بالاسمِ المفعول به الحروف ، حروفُ الجرِ خاصَّة مع الأسماءِ والظروفِ والأفعالِ ، والجملِ ، هذه كلها إذا حلت محلَ المفعول ِقدَرت بالاسمِ إلا أنها أكثرُ ما تقعُ مفعولةً إذا حلت محلُّ المفعول ِالثاني في باب طِّننت وأخواتها ، أو محلُّ المفعول ِالثالث ِ في بابِ أنبأتُ وأخواتها ، ومثالُ هذه الأربعةِ مفعولة في باب ِظننتُ : ظننتُ زيدًا في الدار ، وظننت زيداً أمامك ، وظننت زيداً قام ويقوم ، وظننت زيداً أبوه منطلق ، هذه كلها / ههنا مفعولة ، وهي تقدر بالاسم المجرد المفعول به ، فالحرف والظرف يقدران بالكائن أو المستقر ، والفعل يقدر باسم الفاعل ، والجملة تقدر على حسب ما يسوغ كم تقديره منها ، إن كانَ فيها فعلاً أواسم فاعلِ قُدرت به ، وإن لم يكن فيها اسم فاعلِ ولا فعلٍ قُدَرت بالكائن أو المستقر أيضًا ، فعلى هذا تقولُ في مثالوالأول ِ: ظننت زيدًا كائنًا في الدارِ ، أو كائنًا أمامكَ ، وظننت زيدًا قائمًا ، إذا كان المفعولَ الثاني فعلاً ، ` وظننتُ زيدًا منطلقًا أبوه ، إذا كانَ المفعولُ الثاني جملَّةً ، وعلى هذا القياسِ : أنبأتُ وأخواتها ، تقول : أنبأتُ زيداً عمراً في الدارِ ، أو أمامَك ، أو يقوم ، أو قام ، أو أبوه منطلق ، على قياسِ المسألةِ الأولى سواء بسواءِ .

٧/٦٣

واعلم أن الاسم يكونُ مفعولاً سواءً كان مُعرباً أو مَبنياً ، أو مُقدراً ، ظَاهراً ، كما تقدّم في الفاعل . واعلم أن ظروف الزمان مع ظننت وأخواتها ، ومع أنبأت وأخواتها لا تكونُ مفعولة إلا أن يكونَ المفعولُ الأولُ حدثا نعو قولك : ظننتُ القيام يوم الجمعة ، وأنبأت زيدا الحروج يوم السبت ، فَإنْ كانَ المفعولُ الأولُ شخصاً لم يجز أن يكونَ ظرفُ الزمانِ مفعولاً ثانيا مع ظننت ولا ثالثاً مع أنبأت ؛ لأن المفعولين أصلهما الابتداء والخبر ، فالأولُ بمنزلة الحبر ، وبالإجماع له لا يجوزُ أن يخبر عن الأشخاص بظروف الزمان لعلة تمكنها ، فأما ظروفُ المكان فيجوزُ أن يُخبر بها عن الأشخاص والأحداث ، ويجوزُ أن تكونَ مفعولة مع هذين الفعلين ، سواءً كان المفعولُ ثانياً عن الأشخاص والأحداث ، وتعرفُ أن تكونَ مفعولة مع هذين الفعلين ، سواءً كان المفعولاً ثانياً عن الأن ، فأما الحروفُ فيجوزُ أن تكونَ مفعولة ، بشرطِ أن تكونَ مع الاسم ويحكم أو ثالثاً ، فأما الحروفُ فيجوزُ أن تكونَ مفعولة ، بشرطِ أن تكونَ مع الاسم ويحكم عليها بالنصب في مثل / قولك : مررث بزيد ، وما شاكل ذلك .

P / 74

(فصل): ومعنى قولنا « انتصب بوقوع الفعل عليه » يوجب أن يكون المفعول به منصوبًا ، سواءً كان معربًا أو مبنيًا أومقدراً . والمعرباتُ مثل : ضرب زيدٌ عمراً ، والمبنياتُ مثل ضرب موسى عيسى ، والمبنياتُ مثل : ضرب زيدٌ الذي في الدار ، والمقدراتُ مثل ضرب موسى عيسى ، والفرق بين المبنيّ والمقدر أن المبنيّ يُحكم عليه بالإعراب لأنه غير متمكن في الاسمية ، وهو كالمقصور ، وما أضيف والمقدر : الذي يقدر فيه الإعراب لتمكنه في الاسمية ، وهو كالمقصور ، وما أضيف إلى ياء النفس .

(فصل): وقلنا: « انتصب بوقوع الفعل عليه » احترازاً مما وقع فيه كالظروف ، ومما وقع له كالمفعول من أجله ، ومما وقع معه كالمنصوب بواو مع ، ولكل واحد من هذه بابً

⁽١) سوف يتحدث المؤلف عن حكم وقوع ظرفي الزمان والمكان خبراً عن الأشخاص في باب الابتداء ، ص : ٤٤ ؟

نذكره إن شاء الله تعالى ، وهذا الباب مجرد للفاعل والمفعول به ، ومعنى قولنا : « سوائَّ كان الفعلُ مقدمًا أو مؤخرًا » يُنبئُ أن المفعولَ يجوزُ تقديمُه وتأخيره على الفعل، وإنما جازَ تقديمهُ وتأخيرُهُ لأنه فضلةٌ ، والفضلةُ يجوزُ تقديمها وتأخيرها للاستغناءِ عنها إلاحيثُ يقعُ الإشكال ، وسنذكره في الأحكام إنَّ شاءَ اللهُ تعالى .

(فصل): وقلنا: « مع وجود فاعله لديه » احترازاً من حذف الفاعل فيما لم يسم فاعله ، النه متى خُذف الفاعلُ رُفع المفعولَ ليقومَ مقامه ، ولهذا شرطنًا أن يكونَ ا منصوبًا مع وجود الفاعل ، فمتى حُذف الفاعلُ وجب رفعُ المفعولِ وانتقلَ من هذا البابِ إلى باب ما لم يُسَم فاعله .

وقولنا : « يمكنُ أن يكونَ مفعولاً في المعنى أو لا يمكن » يُنبئ أن كلَ ما وقع َ عليه الفعلُ مفعولً على المجازِ سوام كان الفاعلُ قادراً أو غيرَ قادرِ ، نحو : جرحَ زيدً الخشبة ، وجرحت الخشبة زيدا ، أو كان الفعل موجبًا أو منفيًا ، نحو : ضربت زيدا ، وما ضربتُ زيداً ، فالمنصوبُ هذا يسمى مفعولاً بإضافةٍ لفظ الفعل ، لا بوقوعه عليه كما تقدم في الباب.

وقولنا : « من جمادٍ ، وحيوان ٍ، وعاقل ٍ، وغير عاقل ٍ، وشخصٍ وغير ِشخصٍ » اتساعًا ، وقد دخل تحت / هذا الحديث ، فتدبره ,

(فصل): وقلنا : « وحكمُ المفعول ِ النصب ، ظهرَ فيه أو خفي [و] قد تقدَم الحديثُ عليه ، وهو أنه يوجب أن يكونَ المفعول منصوبًا لفظًا أو تقديرًا أو حكمًا ، بشرط وجود الفاعل ، فإن حُذَفَ الفاعلُ رُفَع المفعولُ ، ونابَ منابه لئلا يبقى الفعلُ بغيرِ فاعلٍ ، فأما التذكيرُ والتأنيثُ فسنذكره في الأحكام إن شاء الله .

(فصل): وأما على كم ينقسمُ المفعولُ به ؟ فهو ينقسمُ أيضًا على ثلاثة ِ أقسام:

9/78

منعول به في اللفظ والمعنى ، ومفعولٌ به في المعنى دون اللفظ ِ، ومفعولٌ به في اللفظ ِ دون المعنى .

(فصل): فالمفعولُ به في اللفظ والمعنى: هو كل اسم صحيح معرب حي فاعلهُ قادرٌ غيرٌ منفيٌ فعله الواقع عليه ، وذلك مثل: خلق الله محمداً ، وضرب زيدٌ عمراً ، هذه الشرائطُ مجتمعة في هذين المفعولين ، فمتى لم تجتمع هذه الشرائطُ لم يكن مفعولاً في اللفظ والمعنى .

(فصل): والمفعولُ الذي في المعنى دون اللفظِ عشرة أنواع:

النوع الأول منها: ما جرى مفعولاً به من الأسماء المبنيات كما تقدم في الفاعل ، نحو: ضرب زيد الذي في الدار ، وأكرم عمرو حذام ، وضرب عبدالله هذا ، وما شاكل ذلك . هذه كلها مفعولات في المعنى دون اللفظ لما لم يتبين فيها النصب الذي هو إعراب المفعول .

P/75

والنوع الثالث من المفعول به في المعنى دون اللفظ : هو ما أُضيف إليه اسمُ الفاعل الذي بمعنى الحال والاستقبال نحو : هذا ضاربُ زيد الآن ، وشاتم عمرو غداً ، وماشاكل ذلك ، هذا مفعول به في المعنى ؛ لأن الفعل واقع عليه وهو غيرُ مفعول في اللفظ ، لأنه مجرور بمعنى الإضافة .

والنوع الرابع من المفعول به في المعنى دون اللفظ: هو الفعلُ الذي أُقيم مقام الفاعل مع فعل ما لم يُسم فاعله نحو: ضُربَ زيدٌ ، وشتم عمرو ، وما شاكل ذلك ، هذا مفعول في المعنى لأن الفعل واقع عليه ، وهو غير مفعول في اللفظ لأنه مرفوع ، وليس من حكم المفعول الرفع .

والنوع الخامس من المفعول به في المعنى دون اللفظ: هو ما أتى بلفظ فاعل ، وأصله مفعول في مثل قول الله تعالى ": ﴿ خُلِقَ من ما وادافق ﴾ أي : مدفوق كما تقدم ، وكاصطلاح العرب في تسمية الراكبة وهي في المعنى مركوبة ، وفي الراحلة وهي في المعنى مرحولة ، وقد تقدم الحديث على هذا الفاعل .

والنوع السادس من المنعول بد في المعنى دون اللفظ: هو كلُ جارٍ ومجرور سواءً كان حرفُ الجر زائداً أو غير زائد غالبًا نحو: مررتُ بزيد ، وما شاكل ذلك ، هذا بشرط أن يكونَ حرفُ الجر الذي هو غيرُ زائد فيتعلقُ بفعل واقع أو ما هو في حكم الفعل الواقع ، وبشرط أن يقع حرفُ الجر الذي هو زائدٌ بعد فعل غير منفيُ ، مثالُ المتعلق بالفعل الواقع: مررتُ بزيد ، ونزلتُ على عمرو ، والذي هو متعلقٌ بما هو في حكم الفعل الواقع : مررتُ بزيد ، ونزلتُ على عمرو ، والذي هو متعلقٌ بما هو في حكم الفعل الواقع في المحرورُ إذا وقع خبراً ، أو نعتًا للنكرة ، أو حالاً للمعرفة ، أو صلةً للناقص ، هذه في الأصل مفعولة ؛ لأنها متعلقة بما هو في حكم الفعل الواقع ، وقد تقدم الحديثُ عليها في قسمة الحروف " ، ومثال حرف الجر الذي يقعُ زائداً بعد فعل غير منفيٌ قول الله تعالى " : ﴿ يَغْفِر لكم من / دُنُوبِكِم ﴾ ، "﴿ ويَنزل من السماء من جبالٍ منفيٌ قول الله تعالى " : ﴿ يَغْفِر لكم من / دُنُوبِكِم ﴾ ، "﴿ ويَنزل من السماء من جبالٍ

مر/٦٥

⁽١) والصواب: المفعول الذي أقيم مقام الفاعل.

⁽٢) سورة الطارق : الآية : ٦ .

⁽٣) انظر: ص: ٥٠

 ⁽٤) سورة الأحقاف : الآية : ٣١ .

⁽٥) سورة النور: الآية: ٤٣.

فيها من برد ﴾ والتقديرُ: يغفرُ لكم ذنوبكم ، ويُنزل من السماءِ برداً ، في بعضِ الأقوال (" ، وإنما قلنا « أو غير زائد إغالبًا » احترازاً من فاعل كفى ، نحو قولك : كفى بالله ، ومثل قول امرئ القيس" :

* لما نَسَجَتُها من جنوبِ وشمأل ِ*

ومن المجرور بعد هل ، نحو قوله تعالى " : ﴿ هل من خَلْق غيرُ الله ﴾ ، وما شاكل ذلك فإن هذه غير مفعولة ، لأن منها ما هو فاعل ، ومنها ما هو مبتداً ، وكذلك المجرور المبتدأ في المعنى بعد النفي ، نحو قولك : ما جاء من أحد ، وما من إله غيره . والنوع السابع من المفعول به في المعنى دون اللفظ : هو الظروف والأفعال ، والجمل ، إذا حلّت محل المفعول الثاني مع ظننت وأخواتها ، أو محل المفعول الثالث مع أنبأت وأخواتها ، مثالها مع ظننت وأخواتها : ظننت زيدا أمامك ، وظننت زيدا يقوم أو قام ، وظننت زيدا أبوه منطلق ، وما شاكل ذلك ، ومثالها مع أنبأت : أنبأت زيدا عمرا أمامك ، وأنبأت زيدا عمرا في هذه المواضع مفعولات في المعنى دون اللفظ ، لأنه لانصب صريحًا فيها. هذه كلها في هذه المواضع مفعولات في المعنى دون اللفظ : هو فاعل فعل المفاعلة نحو :

⁽١) قال الفراء في معاني القرآن: ٢٥٦/٢: و قد ﴿ من ﴾ هنا تسقط فنقول: الآدمي لحم ودم ، والجبال برد ٠٠٠ » وقال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن: ١٤٢/٣: و ف ﴿ برد ﴾ عنده في موضع خفض ، هكذا يقول الفراء ٠٠٠ فأما قول البصريين فيكون ﴿ من برد ﴾ في موضع نصب ، والخفض على البدل ، والنصب عند سيبويه على الحال ، وعند أبي العباس على البيان ٠٠٠ ومن قال إن ﴿ من﴾ زائدة فيهما فهما عنده في موضع نصب لا غير » .

وقال ابن هشام في المغني : ٤٢٨ : ﴿ وقال الفارسي بزيادة ﴿ من ﴾ في ﴿ من برد ﴾ ﴾

 ⁽۲) سبق تخريج الشاهد : ص : ١٦٦، وأورده المؤلف هنا دليلاً على زيادة من ، قال في التهذيب الوسيط :
 ۲٦٠ : « والتقدير : لما نسجتها جنوب وشمأل ، ومن زائدة »

⁽٣) سورة فاطر: الآية: ٣. وفي الأصل: « هل من إله غير الله ».

ضارب زيد عمراً ، والفاعل المقلوب ، وقد تقدم تمثيله في قسمة الفاعل ، فاستخرج القياس من هنالك ".

والنوع التاسع من المفعول به في المعنى دون اللفظ : هو مفعول المصدر إذا أُضيفَ الله نحو قولك : أعجبني ضرب عمرو زيد ، ف عمرو » مفعول في المعنى ، لأن الضرب واقع عليه ، وفاعل الضرب زيد ، وإن تأخر وهو غير مفعول في اللفظ ، لأنه مجرور بمعنى الإضافة ، وكذلك سائر المصادر إذا أُضيفت إلى المفعول / به .

والنوع العاشر من المفعول بد في المعنى دون اللفظ: هو ما أتى على صيغة التعجب الآخرة: نحو قولك: أكرم بزيد! فإنهم يحكمون على الجار والمجرور بالنصب لأنه مفعولاً في الأصل ، وإنا كان زيد مفعولاً في المعنى دون اللفظ ، لأنه مجرور على ماتقدم ، ولأنه لم يقع عليه فعل حقيقي في لفظه ، لأنك إذا قلت : أحسن بزيد الخاحسن : فعل لازم ، والفعل اللازم لا ينصب مفعولاً به ؛ لأنه في الأصل غير واقع عليه فافهم ذلك .

(فصل): وأما المفعولُ به الذي في اللفظ دون المعنى ، فهو أربعةُ أنواع : النوع النوع الأول منها : كلُّ مفعول نفي الفعلُ الواقعُ عليه ، أو كان فاعلهُ غيرَ حيِّ والقادر ومثال ذلك : ما ضرب زيد عمرا ، وأعجب الشعر زيدا ، وما شاكل ذلك ، هذا النوع مفعولُ به بإضافة لفظ الفعل الا بوقوعه كما تقدم ، وهو غيرُ مفعولٍ في المعنى ، الأنه الايقعُ عليه الفعلُ مع النفي ، والا يصمُ الفعلُ من غير الحي القادر .

والنوع الشاني من المفعول به في اللفظ دون المعنى : هو مفعول المفاعلة في مثل قولك: ضاربَ زيد عمراً ، فهو مفعول في اللفظ لما نصب ، وهو في المعنى فاعل ، لأن

⁽۱) انظر: ص: ۱۲/ ۱۲/د، انفر: ص: ۱۲/د بخرور مع على الفاعلية انظر التباس: ۱۲/د *

الضرب وقع منه وعليه ، وكذلك الفاعلُ هو مفعول في المعنى كما تقدم لما وقع عليه الفعلُ مرةً ، وهو فاعلُ في اللفظِ لما رُفَع ووقعَ منه الفعلُ مرةً أخرى ، والمعنى : إنَّ ا فاعلَ المفاعلةِ ومفعولِها فاعلان من جهة ومفعولان من جهةٍ أخرى ، وهذا من أعجب _ شيءِ في العربية ، وقد كان تقدم الحديث على مثل هذا "، ولكن أعدته تأكيداً في البيان .

والنوع الثالث من المفعول في اللفظ دون المعنى ، هو قولنا : محفوظًا بمعنى : حافظًا، ومستوراً بمعنى : ساتراً ، وقد تقدم الحديثُ عليه في تقسيم الفاعل".

والنوع الرابع من المفعول في اللفظ دون المعنى : هو الفاعلُ المقلوبُ مفعولاً في البيتين المتقدمين ، فخذه من هنالك إن شاء الله تعالى" .

c/77 (فصل): وأما أحكام الفاعل والمفعول : فأحكامهما / مشتملة على أربع مسائل : الأولى منها: في معرفة مراتبهما، واختصاص كل واحد منهما بإعراب دون إعراب الآخر .

والثانية : في معرفة تقديمهما ، وتأخيرهما ، وما يتصل بذلك .

والثالثة: في معرفة تأنيثهما وتذكيرهما ، وما يُلحق بذلك من احتجاج في حكم الفعل معهما .

والرابعة : في معرفة الفرق بينهما وما يتصل بذلك من نفي الالتباس .

(فصل): في المسألة الأولى من الأحكام: أما الحديثُ في معرفة مراتب الفاعل والمفعول ، فاعلم أن للفاعل عند الخليل بن أحمد - رحمة الله عليه - وعند الأكثر

- 1Y0 -

انظر: ص: ١٦٥ (1)

انظر: ص: ٥٠-١ (Y)

انظر: ص: ١٧٠ / (4)

رتبتين : إحداهما : أن يكونَ بعد الفعل نحو : ضرب زيدً عمراً ، هذه الرتبةُ هي الأصلُ، وإنما وجب تأخيرُ الفاعل على الفعل ، لأن الفعلَ الذي رفعة وعملَ فيه الرفع ، ورتبةُ العاملِ أن تكونَ متقدمة على المعمول الملازم له ، وإنما قلنا الملازم احترازاً من المعمول الذي هو غيرُ ملازم كالمفعول الذي يجوزُ تقديمه وتأخيرُه لكونه فضلة على الفعل والفاعل ، ومثاله : عمراً ضرب زيدٌ ، وما شاكله .

والرتبة الثانية: أن يكونَ بعد الفعل والمفعول اتساعًا ووجوبًا ، فالاتساعُ في المعرباتِ التي لا إشكالَ فيها نحو: ضربَ عمرًا زيدٌ ، وما شاكل ذلك . وأما الوجوبُ: فيجبُ تأخيرُ الفاعل إذا كان المفعولُ به مضمرًا متصلاً نحو: ضربك زيدٌ ، وما شاكل ذلك . أو اتصل بالفاعل ضميرُ مفعوله نحو قول الله تعالى ": ﴿ يومَ ٠٠٠ لا ينفعُ نفسًا إَيمنَهَا ﴾ فأمّا سيبويه وأصحابهُ فيجيزون للفاعل رتبةً ثالثةً وهي أن يتقدم على الفعل مع الاستفهام والشرط وسنزيدُ هذا الفصل إيضاحًا في مسألة التقديم والتأخير " إن شاء الله تعالى .

(فصل): يجوز أن يكونَ للمفعول بالإجماع مراتب ثلاث:

الأولى: تأخيرُه على الفعل / والفاعل نحو : ضرب زيد عمرا ، وهذه أصل مراتبه ، به الأولى الفعل أول مراتبه ، وكان الفعل أول ، فلما وقع رفع الفاعل ، وكان بعده ، ولما تعدى نصب المفعول ، وكان بعدهما جميعًا ، ولهذا كانت هذه الرتبة هي الأصلُ ".

والرتبة الأخرى: توسطهُ اتساعًا ووجوبًا ، فالاتساعُ فيما كان لا يخلُ من المفعولين

⁽١) سورة الأنعام : الآية : ١٥٨ .

⁽۲) انظر: ص: ۸۷/

 ⁽٣) ذهب الكرفيون إلى أن العامل في المفعول به النصب : الفعل والفاعل ، وذهب البصريون إلى أن الفعل
 وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعًا .

ينظر: الإنصاف: ٧٨/١.

نحو: ضرب عمراً زيد ، وما شاكل ذلك .

والوجوب: توسيطهُ إِذَا كَانَ مُضمرًا مُتَصلاً بالفعلِ نحو: ضربَك زيدٌ ، وما شاكلَ ذلك أو اتصلَ ضميرُهُ بالفاعلِ ، نحو: ضربَ زيداً غلامُه ، وما شاكل ذلك . وسنحتجُ على وجوبِ التوسطِ في هذين المفعولين في مسألة التقديم والتأخير إن شاء اللهُ تعالى .

والرتبة الثالثة: تقدمه على الفعل والفاعل ، إذا كان مضمراً منفصلاً ، نحو قوله تعالى " : ﴿ إِيَّاكَ نعبدُ وإياكَ نَستَعينُ ﴾ وما شاكل ذلك ، لا يجوزُ أن تقول : نعبدُ إياك ولا : نستعينُ إياك ، وإنما وجب تقديم المفعول على الفعل ههنا تنبيها على عظم قدره ، كذا قال سيبويه ، لأنه سئل عن قوله تعالى : ﴿ إياك نعبد ﴾ لم قدم المفعول على الفعل والفاعل ؟ فقال : تنبيها على عظم قدر المعبود ، رواه عنه طاهر بن أحمد - رحمة الله عليه - " ، ويجب أيضاً تقديم المفعول على الفعل والفاعل إذا كان شرطاً أو استفهاماً على مذهب سيبويه .

(فصل): وأما الحديثُ على معرفة اختصاص كل واحد من المفعول والفاعل بإعراب ودن إعراب الآخر، فليس لذلك أصل إلا السماع عن أمير المؤمنينَ علي بن أبي طالب صلواتُ الله عليه ، لأنه روي عنه أنه قال في حديثه لأبي الأسود الدؤلي: الفاعل مرفوع أبدا ، والمفعول به منصوب أبدا ، إذا سميت من فعل به ، ولا بد للفعل من فاعل إما ظاهرا وإما مضمرا - تم كلامه عليه السلام - " وأما قول من قال : إنما

 ⁽١) سورة الفاتحة : الآية : ٥ .

 ⁽۲) ذكره ابن بابشاذ في شرح الجمل: باب (الفاعل والمفعول) لوحة: ۱۶، ونص كلامه: و فإذا رأيت مفعولاً قد وسط فقدم على الفعل فإنه إنما فعل ذلك لمعنى إما للتنبيه على شيء مثل: ﴿ إياك نعبد ﴾ قدم تنبيها على عظم قدر المعبود تعالى علواكبيراً ، قال سيبويه عقب ذكر المفعول: يقدمون في كلامهم ما هم ببيانه أهم وأعنى ٠٠٠ » وانظر الكتاب: ٣٤/١ .

⁽٣) ذكره في كشف المشكل: ٢٩٤/١.

اختص الفاعل بالرفع لأنه شريف ، والرفع أشرف الحركات ، واختص المفعول بالنصب لأنه فضلة يُستغنى عنها في أكثر الأحوال ، فأعطي حركة خفيفة إشعارا بأنه فضلة ، لأنه فضلة كستغنى عنها في أكثر الأحوال ، فأعطي حركة خفيفة إشعارا بأنه فضلة كالتزول تلك الحركة بزواله "، فليس هو باحتجاج واضح ؛ لأن / الفاعل قد يكون شريفا الالبوفي وغير شريف ، وقد يكون المفعول مفعولا على المجاز وهو غير ضعيف . وأما قول من قال : إنما اختص الفاعل بالرفع لأنه قوي فأعطي أقوى الحركات وهي الضمة ، واختص المفعول بالنصب لأنه ضعيف ، فأعطي أضعف الحركات ، وهي الفتحة ، فليس ببرهان لاتح أيضا ؛ لأنه لا يطرد هذا القياس بالإجماع".

(فصل): في المسألة الثانية من الأحكام: وأما الحديثُ في معرفة تقديم الفاعل والمفعول وتأخرهما، فاعلم أن كل واحد منهما ينقسم إلى ثلاثة أقسام ، وهذا ابتداؤنا في قسمة الفاعل ، وبالله التوفيق:

فاعلُ يجبُ تقديمه على بعض الأقوال على الفعل والمفعول ، ولا يجوزُ تأخيره ، وفاعلُ يجبُ توسطه بين وفاعلُ يجبُ توسطه بين الفعل والمفعول ، ولا يجوزُ تقديمه ، وفاعلُ يجبُ توسطه بين الفعل والفاعل ، ولا يجوزُ تقديمه ولا تأخيره .

أما الفاعل الذي يجبُ تقديمه على بعض الأقوال على الفعل والمفعول فعو اسم الشرط ، والاستفهام ، على رأي سيبويه وأصحابه ، ومثال ذلك : من قام ومن يقم أقم معه فد « من » فاعل مقدم للقيام عنده ، وهو مبتدأ عند الخليل وأصحابه ، وقد تقدم الحديث على هذا الفصل مستوفى بالتصحيح والاحتجاج في أول الباب ، فخذه من

⁽١) قال في كشف المشكل: ٢٩٤/١: « وأعطى الرفع لأنه أشرف الأشياء، والرفع أشرف الحركات » وقال في المفعول به: « وأعطى النصب لأنه فضلة في الكلام فأعطى أخف الحركات لتزول بزواله » .

⁽٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل: ٧٥/١: و وثانيها أن الفاعل اختص بالرفع لقوته، والمفعول كذلك بالنصب لضعفه والمعنى بقوة الفاعل تمكنه بلزوم الفعل وعدم استغناء الفعل عنه، وليس المفعول كذلك بل يجوز سقوطه ٠٠٠ » فذكر ابن يعيش ثلاثة تعليلات، هذا الذي ذكرته ما أشار إليه المؤلف.

هنالك موفقًا إن شاء الله تعالى ."

وأما الفاعلُ الذي يجبُ تأخيره على الفعل والمفعول ولا يجوزُ تقديمهُ فهو نوعان : أحدهما : الفاعلُ إذا اتصلَ به ضميرُ المفعول المتقدم ، ومثاله : ضربَ زيداً غلامه ، وزانَ الشوبَ عَلمهُ ، قال الله تعالى " : ﴿ يوم . . . لا ينفعُ نَفْسًا إِيمُنها ﴾ وقال تعالى " : ﴿ يوم ن لا ينفعُ نَفْسًا إِيمُنها ﴾ وقال تعالى " : ﴿ وإذ ابتكَى إِبْرَاهِم رُبّه ﴾ وإنما وجب تأخيرُ هذا الفاعل ههنا لأنه لو تقدم وتأخر المفعولُ لعاد الضميرُ الذي فيه إلى ما بعده لأنه ضميرُ المفعولُ ، وقد تأخر ، وذلك ممتنع لأن الضمائر المغيبة لا تعود الذي اللها على الإطلاق ، فأما قول الشاعر " :

جَزَى رَبُّهُ عَنَّيَ عَدِيَّ بِنَ حاتم حَزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

⁽١) انظر: ص: ٨٥ (

⁽۲) سورة الأنعام : الآية : ۱۵۸ .

⁽٣) سورة البقرة : الآية : ١٧٤ .

⁽٤) هو لأبي الأسود اللؤلي في ديوانه: ١٧٤ . ونسبه ابن جني في الخصائص إلى النابغة النبياني: ١٩٤/١، ولا المرابع المرابع

جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم ، كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المغمول عليه مضافًا إلى الفاعل فيكون مقدمًا عليه لفظا ومعنى ، وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله :

جزی ربه عنی عدی بن حاتم عائدة علی د عدی » خلافا ، الجماعة » .

2/7h

/فنيه قولان : أحدهما أن سيبويه عده لخنًا ولم يجزه لمَّ أعاد الضمير إلى ما بعده . والثاني : أنَّ منهم من قدَّر مصدراً محذوفًا يُعقدرُ من جزى ، وأعاد الضمير إلى ذلك المصدر المحذوف ، وقال أصله : جزى الجزاء ربه ، على أن الهاء في « ربَّهُ » عائدةً إلى الجزاء ، وهذا تقدير بعيد ، غير سائغ .

وأما النوع الثاني من الفاعل الذي يجبُ تأخيره ولا يجوزُ تقديم فهو الفاعل إذا كان مفعوله ضميرا متصلاً بفعله نحو قولك : ضربك زيد وما شاكل ذلك ، فلو قدمت زيداً لارتفع مبتداً ، ولم يكن فاعلاً ، نحو قولك : زيد ضربك ، ولو وسطه بين الفعل والمفعول لعاد الضمير المتصل المنصوب منفصلاً على حرن واحد ، وذلك محال ، لأن الاسم لا يوجد على حرن واحد غير متصل بشيء من الكلام ، وأما الفاعل الذي يجب توسيطه بين الفعل والمفعول ولا يجوز تأخيره ولا تقديم : فهو كل فاعل مبني أو في حكم المبني ، إذا كان مفعوله مبنيا مثله ، أو في حكم المبني ، وليس بينهما فرق ، بعنى ولا لفظ ، وهو ثمانية أنواع ، وهذا تمثيلها وبالله التوفيق :

النوع الأول من الفاعل الذي يبعبُ توسيطهُ بين الفعلِ والمفعول ولا يجوز تقديمهُ ولا تأخيرهُ : هو المقصور إذا كان مفعولُه مقصوراً مثله ، ولا فرق بينهما بلفظ ولا معنى ، وهو مثل قولك : ضرب موسى عيسى ، في موسى » هو الفاعل لما توسط ، فإن كان بينهما فرق بلفظ التذكير أو التأنيث أو بالمعنى ، جاز التقديم والتأخير نحو : آلمت الحكمى الحبلى ، والمت الحبكى الحكمى ، وما شاكل ذلك ، وأكل موسى هندبا " ، وأكل هندبا موسى ، وإغا جاز التقديم والتأخير ههنا لأن الالتباس قد زال ، لأن الحكمى هي المؤلمة للحبلى ، وأن موسى هو الآكل للهندبا ، إذ لا يمكن عكس ذلك .

⁽١) قال في الصحاح: (هدب): « وهندب بفتح الدال ، وهنديا ، وهندياة: بقل ، وقال أبو زيد: الهنديا بكسر الدال ، يمد ويقصر » .

والنوع الثاني من الفاعل الذي يجبُ توسيطه بين الفعل والمفعول: هو الفاعل الذي إذا أُضيفَ إلى ياء النفس ، وكان مفعوله مضافًا إليها مثله ، نحو: ضرب غلامي صاحبي ، مالم يقع فرق بين الفاعل والمفعول بلفظ التأنيث أو بالمعنى ، كما تقدم في المسألة الأولى، فخذ القياس من هنالك .

والنوع الثالث من الفاعل الذي يجبُ توسيطه : هو الفاعل إذا كان مركبًا ومفعوله مركب مثله ، نحو : ضربَ مَعديكَرِبَ رَامَ هُرمُز ، وما شاكل ذلك .

والنوع الرابع من الفاعل الذي / يجبُ توسيطهُ بين الفعل والمفعول: هو الفاعلُ إذا ٦٨/٠٠ كان معدولاً ، ومفعوله معدولاً مثله نحو: ضربتُ حَذَامٍ قَطَامٍ ، وما شاكل ذلك .

والنوع الخامس من الفاعل الذي يجب توسيطه بين الفعل والمفعول: هو الفاعل إذا كان من أسماء الأصوات مثله ، نحو: ضرب سيبويه عمرويه ، وما شاكل ذلك !!

والنوع السادس من الفاعل الذي يجبُ توسيطه بين الفعل والمفعول: هو الفاعل إذا كان مبهما ، ومفعوله مبهم مثله ، مثل : ضرب هذا هذا إلا في التثنية ، فإنه يجوز أن تقول : ضرب هذان هذين ، وضرب هذين هذان ، وإنما جاز ذلك لأن الالتباس قد زال بظهور الألف مع الفاعل .

والنوع السابع من الفاعل الذي يجب توسيطه بين الفعل والمفعول: هو الفاعل إذا كان مضمراً ، ومفعوله مضمر مثله نحو: زيداً ضربته ، وعمراً أكرمته ، وما شاكل ذلك . والنوع الشامن من الفاعل الذي يجب توسيطه بين الفعل والمفعول: الفاعل إذا كان ناقصاً ، وكان مفعوله ناقصاً مثله: نحو: ضرب الذي في الدار الذي في المسجد ، وما شاكل ذلك .

⁽۱) لعله يريد الاسم الختوم به ويه» ويون عندالني بين به المركب المرجي ، - ۱۸۱ -

هذه الثمانية الأنواع إذا جرت فاعلة ومفعولة ، وجب توسيط الفاعل منها وتأخير المفعول ، لأن كل اسمين منها يمكن أن يكون مرة فاعلا ومفعولا أخرى ، ولا فرق بينهما إذ لا إعراب فيهما ، فلمّا عظم الالتباس رد كل واحد منهما إلى رتبته الأصلية ، وهي تقديم الفعل وتوسط الفاعل وتأخير المفعول ، فتدبر هذا الاستخراج فهو من الغريب ، موفقًا إن شاء الله تعالى .

(فصل): والمفعولُ ينقسم أيضًا في التقديم والتأخير على أربعة أنواع / : مفعولُ المحرَّكَ بَعْبُ تقديمهُ على يجبُ تقديمهُ على الفعل والفاعل ولا يجوزُ تأخيرهُ عليهما ، ومفعولُ يجبُ توسيطهُ بين الفاعل والفعل الفعل والفعل ولا يجوزُ تقديمهُ وتأخيرهُ وتوسيطهُ ، وهذا تمثيل ولا يجوزُ تقديمهُ وتأخيره وتوسيطهُ . وهذا تمثيل المسائل وبالله التوفيق :

أما المفعول الذي يجب تقديم على الفعل والفاعل ولا يجوز تأخيره : فهو اسم الشرط والاستفهام إذا جريا مفعولين على رأي سيبويه نحو قولك : من ضربت يا زيد ؟ وما تفعل أفعل مثله ، وما شاكل ذلك ، وتقدير ذلك عند سيبويه إذا قلت : من ضربت أضربت أحدا أضربه ، وإنا تقدم عند لأن الشرط والاستفهمام لهما صدر الكلام .

ومن المفعول الذي يجبُ تقديمه على الفعل والفاعل ، ولا يجوزُ تأخيره : المفعولُ الواقع بعد أمّا التي للتفصيل نحو قوله تعالى " : ﴿ فأمّا اليّتيم فَلا تَقْهَر ﴾ وإنما وجب تقديم المفعول ههنا لأنه وقع بعد التفصيل ، وفي التفصيل معنى الشرط ، والشرط والاستفهام لهما صدر الكلام ".

⁽١) سورة الضحى : الآية : ٩ .

⁽٢) تقدم المفعول في الآية الكريمة ، وهو من أجزاء الجزاء ، وذلك لأنه قصد به أنه ملزم بالحكم والمعنى : إن =

ومن المفعول ِالذي يجبُ تقديمُهُ علي الفعلِ والفاعلِ ولا يجوز تأخيرُهُ : المضمُّر المنفصلُ المنصوب مع الفعلِ الذي تعدى إلى مفعول واحد ما لم يقع استثناء نحو قوله تعالى " : ﴿ إِيَّاكَ نَعبدُ وإِيَّاكَ نَستَعينُ ﴾ يجبُ تقديمُ إياك ههنا للتنبيه على عظم المعبود كما تقدم، وإنما قلنا : مع الفعل الذي تعدى إلى واحدِ ما لم يقع استثناءً ، لأن الضمير المنفصل يجوزُ أن يكونَ متأخراً " مع الاستثناءِ نحو قولك : ما رأيتُ إلا إياك ، وما شاكل ذلك، ويجوز أيضًا أن يكونَ مفعولاً ثانيًا مع ظننتُ وأخواتها نحو : ظننتُ زيداً إياك ، وما شاكل ذلك.

وأما المفعولُ الذي يجبُّ تأخيرُه على الفعلِ والفاعلِ ولا يجوزُ تقديمه : فهو المفعولُ في تلك الثمانية الأنواع في قسمة الفاعل الذي يجبُ توسطهُ لأنه إذا / وجب فيها توسيطُ الفاعل وجب تأخيرُ المفعولِ ليزولُ الالتباشُ ، فاستعمل الخاطر في استخراج القياس من هنالك موفقًا إن شاء الله تعالى .

وأما المفعول الذي يجب توسيطه بين الفعل والفاعل ولا يجوز تقديمه ولا تأخيره فهو المفعول إذا كان مضراً متصلاً كما تقدم نحو : ضربك زيد أ ، ومن جملته : المفعول إذا اتصل ضميرُه بالفاعل نحو : ضربَ زيداً غلامًه ، وقد تقدم الحديث على مثل هذا في الفاعل ، فلا معنى لإعادته ههنا .

عدم القهر ينبغى أن يكون ملازمًا للبتيم . ذكره الرضى في شرحه على الكافية : ٣٩٦/٢ . وقال المرادي في الجني الداني: ٥٢٥ : « ولا يلي أما فعل لأنها قائمة مقام شرط وفعل شرط ، فلو وليها فعل لتوهم أنه فعل الشرط ، وإنما يليها مبتدأ نحو : أما زيد فقائم ، أو خبر نحو : أما قائم فزيد ، وفي كتاب الصفار : أن الفصل بينهما بالخبر قليل ، أو مفعول مقدم ، نحو : ﴿ فأما البتيم نلاتتي ﴾.

سورة الفاتحة : الآية : ٥ . (1)

ويعرب حينئذ مفعولاً به . **(Y)**

وأما المفعولُ الذي يجوزُ تقديمُهُ وتأخيره وتوسيطه : فهو المفعولُ الذي لا يشكلُ معه التقديم والتأخيرُ والتوسيط ، وهو مثل قولك : ضرب زيد عمراً ، وضرب عمراً زيد ، وما شاكل ذلك من الحروفِ والظروفِ والأسماءِ .

(فصل): في المسألة الثالثة من الأحكام: وأما الحديث على معرفة تأنيث الفاعل والمفعول وتذكيرهما ، فاعلم أن الفاعل إذا كانَ مذكراً لم يخل أن يكونَ مفرداً أو مثنى أو مجموعاً ، فإن كانَ مفرداً وجبَ أن يكونَ فاعله بارزاً إذا ابتدأت بذكر الفعل نحو: ضرب زيداً ، فإن قدمت زيداً على الفعل فقلت: زيداً قام ، ارتفع زيد مبتدأ ، ولم يكن فاعلا ، وكان حكم الفعل أن يضمر فاعله فيه ولا يظهر أبدا إلا أن يكون المبتدأ مضمرا مخاطبًا نحو: أنت قمت وما شاكل ذلك . فأما قوله تعالى ": ﴿إذا زُلزلَت الأرضُ رَنالَها وأُخرَجتُ الأرضُ أَثقالها ﴾ فإنما أبرزَ فاعل أخرجتُ ، وجعله ظاهراً لأمرين: أحدهما: إن الآية الأولى قد انفصلت بالإخبار بالزلزال ثم استأنف الأخرى بالإخبار عن

أحدهما : إن الآية الأولى قد انفصلت بالإخبار بالزلزال ثم استأنف الأخرى بالإخبار عن إخراج الأثقال ، فأبرزَ الفاعلَ لطول الكلام تأكيداً للفائدة ، ولو أضمره كجازَ في غير القرآن .

الثاني: إنَّ الشرطَ لم يقع إلا أن يتقدم الفاعل على الفعل وينتقل عن كونه فاعلاً إلى كونه مبتدأ، فأما / إذا تقدَّم فعلُ وفاعلُ ظاهر فيجوز أن تأتي بعده بفعل وفاعل ظاهر أكرا تأكيدا للفائدة، ويجوز أن يُضمر الفاعلُ فيه لأنه يعود إليه، فإذا تقدَّم الفاعلُ على الفعل وصار مبتدأ وهو اسم ظاهر أو مضمر غائب لم يجز أن يكون فاعلُ ذلك الفعل بارزا، إذ الأول يدلُ عليه ، فعلى هذا إذا قلت: زيدُ قام لم يجز إلا أن يكون الفاعل سببًا للمبتدأ و نحو قولك: زيدُ قام أبوه، فإن كان المبتدأ مضمراً مخاطبًا جاز أن يُبرز

 ⁽١) سورة الزلزلة : الآية : ١، ٢ .

فاعل الفعل الذي بعده مضمراً ، مثاله : أنت قمت يا زيد ، وما شاكل ذلك ، ولهذا شرطنا إذا تَقدَم الفاعل على الفعل وكان اسمًا ظاهرا أو مضمراً غائبًا أن يكون فاعل ذلك الفعل مستتراً غير بارز ، لأنك إذا قلت : زيد قام ، وهو يقوم ، استتر فيه الفاعل، ولم يجز إظهاره .

(فصل): وإن كان الفاعل مثنى أو مجموعًا ، وانتقل إلى رتبة المبتدأ نحو قولك: الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، وجب إظهار الضمير في الفعل ، لأن يزول الالتباس بإظهاره ، وهو الألف في التثنية ، والواو في الجمع كما تقدم ، وإن ابتدأت بذكر الفعل قبل ذكر الاسم وجب أن يكون الفعل مفردا فارغاً لا ضمير فيه نحو قولك: قام الزيدان، وقام الزيدون ، ، وما شاكل ذلك . وإنما امتنع أن يضمر في الفعل لأنه لو أضمر فيه لكان للفعل فاعلان على غير سبيل الاشتراك ، ولعاد الضمير الذي فيه إلى ما بعده ، والضمائر لا تعود الإلى ما قبلها فعلى هذا إذا قلت: قاما الزيدان ، أو قاموا الزيدون لم يجز ، فأما قول الله تعالى ": ﴿ أَنْهَمُوا وَصَمَوا كُثِيرٌ مِنهُم ﴾ وقوله : " الزيدون لم يجز ، فأما قول الله تعالى ": ﴿ أَنْهَمُوا وَصَمَوا كُثِيرٌ مِنهُم ﴾ وقوله : " ﴿ وَأَسَرُوا النَّجوى الَّذِينَ ظُلُمُوا ﴾ وقول الشاعر : " الشاعر : " النه المناع المناع المناع النه الشاعر : " الشاعر الله تعالى " الشاعر الله تعالى " المناع ا

قَسَطُواً قومي وساروا سيرة كلفوا من رامها جهد الطلب/ و فذكر فيه أقوالً [أربعة] :

الأول منها: إنَّ الواواتِ فِي هذه المواضع ضمائر مرفوعة بحق الفاعلِ ، وهي عائدة إلى أشياء قد تقدم ذكرها ، فقوله: ﴿ تَعُمَّمُوا وَصَمَّوا ﴾ الواو فيه عائدة إلى قوله تعالى: " ﴿ وَحَسِبُوا اللَّهُ تَكُونَ فِتَنَةً فَعَمُوا وَصَمَوا ﴾ الواواتُ كلها عائدة إلى بني إسرائيلَ في أول

۵/٧.

⁽١) سورة المائدة : الآية : ٧١ .

⁽٢) سورة الأنبياء: الآية: ٣.

 ⁽٣) لم أعثر عليه قيما رجعت إليه من مصادر وهو في كتاب التهذيب الوسيط للمؤلف: ١٠٦ دون نسبة .

⁽٤) سورة المائدة : الآية : ٧١ .

الآية ، وقوله : ﴿ وَأُسَرُوا النَّجُوى الَّذِينَ ظُلُمُوا ﴾ الواو فيه عائدة إلى الناس في أول السورة في قوله : قَسَطُوا قومى ، السورة في قوله : قَسَطُوا قومى ، عائدة إلى شيء قد تقدم فيه ذكر الجمع ، فعادت إليه الواو ، فإذا ثبت أن هذه الواوات الفاعلة عائدة إلى مذكور قبلها صح أن ما بعدها بدل منها " ، و « كثير " بدل من الواو في قوله : ﴿ فَعَمُوا وَصَمَّوا كَثْيَرُ مِنْهُم ﴾ ، و « الذين " بدل أن من الواو في قوله : ﴿ وَأَسَرُوا النَّجُوى الذَينَ ظُلَمُوا ﴾ و « قومي " بدل من الواو في قوله "

ت مر قسطوا قومی وساروا ۰۰۰

هذا أصح ما قِيلَ في مثل هذا والله أعلم ، وإليه ذهب الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوى - رحمة الله عليه -" .

والثاني عما قيل في هذه الضمائر: إِنَّ الواو جيء بها علامة للجمع لا غير ، وليست بضمير فاعل مرفوع بل الفاعل ما بعدها ، وهو الذي كان في المسألة الأولى بدلاً منها . والثالث عما قيل في هذه الضمائر هو: إن الواوات هذه فاعلة للفعل على الحقيقة غير مبدل منها ، ولا هي علامة للجمع ، وما أتى بعدها من فاعل ثان فهو فاعل لفعل محذوف إن وهو يسمى مرفوع التبيين ، فقوله : ﴿ فَعَمُوا وَصَمَّوا كَثِيرٌ مِنْهُم ﴾ كثير : فقال نعل محذوف وتقديره : عمي كثيرٌ منهم ، كأنَّ قائلاً قال : من عمي ؟ فقال : عمي كثيرٌ منهم ، وعلى هذا قياسها . وهذا القول غير مي واضح ، والأصل القول الأول

⁽١) سورة الأنبياء : الآية : ١ .

⁽٢) ذكره الأخفش في معاني القرآن: ٤٧٤/٢.

⁽٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري: ١٥٨/٢.

^(£) سبق تخريج الشاهد ، ص : ٥٨/

 ⁽٥) اختاره ابن بابشاذ في شرحه للبجل: باب الفاعل والمفعول ، لوحة رقم: ١٧.

⁽٦) أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره : العمي والصم منهم كثير . انظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ٣٣/٢ .

من هذه الثلاثة "، وأما الرواية الشاذة وهي : أكلُونا البراغيث ، فَمنهم من تأولها هذا التأويل المتقدم ، ومنهم من / أبطَلها لأنها غير مستقيمة في أصل اللغة ، لأنه جاء ٧٠/ التأويل المتقدم ، ومنهم من / أبطَلها لأنها غير مستقيمة في أصل اللغة ، لأنه جاء بالواو في فعل جماعة ما بالواو في فعل جماعة ما لايعقل بالتاء ، فكان ينبغي أن يقول : أكلتنا البراغيث ،، ثُم ذكر البراغيث بالأكل ، وهو لا يُطلق عَليها لفظ الأكل بل القرض ، هكذا ذكره الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ

(فصل): وإنَّ كان الفاعلُ مؤنثًا لم يخل أن يكونَ أيضًا مفرداً أو مثنى أو مجموعًا ، فإنَّ كانَ مؤنثًا مفرداً لم يخل أن يكونَ مؤنثًا حقيقيًا أو غيرَ حقيقيٍّ ، والمؤنثُ الحقيقي كُلُ ذي فرجٍ ، وغير الحقيقيِّ ضده ، فإنَّ كان الفاعلُ مؤنثًا مفرداً حقيقيًا ، وابتدأت بذكرِ الفعلِ وجبَ أن تأتي معه بتاء التأنيث مع الخبرِ بالماضي ، تقول : قامت هند ، وقعدت

النحوي - رحمة الله عليه -"".

⁽۱) قال أبر حيان في البحر المحيط: ۲۹۷/۱: و فالرفع على البدل من ضمير أسروا إشعارا أنهم الموسومون بالظلم الفاحش فيما أسروا به ، قاله المبرد وعزاه ابن عطية إلى سيبويه ، أو على أنه فاتلل والواو في أسروا علامة للجمع على لفة و أكلوني البراغيث » قاله أبو عبيدة والأخفش وغيرهما ، قيل : هي لفة شاذة . قيل : والصحيح أنها لفة حسنة ، وهي من لفة أزد شنوء ة ، وخرج عليه قوله تعالى : (ثم عموا وصموا كثير منهم) ، وقول الشاعر :

يلومونني في اشتراء النخبل أهلي وكالري أللوم

أو على أن الذين مبتدأ ، وأسروا النجوى خبره ، قاله الكسائي فقدم عليه ، والمعنى : « وهؤلاء أسروا النجوى مبده ، والمعنى : « وهؤلاء أسروا النجوى معنى أنه فاعل بفعل القول ، وحذف أي : يقول الذين ظلموا ، والقول كثيراً يضمر، واختاره النحاس ٠٠٠ وقبل : التقدير : أسرها الذين ظلموا ، وقبل خبر مبتدأ محذوف ، أي : هم الذين ، والنصب على الذم ، قاله الزجاج ، أو على إضمار « أعنى » قاله بعضهم ، والجر على أن يكون نعتًا للناس ، أو بدلاً في قوله : اقترب للناس ، قاله الفراء ، وهو أبعد الأقوال » .

⁽٢) ذكره ابن بابشاذ في شرح الجمل ، لوحة : ١٧ ، قال : و قد و كثير » وو الذين » على هذا في موضع البدل ، فإن قيل : فقد حكي عن العرب و أكلوني البراغيث » قيل : هذه حكاية شاذة من وجهين : أحدهما : مخالفتها الأصول وما عليه الجمهور ، والآخر : وصف البراغيث بالأكل دون القرض ، فقوي الشذوذ فيها فلم يعتد بها » .

زينب ، وما شاكل ذلك ، قال الله تعالى " : ﴿ قَالَتْ يَـلْيِتَنِي مِتْ قَبِلَ هَٰذَا وَكُنْتُ نَسِيًا تمنسِتيًا ﴾ ، فَإِنْ فصلت بين الفعل والفاعل بظرف جاز أن تأتي بالتاء وأن تحذفها ، وإثباتها أجود فتقول : قامتُ اليوم هند ، وقام اليوم هند ، وإن كان الفعل مؤنثًا مفردا غير حقيقيّ كنت مخيراً في إثبات التاء وحذفها ، قال الله تعالى في إثباتها" : ﴿ قَدَّ جَاءَ تَكُم شُوعِظَةً مِن رَّبِكُم ﴾ وقال تعالى في حذفها" : ﴿ فَمن جَآءَ هُ مُوعِظَةٌ من تَربِه ﴾ وإثباتها أجود ، فإن فصلتَ كان الوجهُ حذفهًا ، فتقولَ حينئذرِ: جرَحَ اليومَ الخشبةُ زيدًا ، ونحو ذلك ، ويجوز : جرحت اليوم الخشبة زيدًا ، هذا إذا ابتدأتَ بذكر الفعل ، فإذا ابتدأت بالاسم وكان بعده فعلٌ ماضٍ ، وجب أن تأتي بالتاء في الفعل فتقول : هندُ قامت ، وإنما وجب الإتيانُ بالتاءِ الرِّ لئلا يلتبس فعلُ المذكرِ بفعل المؤنث ِ، لأنك لو قلت: هند قام بغير تاء أشكل على السامع هذا والتبس ، واحتمل أن يكون هند قام أبوها ، لأنَّ المعنى يحتمل ذلك ، وإنما اشترطنا أن يكونَ ماضيًا احترازًا من المستقبل ، فإنه إذا وقع بعد الاسم المؤنث لم يخل أن يكونَ ذلك / الاسمُ مخاطبًا أو غيرَ مخاطبٍ ، فإن كان مَخاطبًا لزمتْ فعلَّه تاج التأنيثِ نحو قولك : أنتِ تقومينَ يا هندَ ، وإنْ كان غيرُ مخاطب كان حكمه حكم فعل المذكر ، ومثاله : هند تقوم ، كما تقول : زيد يقوم ، وهي تقوم ، كما تقول : هو يقوم ، فافهم ذلك .

(فصل): وإن كان الفاعل مؤنثًا مثنى كنت مخيرًا في إثبات التاء وحذفها ، إلا أن الوجه الإثبات ، قال الله تعالى ": ﴿ قَالَتَا لَا نَسُعِّي حَتَّىٰ يُصدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيخَ

°/11

⁽١) سورة مريم : الآية : ٢٣ .

⁽٢) سورة يونس : الآية : ٥٧ .

⁽٣) سورة البقرة : الآية : ٢٧٥ .

⁽٤) سورة القصص : الآية : ٢٣ .

كبير ﴾ ، ويجوز في غير القرآن : قالا ، فإن أخرت الفعل وقدمت الاسم وجب إثبات التاء فتقول : الهندان قالتا ، إلا أن منهم من يجيز حذف التاء مع تأخر الفعل المثنى المؤنث حملاً على فعل المثنى المذكر نحو قولك : الزيدان قاما ، ويقول : إذا استوى المذكر والمؤنث في تثنية الأسماء استويا في تثنية الأفعال ، فعلى هذا يجوز عنده : الزيدان قاما ، والهندان قاما ، فإن وقع بعد المثنى فعل مستقبل جاز أن تجعل حرف المضارعة تاءً لتدل على التأنيث ، وياء حملاً على المذكر المثنى ، وعلى الوجهين قول الله المضارعة تاءً لتدل على التأنيث ، وياء حملاً على المذكر المثنى ، وعلى الوجهين قول الله تعالى " : ﴿ وَوَجَد مِن دُونِهم امرأتين تَذُودان ﴾ بالتاء ، و﴿ يذودان ﴾ بالياء " .

(فصل): وإن كان الفاعلُ مؤنثًا مجموعًا ، وابتدأت بذكر الفعل الماضي جاز لك أن تثبت التاء فيه وأن تحذفها فتقول: جاء ت النساء ، وجاء النساء ، قال الله تعالى في حذفها ": ﴿ وَقَالَ نِسوةٌ في المدينة ﴾ ، ويجوز في غير القرآن: وقالت نسوة ، فإن ابتدأت بذكر الاسم وأخرت الفعل ، وكان المؤنث المجموع من العشرة فما دونها في العدد ، وجب أن تثبت نون التأنيث في الفعل سواء كان ماضيًا أو مستقبلاً ، فتقول: ثلاث ليال من الشهر مضين ، فإن جاوزت العشرة أثبت تاء التأنيث تقول: خمس عشرة ليلة بقيت ، وعشرين ليلة خلت ، وما شاكل ذلك .

واعلم أن جمع المُكسَّر سواء كان لجماعة المذكر أو المؤنثِ يجوزَ أن تثبتَ التاء في فعله إذا ابتدأتَ بذكره ، وأن تحذفها وذلك في مثل قولك : قال الرجالُ ، وقالت الرجالُ، وقال النساء ، وقالت النساء ، وقالت النساء ، وقالت النساء ، وقال الشيخ / طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي - رحمة

P/YI

 ⁽١) سورة القصص : الآية : ٢٣ . وفي الأصل : و فوجد » .

⁽٢) انظر كشف المشكل: ٣٧٨/١ ، ولم أجد هذه القراء ة فيما رجعت إليه من مصادر.

⁽٣) سورة يوسف: الآية: ٣٠.

الله عليه -": « فَإِن أَثبتَ التاءَ نوبتَ حذَف فاعلِ مؤنثٍ ، فإذا قلت : قالت الرجال فالمعنى : قالت جماعة الرجال ، وإذا قلت : قالت النساء ، فهو على أصله بالتاء ، وإذا قلت : قال النساء ، بغير تاء ، قدرتَ حذف فاعل مذكر ، كأنك قلت : قال جميع النساء ، فأما إذا قلت : قال الرجال ، فهو على أصله أيضا .

(فصل): في المسألة الرابعة من الأحكام: وأما الفرقُ بين الفاعل والمفعول عند الالتباس، فيفرقُ بينهما بثمانية أشياءً:

الأول منها: بالإعراب الظاهر في الاسمين جميعًا، أو في أحدهما دونَ الآخر، فما ظهر معه الرفع بعد الفعل المتعدي ظهر معه الرفع بعد الفعل المتعدي فهو مفعولً ، ومناكُ ظهور الإعراب في الاسمين جميعًا: ضرب زيدً عمرا ، ومناكُ ظهوره في أحدهما دونَ الآخر: كره زيدً ما أعجب عمرا ، فه « ما » في موضع نصب بحق المفعول ، ويجوز أن تجعلها فاعلا وزيدا مفعولا ، فتقول: أعجب زيدا ما كره عمرو ، فه ما » هي الفاعل ههنا ، لأن الالتباس قد زال بظهور الإعراب في زيد ، وسواء تبين الإعراب في مفرد أو مثنى أو مجموع أو صحيح أو معتل ، وقد تقدم تمثيله في المصحيح المفرد ، وتقول في المثنى الصحيح المفرد ، وتقول في المثنى الصحيح : ضرب الزيدان العمرين ، وفي المثنى المعتل: ضرب الزيدونَ العمرين ، وتقول في المعتل: ضرب الموسيان العيسين ، وتقول في الجمع : ضرب الزيدونَ العمرين ، وتقول في المعتل: ضرب الموسيان العيسين ، وتقول في المعتل: ضرب الموسيان العيسين ، وتقول في المعتل ، ضرب الموسون العيسين ، وما شاكل ذلك من منقوص ومقصور .

والثاني مما يفرق به بين الفاعل والمفعول عند الالتباس: هو الرتبة أن لم يتبين فيهما الإعراب جميعًا ، أو في أحدهما دون الآخر ، ولم يكن هنالك فرق في لفظ ولا معنى ،

⁽۱) ما ذكره المؤلف ههنا هو معنى كلام ابن بابشاذ ، وقوله هو : و فمن ذكر قلار حذف مضاف مذكر ، ومن أنت قدر حذف مضاف مؤنث ، فتقدير قالت الرجال : قالت جماعة الرجال ، وتقدير قال النساء : قال جميع النساء » انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ، باب الفاعل والمفعول ، لوحة : ١٦ .

فإنه متى عُدم ذلك عُلم أنَّ الفاعلَ هو الأولَ ، وأنَّ المفعولَ هو الثاني ، نحو قولك : ضرب موسى عيسى ، وضرب هذا هذا ، وضرب الذي في الدار الذي في المسجد، وضربت حذام قطام ، وما شاكل ذلك من سائر المبنيات .

والثالث ما يفرق به بين الفاعل والمفعول عند الالتباس: هو المعنى إذا كانا مقصورين أيضًا نحو قولك : أكل/موسى هنْدَبَا ، المعنى يدل أن موسى هو الآكلُ ، وأن الهندبا هي 0/YC المأكولَ ، وكذلك : وسَعَ المَصلَى موسَى ، وأكلَ يحيى كُمثَرَى ، وما شاكل ذلك ، يُرجعُ به إلى المعانى المعقولة .

> والرابع: - مما يفرق به بين الفاعلِ والمفعول عند الالتباسِ - هو لفظ التذكير والتأنيث إن كانا مقصورين أيضًا نحو: آلمت الحُمى الحُبلى ، فهذا فيه فرقان:

> > أحدهما : المعنى ، وهو أنَّ الحُمي هي التي آلمت .

والثانى : لفظُّ التأنيثِ ، وهو أن التاء تدلُّ على الفاعل المؤنثِ ، وكذلك ضربت المثنى الحبلى ، فالتاءُ تدلُ على أن الحُبلى هي الضاربةُ ، وأن المُثنى هو المضروبُ .

والخامس: - ما يفرق به بين الفاعل والمفعول عند الالتباس في الاسمين المبنيين -: هو حروف الجر نحو قولك : مر موسى بعيسى ، ونزل هذا على هذا ، وسارت حذام بقطام ، وما شاكل ذلك ، الذي معه حرف آلجر هو المفعول ـ

والسادس: - مما يفرق به بين الفاعل والمفعول عند الالتباس إذا كان الاسمان معربين -هو رد الفعل وإبقاؤه على ضمير المتكلم، وذلك في مثل قولك: أمكن الرجل القيام، كل واحد من هذين يصلح أن يكون فاعلا أو مفعولاً على هذه الصفة ، فإذا ورد عليك شيء من هذا وأردت أن تُفَرِّق بين الفاعل والمفعول دددت الفعل إلى نفسك فقلت: أمكنني القيام ، فما حُذف وناب الضمير منابه فهو المفعول ، والذي بعده هو الفاعل ،

وكذلك مسألة رواها طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي - رحمة الله عليه -"، وهي قولهم: أمكن الغواص الغوص ، قال: ترد الفعل إلى النفس ، فما حذف وناب الضمير منابه فالثاني هو الفاعل في الأصل لأنك تقول : أمكنني الغوص ، فيكون الغوص هو الفاعل ، لأنه لا يحسن في مثل هذا أن تقول : أمكنني الغواص ، وهو استخراج دقيق فتديره .

والسابع: - مما يفرق به بين الفاعل والمفعول عند الالتباس إذا لم يتبين فيهما الإعراب ولا في أحدهما ، ولم يكن هنالك فرق بلفظ ولا معنى -: هو التوابع الأربعة التي هي : النعت ، والبدل ، والتأكيد ، والعطف ، فإنه متى كان الفاعل والمفعول مبنيين ملتبسين ، وكان في الكلام شيء من هذه التوابع رجع إليهما / الما كانت معربة ثم ننظر فما كان ٢٠/٩ تابعه مرفوعا ، فهو الفاعل ، وما كان تابعه منصوبا فهو المفعول ، ومثال ذلك : ضرب موسى العالم عيسى الجاهل ، وضرب يحيى أخوك موسى أباك ، وضرب هذا نفسه الذي في الدار عينه ، وضرب بعلبك وزيد معديكرب وعمرا ، وما شاكل ذلك . وعلى هذا القياس سائر المبنيات في إذا جرت فاعلة ومفعولة ، ولم يكن معها فرق بلفظ ولا معنى سوافي كان بناوها بناء معضا كبناء الناقصات والمبهمات ، أو عارضا لعلة ، كبناء القصورات وما شاكلها .

الثامن: - مما يفرق بين الفاعل والمفعول به إذا كانا مضمرين جميعًا نه هو عدد ألفاظ المضمرات التي تجري فاعلة ومفعولة ، وحصرها وهو أن التاء والألف والواو والنون الساكن ما قبلها نحو: ضربنا زيدا ، لا توجد إلا فاعلة ، أو مقامة مقام الفاعل ، والياء ، والهاء ، والكان ، والنون المتحرك ما قبلها نحو: ضربنا زيدا ، لا توجد إلا مفعولة فإذا أردت أن تفرق بين الفاعل والمفعول المضمرين رجعت إلى هذه الألفاظ ، فما

⁽١) ذكره في باب الفاعل والمفعول ، لوحة : ١٦ .

رأيته من قبيل الفاعل فهو فاعل ، وما رأيته من قبيل المفعول فهو مفعول ، فإن اجتمع واو ونون في مثل : ضربونا علمت أن الواو هي الفاعل ، وأن النون هي المفعول ، وكذلك إذا اجتمع ألف وكاف نحو : ضرباك ، أو ألف وها وها والمفعول "، أوتا ويا وكذلك إذا اجتمع ألف وكاف نحو : ضرباك ، أو ألف وها والمفعول شرط نحو : ضربتني ، وما شاكل ذلك ، قال أيده الله : واعلم أن لباب الفاعل والمفعول شرط لو استقصيناه لاحتمل كتابًا كاملا ، لأنه أصل النحو ، ألا ترى أن كل مرفوع داخل تحت الفاعل ، وإنما ذكرنا الأكثر وما يحتاج إليه مبيئا مشروع ، فافهم ذلك وقس عليه موفقًا إن شاء الله تعالى .

⁽١) كنى الأصل: ضهناه.

(باب ما لم يسم فاعله)

اعلم أنَّ العربَ مجمعون على رفع الفاعلِ ونصب المفعول ، إلا أن تحذف الفاعلَ فترفع المفعول ، فَإِذَا رُفع لم يجز تقديمُ على الفعل ِ، وذلك مثلُ قولك : ضُرِّبُ زيدٌ ، وشَتم عمرو ، وما شاكل ذلك . وإنما حُذف الفاعل لحجج سنذكرها إن شاء اله تعالى .

(فصل): وفوائد هذا الباب مشتملة على سبع مسائل : /

يُقَالُ في الأولى منها: مالغرضُ الذي لأجله ِ حَذْنَ الفاعلُ وهو لا يجوزُ حذْف في الأصل؟ ويقال في الثانية : إذا حَذَفَ الفاعلُ فما يجوزُ أنَّ يُقامَ مقامهُ من المفعولين , وما لا يجوزُ ؟ ويقالُ في الثالثة : لم إذا حَذفَ الفاعلُ وأُقيم مقامه المفعولُ وجب رفعهُ وهو مفعولًا ، ومن حقِّ المفعولِ النصبُ في الأصلِ ؟ ويقالُ في الرابعة ِ: كيفَ يُصاغُ الفعلُ الذي لم يُسمُّ فاعلهُ عند حذف الفاعل ؟ ويُقالُ في الخامسة : ما يجوز أن يصاغ كَ من الأفعالِ لما لم يُسم فاعلهُ وما لا يجوز؟ ويقالَ في السادسة : لِمَ إذا كانَ الفعلَ الذي لم يُسمَّ فاعلهُ يتعدى إلى المفعولين يجبُ رفع أحدهما ونصبُ الثاني؟ ويقالُ في السابعة: لم لا يجوزُ تقديمُ ما أُقيم مقام الفاعلِ عند حذفهِ من المفعولينِ على الفعلِ ، والمفعولُ ـ فضلةً يجوزُ تقديمها على الفعلِ وتأخيرها ؟

وفي كل واحد من هذه السبع المسائل حديثُ نذكره ههنا إن شاء الله تعالى . (فصل): أما الحديثُ على المسألةِ الأولى ، وهو قولنا : ما الغرضُ الذي لأجله ِ حُذْفَ

- 198 -

با/۷۴

الفاعل ؟ فاعلم أنَّ الفاعل لا يحذف إلا لأحد خمسة أشياء ، إَمَّا لتعظيمه وجلاله ، وذلك في مثل قولد تعالى" : ﴿ إِذَا زَلزَلَتْ الأَرضُ زِلزَالَها ﴾ ، وَمزلزلُها هو الله تعالى، وإلما حذفته لتعظيمه وجلاله كما تقدم ، وإما لهيبته ومخافته ، وذلك في مثل قولك : قتلَ اللَّصُ ، وقد عرفت أن السلطان قتله ، ولكن حذفته للهيبة والمخافة . وإَما لتحقيره وخساسته ، وذلك في مثل قولك : سُرقَ المتاع ، وقد علمت أن السّارِق سرقه ، ولكن حذفته لتحقيره وخساسته كما تقدم . وإمّا للجهل بمعرفته ، وذلك مثل قولك : قتل زيد، وأنت غير عالم من قتله ، فلما لم تعلم القاتل ، رفعت المفعول ليقوم مقامه ، لئلا يبتى وأنت غير عالم من قتله ، فلما لم تعلم القاتل ، رفعت المفعول ليقوم مقامه ، لئلا يبتى الفعل بغير فاعل . وإمّا لأجل الاختصار والإيجاز والإيهام على السامع ، وذلك في مثل قولك : ضَرِبَ زيدٌ وقد عرفت من ضربه ، لكنك اختصرت وأبهمت على السامع . هذا أصل ما حذف الفاعل لأجله " .

(فصل): وأما الحديثُ في المسألة الثانية ، وهو قولنا : إذا حُذف الفاعلُ ، فما يجوزُ أَنْ يَقَام مقامه من المفعولينِ وما لا يجوزُ ؟

فاعلم أن الفاعل إذا حُذف لهذه الوجوه التي تقدم ذكرُها ، أقمت المفعول به ، وهو المفعول المقيقي ليقوم مقام الفاعل ، إلا أنّ الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين يبوز الاقتصار الذي يتعدى إلى مفعولين يبوز الاقتصار على أحدهما ، لأن الأول غير الثاني ، أو يتعدى إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على المعولين لا يجوز الاقتصار على

⁽١) سورة الزلزلة : الآية : ١ .

 ⁽۲) هناك أغراض أخرى يحذف لها الفاعل ، أوردت بعض كتب النحو أهم هذه الأغراض ، من ذلك ما ذكره المؤلف في هذا الكتاب ، وكتابه التهذيب الوسيط : ١٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٩/٧، وفصل فيها ابن عصفور في شرحه للجمل : ٥٣٤/١ ، وانظر الهمع : ٢٦٢/٢ .

أحدهما لأن الأول منهما هو الثاني ، فإن كان يتعدى إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما ، نظر ، فإن كانا غير عاقلين ، نحو : أدخل الميت القبر ، أو أحدهما عاقل والثاني غير عاقل ، نحو : كسي زيد جبة ، جاز أن تقيم أيهما شئت ، فتقول حينئذ والثاني غير عاقل ، نحو : كسي زيد جبة ، جاز أن تقيم أيهما شئت ، فتقول حينئذ أدخل الميت القبر الميت ، وكسي جبة زيدا ، وعلى هذا القياس ما جرى هذا المجرى أو إن كانا عاقلين أقمت الحقيقي منها الذي هو في المعنى مفعول صريح فقلت : أعطي زيد عبدا ، ولا يجوز عكس ذلك : لأن زيدا الذي قبض العبد ، وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما نحو : طنت زيداً عالما وما شاكل ذلك . وجب أن تقيم الأول ويتنع إقامة الثاني ، فتقول : طن زيد عالما ، ولا يجوز عامة الثاني من مفعولي ظننت مقام زيداً عالما وما شاكل ذلك . وجب أن تقيم الأول ويتنع إقامة الثاني من مفعولي ظننت مقام الفاعل عند حذفه ، لأمرين :

أحدهما : أنه بمنزلة الخبر ، ولا مشابهة بين الخبر والفاعل .

والثاني : أنه قد يَحلُّ محلَّ المفعول الثاني من طننتُ وأخواتها الجملةُ والفعلُ والظرفُ الذي هو غيرُ متمكن ، وهذه لا يجوزُ أن تَقامَ مقامَ الفاعل بالإجماع ، وإغا وجب أن يقامَ المفعولُ الأولُ من ظننتُ ، لأنه بمنزلة المبتدأ ، والمبتدأ بينه وبين الفاعل مشابهة قوية سنذكرها في بابه إن شاء الله تعالى .

34/5

وقيل : أُقيم الأولَّ دونَ الثاني ، لأنه الحقيقي الذي لا مانع من إقامته ، وامتنع إقامة الثاني ، لأنه قد تحلُّ محله أشياء تمتنع إقامتها ، وفي هذا القول معنى الأول ، وكذلك

⁽۱) أجاز المؤلف إقامة المفعول الثاني غير العاقل الله عبد الا أنه منع إقامته في كتابه التهذيب الوسيط: ۱۰۹ ، قال: « وإن كان أحدهما غير عاقل أقمت العاقل لا غير فقلت: أعطى زيد درهما ولا يجوز عكسه » وما أجازه هنا هو ما اتفق عليه أكثر العلماء عند أمن اللبس ، قال ابن مالك: وباتفاق قد ينوب الثان من باب كسا فيما التباسه أمن

انظر: شرح ابن عقيل: ٥١١/١، وحاشية الصيان: ٦٨/٢.

إن كان يتعدى إلى ثلاثة مفعولات أقمت الأول منها ورفعته عند حذف الفاعل ، وتركت الآخرين على حالهما فقلت حيننذ : أُعلم زيد عمرا عالما ، وإفا امتنع إقامة الثالث ، لأنه بمنزلة الخبر كما تقدم ، لأن ظننت وأخواتها ، وأعلمت وأخواتها داخلة على المبتدأ والخبر ، والثاني من ظننت والثالث من أعلمت هما الخبر ، فلا يجوز إقامتهما كما تقدم . وامتنع إقامة الثاني من الثلاثة المفعولات مع أعلمت وأخواتها استغناء بالمفعول الأول لكونه قد ولي الفعل فوجب إقامته ، لأنه الأصل ، كما إنه مفعول به صريح . " (فصل) : وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولة الثاني بحرف جر يجوز حذفه ، نحو قولك : اختار زيد عمرا الرجال ، أي : من الرجال ، أقمت الذي ليس معه حرف الجر لا غير ، فقلت : أختير عروالرجال ، أي : من الرجال ، ولا يجوز أن تقيم الذي معه حرف الجر لا أخير ، فقلت : أختير عروالرجال ، أي : من الرجال ، ولا يجوز أن تقيم الذي معه حرف الجر لا أن الأول هو الأصل والذي وقع عليه الفعل".

(فصل): فَإِنْ عَدَمَ المفعولُ به الصريحُ الحقيقيُّ جازَ أَنْ تَقيمَ مَقامَ الفاعل عِندَ حذفه و وعدم المفعول الصريح أربعة أشياءً:

أولها : الجارُ والمجرورُ بشرطِ أَلَّا يتعدى الفعلُ إِلَّا إليهما ، وذلك مثل قولكِ : سِيرَ

⁽۱) لا يجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده ، وهر مذهب البصريين وأجازه الكوفيون والأخفش ، بشرط تقدم غير المفعول ، معاني القرآن للأخفش : ٢١٠/٢، وقال ابن جني في الخصائص : ٣٩٧/١ : و وأجاز أبو الحسن : ضرب الضرب الشديد زيدا ، ودفع الدفع الذي تعرف إلى محمد دينارا ، وقتل القتل يوم الجمعة أخاك ، ونحو هذه من المسائل ، ثم قال : هو جائز في القياس ، وإن لم يرد به الاستعمال » وانظر : أوضح المساك : ١٤٩/٢، وهمع الهوامع : ٢٦٥/٢ .

⁽٢) قال السيوطي في همع الهوامع: ٢٦٤/٢: « وإن كان من باب اختار ففيه قولان: أصحهما: كما قال أبو حيان وعليه الجمهور، تعين الأول، وهو ما تعدى إليه بنفسه وعليه الجمهور، وامتناع الثاني نحو: اخير زيد الرجال، وفيه ورد السماع، قال:

^{*} ومنا الذي اختير الرجال سماحة *

وجوز الفراء وابن مالك إقامة الثاني نحو : اختير الرجال زيداً . . . » .

بزيدٍ ، وُمَّرَ بعمرو ، ونزل على بكر ، وما شاكل ذلك/. وإن شئت أقمت المصدر بشرط أن يكونَ منعوتًا أو مُعرَّفًا أو مَعدُوداً أو مُؤهِّتًا ، وذلك في مثل قولك : سيرَ بزيد سيرً شديدً ، إذا نعتَه ، وعليه قول الله تعالى " : ﴿ فَإِذَا نَفِخَ فِي الصُّورَ نَفَخَدُّ وَ وحِدَّةً ﴾ ، وسِير بزيد السير ، إذا عرفته ، وضرب بزيد ضربتان > إذا عددته ، وإن شئت أقمت الظرف من الزمان إذا كان معدوداً مؤقتاً ، وذلك مثل قولك : سير بزيد يومان ، وإن شئت أقمت الظرف من المكان ، بشرط أن يكون معدودا محدودا ، وذلك مثل قولك : سير بزيد فرسخان ، وما شاكل ذلك . هذه الأربعة كلُّها يجوزُ أنْ تَقَامَ مقامَ الفاعلِ عند حذفه ِ، وعدم المفعول بِه الصريح . فما أقمتَه منها لم يجز تقديمُه على الفعل ِ، لأنه في لفظه بمنزلة الفاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل ، ويجوز أن تجمع بين هذه الأربعة التي يجوزُ أن تُقَيِمها مقام الفاعلِ عند حذفه ِ، وَعَدم المفعولِ الصريح ، وُتَقْيمُ عند جمعيها أيَّهما شئت ، ومثال ذلك : سِير بزيد يومين فرسخين سيرا شديدا ، الذي أقمت ههنا هو الجارُ والمجرور لأنه أولى"من سائرها ، وموضعها الرفع لا النصب على ما تقدم ، ويجوز أن تقول : سير بزيد يومان فرسخين سيرا شديدا ، الذي أقمتُ ههنا الظرفُ من الزمانِ ، لأنه أولى من قِبلِ أنَّ الفعلَ لا يقعُ إلا في زمانِ مختصِ ، هذان هما ما يَقَامُ مَن الأربعة إذا اجتمعتْ ، ويجوزُ أن تقولَ : سير بزيدٍ يومينِ فرسخانِ سيراً شديدا ، الذي أقمته ههنا هو الظرف من المكان لكونه معدودا محدودا . ويجوز أن تقول : سير بزيد يومين فرسخين سير شديد ، الذي أقمتَه ههنا هو المصدر لكونه

P/ 4 2

⁽١) سورة الحاقة : الآية : ١٣ .

⁽٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل: ٥٣٩/١ : « فإن اجتمع للفعل المصدر وظرف الزمان والمكان والمكان والمكان والمجرور ، ولم يكن له مفعول به مصرح كنت بالخيار في إقامة أيها شئت ، إلا أن إقامة المصدر إذا كان مختصًا في اللفظ أولى من إقامة الظرف والمجرور ، قال الله تعالى : « فأذا نفخ في الصور نفخة واحدة » فأقام المصدر ، وهو « نفخة » » .

منعوتًا، وكذلك إِن كان مُعَرَفًا أو مَعدوداً مُؤفتًا ، وقد تقدَّم تمثيله ، فما أقمتَه من هذه الأربعة لم يجز تقديمه علي الفعل كما تقدَّم ، وما لم تقمه جاز تقديمه إلا أن المصدر لا يجوزُ تقديمه على الفعل أصلاً .

(فصل): وأما الحديثُ في الذي لا يجوز إقامته من المفعولين مقام الفاعل عند حذفه، فاعلم أن الأشياء التي لا يجوز أن تقام مقام الفاعل عند حذفه عشرة أنواع ، وهذا ابتداؤنا في الحديث عليها ، وبالله التوفيق:

النوع الأول: - مما لا يجوز أن يقام مقام الفاعل عند حذفه - هو الحالُ ، وإنما امتنع إقامته مقام الفاعل المنع مقام الفاعل المحتمل أن يضمر في الفعل الأنّ الفاعل والذي يقوم مقامه يجوز إضمارهما في الفعل والحالُ لو أقيم لجاز إضماره وذلك ممتنع من قبل أنّ الحالَ لا يكون إلا نكرة ، وقد ذكر مثلُ هذا الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي - رحمة الله عليه - "، واحتجاج ثان ، وهو أن الحالَ هيئة الفاعل والمفعول ، والهيئة لا تذكر إلا بعد صاحبها بالإجماع ، فمتى وجد وجدت ، ومتى حُذف حُذف حُذف من الحال والمفعول ، فإذا وجد الفاعل والهيئة أغنى أن يقام مقامه شيء من الحال وغيره، وإذا وجد المفعول الصريح وهيئته - أعني الحالَ - التي هي صفة له أغنى وحذن المناعل وخذف الفاعل المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول المناعل المفعول الفاعل الفعول وترك الخال الفاعل الفعول الفاعل المفعول الفاعل المفعول الفاعل المفعول أقيم الفاعل الها الفاعل ا

والنوع الثاني: - مما لا يجوزُ أن يقام مقام الفاعل عند حذفه - هو ما انتصب بعد الفعل على التمييز "، وذلك في مثل قولك: تَفَقّا زيد شحمًا ، وتصبب بدنه عَرقًا ،

٠/٧٥

⁽١) قال به ابن بابشاذ في شرح الجمل ، لوحة : ٦٩ ، : « ٠٠٠ ومثل الأحوال لأن ذلك يؤدي إلى رفعها وإضمارها ، وهي لا تكون إلا نكرة » .

⁽٢) - جوز إقامة التمييز الكسائي وهشام فيقال في امتلأت الدار رجالاً : امتلئ رجال . انظر: همم الهوامع :٢٠٠/٢ .

وما شاكل ذلك ، وإنما امتنع إقامة التمييز مقام الفاعل ، لأن التمييز لا يكون إلا نكرةً ، فلو أُقيم لجاز إضماره أيضًا في الفعل كما تقدم في الحال ، وذلك ممتنع من قبل أن التمييز لا يكون إلا اسمًا نكرةً ظاهرةً .

واحتجاج ثان ي: وهو أنَّ التمييز في المعنى هو الفاعل كما قدمنا ، والفاعل لا يقوم مقام نفسه .

واحتجاج ثانٍ ، وهو أن التمبيز بعد الفعل لا يذكر إلا بعد ذكر فاعل ذلك الفعل المذكور على تلك الصيغة ، وذلك الفاعل لا يجوز حذفه لأن فعله لازم ، فلهذا لا يقوم التمييز مقامه لأنه موجود ، وفي هذا معنى الاحتجاج الأوسط .

والنوع الثالث: - مما لا يجوزُ أن يقام مقام الفاعل عند حذفه - هو المفعول من أجله ، نحو قولك: زُرتك طَمعًا في بِرِّكَ ، وما شاكل ذلك ، وإنما امتنع إقامة المفعول من أجله مقام الفاعل ؛ لأنه غرضٌ للفاعل والمفعول ، والغرضُ لا يذكرُ إلا بعد صاحبه الذي أداه وإذا ذكر أحدهما أغنى عن إقامته ، ألا ترى أنّك لا تذكر المفعول من أجله إلا بعد ذكر الفاعل والمفعول في مثل قولك : ضرب زيدٌ عمراً طاعة لله ، ولو قلت : ضرب طاعة لله ، ولو قلت : ضرب طاعة لله ، ولو قلت : ضرب طاعة لله ، ولم تضمر فاعلاً ولم تذكر مفعولاً كان الكلام خلفاً .

والنوع الرابع: - مما لا يجوز /أن يُقام مقام الفاعل عند حذفه - هو المفعولُ معه - أعني المنصوب بواو مع - نحو قولك: جاء زيدٌ وعمراً، وإنما امتنع إقامة هذا لأنه لايقع إلا بعد ذكر الفاعل، فلا معنى لإقامته وهو موجودٌ.

والنوع الخامس: - مما لا يجوزُ أن يَقامَ مقامَ الفاعل عندَ حذفه - هو المفعولُ الثاني بعد ظننتُ وأخواتها ، وإنما امتنعَ إقامةُ هذين المفعولين لوجهين : أحدهما : أن هذين المفعولين بمنزلة خبر المبتدأ ، وخبرُ المبتدأ يحلُ محله الظرفُ

1/10

والجملة والفعل الذي يحتمل الضمير ، والمشتق من الأسماء أيضا ، وهذه كلها لا يجوز أن تقام مقام الفاعل ، لأن الظرف قد يكون متمكنا وغير متمكن ، وهو لا يقوم مقام الفاعل من الظروف إلا المتمكن المعدود أو المحدود ، والجملة قد يكون فيها الفعل والفاعل ، والفاعل ، والفاعل لا يقوم مقام الفاعل ، والفعل أو المشتق يحتملان الضمير ، وذلك والضمير قد يكون فاعلا ، ولو كان ذلك الضمير فاعلاً لعاد إلى غير مذكور ، وذلك عمتنع ، ولأن الفاعل لا يقوم مقام الفاعل كما تقدم .

والثاني: - الذي لأجله امتنع إقامة هذين المفعولين - أنهما لا يجريان إلا صفةً لما قبلهما ، والصفة لا تذكر إلا بعد الموصوف، وإذا ذكر الموصوف فهو أولى بأن يقام مقام الفاعل من الصفة والموصوف مع هذين هو المفعول الأول ، فهذا يقام ولا يتام ولا يتام فتدبر هذا الاحتجاج فهو لطيف .

والنوع السادس: - مما لا يجوز أن يقام مقام الفاعل عند حذفه -: هو خبر كان ، وماحمل عليها مثل: كاد ، وعسى ، وما جرى مجراهما ، وإنما امتنع إقامة خبر كان ، لأنه بمنزلة خبر المبتدأ ، وقد تقدم الحديث على أنه لا يجوز أن يقام مقام الفاعل ما كان بمنزلة خبر المبتدأ في ذكر المفعولين ، فخذه من هنالك موفقًا إن شاء الله تعالى .

والنوع السابع: - مما لا يجوزُ أن يقام مقام الفاعل عند حذفه - هو المفعولُ الثاني مع الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين عاقلين جميعًا ، يجوزُ الاقتصارُ على أحدهما ، وذلك مثل قولك: أعطي زيدً عبداً ، يجب أن تقيم زيداً ، ويمتنع أن تقيم عبداً ، وإنما امتنع إقامة الثاني من هذين المفعولين وهو العبد ، لأن زيداً هو المفعولُ الحقيقي الذي دفع إليه العبد ، والمفعولُ الحقيقي الصريح أولى بأن يقوم مقام الفاعل من المجتلب الذي هو غير أصل من عكست المسألة ، وكان العبد هو الذي دفع إليه زيد جاز إقامته في قول في .

0/17

أُعطي عبد زيداً ، وإن كان المفعولان غير عاقلين ، أو أحدهما عاقلاً والثاني غير عاقل جاز أن تقيم أيهما شئت ، وقد تقدم تمثيله .

والنوع الثامن: - بما لا يجوز أن يقام مقام الفاعل عند حذفه - هو المصدر المؤكد الذي هو غير معدود ولا معرف ولا منعوت ، وذلك في مثل قولك: ضرب ضربًا ، وقام قيامًا ، وما شاكل ذلك ، وإنما امتنع إقامة هذا المصدر لأنه غير متمكن بنعت ولا تعريف ولا عدد ، لأن النعت والتعريف والعدد من خواص الأسماء الصريحة ، ولهذا خصيص بها الظرفان والمصدر ليقمن مقام الفاعل في أنه لا يكون إلا اسمًا صريحًا عند حذفه .

والنوع التاسع: - مما لا يجوز أن يقام مقام الفاعل عند حذفه - هو الظروف التي هي غير متمكنة مسوام كانت ظروف مكان أو زمان ، مثل: إذا ، وإذا ، وحيث ، وأمس ، وقط أنه ، وما شاكل ذلك . وإنما امتنع إقامة هذه الظروف لأنها غير متمكنة م فتنوب مناب الفاعل ، لأنه لا يكون إلا اسمًا صريحًا كما تقدم .

والنوع العاشر: - عَالَايجوزُ أن يقام مقام الفاعل عند حذفه - هو المنصوب على معنى التعجب نحو قولك: ما أحسن زيداً! وما شاكل ذلك، وإغا امتنع إقامة هذا المنصوب؛ لأن فاعل فعل التعجب مضمر فيه، ولا يجوزُ حذفه ولا إظهاره، وهذا المنصوب لا يقوم مقامه وهو موجود ، فإذا قلت: ما أحسن زيداً! فأحسن : لا يتصرف ، وفاعله مضم فيه .

(فصل): وأما الحديثُ في المسألة الثالثة ، وهي قولنا : لِمَ إِذَا حُذَفَ الفاعلُ وأُقيمَ مقامَه شيء من المفعولين وجب رفعه وهو مفعولً ، ومن حق المفعولي النصب ؟ .

⁽١) أجاز الكوفيون والأخفش نيابة غير المتصرف نحو: سير عليه سحر، وجلس عندك. انظر: الهمع: ٢٦٧/٢ .

فاعلم أن هذا المفعول لم يُرفع إلا حرصًا على ألّا يَبقى الفعل بغير فاعل لفظًا ولا معنى ، لأنه إذا حَذَفَ الفاعل في المعنى ثم حَذِفَ حكمه في الإعراب أخلَّ بالمعنى خللا عظيمًا ، فلم يبق إلا رفع المفعول لئلا يُحذف الفاعل وحكمه جميعًا ، وحكمه الرفع في الإعراب ، وإنما خُصَّ المفعولُ بأن يَقومَ مقامه ، لأنه أصلَّ ما يطلبه الفعل عندما ينتقل ، ٢١٠ ولأنه لا يَشكلُ على السامع أنه مفعولٌ في المعنى ، فإذا قلت : ضرب زيد ، دلَّ المعنى على أنّ زيداً مفعولٌ ، ودلَّ الإعرابُ على أنه فاعلٌ في اللفظ ، لما كان مرفوعًا ، فافهم ذلك .

(فصل): وأما الحديث في المسألة الرابعة: وهي قولنا: كيف يصاغ الفعل الذي لم يسم فاعله عِندَ حذف الفاعل؟.

فاعلم أن الفعل الذي يصاغ لما لم يسم فاعله لا يخلو من أن يكون صحيحا أو معتلأ ، فإن كان صحيحا لم يخل أن يكون ماضيا أو مستقبلا ، فإن كان ماضيا لم يخل أن يكون آلاثيا ضممت أوله وكسرت ثانيه يخل أن يكون آلاثيا أو زائدا على الثلاثي ، فإن كان آلاثيا ضممت أوله وكسرت ثانيه على الإطلاق ، فقلت : ضُرب زيد ، وُشتم عمرو ، وقتل بكر ، قال الله تعالى " : ﴿ ضُرب مَثل فَاستَمْعُوا له ﴾ ، وقال تعالى " : ﴿ قَتلَ الْخَرَّاصُونَ ﴾ ، وقال تعالى " : ﴿ قَتلَ كَيْفَ قَدَّر ﴾ ، وقال تعالى " : ﴿ وَمَنْ قُدر عَليه رزقه ﴾ ، فذكر هذه الأفعال سبحانه مضمومة الأول مكسورة الثاني لما كانت ثلاثية .

وإن كان زائداً على الثلاثي ضممت أوله ، وكسرت ما قبل آخره على الإطلاق ،

⁽١) سورة الحج : الآية : ٧٣ .

⁽٢) سورة الذاريات : الآية : ١٠ .

⁽٣) سورة المدثر : الآية : ٢٠ .

⁽٤) سورة الطلاق: الآية: ٧.

فقلت : دُحرِجَ الحجرِّ ، وَقَرْمِطَ الخطُّ ، وكَبْكِبَ زِيدٌ ، وما شاكل ذلك ، قال الله تعالى " : ﴿ إِذَا زَلَزِلِتَ الأَرضُ تعالى " : ﴿ إِذَا زَلَزِلِتَ الأَرضُ زَلَزَالَهَا ﴾ . وقال تعالى " : ﴿ إِذَا زَلَزِلِتَ الأَرضُ زَلَزَالَهَا ﴾ .

وإِنْ كَانَ الصحيحُ مستقبلاً ، ضممتَ أوله وفتحتَ ما قبلَ آخره على الإطلاق ، سوا عَلَى المَّلاق ، سوا عَلَى الم كَانَ ثلاثيًا أو رباعيًا ، تقولُ : يُضَرَّبُ زيدٌ ، ويقْتَلُ عمروٌ ، ويدُحرَجُ الحجرُ ، ويقرْمَطُ الكتابُ ، قال الله تعالى " : ﴿ أُولَا يَرَوُنَ أُنهَم يَفْتَنُونَ ﴾ ، وقال تعالى " : ﴿ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ﴾ .

(فصل): وإِنْ كَانَ الفعلُ الذي صِيغَ لِما لم يَسم فاعلهُ معتلاً ، لم يخل أن يكونَ ماضيًا أو مستقبلاً ، فإن كان ماضيًا لم يخل أن يكونَ معتلَّ الفاء أو العين أوالملام ، فإن كان معتلَّ الفاء بالواوِّح؛ وُعدَ زيدُ بالقتال ، ووُقتَ له الخروجُ ، ووُكدَ هذا الحرفُ بحرف ثان كان لك فيه وجهان : إن شئتَ تركتَ الواوَ مضمومةً على حالها لزومًا للأصل ، وإن شئتَ قلبتَها همزةً ليسهلَ النطقُ بالحرف العليل فقلت : أُعدَ زيدُ بالقتال ، وأُقتَ له بالخروج ، وَوُكدَ قوله تعالى " : ﴿ وإذا المراك الرسل أقتت ﴾ بالهمزة والواو " .

(فصل): وإن كان الفعل الماضي معتل العين مثل: قام وقال وسار ، وباع ، وساق ، وغاص ، وما شاكل ذلك ، فإن أردت أن تصوعه لما لم يسم فاعله جاز لك وجهان:

⁽١) سورة الشعراء : الآية : ٩٤ .

⁽٢) سورة الزلزلة : الآية : ١ .

⁽٣) سورة التوبة : الآية : ١٢٦ .

⁽٤) سورة التوبة : الآية : ١١١ .

⁽٥) والصحيح: أكد هذا الحرف بحرف ثان ، على أصل قلب الواو هنزة . ومي للمُصل: ووكد

⁽٦) سورة المرسلات : الآية : ١١ .

⁽٧) قرأ أبو عمرو وحده (وقتت) بواو ، وقرأ الباقون : (أقتت) بألمف،السبعة لابن مجاهد : ٦٦٦ .

أحدهما : أن تكسر أول الفعل وتجعل حرف العلة ياء سواء كان من ذوات الياء أو من ذواتِ الواو ، تقول : سِير ، وبيع ، وقِيل ، وغيض ، وسِيق ، بكسر أول الأفعال ، وفي هذا تعليل ، وهو : أن أصلَ قيلاً : ُ قُولاً ، على الأصل ، فنقلتَ الحركةَ على الواو ؛ لأنها كسرةً ، والكسرة لا يحتملها حرف العلةِ ، فتنقلها عنها إلى القافِ ، بعد أن حذفت حركة القاف ، لتنقل إليها الكسرة ، فبقيت الواو ساكنة وقد انكسر ما قبلها ، فقلبتها ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ، لأن كلّ واو سكنت وانكسر ما قبلها قلبت ياءً ، كوادٍ ميزانٍ ، وميعادٍ ، لأن أصله من : وزن ، ووعَد ، فيصير في ذواتِ الواو على هذا التعليل نقل وسلُّ وقلب ، نقلُ حركة الوادِ إلى القان ، وسلبُ حركة القان ، وقلبُ الواوياء ، وإذا قلت : بيُّع ، فأصله : بيُّع ، بتحريكِ الياءِ بالكسر ، وإنما نقلت الكسرة كنها لنقلِها إلى الباء بعد أن سلبت حركة الباء، ونقلت الكسرة إليها فبقيت الياء ساكنة فتركت على حالها ، وتصير أيضا في ذواتِ الياءِ على هذا التعليل ، سلبُ ونقلُ ، لا غير ، سلب حركةِ الباءِ وما حلّ محلها ، ونقلُ حركةِ الياءِ إليها ، وقد أُجيز مع هذا التعليل أن يُشار بالضم في أول هذه الأفعال ، حرصًا على لزوم الأصل ، فيقال: قِيلَ ، وسير ، وغيض ، وسيق ، وقد قُرئ قول الله تعالى " : ﴿ وغِيُّضَ اللَّهُ ﴾ ، ﴿ وَسِيقَ الذين اتَّقُوا رَبَّهُمَ إِلَىٰ الجِنَّةِ زُمُرا ﴾ ،" ﴿ وقيلَ بَعَدا للقومِ الظَّلَمْين ﴾ .

⁽۱) سورة هود : الآية : ٤٤ . قال الجزري في النشر : ٢٠٨/٢ : و واختلفوا في قيل ، وغيض ، وجيء، وحيل ، وسيق ، وسيئت . فقرأ الكسائي وهشام ورويس ، بإشمام الضم كسر أوائلهن ، ووافقهم ابن ذكوان في : حيل ، وسيق ، وسيئت ، وسيئت ، ووافقهم المدنيان في : سيء ، وسيئت فقط والباقون بإخلاص الكسر .

⁽٢) سورة الزمر : الآية : ٧٣ .

 ⁽٣) سورة هود : الآية : ٤٤ . وجاء في الأصل (وقيل بعداً لعاد كما بعدت ثمود) والآية هي قوله
 تعالى: ﴿ ألا بعداً لمدين كما بعدت ثمود ﴾ سورة هود : الآية : ٩٥ ، وعليها فلا شاهد في الآية ،
 ولعله يريد ما أثبت في الأصل ، والله أعلم .

و ﴿ سِينَ وَجُوهُ اللّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ، وقد اختير أن يُؤخذ من الضم شيء ومن الكسر شيء ثم يُجمعان حركة واحدة تسمى : الروم ﴿ ، وهي بين الكسر والضم ﴿ وهي لا تُعرفُ إلا بتحريك الشفاه ، للبصير دون الضرير ، وكسر أول الفعل أفصع اللغات والله أعلم . (فصل) : والوجه الثاني الذي يجوز في الفعل المعتل العين إذا أردت أن تصوغه لما لم يسم فاعله : هو أن تضم أول الفعل ، وتقلب حرف العلة واوا ، سوا يُككن من ذوات الواو أو من ذوات الباء ، فتقول حينئذ في قبل ، وسير ، وبيع ، وغيض : قول ، وسور ويوع ، وغوض ، فإذا قلت : قول ، فأصله قول ، على الأصل ، وإنما نقلت حركة الواو على هذا التعليل ، سلب لاغير ، وهو سلب حركة الواو ، وإذا قلت : يوع ، وسور وسور ، فأصله : بيع على الأصل ، وإذا قلت : بوع ، وسور وسور ، فأصله : بيع على الأصل ، فنقلت الحركة على الباء ؛ لأنها حرف عليل ، والكسرة ثقيلة قالقيتها عنها فبقيت ساكنة ، وقد انضم ما قبلها ، فقلبتها واوا ، لأن

⁽۱) سورة الملك : الآية : ۲۷ . قال أبو حيان في البحر المحيط : ٣٠٣/٨ : و وأخلص الجمهور كسرة السين ، وأشمها الضم أبو جعفر الحسن ، وأبو رجاء وشيبة وابن وثاب وطلحة وابن عامر ونافع والكسائي » .

⁽Y) المشهور عند النحويين أنه إشمام وليس بروم ، قال ابن عصفور في المتع : ٢/٢٥٤ : و ومن العرب من إذا نقل الكسرة من العين إلى الفاء أشم الفاء الضمة دليلاً على أن الفاء مضمومة في الأصل ، وذلك بأن تضم شفتيك ثم تنطق بالفعل ، ولا تلفظ بشيء من الضمة ، ولو لفظت بشئ من الضمة لكان روماً لا إشماماً . قال الزجاجي : وذلك لا يضبط إلا بالمشافهة ،إشارة إلى أنه لا يسمع بل يرى، وأما بعض النحويين وكافة القراء فإنهم يجعلون الكسرة بين الضمة والكسرة ، والذي عليه المحققون من النحويين ما ذكرت لك ، ولذلك سموه إشماماً » ، وانظ : ٢٠٢، وشرح الجمل لابن بابشاذ ، لوحة : ٢٠٩، والمغني في تصريف الأفعال للدكتور : عبدالخالق عضيمة : ٢٠٧ .

بالياءِ من أيقن وأيسر ، وعلى هذه العلة أنشد بيت ابن الأعرابي":

لَيتَ وَمَا يَنفَعُ ليتُ ليتُ ليتُ ليتَ زَمَانًا بُوعَ فَاشتَرْيتُ"

واللغة الأولى أفصح - أعني كسر أولاً الفعل - وقلب حرف العلة ياءً ، لأنه الذي ورد في كتاب الله تعالى ، والذي استعملته العرب في أشعارها ، ولم يُسمع على هذه اللغة الآخرة إلا بيت ابن الأعرابي من أشعار العرب الفصيحة .

(فصل): وإن كان الفعل الماضي الذي صيغ لما لم يُسم فاعله معتل اللام، فهو من قبيل الصحيح في ضم أوله، وكسر ثانيه إن كان ثلاثيًا نحو: رَمي، وُدعي، وضم أوله، وكسر ثانيه إن كان ثلاثيًا نحو: رَمي، وُدعي، وضم أوله، وكسر ما قبل آخره إن كان زائداً على الثلاثي نحو: أُعطي، وأُغنِي، واستدعي، واستنني، وما شاكل ذلك.

(فصل): وإن كان الفعل الذي صيغ لما لم يسم فاعله معتلاً مستقبلاً ، لم يخل أيضاً أن يكونَ معتلاً الفاء بالواو نحو : يُوعَد ، ويُوزَن معتلاً الفاء بالواو نحو : يُوعَد ، ويُوزَن ، ثبتت معه ، ولا يجوز حذفها كما حذفت في فعل ما سمي فاعله مثل : يلد ، ويوزن ، ويزن ، وما شاكل ذلك . فتقول : يُولَد ، ويُوزَن ، ويُوعَد ، ويُوفى . وما شاكل ذلك . ولما ضمة ، وهي في الأصل متولدة منها ، وحذفت من يلد فلك . وإنما ثبتت ههنا لأن قبلها ضمة ، وهي في الأصل متولدة منها ، وحذفت من يلد

ورواية الديوان : « بيع » ، والبيت في كشف المشكل : ٣١٠/١، كما رواه المؤلف .

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧٠/٧، ومغني اللبيب: ٥١٣، وأوضع المسالك: ٢/٥٥، وشرح شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٥٥، ومغني اللبيب: ٦٣/٣، والتصريح: ٩٤/١، وهمع الهوامع: ١٦٥/٢، والدور: ٢٢٢/٢.

c/14

⁽۱) هو محمد بن زياد الأعرابي ، أبو عبدالله ، من رواة الأشعار والأخبار ، اشتهر بكثرة الحفظ ، من مؤلفاته : كتاب النوادر . ترجمته في إنباه الرواة : ۱۲۸/۳ ، ومعجم الأدباء : ۱۸۹/۱۸ ، وبغية الوعاة : ۱۰۵/۱۸ .

⁽۲) ينسب إلى رؤية بن العجاج ، وهو في ملحقات ديوانه : ۱۷۱ : وروايته المشهورة : ليت وهل ينفع شيئًا ليت ليت شبابًا بوع فاشتريت

ويعد ، ويزن ، لأن قبلها يا أو ما هو من جملة اليا ومن حروف المضارعة ، وبعدها كسرة أو الكسرة والياء ضدان لها ، وهو لا يجمع بين الضد وضده ، وإن كان الفعل المستقبل الذي صيغ لما لم يسم فاعله معتل العين ، وجب أن تقلب حرف العلة ألفا لسكونه في الأصل وانفتاح ما قبله ، وذلك في مثل قولك : يسار ويباع ، ويقال ، ألا ترى أن أصل يسار : يسير أو فنقلت الفتحة إلى السين فبقيت الياء ساكنة ، وقد انفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا ، لأن كل ياء أو واو سكنا وانفتح ما قبلهما قلبا ألفا على أحد التعليلين ، واعتبر ذلك في مثل : دعا ، وأصله بواو ساكنة ، ورمى ، وأصله بياء ساكنة أيضا ، وكذلك في الأسماء : فتى ، وعصا ، وكذلك إذا قلت : يقال ، وأصله ؛ يقول ، وتعليله كتعليل سار ، في قلب الواو ألفا بعد نقل الحركة عنها إلى ما قبلها ، ومنهم من يُجيز في التصريف أن كل واو وياء تحركا وسكن ما قبلهما يقلبان ألفا ، ويقول في مثل : يقال ، ويسار ، أصله : يقول ، ويشير ، فتحركت الواو والياء بالفتح ويقول في مثل : يقال ، ويسار ، أصله : يقول ، ويشير ، فتحركت الواو والياء بالفتح ويقول في مثل الأول أوضع .

(فصل): وإن كانَ الفعلُ الذي صيغ لما لم يسم فاعله مستقبلاً معتلاً اللام، وجب أن تقلب حرف العلة فيه ألفًا لسكونه وانفتاح ما قبله سواة كان الفعلُ من ذوات الواو أو من ذوات الياء، و ذلك في مثل قولك : يُدعى/، ويرمى ، ويغزى ، ويرضى ، وما شاكل ذلك ، ألا ترى أن أصلَ يرمى ، ويرضى ، بالياء ، فلما كانت ساكنة وقد تحرك ما قبلها بالفتح قلبت ألفًا ، وكذلك أصلُ : يدعى ، ويغزى ، بالواو ، فلما سكنت وانفتح ما قبلها تجبلت ألفًا كما تقدم ، والدليلُ على أن هذا بالياء ، وهذا بالواو أنك ترد الفعل إلى النفس فتظهر الياء في ذوات الياء ، والواو في ذوات الواو حين تقول :

P/41

رميت ، ورضيت ، وغزوت ، ودعوت ، وما شاكل ذلك . والحديث على المستقبل المعتل سواء كان ثلاثيًا أوزائدًا على الثلاثي سواء ، فافهم ذلك .

وإنما وجب أن يُصاعَ الفعلُ الذي لم يسم فاعلهُ صيغة يُخالفُ صيغة الفعل الذي سمي فاعله ، ليفرق بين ما سُمي فاعله ، وبين ما لم يسم فاعله .

(فصل): وأما الحديثُ في المسألة الخامسة ، وهو قولنا : ما يجوزُ أن يصاغ من الأفعال لل الم يسم فاعله ، وما لا يجوزُ؟ فاعلم أنه يجوزُ أن يصاغ من الأفعال لل الم يسم فاعله كلَّ فعل متعد سوا كمان يتعدى إلى واحد ، أو إلى اثنين ، أو إلى ثلاثة ، وقد تقدم تمثيلُ هذه الأفعال ، ويجوزُ أن يصاغ كلُ فعل لازم يجوزُ أن يعدى بغيره ، وذلك في مثل قولك : سار ، وقام ، وقال ، لأنه يجوزُ أن تقول : سير بزيد ، وقيم بعمرو ، وقيل لعبدالله ، وما شاكل ذلك ، هذه يعديها حرف الجركما تقدم تمثيله ، وهمزة النقل ، في مثل قولك : أقيم زيد ، وأسير عمرو ، وأعيد محمد ، وما شاكل ذلك . ويجوزُ أن يعديها ، فتقول : توم رئيد ، وما شاكل ذلك . ويجوزُ أن يعديها ، فتقول : توم رئيد ، وأسير عمرو ، وأعيد محمد ، وما شاكل ذلك . ويجوزُ أن يعديها تضعيف العين ، فتصاغ كما لم يسم فاعله ، فتقول : توم رئيد ،

(فصل): والتي لا يجوزُ أن تُصاغ من الأفعالِ لما لم يسم فاعله سبعة ، وهي: كان" وأخواتها ، وما حُمل عليها ، مثل عسى ، وكاد ، وما شاكلهما ، وجميع أفعال الطباع

⁽۱) على اعتبار أنها متعدية ، أماالفعل اللازم فيمتنع بناؤه للمفعول ، قال ابن السراج في الأصول : ۷۷/۱ : « واعلم أن الأفعال التي لا تتعدى لايبنى منها فعل للمفعول ؛ لأن ذلك محال ، نحو : قام وجلس ، لا يجوز أن تقول : قيم زيد ، ولا جُلسَ عمر قَ ٠٠٠ » .

⁽۲) أجازه ابن عصفور ، قال في شرح الجمل : ٥٣٥/١ : و والصحيح أنه يجوز بناؤها للمفعول ، وهو مذهب سيبويه ، ولكن لا بدمن أن يكون في الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف فتقول : كين في الدار ٠٠٠ » وفي الأصول لابن السراج : ٨١/١ : و وقد أجاز قوم في كان زيد قائماً أن يردوه إلى ما لم يسم فاعله : فيقولون : كين قائم . قال أبو بكر : وهذا عندى لا يجوز ٠٠٠ » .

التي لا يجُوزُ أن تتعدى ، ولا أن يعدَّيها غيرها في مثل ِ: شَرُفَ ، وَظَرَفَ ، وحَسُن َ ، - و . وجمل ، وما شاكل ذلك .

U/19

والستة الأفعال التي لا تتصرف ، وهي : نعم ، وبئس ، وليس ، وعَسى ، وحَبَّذا أَمَّ وفعل التّعجب ، وجميع أفعال الألوان ، مثل : احمَّر ، واصفر ، واخض ، واسود ، وما شاكل ذلك ، وجميع أفعال الخلق الضروري ، نحو : طال ، وقصر ، ورق ، وعَرض ، وما شاكل ذلك ، وجميع أفعال العاهات ، نحو : عَور زيد ، وكسِع عمر ، وعرج ، وما شاكل ذلك ، وجميع الأفعال التي ينصب معها الاسم على التمييز ، نحو : تَفَقّأ وما شاكل ذلك ، وتصبّب بدنه عرقا ، وطبت به نفسًا ، وما شاكل ذلك .

هذه السبعة الأفعال جميعها لا يجوزُ أن تصاغ كما لم يُسم فاعله ، لأنها لا تَتعدى إلى مفعول صريح فيجوزُ إقامته مقام الفاعل حتى تصاغ كما لم يُسم فاعله ، ومنها ما فاعله مضمرٌ فيه لا يبرزُ ولا يجوزُ حذفه ، ومنها مالا ينصبُ شيئًا ظاهراً فيجوزُ إقامته .

(فصل): وأما الحديث في المسألة السادسة ، وهي قولنا: لِمَ إذا كانَ الفعلُ الذي لم يُسم فاعله يتعدى إلى مفعولين يجبُ رفع أحدهما ونصبُ الآخر ؟ فاعلم أنه رُفع أحدهما ليقوم مقام الفاعل كما تقدم ، لئلا يبقى الفعلُ متعريًا عن الفاعل وجوداً وإعرابًا ؛ لأنه لو لم يُرفع أحدهما لبقي الفعلُ بغير فاعل مذكور ، ولا حكم من الإعراب يقوم فيما بعده مقامه ، ونصبَ الثاني لئلا يبقى الفعلُ المنتعدي القوي بغير مفعول ، وقياسُ هذه المسألة في مثل قولك : ظننتُ زيداً عالما ، فإذا صغته لما لم يسم فاعلهُ قلت : طنّ زيداً عالما ، وأخواتها ، على هذا القياس في رفع عالما على المؤول الأول ليقوم مقام الفاعل ، ونصب المفعولين الآخرين لئلا يبقى الفعلُ المتعدي القوي بغير مفعول ، ومثاله : أعلم زيدً عمراً قادمًا ، وعلى هذا القياس سائر أخواتها ،

P/Na

وإنما لم يجز رفع المفعولات جميعًا ؛ لأن الفاعل واحد الله فلو رفعنَها لكنت قد أقمت مكاند أكثر منه ، وذلك لا يجوز / إ

ولو نصبتها جميعًا لعري الفعلُ من الفاعلِ ذكراً وإعرابًا ، وذلك لا يجوزُ أن يبقى الفعلُ بغير فاعل .

(فصل): وأما الحديث في المسألة السابعة ، وهي فولنا : لم إذا أقيم مقام الفاعل عند حذفه شيء من المفعولين لم يجز تقديم على الفعل ، وهو مفعول ، والمفعول فضلة يجوز تقديما على الفعل وتأخيرها ؟ فاعلم أن الذي رفع من المفعولين لما أخذ إعراب الفاعل أخذ حكمة ، ومن حكم الفاعل ألا يتقدم على فعله ، فإن تقدم ارتفع بالابتداء فكان الفعل خبرا عنه ، وكان في الفعل ضمير يعود إليه هو الفاعل لذلك الفعل لا الاسم الذي تقدم ، وكذلك ما أقيم من المفعولين مقام الفاعل لا يجوز تقديم ، فإن تقدم ارتفع بالابتداء ، نحو قولك : زيد ضرب ، في زيد » مبتدأ ، وضرب خبره ، والذي أقيم مقام فاعل ضرب مضم فيه يعود إلى زيد ، وتقديره : زيد ضرب هو ، فافهم ذلك .

واعلم أن فعل ما لم يُسم فاعله إذا صِيعَ منه مصدر واسم مفعول عملا عمله سوال كان الفعل يتعدى إلى واحد إو إلى اثنين أو إلى ثلاثة أو إلى مفعول بحرف جر مسائل المصدر واسم المفعول إذا صِيغا من فعل ما لم يسم فاعله تجد عجبًا .

(فصل): وقد تستعمل العرب أفعالاً لما لم يسم فاعله لاغير ، ولم تسمع من استعملها مع ذكر الفاعل ، وهي قولهم : حمّ زيد ، وزُهيّت علينا يا رجل ، وشُدهت عن هذا الأمر ، وعنيت به ، وجُست الجارية ، وطُلّ دمه ، والمتقع لونه الزاة الغير ، ونُفسِت المرأة ، ورُهسِت الدابة ، ونتُجت الناقة ، وعُبن الرجل رأيه ، وفلج الرجل من الفالج ،

وغُشِيَ عليه ، وأُولعتُ بحب إلجارية ، هذه كلها ذكرت بغير فاعل أُنَ

ومن أصول هذا الباب أن الفعل إذا صيغ كما لم يُسم فاعله ، وكان يتعدى إلى مفعولين ، الأول مفعول ، والثاني بحرف جر ، يجوزُ حذفه ، أُقيم المفردُ الذي ليس معه حرفُ الجر ، لأنه هو المفعولُ الصريحُ ، وذلك في مثل قولك : اختار زيدٌ عمراً من الرجال ، تقولُ إذا صغته : أختيرَ عمرو الرجال ، أو من الرجال ، وعليه قولُ الشاعر " : ١٨٠٠ ومنّا الذي اختير الرّجال سَمَاحة م وَجُودا إذا هَبَ الرّياحُ الزّعازعُ في « اختير » لأنه الأصلُ ، ولم يُقم الرجال لأنه قدَّر معه حرفَ الجر ، لأن تقديرَه : اختير من الرجال ، فأما قول الشاعر " :

ومنا الذي أعطي الرسول عطية أسار
ومنا الذي يعطي المئين ويشتري الغوال
ومنا خطيب لا يعاب وحامسل أغز
ومنا الذي أحيا الوئيد وغالب وعم
ومنا غداة الروع فتيان غارة إذا م
ومنا الذي قاد الجياد على الوجا لنجر
أولئك آبائي فجئنسي بمثلهم إذا ج

أسارى غيم والعيسون دوامع غوالي ويعلو فضله من يدافع أغز إذا التفت عليه المجامع وعمرو ومنا حاجب والأقسارع إذا متعت تحت الزجاج الأشاجع لنجران حتى صبحتها النزاتع إذا جمعتنا يا جرير المجامع

ينظر: الكتاب: ٣٩/١، والمقتضب: ٢٣٠/٤، والأصول: ١٨٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٠/٨، وأمالي ابن الشجري: ١٨٦/١، ونتائج الفكر: ٣٣١، والتخمير: ٣٤/٤، والخزانة: ٣٧٢/٣ .

⁽۱) انظر: فصيح ثعلب: ۱۵، وأدب الكاتب: ۳۱۰، والمزهر: ۲۳۳/۲. زهيت: يقال زهي فلان، فهو مزهو، إذا أعجب بنفسه وتكبر. لسان العرب (زها). طل دمه: أهدر دمه. اللسان (طلل).

رهصت : الرهص : أن يصيب الحجر حافراً أو منسمًا فيذوي باطنه . اللسان (رهص) .

٢) هو القرزدق ، ديوانه: ١/٨/١ ، ويعده :

⁽٣) هو جرير ، وهو ساقط من ديوانه ، وقال صاحب الخزانة : ٣٣٨/١ : « البيت من قصيدة لجرير مطلعها : =

ولو وَلَدَتْ قَفْيَرَةُ جَرَوَ كلبٍ لَسُبُّ بذلك الجروالكلِّابا

فلم يقم الجار والمجرور في قوله « لسبّ بذلك الجوو » ، ولا أقام الكلاب ، لأن القافية منصوبة ، وإنما أقام مقدراً معرفاً محذوفاً ، كما قال الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوى - رحمة الله عليه - ".

والكلاب منصوب ، مفعول له « ولدت » ، وجرو منصوب على أنه منادى مضاف ، وحرف النداء محذوف ، وفي البيت تقديم وحرف النداء محذوف ، وفي البيت تقديم وتأخير ، وهذا تقديره : ولو ولدت قفيرة الكلاب يا جرو كلب لسب السب بذلك الجرو ، فافهم ذلك وقس عليه تصب إن شاء الله تعالى .

(فصل): وهذه عشر مسائل من غرائب هذا الباب ينبغي لك أن تستعمل الخاطر في معرفتها:

(عسالة) : أُعطِي المُعطي دينارين ، ثلاثين ديناراً .

⁼ أقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي إن أصبت لقد أصابا وقال ابن حنر في الخصائص: ٣٩٧/١ : وهذا من أقدع الضورة ، ومثله لا بع

وقال ابن جني في الخصائص: ٣٩٧/١ : و هذا من أقبع الضرورة ، ومثله لا يعتد أصلاً بل لا يثبت إلا محتقراً شاذاً .

ينظر: الخصائص: ٣٩٧/١، وشرح المقدمة المحسية: ٣٧٥/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢١٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٥/٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٧٣/١، واللسان (قفر)، والهمع: ١٦٢/١، والخزانة: ٣٣٧/١.

⁽۱) وظاهر البيت أنه أقام الجار والمجرور ، ذكر ذلك ابن جني في الخصائص : ۳۹۷/۱، وابن عصفور في شرح الجمل : ۳۹۷/۱، قال : و ظاهره أنه أقيم المجرور وهو و بذلك » وترك المفعول المصرح ، وهو الكلاب ، لكنه يتخرج على أن يكون ضرورة فلايلتفت إليها . أو على أن يكون الكلاب منصوبًا بو ولدت » فلا يكون و لسب » ما يقوم مقام الفاعل إلا المجرور ، ويكون جرو كلب منادى محذوفًا منه حرف النداء كأنه قال : ولو ولدت قفيرة الكلاب يا جرو كلب لسب بذلك الجرو .

⁽٢) ذكره ابن بابشاذ في شرح الجمل ، لوحة : ٧٠ ، قال : « وفيه وجه آخر المعنى يقتضيه ، والشعر يحتمله ، والتقدير : لسب السب » .

(مسألة): أُعطِي بالمعطى به ديناران ، ثلاثون دينارا .

(مسألة) : أُعطى المُعطى به ديناران ، ثلاثين ديناراً .

(مسألة): أُعطى المُعطى ثلاثين دينارا ديناران.

هذه الأربع المسائل في كل واحدة منها عاملان "، يطلبُ كلُ واحد منها مرفوعًا ومنصوبًا ، فمرفوع أعطي : المعطى ، ومرفوع المعطى : مضمر فيه ، هذا إذا نصبت الثلاثين والدينارين ، وكان الثلاثون في حال نصبه منصوبًا لأعطى ، والديناران في حال نصبهما منصوبين للمعطى ، هذا إذا لم تشغل أعطى والمعطى بحرفي جر ، فإن شغلتهما بحرفي جر فهما المنصوبان ، ووجبَ رفع الثلاثين والدينارين على أنهما المرفوعان لأعطى والمعطى ، فإن شغلت أحدهما دون الثاني رفعت إما الدينارين وإما الثلاثين ، ونصبت الأخر ، فإذا شغلت الذي لم يكن مشغولاً من قبل ، رفعت ما كان منصوبًا ، وعلى مثل هذا هذه المسائل وأشبهاها .

(سسالة): أُعلم المُعلمُ زيداً قادمًا إعلامٌ محمدٍ بكراً ذاهبًا أخاك منطلقًا . في هذه المسألة عوامل ثلاثة يطلب كل واحد منها ثلاثة مفعولات .

۸۰

(مسألة) : علم المظنون عالمًا عالمًا ./

(مسألة): ضُربَ المضروبُ أخوه أبوه.

(سسالة) : زَيد أَبلِغ في عبده ثمانون دينارا ، ويجوز ثمانين دينارا ، فإن رفعت لم تُضمر عائداً إلى زيد إ لأن المضمر الذي في عبده قد أغنى عنه ، وإن نصبت أضمرت عائداً في أُبلغ ، وهو الذي أقيم مقام الفاعل ، وهو الذي يعود إلى زيد ، فإذا ثنيت وجمعت ظهر ذلك العائد .

⁽۱) العامل الأول الفعل « أعطي » والعامل الثاني اسم المفعول . وانظر : الجمل : ۸۰، وشرحم لابن بايشاذ ، لوحة : ۷۰، وشرح لولابن عصفور : ۵٤٦/۱ .

(هسألة) : اختيرَ المختارُ من همدان منهم . (هسألة) : خُلعَ على المخلوعِ عليه جبةً قميصٌ .

(باب الابتداء)

وفوائد هذا الباب تشتمل على عشر مسائل:

يقال فيها: ما الابتداء نفسه ؟ وما المبتدأ ؟ وكم شرائطه ؟ وما إعرابه ؟ وعلى كم ينقسم ؟ وما الخبر ؟ وكم شرائطه ؟ وما إعرابه ؟ وعلى كم ينقسم ؟ وما أحكام المبتدأ والخبر جميعاً ؟ .

(فصل): أما الحديث في المسألة الأولى ، وهي قولنا : ماالابتداء نفسه ؟ فاعلم أن الابتداء هو اهتمامك بذكر المبتدأ ، وإتيانك به متعربًا من العوامل اللفظية ، وذلك للاهتمام .

[و] هو شيء معلوم بالمعنى لا باللفظ ، وهو العامل في المبتدأ الرفع في أصح الأقوال " ، والدليل على أنه عامل أنه قد عمل في الأحوال ، وذلك في مثل قول الله سبحانه " : ﴿ وهُو الحقُ مُصَدِقًا ﴾ في مصدق " حال "، وليس له عامل إلا معنى الابتداء " .

(فصل): وأمَّا الحديثُ في المسألة الأخرى وهي قولنا: ما المبتدأ؟ فاعلم أن المبتدأ هو كل اسم أو منزل منزلة الاسم ابتدأت به متعربًا عن العوامل اللفظية ، ليُّخبر عنه بغيره ، فتصح لك بذلك الخبر فائدة ذلك الاسم المبتدأ به ، وهذا تعبيرٌ للحقيقة :

⁽۱) من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . ينظر : الإنصاف : ٤٥/١، وذكر ابن عصفور أقوالاً أربعة في وافع المبتدأ اختار منها تعريه من العوامل اللفظية ، شرح الجمل : ٣٥٦/١، وهو مذهب سيبويه : ٢٧٧/٢ ، وقد اختاره المؤلف ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ٨٤/١ .

⁽٢) سورة البقرة : الآية : ٩١ .

 ⁽٣) قال ابن الأنباري في البيان: ١٠٩/١: « نصب ﴿ مصدقاً ﴾ على الحال من ﴿ الحق ﴾ والعامل فيها
 معنى الجملة ، وهذه الحال حال مؤكدة ، ولولا أنها مؤكدة لما جاز أن يعمل فيها معنى الجملة . . . ».

معنى قولنا « كُلُ اسم » احترازا من الأفعال والحروف التي لا تكونُ مبتدأة ، والذي هو منزل منزلة الاسم هو الفعل المستقبل المتضمن له « أن » المصدرية إذا حُذفت ودلاً المعنى عليها ، وكان في الكلام خبر يدل على مبتدأ قد حُذف ، وذلك في مثل قول الله تعالى " : ﴿ ومِن عَايِتُه عَرِيكُم البَرقَ خَوفًا وَطَمعًا ﴾ قوله : ﴿ من عايته ﴾ خبر مبتدأ " ، بدليل أنه قد أخبر به فيما قبل هذه الآية في مثل قوله سبحانه " ؛ ﴿ ومِنْ عَايتُه خَلَق السَّمُوتُ وَالأَرض ﴾ " ﴿ ومِنْ عَايتُه مَنَامُكُم بِاللَّيل والنَّهار ﴾ وإذا كان كذلك علم أن قوله السَّمُوت والأَرض ﴾ منزل منزلة الاسم ، لأنه قد تضمن أنالمصدرية ، وتقديره : ومن آياته أن يُريكم ، ثم حَذف أن لدلالة المعنى عليها ، ومثل ذلك قولهم " : « تسمع بالمعيديّ خَيرُ من رؤيتك له ، هذا الفعل المنزل منزلة الاسم ، المعيديّ خيرٌ من رؤيتك له ، هذا الفعل المنزل منزلة الاسم ، ويجوز أن يكون الاسم المختراً معربًا ومبنيًا . /

ب/_{\\}

ومعنى قولنا : « ابتدأت به تُعربًا من العوامل اللفظية » أي : أتبت به في أول كلامك من غير ناصب ولا جار ، لأن عامل المبتدأ معنوي كما تقدم ، والمعنوي لا يعمل نصبًا ولا جرا ، وليس في الكلام عامل معنوي إلا عامل الابتداء وعامل الفعل المضارع . وقولنا « ليخبر عنه بخبر ليصع لك بذلك الخبر فائدة ذلك المبتدأ » يُنبئ أن الخبر لا يكون إلا حيث الفائدة ، وأنّ فائدة المبتدأ ليس إلا في خبره ، فإذا قلت : الله ربنا ، دلّ الكلام على الإخبار بالربوبية ، وإذا قلت : محمدٌ صلى الله عليه نبينًا ، دلّ الكلام على

⁽١) سورة الروم : الآية : ٢٤ .

⁽٢) ذكره الأخفش في معاني القرآن: ٦٥٦/٢، وانظر: معاني القرآن للفراء: ٣٢٣/٢، والبيان لابن الأنباري: ٢٥٠/٢.

⁽٣) سورة الروم: الآية: ٢٢.

⁽٤) سورة الروم : الآية : ٢٣ .

⁽٥) مجمع الأمثال: ١٢٩/١ . يضرب لمن خبره خير من مرآه .

الإخبار بنبوة محمد صلى اله عليه وعلى آله .

(فصل): وأما الحديث في المسألة الثالثة ، وهي قولنا: كم شرائط المبتدأ؟ فاعلم أن للمبتدأ ست شرائط :

الشريطة الأولى: أن يكونَ متعربًا من العواملِ اللفظية أو في حكم المتعري .

والشريطة الثانية : أن يكون مرفوعًا أو في حكم المرفوع .

والشريطة الثالثة : أن يكون معرفة أو مقاربًا للعرفة .

والشريطة الرابعة : أن يكون جامدًا غير مشتق أو في حكم الجامد .

والشريطة الخامسة : أن يكون مقدمًا أو في حكم المتقدم .

والشريطة السادسة : أن يكونَ مخبراً عنه أو في حكم المخبر عنه . وهذا تعليلَ الشرائطُ و وبالله التوفيق :

وشرطنا أن يكونَ متعربًا عن العوامل اللفظية لأن عاملة معنوي ضعيفٌ ، وهو مشابهته للفاعل على بعض الأقوال " ، فلو دخل عليه عامل لفظي لنصبه أو جره ، وخرج عن كونه مبتداً ، ألا ترى أن « إن " » وأخواتها لما دخلت عليه نصبته ، وهي حروفٌ ضعيفة "، وكذلك لما دخلت « كان » نصبت الخبر ، وكذلك « لا » لما دخلت نصبت الخبر ، وكذلك « لا » لما دخلت نصبت المبتدأ والخبر جميعًا ، وكذلك حرفُ الجر نصبت المبتدأ إذا دخل على المبتدأ جره في لفظه ، وذلك مثل قوله تعالى " : ﴿ مَا لَكُم مِن إله عَبْرَهُ ﴾ والتقدير : مَا لكم إله غيره ، فلولا أن عامل المبتدأ ضعيف لما أبطل الحرف عمله كر إن " » وأخواتها ، وقياس لهذا : الفعل المضارع كما كان عامله معنويًا رفعه ، فايذا دخل لفظي ناصب أو جازمُ امتنع الرفع لضعف العامل ، والذي هو في حكم فيإذا دخل لفظي ناصب أو جازمُ امتنع الرفع لضعف العامل ، والذي هو في حكم

⁽١) ذكره في كشف المشكل: ٣١٣/١، وانظر الأصول: ٨٨/١ .

⁽٢) سورة الأعراف: الآية: ٦٥. وفي الأصل: ﴿ مالهم ي .

المتعري من العوامل اللفظية هو مادخل عليه حرف عامل زائد غير مخل بالمعنى دخوله ولا خروجه ، وذلك حرف الجر بعد أداة النفي ، وهل التي بمعنى الاستفهام وقد ورد ذلك كله في كتاب الله سبحانه ، فقال تعالى في النفي : (مالكم من دونه من ولي ولا شفيع) ، '(ومالهم من نصرين) ، '(مالكم من إله غيره) والتقدير : مالكم ولي ، ومالهم ناصرون ، ومالكم إله غيره ، وقال تعالى في المبتدأ الذي هو في حكم المتعري بعد هل : '(هل من خلق غير الله) ، '(فهل لنا من شفعاء) ، ' (فهل من مدكر) والتقدير : هل خلق غير الله ، هل لنا شفعاء أو] مرد ، هل في الخلق مدكر .

وشرطنا أن يكون المبتدأ مرفوعاً أو في حكم المرفوع لأن عامله معنوي والمعنوي لايعمل إلا الرفع كما تقدم ، فالمرفوع هو الظاهر المعرب مثل: زيدٌ قائم ، ،عمرٌ ذاهبٌ ، وماشاكل ذلك

والذي في حمك المرفوع ثلاثة أنواع:

النوع الأول منها : جميع المبنيات إذا حلت محل المبتدأ نحو قولك : أنت قائمٌ ، وهذا منطلقٌ ، ومن عندك ؟ وحذامي مذاهبةٌ ، ،ماشاكل ذلك ذلك . هذه جميع المبنيات كلها في حكم المرفوع .

النوع الثاني من الظاهرات التي تقدر فيها الإعراب: وهي المقصور والمنقوص وما أضيف إلى ياء النفس فأذا جرت متبذأة فهي في حكم المرفوع تقول فيها: موسيى

السورة السجدة : الآية : ٤ . وفي الأصل : (مالهم من ولي ولا شفيع)

٢سورة أل عمران : الآية : ٢٢

٣ سورة الأعراف: الآية ٥٩ وفي الأصل: (مالهم)

٤ سورة فاطر: الآية ٣ وفي الأصل (إله)

٥ سورة الأعراف: الآية ٥٣ وفي الأصل: (شافعين)

٦ سورة القمر: الآية ١٧.

ذاهب ، وعيسى منطلق ، والقاضي جاهل ، والرامي ظَفِر ، وصاحبي عالم ، وأخي عاقل ، وأخي عاقل ، وأخي عاقل ، وما شاكل ذلك .

والنوع الثالث: المجرور بعد هل بمن فقط ، وبعد النفيّ بها أيضًا ، نحو قولك: هل من أحدِ قائم ، وما من أحدٍ منطلق في « أحد » مبتدأ في حكم المرفوع ، وإن كان مجروراً في اللفظ .

وشرطنا أن يكون معرفة أو مقاربًا للعرفة لأنك لا تبتدئ بشيء حتى تعرفه ، فالمعرفة ما جرى مبتدأ من الخمس المعارف التي هي المضمر ، والعلم ، والمبهم ، وما دخله الألف واللام غير اسم الفاعل المستقبل والحال ، وما أضيف إلى أحد هذه الأربعة ، ومثالها مبتدأة على الترتيب: أنت قائم ، وهذا منطلق ، وزيد عالم ، والرجل جاهل ، ومثالها مبتدأة على الترتيب: أنت قائم ، وهذا منطلق ، وزيد عالم ، والرجل جاهل ، وغلامك ظريف ، والذي هو مقارب للمعرفة ما خصص من النكرات بثمانية أشياء "، بوصف أو عطف أو استفهام أو نفيج أو صلة بحرف أو بتقدم المنبرأو تكون النكرة دعاء للإنسان ، أو بكونها دعاء عليه على الإنسان ، أو بكونها دعاء عليه ، أو بأن تكون جوابًا للمستفهم ، مثالها جميعًا على هذا الترتيب : رجل كريم قائم ، ورجل ورجل قائمان"، وهل أحد خارج ؟ ، وما أحد واقف ، ورجل من بني هاشم خير من رجل من بني أمية ، وعليكم ثوب ، وسلام عليكم، وويل لزيد ، ورجل يصلي ، إذا أجبت سائلاً قال من في المحراب ؟

وَقَدُ ورَدَ أَكْثُرُ هَذَهُ فِي كَتَابِالِلهُ تَعَالَى ، فقال سبحانه " : ﴿ هُلَّ مِنْ خُلْقٍ غَيْرُ

⁽۱) اشترط العلماء للابتداء بالنكرة إفادتها وعليه فقد تفاوت العلماء في ذكر المسوغات التي يجوز الابتدائر بها ، ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣٦٢/١، والمغني: ٢٠٨، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢٧/١، وأوضع امسالك: ٢٠٣/١، وشرح ابن عقيل: ٢١٥/١.

 ⁽۲) قال ابن هشام في المغني: ٦١٠: و والثالث: العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه عمايسوغ
 الابتداء به ، نحو: ﴿ طاعة وقول معروف ﴾ » ومثال المؤلف المعطوف والمعطوف عليه نكرتان .

⁽٣) سورة فاطر: الآية: ٣. وفي الأصل: « إله ».

اللّه ﴾ وتقديره /: هلفالق؟ فقربت النكرة بالاستفهام ، وقال تعالى " : ﴿ سَلَمُ عَلَى ٢٠ / اللّه ﴾ وقال إل يَاسِينَ ﴾ وقال تعالى " : ﴿ وَلَهُم عَذَابُ أَلِيمٌ ﴾ وقال تعالى " : ﴿ وَلَهُم عَذَابُ أَلِيمٌ ﴾ وقال تعالى " : ﴿ وَلَهُم عَذَابُ أَلِيمٌ ﴾ وقال تعالى " : ﴿ وَلَهُم عَذَابُ أَلِيمٌ ﴾ وقال تعالى " : ﴿ وَلَعَبَدُ مؤمَّنَ خَيْرُ مِن مُشْرِكٍ ﴾ فمثناً ردت أن تبتدئ بالنكرة قرنتها بأحد هذه الشمانية ، وإلا امتنع الابتداء بها ، وإنما امتنع الابتداء بالنكرة لأنك إذا أخبرت عنها أخبرت عن مجهول ، والإخبار عن المجهول خلف من الكلام غير مفيد .

وشرطنا أن يكونَ المبتدأ جامداً "أو في حكم الجامد ، لأنه لو كانَ مشتقًا لوجب أن يحتمل الضمير ، ولو احتمل الضمير لم يخل ذلك الضمير من عائد يعود إليه ، فإن كان عائداً إلى ما قبل المبتدأ فذلك محال ، لأنه لا مذكور قبل المبتدأ ، لكون المبتدأ أول الكلام ، وإن كان ذلك الضمير عائداً إلى ما بعك فذلات محال أيضًا لأن الضماتر لا تعود إلى ما بعدها فلم يبق إلا أن المبتدأ لا يكون إلا جامداً لئلا يحتمل الضمير فيختل معناه ، والجامد مثل : زيد ، وعمرو ، ورجل ، وفرس ، وما شاكل ذلك .

والذي في حكم الجامد هو الناقصُ إذا جرى مبتدأ في مثلِ قولك: الذي في الدار سارقُ ، قال تعالى ن الذّينَ كَفَرُوا وصُدُّوا عَنْ سَبيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَلَهُم ﴾ وإنما كان الناقصُ إذا جرى مبتدأ في حكم الجامد وهو مشتقٌ لأنه يُقدر باسمِ الفاعلِ ، واسمَ

⁽١) سورة الصافات: الآية: ١٣٠.

⁽٢) سورة المطففين : الآية : ١ .

⁽٣) سورة البقرة : الآية : ١٠ .

⁽٤) سورة البقرة : الآية : ۲۲۱ .

⁽٥) لم يذكر المؤلف المبتدأ الذي ليس له خبر في اللفظ ولا في التقدير ، وإنما له فاعل سد مسد الخبر ، ومثالة: أقاثم الزيدان ، وهو الوصف الذي اعتمد على نفي أو استفهام ، وأجازه الكوفيون والأخفش وإن لم يعتمد ، ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢٠٧/١، والمساعد على تسهيل الفوائد : ٢٠٧/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢٠٧/١، وهمع الهوامع : ٢/٥ .

⁽٦) سورة محمد : الآية : ١ .

الفاعل مشتق بلا خلاف ، لأنه صفة قائمة في الأصل مقام الموصوف [الد] جامد ، وإذا قام مقامه أخذ حكمه ، وإذا قلت : الذي في الدار سارق ، فتقديره : الرجل الذي في الدار سارق ، وكذلك ﴿ الذين كفروا ﴾ : القوم الذين كفروا .

وشرطنا أن يكون المبتدأ مقدماً أو في حكم المقدم لأنه لم يسم مبتدأ إلا لتقدمه على سائر الكلام، ولأن عامله معنوي ، والمعنوي لا يفصل بينه وبين معموله بشيء ، ومثاله مقدما : زيد قائم ، هذا أصل وضع المبتدأ ، والذي في حكم المقدم كالنكرة إذا تقدم عليها خبرها ، نحو قولك : عليك ثوب ، وتحتك بساط ، وكذلك المبتدأ إذا جاز تقديم خبره بالحرف والظرف والجملة والمفرد ، نحو قولك : قائم زيد ، وفي الدار زيد ، وأمامك عمرو ، وأبوه منطلق زيد ، وما شاكل ذلك ، فهذا وإن كان مؤخرا في اللفظ فهو في حكم المقدم في المعنى .

وشرطنا أن يكونَ المبتدأُ مخبراً عنه لأنه لا فائدة معه إلا بخبره في أكثر الأحوال إذا لم يكن في الكلام دليلً على الخبر، ألا ترى أنك لو قلت : زيدً ، ولم تذكر الخبر،

كان ذلك هذراً غير مفيد / والذي في حكم المخبر عنه ثلاثة أنواع :

النوع الأول منها: هو المبتدأُ إذا وقع بعد لولا في مثل قولك: لولا زيد لأكرمت عمرا، في ريدً » مبتدأ وهو في حكم المخبر عنه لأنه لا خبر ظاهرا في الكلام ، ولكن لما طال الكلام وفي عمرا ، وفي الكلام وفهم المعنى جاز "حذف الخبر وتقديره: لولا زيد موجود لأكرمت عمرا ، وفي الحديث ": « لولا علي لهلك عُمر » .

والنوع الثاني : هو المبتدأ الذي يتصل به جواب الشرط التي تصحح الفائدة وتوقعها ،

- ۲۲۲ -

مر/ع

⁽١) الخبر بعد لولا واجب الحذف ، قال ابن مالك :

وبعد لولا غالبًا حذف الخبر حتم في نص بمين ذا استقر

انظر : أوضع المسالك : ٢٢٠/١، وشرح ابن عقيل : ٢٤٦/١ .

⁽۲) تقدم تخریجه ص: ۲۰.

وذلك في مثل قوله تعالى" : ﴿ فَمَنْ لم يَجد فَصَيَامُ شَهرين مُتَتابَعين ﴾ وكذلك " : ﴿ فَمَنْ لَم يَجِد فَصِيَامُ ثَلَثْةِ أَيَّام في الحَج ﴾ وكذلك" : ﴿ وإِنَّ طَلَّمَقْتُمُوهُنَّ مِن قَبلِ أَنْ تَسَوُّهُنَّ فَنِصِفُ مَا فَرَضَتُم ﴾ وكذلك" : ﴿ فَمَن كَانَ مِنْكُم تَمريضًا أَو عَلَىٰ سَفَر فَعَدَّةً مِنَّ أَيَّام أُخُرُ ﴾ وكذلك" : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنكُم مَّريضًا أَو بِهِ أَذُى مَن َّرَأْسِهُ فِفِدِيةٌ مِن صِيام أَو صَدَقَةٍ ﴾ هذه كلهًا مبتدأةٌ في حكم المخبرِ عنها ، وتَقدر الأخبارُ : فمن لم يستطع فعليه ِ صيام شهرين ، وكذلك : فعليكم نصف ما فرضتم ، وكذلك : فعليكم فدية ، الخبر في موضع الجار والمجرور ، وإنما جاز حذف الأخبار لما كانت الفاءُ تدلُّ عليها ، وتُتمُّ الفائدة. والنوع الثالث: هو المصدر الذي يبتدأ به ويقع بعده الحال ، وذلك في مثل قولك: صربى زيداً مبطوحًا ، وأكلى السُّويق ملتوتًا ، وما شاكلَ ذلك ، فد « الضربُ » و« الأكلُ » مبتدآن ، ولا خبر ظاهراً لهما ، ولكنهما في حكم المخبر عنه لما أجمل الحالُ فائدتُهُما ، لأنه لم يؤتُّ بالخبر إلا للفائدة ِ، وقد صحت الفائدُةُ مع الحَالِ ، وهو في حكم الخبر لكونه مشتقًا صفةً نكرةً محتملةً لضمير العائد ، وهذه الأحكام من خصائص الخبر. (فصل): وأما الحديثُ في المسألة الرابعة ، وهي قولنا: ما إعرابُ المبتدأ ؟ فاعلم أن المبتدأ مرفوع أبدا لفظا أو حكمًا أو تقديراً ، فاللفظ في المعربات المتمكنات ، والتقدير في المعتل من الظاهرات ، كموسى ، وعيسى ، وقاضي ، وغازي ، وفيما أضيف إلى ياءِ النفس نحو: غلامي ، وصاحبي ، وثوبي ، وما شاكل ذلك ، والحكم في مواضع المبنيات كالمضمرات والمبهمات وما شاكل ذلك .

⁽١) سورة النساء: الآية: ٩٢. وفي الأصل و يستطع ».

 ⁽٢) سورة البقرة : الآية : ١٩٦ .

⁽٣) سورة البقرة : ٢٣٧ . وقام الآية : ﴿ وقد فرضتم لهن فريضة ﴾ .

⁽٤) سورة البقرة : الآية : ١٨٤.

⁽٥) سورة البقرة : الآية : ١٩٦ .

وأُعطي المبتدأ الرفع ، قيل : لأنه أولَ الكلام ، والرفع أولَ الحركات وأقواها ، وقيل : لأن عاملَه معنوي ، والمعنوي لا يعملُ إلا الرفع كما تقدم ، وقيل : لأن بينَه وبينَ الفاعل مشابهة فأُعرب بإعراب الفاعل لأن الفاعل مرفوع " ، والمشابهة بين المبتدأ وبينَ الفاعل من وجهين :

المراحد

أحدهما : أَنه لا بد لكل واحد منهما من خبر تكملُ الفائدة به ، فخبر المبتدأ بعده في قولك : زيد قائم ، وخبر الفاعل قبله في قولك : قام زيد .

والثاني: أن المبتدأ في تلخيص التقدير هجو الفاعل من قبل أنه لابد من خبر مشتق يحتملُ الضمير الذي يعود إليه ، وذلك الضمير لا يكون إلا فاعلاً بالإجماع ، وذلك الضمير هو المبتدأ في التحقيق ، لأنك إذا قلت : زيد قائم ، ففي قائم ضمير يعود إلى زيد ، ذلك الضمير فاعل للقيام ، فبهذا ثبت أن المبتدأ هو في المعنى فاعل ، ولذلك أعرب بإعراب الفاعل ، فتدبر هذا الاحتجاج فهو لطيف .

(فصل): وأما الحديث في المسألة الخامسة ، وهو قولنا : على كم ينقسم المبتدأ و فاعلم أن المبتدأ ينقسم إلى ثلاثة أقسام : مبتدأ في الملفظ والمعنى ، وهو كل اسم ظاهر صحيح معرب ، متقدم على الخبر ، وهو في مثل قولك : الله ربنا ، ومحمد صلى الله عليه وعلى آله نبينا ، وزيد منطلق ، والرجل سائر ، وما شاكل ذلك . ومبتدأ في المعنى دون اللفظ ، وهو جميع المبنيات إذا حلّت محل المبتد إنحو : أنت قائم ، وهذا المعنى دون اللفظ ، وهو جميع المبنيات إذا حلّت محل المبتد إنحو : أنت قائم ، وهذا سائر ، والذي عندك واقف ، ويلحق بهذا : المقصور والمنقوص ، وما أضيف إلى ياء النفس نحو : موسى كريم ، وعيسى جاهل ، والقاضي محبوس ، والرامي ظافر ، وغلامي ظريف ، وصاحبي كريم ، وما شاكل ذلك ، هذه كلها مبتدأة في المعنى دون اللفظ لما لم يتبين فيها إعراب . ومبتداً في اللفظ دون المعنى ، وهو الخبر المفرد إذا حل اللفظ لما لم يتبين فيها إعراب . ومبتداً في اللفظ دون المعنى ، وهو الخبر المفرد إذا حل اللفظ لما لم يتبين فيها إعراب . ومبتداً في اللفظ دون المعنى ، وهو الخبر المفرد إذا حل اللفظ لما لم يتبين فيها إعراب . ومبتداً في اللفظ دون المعنى ، وهو الخبر المفرد إذا حل اللفظ لما لم يتبين فيها إعراب . ومبتداً في اللفظ دون المعنى ، وهو الخبر المفرد إذا حل المناء و المناء

⁽١) أنظر: كشف المشكل: ٣١٣/١.

محلَّ المبتدأ وتقدم عليه ، وذلك في مثل قولك : قائمٌ زيدٌ ، وخارجٌ عمرو ، وما شاكل ذلك . هذا مبتدأ في اللفظ لما حلَّ محلَّ المبتدأ وهو غير مبتدأ في المعنى لأنه خبرٌ متقدم .

(فصل): وأمَّا الحديثُ في المسألة السادسة ، وهي قولنا: ماالخبرُ ؟ فاعلم أن الخبرَ أيضًا هو كُلُ اسمٍ أو مقدرٍ بالاسم ، أفاد عَمَّا قبله ، وكانَ هو المبتدأُ في المعنى ، أو منزلاً منزلته ، وهذَا تعبيرُ للحقيقة :

قولنا : « كلَّ اسمٍ » يَنبئ أن أصلَ الخبر هو/الاسمُ الصريح ، وإنما خُص بأنَّ يكونَ اسمًا كالم المريحًا ضيحًا في الأصلِ لأنه قد يجوز حذف المتبدأ وإقامةُ الخبر مقامه ، لكونه اسمًا صريحًا مثله ، فلو أنه كان الخبرُ حرفًا أو فعلاً أو ظرفًا غير متمكن لما جاز إقامة شيء مِن هذه مقامه لأن الحروف والظروف التي هي غير متمكنةٍ لا تقومُ مقام الأسماء .

وقلنا : « أو مقدراً بالاسم» ينبئ أن خبر المبتدأ يجوز أن يكون مقدراً في حروف الجر ، وفي الظروف ، وفي الأفعال ، وفي الجمل ، مثال ذلك كلم : زيد في الدار ، وزيد أمامك ، وزيد يقوم أو قام ، وزيد أبوه منطلق ، وزيد إن تكرمه يكرمك ، هذه كلها مقدر فيها الخبر ، وليست بأخبار صريحة ، والحروف والظروف متعلقة ههنا بمحذوف وذلك المحذوف هو الخبر ، وهذا دليل على أن الخبر مقدر .

ومعنى قولنا : ﴿ أَفَادَ عَمَّا قَبِلُه ﴾ أي : صَّحت به فَائدَّةَ المبتدأِ كما تقدم .

وقولنا : « وكانَ هو المبتدأُ في المعنى » ينبئُ أن المبتدأَ والخبر ذاتُ واحدةً ، متفقة المعنى ، مختلفة اللفظر، لأنك إذا قَلتَ : زيدٌ قائمٌ ، فالقائمُ هو زيدٌ ، وزيدٌ هو القائمُ . وقولنا : « أو متنزلاً منزلته » ينبئُ أنّه يجوزُ أن يتنزلَ الخبرُ منزلةَ المبتدأ ، وإن كانَ غيرَه ، لأن ذلك قد وردَ في كتاب الله تعالى ، فقال سبحانه " : ﴿ وَأَزْوَا جُهُ أُمُّهُ لَهُمْ ﴾

⁽١) سورة الأحزاب: الآية: ٦.

أي: بمنزلة الأمهات ، وكذلك قولهم: قيس زهير شعراً ، وعبدالله حاتم جوداً ، أي: قيس بمنزلة زهير في الشعر ، وعبدالله بمنزلة حاتم في الجود ، وكذلك ما جرى هذا المجرى ، فأما انتصاب « شعراً » و « جوداً » فعلى ثلاثة أشياء : قيل : على التمييز، وقيل : على أنه مصدر وقع موقع الحال تقديره : قيس بمنزلة زهير شاعراً ، أي في حالر شعره ، وقيل : بنزع الخافض ، كأنه قال : قيس بمنزلة زهير في الشعر ، وعبدالله بمنزلة معنى الحال ، وهذه مسألة عرضت عن هذا الباب ، وإغا ذكرتها تأكيداً للفائدة .

(فصل): وأما الحديثُ على المسألةِ السابعة ، وهي قولنا: كم شرائطُ الخبر ؟ فاعلم أن للخبر ست شرائط:

الشريطُةُ الأولى : أن يكونَ مَؤخرًا أو في حكم المؤخرِ .

والشريطة الثانية : أن يكون مرفوعًا أو في حكم المرفوع .

والشريطة الثالثة : أن يكون نكراً أو مقاربًا للنكرة ﴿ .

والشريطة الرابعة : أن يكون مُشتقًا أو واقعًا موقع المشتق .

والشريطة الخامسة : أن يكون حديثًا عن غيره أو في حكم ما هو حديثُ عن غيره . والشريطة الخامسة : أن تتم به الفائدة ، وإن طال الكلام . وهذا تعليلً الشرائط وبالله التوفيق :

(فصل): وإنما شرطنا أن يكونَ المبتدأُ مؤخرًا لأمرين:

أحدهما : أنه خبرٌ ، والخبرُ لا يصُع بالإجماع إلا بعد ذكرِ المُخبرِ عند .

والثاني: أنه محتمل للضمير، فوجب تأخير الأن يعود الضمير إلى ما قبله، لأنه لو تقدم لعاد إلى ما بعد ، وذلك عتنع في الضمائر، فإنْ تقدم الخبر فذلك اتساع لاأصل،

=/AE

مثالً المؤخر : زيد قائم ، ومثالً الذي في حكم الموخر قولك : قائم زيد ، وخارج عمرو ، ومثالً الذي في حكم ومن الكرام عبدالله ، وأمامك محمد ، وما شاكل ذلك ، هذه وإن تقدمت فهي في حكم التأخير .

وشرطَنَا أن يكونَ الخبر مرفوعًا ، أو في حكم المرفوع لأمرين :

أحدهما : أنه من جملة المبتدأ ، وعامل المبتدأ معنوي لا يعمل إلا الرفع كما تقدم ، فلهذا كان الخبر مرفوعًا .

والثاني: أنه رُفع ليقوم مقام المبتدأ ، إذا حذف في بعض الأحوال ، لأنه لو كان إعرابه شيئًا غير الرفع لما قام مقام المبتدأ ، ولا جاز حذف المبتدأ إذا لم يكن بعده مايدل عليه معربًا كإعرابه ، ومثال المرفوع : زيد قائم ، وعمرو ذاهب ، والذي هو في حكم المرفوع : الحروف ، والظروف ، والأفعال ، والجمل ، وقد تقدم تمثيلها .

وشرطنا أن يكونَ الخبرُ نكرةً ، أو مقاربًا للنكرة لِأمرين :

أحدهما: للفرق بينه وبين المبتدأ ، لأن المبتدأ لا يكون إلا معرفة ، أو مقاربًا للمعرفة، فلو كانا فَلَريّقِن جميعًا لامتنع أن يبتدأ بالنكرة ، وإنما خُص الخبرُ بأن يكون نكرة في الأصل لكونه صادرًا عن معرفة ، لأنك إذا أخبرت عن معرفة بمعرفة لم تتمحض لك الفائدة ، وإذا / أخبرت عن نكرة بنكرة غير مخصصة امتنع لما قدمنا أنه لايبتدأ بالنكرة، لأنك لاتبتدئ بالشيء حتى تعرفة ، وإذا أخبرت عن نكرة بمعرفة لم يجز أبدأ بالإجماع ، وإذا أخبرت عن معرفة بنكرة صحت الفائدة ، وكان حسنًا مُشقيمًا ، وهو الذي قصدنا في هذه المسألة ، مثال الخبر الذي هو نكرة : زيد قائم ، وعمرة خارج ، ومثال الخبر الذي هو معرفة مقاربة للنكرة " قولك : نبينًا محمد صلى الله عليه وعلى

⁽١) الأصل في الخبر أن يكون نكرة ، وقد يأتي معرفة في مثل قولك : زيد أخوك ، والفائدة من الخبر في هذا المثال لمن يعرف زيداً ولا يعرف أنه أخوه ، وكذلك قولنا : نبينا محمد ﷺ للكافر ، قال =

آلد، وقبلتنا الكعبة - حرسها الله - فرمحمد » و « الكعبة » وما شاكلهما معرفتان مقاربتان للنكرة من قبل أنهما جريا خبرا ، لأنهما لو كانا مبتدأين وقدما لأشبه الخبر النعت في مثل قولك : محمد نبينا ، والكعبة قبلتنا ، لأنه يتراء ي للسامع أنك تنعت محمدا بالنبوة ، والكعبة بكونها قبلة ، فلهذا تأخر وإن كانا خبرين مقاربين للنكرة ، وإنّا قاربا النكرة لكونهما خبرين ، والخبر لايكون إلا نكرة ، ولكونهما يقدران بالمشتق، والمستق من الأسماء ليس إلا اسم الفاعل واسم المفعول ، واسم الفاعل واسم المفعول قلما يتعرفان ، إلا إذا كانا بمعنى المضي ، فإذا قلت : نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله ، فتقدير الخبر : نبينا المسمى بهذا الاسم أو المشار إليه به ، وكذلك : قبلتنا المسماء بالكعبة ، ف « المسمى » اسم مفعول مشتق محتمل للضمير العائد الذي هو في المسمى أد المسمى أد الشمى المنا المنهر العائد الذي هو في المعنى فاعل ، فلما كان الخبر الذي هو معرفة يقدر هذا التقدير الذي هو حكم الجمل المعنى فاعل ، فلما كان الخبر النوع و ويجوز أن يكون محمد والكعبة مبتدأين ، والخبر متقدم لئلا يشبه الخبر النعت أيضا ، وهو الأحسن عند صاحب الكتاب .

وشرطنا أن يكونَ الخبر مشتقًا "، أو واقعًا موقع المشتق ، لأن يحتمل الضمير العائد إلى المبتدأ الذي صحح الفائدة في الخبر ؛ لأنه لابد في الخبر من ضمير يعود إلى

الزمخشري في المفصل: ٣٩: و وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معًا ، كقولك: زيد المنطلق ، والله
 إلهنا ، ومحمد نبينا ، ومنه قولك: أنت أنت ، وقول أبي النجم:
 أنا أبو النجم وشعري شعري *

ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ » وانظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩٨/١ .

⁽۱) الخبر إن كان مفرداً فلا يخلو أن يكون مشتقاً أو جامداً ، فإن كان مشتقاً فلا بد فيه من ضمير يعود على الجند أكما ذكر المؤلف ، وإن كان جامداً لم يتحمل الضمير ، نحو : هذا زيد ، وأخوك عمرو . انظر: شرح الجمل لابن عصفور : ٢٥٠/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨٧/١ ، وقال الكوفيون : الخبر الجامد يتحمل ضميراً يعود على المبتدأ ، انظر : الإنصاف : ٢٥٥/١ .

~/ No

المبتدأ ليربط فائدتَه ، وليعلم أن الخبر هو المبتدأ بذلك الضمير العائد الذي هو مبتدأً في المعنى ، وكذلك لابدُّ في الحال من ضمير يعودُ إلى صاحب الحال ليربطَ الفائدة / وليُعلم من صاحبُ الحال ِ، وكذلك لابد من ضمير ِيعودُ في النعت ِ إلى المنعوت ِليصح له الوصفُ وتتم الفائدة ، وكذلك لا بد من ضمير في الصلة يعود إلى الموصول لتتم به الفائدة ، فإذا قلت : زيد قائم ، فتقديره : قائم هو ، وكذلك : مررت بزيد قائمًا ، تقديره : قائمًا هو ، وإذا قلت : مررتُ برجلِ ظريفٍ ، فتقديره : مررتُ برجلِ ظريفٍ هو ، وإذا قلت : هذا الذي في الدارِ ، فتقديره : هذا المستقرُ هو في الدارِ ، وهذه الضمائرُ العائدةَ جارية مجرى من تعود اليه ، فإن كان الذي تعود إليه مفرداً كانت مفردة ، وإن كان مجموعًا كانت مجموعةً ، أو مثنى كانت مثناةً ، أو مذكراً كانت مذكرةً ، أو مؤنثًا كانت مؤنثةً، أو غائبًا كانت عبارةً عن غائب ، أو حاضرًا كانت عبارةً عن حاضرِ ، ولولا خشيةً الإطالة لمثلتها ، وتمثيلُها ظاهر جلي لذي المعرفة ، فالمشتق هو الفعل ، واسم الفاعل ، واسمُ المفعولِ ، نحو : زيدٌ ضاربٌ ، ومضروبٌ ، ويضربُ ، والذي في حكم المشتق وواقع موقعه هو الحروف ، والظروف ، وأكثر الجمل ، و« ذو » التي بمعنى صاحب ، وما شاكلَ ذلك من الأسماء الجامدة إذا وقعت خبراً كما تقدم ، كمحمد ٍ - صلى الله عليه - والكعبة - حرسها الله - في تعبير المسلمين الأولين .

وشرطنا أن يكونَ الخبرُ حديثًا عن غيره ، لأنه خبرُ ، ولا بد للخبر من مخبرِ عنه ، فالذي هو حديثُ عن غيره ما قدّمنا من قولك : زيدٌ قائمٌ ، وعمروٌ ذاهبُ ، والخبرُ الذي هو في حكم الحديث عن غيره إذا لم يكن موجوداً ظاهراً ، مثل قوله تعالى " : ﴿ فَإِنَّ لم تعلَمُوا ءَ ابّاً عَهُم فَإِخْونَكُم في الدِّين ﴾ ف « إخوان » في حكم الحديث عن غيره ، لأن المبتدأ معه محذوف تقديره : فإن لم تعلموا آباء هم فهم إخوانكم ، وكذلك

⁽١) ﴿ سُورَةُ الْأَحْزَابِ : الْآيَةُ : ٥ .

قوله تعالى": ﴿ بَل سُوَّلَتْ لَكُم أَنفُسكُم أَمراً فَصَبرٌ جَمِيلٌ ﴾ ، والتقدير : فأمري صبرٌ جميلٌ) ، والتقدير : فأمري صبرٌ جميلٌ ، وهذا في القرآنِ الكريم كثيرٌ .

وشَرطنا أن تتم بالخبر الفائدة وإن طال الكلام ؛ لأنه لايوضع إلا لتحصيل الفائدة،

وسواءً كانت الفائدة قريبة من المبتدا ، أو / بعيدة مند ، فالقريبة في مثل قولك : زيد أبوه قائم ، والبعيدة في مثل الخبر إذا وقع بعد مبتدآت كثيرة ، وذلك مثل قولك : زيد أبوه ابنه امرأته أخوها صهره داره مبنية ، فالفائدة في مبنية ، وهو من جملة خبر زيد ؛ لأن زيدا مبتدأ ، وكل ما بعده مبتدآت إلى قوله مبنية ، ومبنية خبر دار ، ودار ومبنية خبر امرأته ، صهره ، وصهره وداره ومبنية خبر امرأته ، وامرأته وأخوها وصهره وداره ومبنية خبر أبوه ، وأبوه وامرأته وأخوها وصهرة وداره ومبنية غبر أبوه ، وأبوه وكل ما بعده خبر أبوه ، وأبوه وكل ما بعده خبر أبوه ، وأبوه الترتيب كل شيء إلى ما يليه ، فالهاء في « أبوه » عائدة إلى زيد ، والضمير في حسب الترتيب كل شيء إلى ما يليه ، فالهاء في « أمرأته » عائدة إلى ابنه ، والضمير في الخوها عائد إلى امرأته ، والضمير في داره عائد ألى امرأته ، والضمير في مبنية عائد إلى المار ، وعلى مثل هذا قياس ما ورد عليك من المبتدآت المتتابعة ، ولولا خشية الإطالة لشرحت ههنا شرحًا طويلاً في تقديم من المبتدآت المتتابعة ، ولولا خشية الإطالة لشرحت ههنا شرحًا طويلاً في تقديم

المبتدآتِ وتأخرها ، ومعرفة عوائدها ، والإخبارِ عنها في باب الصلاتِ ، والتقدير

بأسماء الفاعلين وأسماء المفعولين ، وفيما ذكرتُ ههنا كفايةٌ ، والحمد لله رب العالمين .

(فصل): وأما الحديث في المسألة الثامنة ، وهي قولنا: وما إعراب الخبر ؟ فاعلم أن

خبر المبتدأ مرفوع أبدا كما رُفع المبتدأ ، سواءً كان رفعه لفظًا أو تقديرا أو حكمًا كما

 ⁽١) سورة يوسف: الآية: ٨٨.

تقدم في المبتدأ ، وإنما رُفع الأمرين قد ذكرا في الشرائط ، أما أحدهما : فالأنه من جملة المبتدأ الذي عاملهما جميعًا معنوي ، والمعنوي الايعمل إلا الرفع كما تقدم . والماني : أن الخبر خُصَّ بالرفع ليقوم مقام [ال] مبتدأ حيث يجوز حذف ؛ الأنه

والثاني: أن الخبر خُصَّ بالرفع ليقوم مقام [ال] مبتد إحيثُ يجوزُ حذف ؛ لأنه لو أُعربَ بغير الرفع لما قام مقام ، لأنَّ ما قام مقام الشيء أخذ حكم ، ومن حكم المبتد إلوفع .

(فصل): وأما الحديث في المسألة التاسعة ، وهي قولنا: وعلى كم ينقسم الخبر ؟ فأعلم أن الخبر ينقسم على ثلاثة أقسام كما تقدم في المبتدأ : / خبر في اللفظ والمعنى: وهو كل اسم صحيح معرب نحو: زيد قائم ، وعمرو ذاهب ، وما شاكل ذلك .

وخبرٌ في المعنى دون اللفظ: وهو الخبرُ إذا كانَ في موضع الحروفِ والظروفِ والأفعالِ والجملِ ، أو كانَ اسمًا مُتقدمًا على المبتدأ ، نحو قائمٌ زيدٌ ، وإنما كانت هذه أخباراً في المعنى دون اللفظ لأنها مجروروة ومنصوبة ومتقدمة في اللفظ ، وهي في المعنى بخلاف ذلك ، وقد تقدم تمثيلها .

وخبر في اللفظ دون المعنى وهو المبتدأ إذا تأخر وحل محل الخبر وتقدم الخبر في باب الاتساع لا الأصل ، وذلك في مثل قولك : قائم زيد ، وخارج عمرو وما شاكل ذلك ، لا حل زيد محل الخبر ، وهما مبتدآن سُميا خبراً في اللفظ .

(فصل): وأمَّا الحديثُ في المسألة العاشرة، وهي قولناً: وما حكم المبتدأ والخبر جميعًا؟ فاعلم أن أحكامهما مشتملةً على خمس مسائل:

الأولى : في معرفة عاملهَما وما يتصلُّ بذلك .

والثانية : في معرفة تقديمهما وتأخيرهما .

والثالثة : في معرفة ما يجوز حذفه منهما .

۲۸/۲.

والرابعة : في معرفة ما يجوز أن يكونَ خبرًا للمبتدأ ٍ .

والخامسة : في الحديث على الأخبار وقسمتها وما يُلحق بذلك من الحديث . وهذا ابتداؤنا في الحديث على المسائل على الترتيب ، وبالله التوفيق .

(فصل): في المسألة الأولى من الأحكام: أما في معرفة عامل المبتدأ والخبر، فاختلف فيه على خمسة أقوال :

قال قوم : عاملهما الذي رفعهما جميعًا معنوي ، وهو اهتمامك بذكر المبتدأ ، وجعلكِ له أولاً في الرتبة لثان يأتي بعده تتم به فائدته كما تقدم ، وهذا اختيار الشيخ طاهر بن أحمد رحمه الله " .

وقال قوم : عاملُ المبتدأِ معنوي ، وهو مشابهته للفاعل من الوجهين اللذين تقدم ذكرهما في أول الباب ، واحتج صاحب هذا القول بعامل الفعل المضارع الذي هو معنوي وليس هو إلا مشابهته اسم الفاعل ، ووجه حجته أنه قاس العاملين ، عاملُ المبتدأ ، وعاملُ الفعل المضارع ، وقال : أصل المعنى هو المشابهة ، وإلا في ذلك المعنى ، واحتج / عليه من قال أن المعنى الذي هو الاهتمام عاملٌ بأنه قد عَمِلَ في الحال في قوله تعالى " : ﴿ وهو الحق مصدق ﴾ حالٌ ، وليس العاملُ فيه إلا معنى الابتداء كما تقدم .

P/17

وقال قوم " : المبتدأ والخبر عاملان كلاهما ، فالمبتدأ عاملٌ في الخبر ، وهو الذي رفعه ، والخبر عاملٌ في المبتدأ من قبل أنَّ المبتدأ والخبر عاملٌ في المبتدأ ، وهو الذي رفعه أيضًا . وهذا قولٌ فاسدُ من قبل أنَّ المبتدأ

⁽۱) شرح الجمل لابن بابشاذ ، باب الابتداء ، لوحة : ٣٨ ، وإليه ذهب الأخفش وابن السراج والرماني ، انظر : المساعد : ٢٠٥/١ .

⁽٢) سورة القرة : الآية : ٩١ .

⁽٣) بمعنى أنهما ترافعا ، وهو قول أكثر الكوفيين ، انظر : الإنصاف : ٤٤/١ ، وشرح ألفية ابن معطى لا بن التواسى ٨١٧/٢ . وشرح الأشموني : ١٤٩/١ .

والخبر كالشيء الواحد في الأصل ، وبعض الشيء لا يعمل في بعض . وقال قوم " : الابتداء وحده رفع المبتدأ ، وهما جميعًا رفعا الخبر أيضًا . وهذا القول أكثر فسادا من الأول ، لأن المعمول الواحد لا يكون لعاملين مختلفين ، بخلاف العامل الواحد فإنه يكون له معمولان وثلاثة ، كالمتعدي من الأفعال إلى اثنين أو إلى ثلاثة ، وكالذي يطلب اسمًا وخبرا ، مثل كان وأخواتها ، وإنّ وأخواتها ، وما حمل عليها ك « ما » و« لا » ، وكالفعل الذي يطلب فاعلاً ومفعولاً .

وقال قوم": الابتداء رفع المبتدأ ، والمبتدأ وحده هو الذي رفع الخبر ، وهذا القول أيضًا داخل تحت القولين الفاسدين ، لأنه لو صبح ذلك لكان صاحب الحال هو العامل في الحال، ولكان الموصول هو العامل في الصلة ، ولكان المؤكد هو العامل في التأكيد ، ولكان المؤكد هو العامل في التأكيد ، ولكان المنعوت هو العامل في النعت ، إلى غيير ذلك . واعلم أن بين البصريين والكوفيين في هذه الأقوال خلافات بطول شرحها ، ولا فائدة في ذكرها أواذ ذكرتها لك همنا ، وإنما الغرض سواها ، والأصح من هذه الأقوال ما ذهب إليه الشيخ طاهر بن أحمد ، والقول الذي بعدة .

قَالَ أَيَّدُهُ الله : ولمَّا ذكرتَ العاملَ ههنا أحببتَ أن أبين لكَ العاملَ وقسمتُه .

(فصل): في معرفة العامل: اعلم - وفقك الله - أن العامل على ضربين: عامل معنوي ، وعامل المضارع ، وهو

⁽١) قاله ابن جني . انظر : شرح اللمع للعكبري : ٣٤/١ ، وقال ابن عقيل في المساعد : ٢٠٦/١ : و وهذا قول أبي إسحاق وأصحابه ، ونسب إلى المبرد ، وقيل إن قول المبرد كقول سيبويه » .

⁽٢) وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، انظر : سيبويه : ٢٧٨/١ ، والمساعد : ٢٠٥/١ ، والهمع : ٨/٢ .

 ⁽٣) انظر: الإتصاف: ١/٤٤، وشرح اللمع للعكبري: ٣٤/١، وشرح ألفية ابن معطي: ٨١٦/٢،
 والمساعد: ٢٠٥/١، والهمع: ٨/٢، وشرح الأشموني: ١٤٩/١.

مشابهته لاسم الفاعل عند البصريين " ، وقال بعضُ الكوفيين : بل عاملُه عدَّم النواصب والجسوازم ، لأنهم يفرون من أن يكون المعنى عاملاً ، وسنذكر هذا في باب الفعل المضارع إن شاء الله تعالى .

والثاني : عاملُ الابتداءِ ، وهو هذا الذي تقدم ذكره .

والعاملُ اللفظيُّ ينقسُم على خمسة أقسام :

القسم الأول : عاملُ لفظيَّ بنفسهِ ، وهو / جَميعُ الأفعالِ ، وحروفِ الجر ِ ، وحروفِ الجر ِ ، وحروفِ ِ ﴿ الْمُعا الجَزم، وأنْ ولنَّ وكي وإذنَّ ، هذه كلُهَا عاملةً لفظيةً بنفسهِا .

والقسم الثاني : عاملً لفظي بحق المشابهة للعامل بنفسه ، وهو ستة أشياء : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وإن وأخواتها ، هذه الخمسة كلها شابهت الفعل فعملت كعمله من رفع ونصب ، ويلحق بها « مَا » ، عملت لشابهتها الفعل ، وهو « ليس » لأنهما يقعان للنفتي جميعًا ، وقد كان تقدم الحديث على ذكر المشابهة في باب اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وباب المصدر ، وباب الصفة ، فخذه من هنالك .

والقسم الثالث : عاملٌ لفظيَّ بحق النيابة ، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام : أحدها : الإضافة ، نابت مناب حرف الجر ؛ لأنك إذا قلتَ : غَلامَ زيد ، فالمعنى : غلامُّ لزيدٍ ، فَحَذْفِتُ اللامُ والتنوينُ ، ونابتُ الإضافةُ منابَد .

والثاني: حروف النداء، نابت مناب الأفعال، فإذا قلت: ياعبد الله، فالمعنى: أدعو عبد الله، والدليل على أن حروف النداء نابت مناب الأفعال أن المنادى المفرد يحكم على موضعه بالنصب، ويجوز الإتباع عليه بالنصب، ولفظه لفظ الرفع ليس إلاوان حرف النداء ناب مناب فعل ، لأنك إذا قلت : يا زيد ، فالمعنى : أدعو زيدا ،

⁽١) انظر: الإنصاف: ٢/٥٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢/٧.

قال تعالى (١١) : ﴿ يَجْبَالُ أُوبِيَ مَعَهُ وَالطَّيرَ ﴾ فنصَب (الطير) عطفاً على الموضع ، لأن موضع كل منادي منصوب بتقدير ذلك الفعل المحذوف الذي ناب حرف النداء منابه (٢٠).

والثالث: آلات الإغراء، نابت مناب فعل الأمر، فإذا قلت: إليك زيداً، فالمعنى: الزم زيداً، والثالث: وإذا قلت: وونك الأسد، فالمعنى: إحذر الأسد، هذه الثلاثة كلها عاملة لفظية لل نابت مناب العامل اللفظى كما تقدم (٣).

والقسم الرابع : عامل لفظي بحق المتضمن للعامل اللفظي ، وهو ينقسم على ضربين :

أحدهما : جميع أسماء الشرط ، نحو قولك : من يقم أقم ، وما تفعل أفعل ، وما شاكل ذلك ، ف «من» و «ما » متضمنان «إن» الشرطية ، لأنك إذا قلت : من يقم أقم ، فلما تضمنا العامل عملاً كعمله . (1) .

والثاني: من الذي يعمل بمعنى التضمن «حتى» ، والغاء ، والواو ، وأو (٥) ، إذا نصبن /الفعل المستقبل فهي متضمنات لـ «أن» لأنك إذا قلت: لألزمنك أو تطعيني حقي ، فسالمعنى: لأن نعطيني ، وإذا قلت: زرتك حستى تكرمني ، فسالمعنى: لأن

P/NV

⁽١) سورة سبأ : الآية : ١٠ .

⁽٢) قال مكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن: ٥٨٣/٢ : « ... من نصب (الطير) عطفه على موضع (الجبال) لأنها في موضع نصب بمعنى النداء ، وهو قول سيبويه ، وقيل : هي مفعول معه ، وقال أبو عمرو: هو منصوب بإضمار فعل تقديره: وسخرنا له الطير ، وقال الكسائي: تقديره: وآتيناه الطير ، كأنه معطوف على (فضل) . وقد قرأه الأعرج بالرفع ، عطفه على لفظ الجبال ، وقيل : هو معطوف على المضمر المرفوع في (أوبي) ، وحسن ذلك لأن (معه) قد فصلت بينهما فقامت مقام التأكيد » .

⁽٣) المشهور أن هذا ليس اغراء والما هذا اسماء افعال وإياك هذه هي التي تأتي مع الاسد عند القول .

⁽٤) ذكر ابن السراج في الأصول : ١٥٩/٢ أسماء الشرط التي تقع موقع حرف الجزاء ، وهي « من ، وما ، وأيهم » .

⁽٥) الخلاف مشهور بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة ، هل هذه الأدوات ناصبة بنفسها أم الناصب «أن» مضمرة بعدها . ينظر : الإنصاف : ٩٩/٢ ، وشرح المفصل : ١٩/٧ .

تَكرِمَني ، وكذلك الفاء والواو ، وقد قيل : إِنَّ الفاء والواو تضمنا « ربَّ » فعملا كعملها في مثل قولك : وبلدةٍ ، أو : فبلدةٍ ، لأن التقدير : رب بلدةً " .

والقسم الخامس: عاملً لفظيَّ بحق الاستغراق، وهو: « لا » في مثل قولك: لا رجل عندك، قيل: إنَّ « لا » مستغرقة لحرف الجر الذي يستغرق الأجناس، وهو « من » فإذا قلت: لا رجل عندك، فالمعنى: لا من رجل عندك، فلما استغرقته « لا » فإذا قلت: لا رجل عندك، فالمعنى: لا من رجل عندك، فلما استغرقته « لا » نصبت النكرة بغير تنوين، وقيل: إنَّ « لا » عملت بحق المضادة بينها وبين « إنَّ » لأنَّ « إنَّ » أصلُّ في النفي، والإيجاب والنفيُّ ضدان، والعربُ تحملُ الضد على النّد، والله أعلم أي القولين والعربُ تحملُ الضد على الضد، كما تحملُ النّد على النّد، والله أعلم أي القولين أصح". هذه الخمسة الأنواع جملة العوامل قد ذكرتها مختصرة ، ولولا خشية الإطالة لشرحت على كل واحد منها شرحًا طويلاً، ولكني قد نبهت على أكثر الحديث ههنا وفي أبوابها فافهمه موفقًا إن شاء الله تعالى.

(رجع)إلى الحديث على مسائل الأحكام:

(فصل): في المسألة الثانية من الأحكام، وهي في معرفة تقديم المبتدأ والخبر

⁽۱) قال البصريون: إن الجر برب المحلوفة بعد الواو والفاء وبل ، ولعل المؤلف يشير إلى مذهب الكوفيين ،
إلا أن الفاء وبل لا خلاف بينهم في أن الجر برب بعدهما ، لأن و بل » حرف عطف بها على ما قبلها ،
والفاء جواب الشرط . هذا ما قاله الرضي في شرح الكافية: ٣٣٣/٢ ، وانظر: الإنصاف:
٣٣٦/١ ، وشرح المفصل: ٢٧/٨ .

⁽۲) اتفقت أقوال أكثر العلماء على أن علة إعمال و لا » النافية للجنس هو حملها على و إن » قال ابن الناظم في شرح الألفية : ١٨٥ : و وإذا قصد بالنكرة بعدها الاستغراق صع فيها أن تحمل على وإن » في العمل ، لأنها لتوكيد النفي ، وو إن » لتوكيد الإيجاب ، فهي ضدها ، والشيء قد يحمل على ضده كما يحمل على نظيره ، لأن الوهم ينزل الضدين منزلة النظيرين ، لذلك نجد الضد أقرب حضورا في البال مع الضد » وانظر : كشف المشكل : ٢٩٢/١ ، وشرح اللمع للمكبري : ٢٠٩١ ، وشرح المنع للمكبري : ٢٠٩١ ، ورصف المباني: المفصل : ٢٥٤١ ، والتهذيب الوسيط : ٢٩١ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٢٩٣١، ورصف المباني: المفصل : ٢٥٤١ ، والهمع : ٢٩٥٠ ، والهمع : ٢٩٥٠ .

وتأخيرهما : فاعلم أن المبتدأ والخبر ينقسمان في التقديم والتأخير على ثلاثة أقسام ، وهذا ابتداؤنا في قسمة المبتدأ وبالله التوفيق :

مبتدأً يجبُ تقديمه ولا يجوز تأخيره ، وهو سبعة أنواع ، وهذا مثالها والحديث عليها :

النوع الأول: من المبتدأ الذي يجب تقديمه ولا يجوز تأخيره هو اسم الاستفهام في مثل قولك: من عندك؟ ومن جاء؟ هذا على مذهب الخليل بن أحمد يرحمه الله ، فأمّا سيبويه فيقولُ : إذا وقع بعد الاستفهام فعلٌ فهو إمّا فاعلٌ مثل : من جاء ؟ وإما مفعولٌ مثل : ما فعلت يا زيدٌ ؟ والأصعُ قولُ الخليل لما تقدّم من الحجج . وإنما وجب تقديم المبتدأ إذا كان استفهاماً لأن له صدر الكلام ، فلو قلت : جاء من ؟ لم يجز أبداً. والنوع الثاني : من المبتدأ الذي يجبُ تقديمه ولا يجوزُ تأخيره هو اسم الشّرط في مثل قولك : من يقم أقم معه ، والحديث عليه والخلاف فيه كالحديث والخلاف في الاستفهام في الاستفهام أفخذه من هنالك ، والفرق بين الشرط والاستفهام أن الجملة مع الشرط مترابطة ، فحذه من هنالك ، والفرق بين الشرط والاستفهام أن الجملة مع الشرط مترابطة ،

والنوع الثالث: من المبتدأ الذي يجبُ تقديمه ولا يجوز تأخيره ﴿ ما ﴾ التعجبية في مثل قولك: ما أحسنَ زيداً! وإنما وجبَ تقديمها لأن فيها معنى الاستفهام ، وله صدر الكلام

كما تقدم.

والنوع الرابع : من المبتدأ الذي يجبُ تقديمُ ولا يجوزُ تأخيرُه هو المبتدأ الذي يكونَ خبرهُ فعلاً ، وذلك في مثل قولك : زيد قام ، وإنما وجب تقديم المبتدأ ههنا لأنه لو تأخر لارتفع فاعلاً ، ولم يكن مبتدأ ، في مثل قولك : قام زيد وما شاكل ذلك .

والنوع الخامس : من المبتدأ الذي يجبُ تقديمُه ولا يجوزُ تأخيرُهُ هو المبتدأ الذي يكون

٠/٨٨

خبراً معرفة علمًا في مثل قولك: أخوك زيد ، وأبوك محمد ، وما شاكل ذلك ، وإنما وجبَ تقديمُ المبتدأ ههنا لأنه لو تأخرَ وكان زيدُ هو المبتدأُ وأخوكَ الخبرُ لأشبه النعتَ ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أخوك أنه يتَاراء ي للسامع أنك تنعت زيدا بالأخوة ، وكذلك إذا قلت : محمد أبوك أنَّك تنعت محمداً بالأبوة ، وقد أجازَ بعضهم إذا قلت : زيدً أخوك أن تجعلَ زيدًا مبتدأ ، وتخبر بالأخوة عنه إذا كان المعنى يحتملُ ذلك . والنوع السادس : من المبتدأ الذي يجبُ تقديمهُ ولا يجوزُ تأخيرُهُ هو المبتدأ النكرةُ التي ليس معها شيء يقربها إلا النعتُ والعطف ، وذلك في مثل قولك : رجل كريم قائم، ورجلٌ ورجلٌ قائمان ، فلو قلت : قائمٌ رجلٌ كريمٌ ، أو قائمان رجلٌ ورجلٌ ، لم يجز عند

الأكثر.

والنوع السابع : من المبتدأ الذي يجبُ تقديمُهُ ولا يجوزُ تأخيرُهُ هو المبتدأُ إذا كان مقدرًا، وكان الخبر بعده في معنى الحال التي تمُّ بها فائدة ذلك المبتدأ ، وذلك في مثل قولك : ضَربى زيداً مبطوحًا ، وأكلى السويق ملتوتًا ، وشربى الماء بارداً ، وما شاكل ذلك . وإنما وجب تقديم المبتدأ ِ ههنا لأنه هو العاملُ في الحال التي هي متضمنة لخبره في المعنى ، وهو مصدر أن فلو تأخر وتقدم الحالُ لتقدم معمولُ المصدر عليه في قولك : / مبطوحًا ضربى زيدًا ، وذلك ممتنع فتدبر هذا الاحتجاج فهو لطيف . هذا الحديث في قولنا : مبتدأً يجب تقديمه ولا يجوز تأخيره .

(فصل): ومبتدأ يجبُ تأخيرُه ولا يجوزُ تقديمه ، وهو ثلاثة أنواع:

النوع الأول : من المبتدأ الذي يجبُ تأخيرُه ولا يجوزُ تقديمُه هو المبتدأُ الذي يكونَ خبرهُ استفهامًا نحو قولك : أينَ زيد ؟ وكيف محمد ؟ وكم دراهمك ؟ وما شاكل ذلك ، فلو قلت : زيد أين ؟ أو محمَّد كيفَ ؟ أو دراهمك كم ؟ لم يجز ، إلَّا أنَّ الشيخَ طاهر بنَ

- YWA **-**

أحمد بن بابشاذ أجاز إذا قلت : محمد أين هو ؟ على تقدير أين هو قائم ؟ وهذا هو اتساع منه - رحمة الله عليه - لأن محمدا في هذا لا بد أن يكون مبتداً ، ولا بد من يكون ما بعده خبرا وبعده الاستفهام ، والاستفهام لا يكون إلا مقدما ، لأن له صدر الكلام ، فبهذا ثبت قولنا أنه اتساع قولً طاهر بن أحمد - رحمة الله عليه - " . والنوع الثاني : من المبتدأ الذي يجب تأخيره و لا يجوز تقديم هو المبتدأ الذي يكون خبره اسم فاعل نحو قولك : الضارب زيد ، وإنا وجب تقديم الخبر هنا وتأخير المبتدأ لأنه لو تقدم المبتدأ لأشبه الخبر النعت في قولك : زيد الضارب ، وما شاكل ذلك . النوع الثالث : من المبتدأ الذي يجب تأخره ولا يجوز تقديمه هو المبتدأ إذا كان نكرة ، ولم يخصصها شي إلا تقدم الخبر في مثل قولك : عليك ثوب ، وتحتك بساط ، وماشاكل ذلك ، قال بعضهم : لو قلت : ثوب عليك ، أو بساط تحتك ، لم يجز ". وماشاكل ذلك ، قال بعضهم : لو قلت : ثوب عليك ، أو بساط تحتك ، لم يجز ". (فصل) : والمبتدأ الذي يجوز تقديمه وتأخيره هو كل مبتدأ معرفة كان خبره نكرة مفردة أو جملة ابتدائية ، أو ظرفا ، مثال ذلك : زيد قائم ، وقائم زيد ، وزيد في الدار ، وفي الدار زيد ، وزيد أمو منطلق ، وأبوه منطلق زيد ، وزيد أمامك ، وأمامك زيد ،

(فصل): والخبر ينقسم على ثلاثة أقسام:

خبر يجبُ تقديمهُ ولا يجوزُ تأخيرُه ، وهو الاستفهام ، نحو قولك : أين زيد ؟ وكيف محمد ؟ وخبر يجبُ تأخيره ولا يجوزُ تقديمه ، وهو الفعل ، نحو قولك : زيد قام، وكذلك العلم إن جرى خبرا .

⁽١) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ: باب المبتدأ والخبر ، لوحة: ٣٩ .

⁽٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل: ٩٣/١: و ٠٠٠ في قُولِكُ: لك مال ، وتحتك بساط ، إنما التزم تقديم الخبرهقاك خوفًا من التباس الخبر بالصفة » .

٠/٩.

وخبرُ يجوزُ تقديمُ وتأخيرُهُ ، وهو الحروفُ / والظروفُ ، والجملُ الابتدائيةُ .

(فصل): في المسألة الثالثة من الأحكام، وهي في معرفة ما يجوزُ حذفه من المبتدأ والخبر، فاعلم أن الحذف ينقسم في هذا الباب ثلاثة أقسام:

أولها : حذف المبتدأ وذكر الخبر إذا كان الخبر يدل على المبتدأ ، وهو في القرآن الكريم كثير موجود ، وذلك في مثل قوله تعالى " : ﴿ فَإِنْ لَّم تَعَلَمُوا ءَ اَبا ءَ هُم فَا خَوْنُكُم في الدّين ﴾ والمعنى : فهم إخوانكم ، وكذلك قوله تعالى " : ﴿ سُورةً أَنزَلنُها ﴾ والتقدير : هذه سُورة أنزلناها . وكذلك قوله تعالى " : ﴿ إِنّ ذَلِكَ لَحَقُ تَخَاصُمُ أَهِلِ النَّارِ ﴾ والمعنى : هو يتخاصم أهل النَّار ﴾ والمعنى : هو يتخاصم أهل النار ، وقوله تعالى " : ﴿ قُلُ أَفَانُبَنِّكُم بِشَرٍّ مِن ذَلِكُمُ النَّار ﴾ أي : هي النَّار ، إلى غير هذا من آيات جمة .

والثاني : حذفُ الخبر وذكر المبتدأ إذا كان في الكلام ما يدلُ عليه نحو قوله تعالى " : ﴿ طَاعَةٌ وَقُولُ مَعْرُوفٌ ﴾ والمعنى : طاعةً أفضلُ ما يقولون ، ويجوز أن تكونَ طاعةً خبر المبتدأ ، والمبتدأ أمثل ، الذي هو محذوفٌ ". وكذلك قوله تعالى " : ﴿ فَمَنَ لَّم يَجِد فَصَيَامٌ شَهْرِين مُتَتَابِعَين ﴾ والتقدير : فعليه صيامُ شهرين . وأما حذف الخبر مع الشرط

⁽١) سورة الأحزاب: الآية: ٥.

⁽٢) سورة النور : الآية : ١ .

⁽٣) سورة ص: الآية: ٦٤.

 ⁽٤) سورة الحج : الآية : ٧٢ . وقد اشتبه على المؤلف فذكر الآية رقم : ٦٠ من سورة المائدة ، وهي : ﴿قل
 هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله . . . ﴾ .

⁽۵) سورة محمد : الآية : ۲۱ .

⁽٦) قال مكي في مشكل إعراب القرآن: ٦٧٣/٢: « طاعة: رفع على الابتداء، والخبر محذوف، تقديره: علامة وقول معروف أمثل، وقبل التقدير: منا طاعة، وقبل: هو خبر ابتداء مضمر تقديره: أمرنا طاعة ٠٠٠ وقبل: طاعة نعت لسورة ٠٠٠ ».

⁽٧) سورة النساء : الآية : ٩٢ .

فهو كثيرً في القرآن الكريم ، وأكثر ما يكون الخبر في الجار والمجرور كمثل هذه الآية المتقدمة ، وكمثل قوله تعالى " : ﴿ وَإِن طَلَقتُ مُوهَنَّ مِن قَبلِ أَنْ تَسَوُّهُنَّ وَقَد فَرَضتُم لَهُنّ فَريضةً فَنصفُ مَا فَرضتم ، وكذلك " : ﴿ فَمن لم فَريضةً فَنصفُ مَا فَرضتم ، وكذلك " : ﴿ فَمن لم يَجِد فَصِيامُ ثَلَاثة أَيّامٍ في الحَبِّ وسَبعَةٍ إِذَا رَجعتم ﴾ والتقدير : عليه صيام ثلاثة أيام ، يجد فصيام ثلاثة أيام ، وقد حَذف الخبر إلى غير هذا من آيات جمة اختصرنا إيرادها إذا القياس يستغرقها ، وقد حَذف الخبر في بعض أشعار العرب بدلالة ما بعده عليه ، وذلك في مثل قول الشاعر " :

وتقديره : نحن بما عندنا راضون وأنت بما عندك راض ، ولا يجوزُ حذفُ الخبر إلا أن يكونَ في الكلام دليلً عليه .

والثالث: حذف بعض الخبر الذي يكون فيه تمام الفائدة والضمير ، وذلك في مثل قولهم: البر مد بدينار ، والسمن منوان بدرهم ، والتقدير : البر مد منه بدينار ، والسمن منوان منه بدينار ، والسمن منوان منه بدرهم ، فحذف « منه » الذي في تمام الخبر ، وفيه الضمير الذي يعود إلى المبتدأ ، ولهذا كان بعض الخبر ، وحذف الضمائر كثير ليس هذا موضع استقصائها / . (فصل) : المسألة الرابعة من الأحكام ، وهي في معرفة ما يجوز أن يكون خبراً للبتدأ ، فعل ، وهو في معرفة ما يجوز أن يكون خبراً للبتدأ ، فاعلم أن خبر المبتدأ يجوز أن يكون اسمًا مفردا ، وحرفًا" ، وظرفًا ، وجملةً ، وفعلا ،

7/91

⁽١) سورة البقرة : الآية : ٢٣٧ . في الدُّصل : مْإِن

⁽٢) سورة البقرة : الآية : ١٩٦ .

 ⁽٣) ينسب إلى قيس بن الخطيم ، وهو في ملحقات ديوانه : ١٧٣ . ونسبه صاحب الإنصاف إلى درهم بن زيد الأنصاري : ١٩٥/١ ، ونسبه صاحب جمهرة أشعار العرب إلى عمرو بن امرئ القيس : ١٩٥/٢ .
 والبيت من شواهد الكتاب : ١٩٥/١ ، والمقتضب : ١١٢/٣ ، وأمالي ابن الشجري : ١٩٩١ ، ٢٩٦/١ .
 والإنصاف : ١٩٥/١ ، وشرح المفصل : ١٩٥/١ ، واللسان (فبحر) والمغني : ١٨٥ ، وشرح ابن عقيل: ٢٤٤/١ ، والأشباه والنظائر : ٢/١٠ ، والخزانة : ٢٧٦/١ .

⁽٤) المراد بالحرف الجار والمجرور .

وقد تقدم تمثيلها ، فإذا كان مفرداً نكرة ، أو حرفًا ، أو ظرفًا ، أو جملة ، جاز تقديمها وتأخيرها كما تقدم ، فإن كان فعلاً لم يجز تقديمه .

(فصل): في المسألة الخامسة من الأحكام، وهي في معرفة قسمة الأخبار والحديث عليها ، فاعلم أن خبر المبتدأ إذا كان اسمًا مفردًا فهو على وجهين : شخص وحدث ، فالشخص لا يكون خبرًا إلا عن شخص ، نحو : زيد قائم ، والحدث لا يكون خبرًا عن الشخص ؛ لأن الخبر بمنزلة الصفة ، والصفة تقتضي معنى الموصوف ، فأما قول الله الشخص ؛ لأن الخبر من ، أمن بالله ﴾ ففيه قولان " : قواء قا وتقدير ، فالقراءة : ولكن البر كن البر من ، والبر شخص ، فلهذا أخبر عنه بشخص ، وهو (من ، وتقديره : ولكن البر المؤمن بالله ، وأما التقدير فهو : أن « من » يُحكم على موضعه بالرفع على تقدير حذف مضاف مرفوع ، وذلك المحذوف هو خبر « البر » وتقديره : ولكن البر بر من المن بالله ، فالبر على هذا حدث وخبره حدث مثله ، فأما قولهم : زيد عدل ، وعبدالله ثقة ، فإغا أخبروا عن زيد بالحدث ههنا لوجهين :

أحدهما : أنهم أرادوا بهذا معنى المبالغة في عدالته ِ، فجاز ذلك على الاتساع .

⁽١) سورة البقرة : الآية : ١٧٧ .

⁽٢) قال ابن الأنباري في البيان: ١٣٩/١: وقرئ بكسر الباء وفتحها، فمن قرأ بكسر الباء كان في تقديره وجهان: أحدهما: أن يكون التقدير: ولكن البرير من آمن بالله، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. والثاني: أن يكون التقدير: ولكن ذا البر من آمن بالله، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، ومن قرأ بقتح الباء من (البر) أراد به البار، كأنه قال: لبار من آمن، أي المؤمن.

 ⁽٣) قال الزمخشري في الكشاف: ١٠٩/١ : « ولكن البر من آمن بالله: على تأويل حذف المضاف ،
 أي: بر من آمن ، أي بتأويل البر بعنى : ذي البر ، أو كما قالت :

^{*} فإنما هي إقبال وإدبار *

وعن المبرد : لو كنت عمن يقرأ القرآن لقرأت : ولكن البر ، بفتح الباء ، وقرئ : ولكن البار ، وقرأ ابن عامر ونافع : ولكن البر ، بالتخفيف »

والثاني : أن ثُمَّ مضافاً محذوفاً أيضًا هو الخبر عن زيد تقديره : زيد و عدل ، وعبدالله ذو ثقة ، وعلى مثل هذا قراءة من قرأ في قول الله تعالى " : ﴿ إِنِّي بَرِي ، وعلى مثل هذا قراءة من قرأ في قول الله تعالى " : ﴿ إِنِّي بَرِي ، وَكَذَلِك قوله تعالى " : ﴿ إِنِّه خَمَلُ عَيرُ صالح ، وكذلك قوله تعالى " : ﴿ إِنَّه عَملُ عَيرُ صالح ، وكذلك قول الخنساء ": ثَرَّتَع مَارَّتَع مَارَّت مَارَّتَع مَارَّتَع مَارَّتَع مَارَّتَع مَارَّتَع مَارَّتَع مَارِّتَع مَارَّتَع مَارَّتُع مَارَّتَع مَارِّتَع مَارَّتَع مَارَّتَع مَارَّتَع مَارِّتَع مَارَّتَع مَارَّتَع مَارِّتَع مَارَّتَع مَارًا مَارُتُع مَارِّتَل مَارُّتَع مَارِّتَع مَارِّتَع مَارِّتَع مَارِّتَع مَارِّتَع مَارِّتَع مَارِّتَع مَارِّتَع مَالِّتَع مَارِّتَع مَارِّتَع مَارِّتَع مَارِّتَع مَارِ مَارِّتَع مَارِّتَع مَارِّتَع مَارِّتَع مَارِّتَع مَارِّتَع مَارِّتَع مَارَّتُ مَارِّتُ مَارِّتُ مَارِّتَع مَا مَارِّتَع مَارِّتُ مَارِّتُ مِارِكُ مِارِكُ مِارِكُ مِارِكُ مِارِكُ مِارِكُ مَارِكُ مِارِكُ مِارِكُ مِارِكُ مِارِكُ مَارِكُ مَارِكُ مِارِكُ مَارِكُ مَارِكُ مِارِكُ مَارِكُ مَا مَارِكُ مَارِكُ مَارَع مَا مَا مَا مَا مَارِكُ مَا مَارِكُ مَا مَا مَا مَا مَا مَارَاتُ مَا مَالْكُولُ مَا مَا مَا مَالِكُ مَا مَالْكُولُ مَا مَا مَ

والتقدير : فإنما هي ذاتُ إقبال وذاتُ إدبار .

واعلم أنَّ المبتدأ إذا كان مفردا وجب أن يكون خبره مفردا مثله ، وإذا كان المبتدأ مثنى وجب أن يكون خبره مثنى مثله ، وإذا كان المبتدأ مجموعًا وجب أن يكون خبره معموعًا معموعًا مثله ، ولا يجوز اختلاف ذلك المبتدأ إلا بأن يكون المبتدأ مفردا وخبره مجموعً وبعد الخبر اسم فيه ضمير يعود إليه ، وذلك في مثل قولك : زيد قائمون آباؤه ، ولولا أن الهاء تعود إلى زيد لما جاز ذلك ، وعلى / هذا القياس سائر المسائل في عكسها ع ٩٠٠ في أن يكون المبتدأ مجموعًا وخبره مفرد أومثنى وخبره مفرد ، أو مفردا وخبره مثنى ، أو مثنى ،

ويعده:

لا تسمن الدهر في أرض إن رتــمت وإنما هي تحنان وتسجار يومًا بأوجد منى يوم فارقنى صخر وللدهر إحلاء وإمرار

ينظر: الكتباب: ٧٩٧١، والمقتبضب: ٣٣٠/٣، ومجالس العلماء: ٧٦٠، والخيصائص: ٢٠٠٨، والخيصائص: ٢٠٣/٣، والخيصائص: ٢٠٣/٣، وشيرح المفيصل: ١١٥/١، وشيرح المفيصل: ١١٥/١، والخزانة: ٢٠٧/١.

⁽١) سورة الأنفال: الآية: ٤٨.

⁽٢) سورة هود : الآية : ٤٦ .

⁽٣) وهو في ديوانها : ٣٨٣ ، قال البغدادي في الخزانة : ٤٣٢/١ : « وهذا البيت من قصيدة لها ترثي بها أخاها صخراً تنيف على ثلاثين بيتاً في رواية الأخفش ، وقبله :

فما عجول على بو تطيف به قد ساعدتها على التحنان أظآر

الضمائر الراجعة إلى المبتدأ .

(فصل): واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون في موضع شيء من الحروف إلا حروف الجر فقط، لكونها تجري صفّة متعلقة ، واعلم أن الظرف إذا كان خبرا للمبتدأ على وجهين : ظرف زمان ، وظرف مكان ، فظروف المكان تكون خبرا للمبتدأ سواء كان المبتدأ شخصًا أو حدثًا وذلك في قولك : زيد أمامك . والقتال خلفك ، وإنما جاز هذا في ظرف المكان لكثرة تمكنه . وظرف الزمان لا يكون خبرا إلا عن الأحداث لقلة تمكنه ، وذلك في مثل قولك : الخروج يوم الجمعة ، والقتال يوم السبت ، وما شاكل ذلك .

(فصل): ولا يجوزُ أن تخبر به عن الأشخاص ، فأما قولهم : الليلة الهلال ، على أن جعلوا الليلة ، وهي ظرف زمانٍ خبراً للهلال ، وهو شخص ، فليس من هذا ، وإنما الهلال مرفوع على حذف مضافٍ مرفوع هو المبتدأ ، لأنه حدث ، وتقديره : الليلة حدوث الهلال ، وتلخيص التقدير : حدوث الهلال كائن الليلة .

واعلم أن ظرف الزمان إذا اجتمع هو والمصدر جاز نصبهما جميعاً ورفعهما جميعاً "، ورفع المصدر ، ونصب الظرف ، ومثال ذلك جميعاً : الضرب اليوم ، بنصب الضرب على المصدر ، ونصب اليوم علي الظرف ، والعامل في الظرف هو المصدر ، ويجوز ههنا التقديم والتأخير ، تقول : الضرب اليوم ، برفع الضرب على المبتدأ ، ورفع اليوم على أنه خبر لتمكنه ههنا ، ثم تقول : الضرب اليوم على أن تجعل الضرب مبتدأ مرفوعا ، واليوم منصوب على الظرف وموضعة الرفع على معنى الخبر ، وقد سمع عن العرب : اليوم السبت ، على أن السبت مصدر منصوب ، لأنه بمعنى القطع ، واليوم

⁽١) قال ابن عقيل في المساعد: ٢٣٩/١: « وربا رُفعَ خبراً الزَّمَانُ الموقوعُ في بعضهِ ، أي سواء كان معرفة أو نكرة ، نحو: الزيارة يوم الخميس ، أو يوم ، والنصبُ أجود ، وأكثر من الرفع وهما جائزان اتفاقا » .

والسبت بالرفع جميعًا على الابتداء والخبر ، واليوم السبت ، بنصب اليوم على الظرف ، ورفع السبت على المبتدأ ، والعامل في الظرف في جميع الأحوال هو المصدر ، لأن الظروف يعمل فيها معنى/ الأفعال إن عُدمت الأفعال ، وكذلك قولهم : اليوم التروية ، على الوجيد التي أخبرتك ، والتروية مصدر لأنه مأخوذ من تروية الحبال ، وهو شدتها ، فيجوز فيه ما جاز في السبت ، والضرب ، فافهم ذلك ".

P/95

واعلم أن الحروف والظروف إذا وقعت خبراً للمبتدأ ، أو لإن أو لكاف ، أولا « ما »،أولد « لا »، أو في موضع الثاني في مفعولي ظننت وأخواتها ، أو في موضع الثالث من مفعولي أعلمت وأخواتها ، أو نعتاً للنكرة ، أو حالاً للمعرفة ، أو صلة للناقص ، فهي متعلقة بمحذوف أبداً .

(فصل): واعلم أن الجملة إذا وقعت خبراً للمبتدأ على وجهين: جملة ابتدائية ، ويجوزُ تقديمها وتأخيرها على المبتدأ ، وهي مثل قولك: زيد أبوه منطلق ، وأبوه منطلق زيد . وجملة فعلية ، وهي تنقسم إلى أربعة أقسام : جملة شرطية ، نحو قولك: زيد إن تكرم يكرمك ، وجملة أمرية ، نحو قولك: زيد أكرمه ، وجملة نهيية ، نحو قولك: زيد أكرمه ، وجملة نهيية ، نحو قولك: زيد قام أبوه : فالجملتان قولك: زيد لا تهنه ، وجملة فعلية موجبة ، نحو قولك : زيد قام أبوه : فالجملتان الابتدائية والفعلية الموجبة هما الخبر في الحقيقة ، لأنه يدخل تحته الصدق والكذب ، وهاتان الجملتان مجمع على وهو من حقيقة الخبر أن يكون يحتمل الصدق والكذب ، وهاتان الجملة الأمرية والنهبية جواز تقديمهما وتأخيرهما ، ويلحق بالقسم الأول الشرطية ، والجملة الأمرية والنهبية ليست بإخبار على الحقيقة ، لأنه لا يدخل تحتها صدق ولا كذب ، وإغا لما قت بها فائدة المبتدأ جاز أن تسمى إخباراً على سبيل الاتساع ، فإذا قلت : زيد إن تقم يقم ، فكأنك

⁽١) فإن اجتمع ظرف الزمان مع الأحد وغيره والاثنين والثلاثاء والخميس تعين الرفع ، ولا يجوز النصب خلاقًا للثراء وهشام . وانظر : الكتاب : ٢٤٠/١ ، والأصول : ١٩٤/١ ، والمساعد : ٢٤٠/١ .

أخبار لا يسوغ تقديرها ، وهذا محالً من قبل أن الخبر لا بد أن يحتمل الصدق والكذب، وإلا لم تكن خبرا أبدا ، وهذه الجمل كيست محتملة للصدق ولا الكذب ، فيجب تقديرها ليصح الخبر ، وهذه الثلاث الجمل مُختلف في جواز تقديمها على المبتدأ إذا حلت محل الخبر ، فمنهم من يجيز / تقديمها حملاً على الجملة الابتدائية والفعلية ١٩٢ ب الموجبة ، فيقول : إن تكرمه يكرمك زيد ، ولا تهنه زيد ، وأكرمه زيد ، ومنهم من

لايجيز التقديم حملاً على الفعل الذي تُخبر به عن المبتدأ ، ولا يجوز تقديمه .

واعلم أن الفعل إذا كان خبراً للمبتدأ لم يجز تقديم إلا أن يظهر فاعله ويكون أجنبياً غير المبتدأ ، في مثل قولك : زيد قام أبوه ، فإذا كان هكذا جاز تقديمه على المبتدأ ، لأنه قد صار بمنزلة الجمل كما تقدم ، فإن كان فاعل الفعل هو الضمير الذي يعود إلى المبتدأ لم يجز تقديمه قط ، وذلك في مثل قولك : زيد قام ، في قام » خبر عن زيد ، فلو قدمته وقلت : قام زيد وفيه ضمير مرفوع في التقدير فاعل للقيام يعود إلى زيد ، فلو قدمته وقلت : قام زيد ارتفع زيد فاعلا لم يكن مبتدأ ، فلهذا يجب تأخيره ليزول الالتباس ، فأما من قال : إن الفعل الذي تخبر به عن المبتدأ من قبيل الجمل فليس بصحيح ، لأنه لو كان كما قال المناز تقديمه وتأخيره على المبتدأ كما يجوز تقديم الجمل وتأخيرها .

تريد في المعنى : زيد مربوط قيامه بقيامك ، فإذا قلت : زيد لا تهنه ، فكأنك تريد :

زيد مستحق لإكرامك فأكرمه ؛ وإنما قدرنا هذه الجملة هذا التقدير ليصم الخبر الذي

يحتملُ الصدقَ والكذبَ ، وقد دَّق هذا التقديرُ على أكثرهم فلم يقدرُه ، وقالَ : هذه جملً ا

واعلم أنه يجوزُ أن تُحِلَّ الحالُ محلَّ الخبرِ وتحذفَ الخبرَ لدلالة الحال عليه ، وأكثرُ ذلك في المصادرِ ، نحو قولك : ضربي زيداً مبطوحًا ، وشربي الماء بارداً ، وأكلي السويقَ ملتوتًا ، وما شاكلَ ذلك ، فإذا قلت : ضربي زيداً مبطوحًا ، ف « ضربي »

مصدرٌ مبتدأ ، وزيد مفعولٌ للمصدر ، ومبطوحًا حالٌ ، والعاملُ فيه هو المصدر ، وصاحبهُ زيدٌ ، وقد يُضمرُ الخبر لما فيه من الفائدة ، لأن الخبر لا يكونُ إلا حيثُ الفائدة ، وكذلك الحال ، لأنه لا يكون إلا مشتقًا أو محتملًا للضمير ، وكذلك الحال ، ولا يكون إلا صفةً ، وكذلك الحال ، ولا يكون إلا نكرة ، أو مقاربًا للنكرة ، وكذلك الحال ، وبعضهم يقدر فيه تقديراً بعيداً ، ويقول : ضَربي زيداً مبطوحًا ، أي إذا كان مبطوحًا ، ويجعلُ / الظرفَ خبراً عن الضربِ ، ويجعلُ مبطوحًا خبراً لكان ، وهي محذوفةٌ ، وهذا احتجاج فاسد من قبل أن كان لاتعمل محذوفة إلا إذا كان في الكلام شرط يدل عليها ، ومعنى الشرط وكان محذوفان ههنا ، والشيء لا يعمل محذوفًا مع حذف ما تضمنه بالإجماع ، فقد تبيَّنَ لك بطلان هذا القول وفساده ، والشيخ طاهر يقول : إنَّ مبطوحًا حالً، والعاملُ فيه كان التامةُ ، وهي محذوفةً ، والتقديرُ : ضَربي زيداً إذا كانَ مبطوحًا ، أي إذا وجد ".

واعلم أنه يجوز أن يكون للمبتدأ خبر واثنان وثلاثة وأكثر من ذلك ، وعليه قولهم: هذا حلو حامض ، إذا جمع الطعمين ، وقد روى في قول الله تعالى" : ﴿ وُجُوهُ اللهِ عَالَى " : ﴿ وُجُوهُ يَومئذ مُسَفِّرةً ضَاحِكةً مُستَبشِّرةً ﴾ أن مسفرة خبر أول ، وضاحكةً خبر ثاني، ومستبشرةً خبرُ ثالثُ ، وقد سَمع في الشعر للمبتدأ ستة أخبارٍ ، وذلك قولهم (١) :

- Y£V -

P/9x

ذكره ابن بابشاذ في شرح الجمل ، باب الحال ، لوحة رقم : ٣٦ .وانظر : شرح الكافية لابن الحاجب : . 1.0/1

سورة عيس: الآية: ٣٩،٣٩ **(Y)**

هذا الرجز ينسب إلى رؤبة بن العجاج ، وهو في ملحقات ديوانه : ١٨٩ .

والبت : كساء غليظ مربع أخضر ، وقيل من وبر وصوف . مقبظ : أي يكنبني لقبظي . ومشتى : أي يكفيني للشتاء . انظر : اللسان (بتت . وشت) والبيت الأول والثاني من شواهد سببويه غير المنسوبة إلى قائل: ٨٤/٢ ، والأبيات الأربعة من شواهد ابن يعيش: ٩٩/١ ، إلا أن البيت الرابع تختلف روايته وهي : =

مَنْ يَكُ ذَا بِتَ فِهذَا بِتِيَ مُقَيِّظُ مُصِّيفٌ مُشَتِّي جَمعته مِنْ نَعجاتٍ سِتَّ مِن غَزِل إُمِّي ونَسِعٍ أُختي

فه « هذا » مبتداً ، وبتي خبر أول ، ومصيفً : ثَانٍ ، ومقيظً : ثالثٌ ، ومشتي : رابع، وموضع الفعل في قوله نفر من غزل من غزل أمي ونسج أختي : سادسٌ ، فافهم ذلك .

واعلم أنه ما جاز في خبر المبتدأ من الحروف والظروف والجمل جاز في خبر كان ، وخبر أن ، وخبر ما ، وخبر لا ، وفي الثاني من مفعولي ظننت ، وفي الثالث من مفعولي أعلمت ، وفي نعت النكرة ، وفي الحال ، وفي صلة النّاقص .

واعلم أنه إنَّ تتابعَ المبتدآتُ كما تقدم تكونُ فائدتها كلها في خبرِ الآخرِ منها ، واعلم أنه إنَّ تتابعَ المبتدآتُ كما تقدم الحديثُ عليها ، فخذه من هنالك موفقًا إن شاء الله تعالى .

واعلم أن اسم الفاعل إذا جرى خبراً لغير من هو له برز الضمير الذي هو فاعله ، وذلك في مثل قولك : زيد هند صاربها هو ، فزيد مبتدأ ، وهند مبتدأ ثان ، والضارب خبر كهند مثل قولك : ويد من الأصل لزيد ، و« هو » ضمير بعود إلى زيد ، وإنما وجب إبراز صمير اسم / الفاعل إذا جرى خبراً لغير من هو له لنقصانه عن الفعل ومخالفته له ، ١٩٤ ٤٠ لأنك إذا قلت : زيد هند يضربها ، فغي يضرب ضمير يعود على زيد ، جاز إضماره

^{.=} سود جعاد من نعاج الدشت

وانظر: منصاني القبرآن للفيراء: ١٧/٣، والأصبول: ١٥٤/١، وشيرح السبيبراني: ٢٢/١، وانظر: ٥٠٤/١، والدرد اللوامع: ٧٨/١

لقوة الفعل ، والفعل في حال ذلك جرى خبراً لغير من هو له ، واسم الفاعل بخلاف ذلك، فإذا قلت : هند زيد الشّاربها ، بالألف واللام ، احتملت هذه المسألة أربعة أوجه : أن تكون الألف واللام لزيد ، والفعل له ، فلا يحتاج إلى ضمير ، لأن اسم الفاعل جرى على من هو له ، فجاز أن يحتمل الضمير ، وهو في مثل هذه المسألة الأولى .

وأن تكونَ الألفُ واللام لهند ، والضرب لزيد ، فيبجب إبراز صمير هند ، وضمير الضارب ليزول الالتباس ، فتقول : هند ولا الضاربها هو هي ، ف « هند » مبتدأ ، وزيد : مبتدأ ثان ، وهو ضمير للضارب ، وهي بمنزلة الخبر للضارب ، والجملة خبر عن هند .

وأن تكونَ الألفُ واللام والفعل لهند ، فتقول : زيد هند الضاربته ، ف « زيد » مبتدأ ، و هند » مبتدأ الضاربته » خبر لزيد ، لكون الضمير عائدا إليه ، وفاعل الضاربته مضمر تقديره : هي ، وإنما جاز إضماره لأنه جرى على من هو له .

وأن تكون الألف واللام لزيد ، والضرب لهند ، فتقول : هند ي مبتدأ ، وزيد مبتدأ المنفصل في هذه المسألة فاعل ، ذكره طاهر بن أحمد ، ف « هند » مبتدأ ، وزيد مبتدأ أن و مبتدأ ، وفيه فاعله مضمر ثالث ، وهي بمنزلة الخبر للضاربة ، والجملة في موضع الخبر لهند ، وإنما جاز أن يكون المضمر في هذه المسألة الرابعة ، وفي المسألة الثانية المتقدمة خبرا للمبتدأ ، لأنه حل محل الخبر ، ويكون المبتدأ السم فاعل منسوق بعد المبتدأين ، وإلا فكان الأصل أن يكون اسم الفاعل الذي هو الضاربته خبرا متقدما ، والاسم المضمر هو المبتدأ ، لأن الأصل أن يكون المبتدأ أعرف من الخبر ، وهذه المسألة من أدق ما ورد في باب المبتدأ لأجل الإخبار بالألف واللام ، وقد ذكرها الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ – رحمة الله عليه – في شرحه "".

١) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ ، لوحة: ٤٢ ، فقد أورد هذه الأوجه كما أوردها المؤلف.

P/92

واعلم أنّ المبتدآت إذا تتابعت ولم يكن فيها ضمائر تربط فوائدها ، يجب أن تذكر عوائدها التي تعود / ، من الضمائر إليها بعد ذكر الخبر ، وتكون آخر الضمائر لأول المبتدآت ، وأولها لآخر المبتدآت ، وتقول حينئذ : زيد عمر محمد عبدالله بكر واقف أمامه في داره من جنبه معه ، فالهاء في معه آخر الضمائر ، وهي عائدة إلى زيد الذي هو أول المبتدآت ، والهاء في قولك : من جنبه عائدة إلى عمرو ، والهاء في قولك : « في داره » عائد إلى محمد ، والهاء في « أمامه » عائدة إلى عبدالله ، والضمير في واقفي عائد إلى محمد ، والهاء في « أمامه » عائدة إلى عبدالله ، والضمير في واقفي عائد إلى بكر ، لأن تقديره : واقف هو . فقد تبين لك أن آخر الضمائر عائد إلى أول المبتدآت ، وتبين لك أن أول الضمائر وهو الضمير في واقف عائد إلى أخر المبتدآت وهو بكر ، فإن أردت تقدير شيء من ذلك ، ووضع كل شيء في موضعه قلت : بكر واقف أمام عبدالله في دار محمد من جنب عمرو مع زيد ، ويجوز تقدير ثان وهو : أن تجعل بكرا في آخر النسق ، وتقول : أمام عبدالله في دار محمد من جنب عمرو مع زيد ، ويجوز تقدير ثان عمرو مع زيد بكر واقف ، والعامل في الظروف والحروف على التقديرين جميعا : عمرو مع زيد بكر واقف ، والعامل في الظروف والحروف على التقديرين جميعا : وهذه المسألة أدق من الأولى ، فتدبرها تصب إن شاء الله تعالى .

(فصل): واعلم أنه يجوز أن يكون خبر المبتدأ فعلا محذوقا يدل عليه المصدر الجاري عليه ، وذلك في مثل قولك: ما أنت إلا أكلاً وشربًا ، لأن تقديره: ما أنت إلا تأكل أكلاً وشربًا ، لأن تقديره عليه وقس أكلاً وتشرب شربًا ، فتأكل هو الخبر لأنت ، وإناجاز حذفه لدلالة المصدر عليه وقس عليه ماجرى مجراه . ويجوز أن تقول : ما أنت إلا أكل وشرب ، بالرفع من ثلاثة أوجد عليه ماحدها : أنك تريد بذلك المبالغة لكثرة أكله وشربه فجاز أن تخبر عنه بالحدث كما تقدم في الآيات والبيت ".

والثاني : أن يكونَ الأكلُ على حذف المضاف ، ذلك المضاف هو الخبر ، تقديره : ماأنت

⁽۱) انظر ص: ۲۶۶

إلا ذو أكلِ وذو شرب ٍ.

والثالث: أن يكونَ المبتدأ هو على حذف المضاف ، ذلك المضاف هو حدث لمَّا أُخبر عنه بحدثٍ ، وهو المبتدأ في التقدير ، وتقديره : ما حَالك إلا أكلُّ وشربُّ ، أو طبعُك ، وماشاكل ذلك ، فأما قولهم : زيد وحده ، على أن يكون وحده خبراً عن زيدرٍ ، ففيه ثلاثةً أقوالي:

أحدها: أن من العلماءِ من يجري وحده مجرى الظروف ويجعله خبراً للمبتدأ الذي في حكمه ، ويُحكم على / موضعه بالإعراب كما يُحكم على مواضع الظروف . وهذا القولَ غير واضح لأنه ليس فيه شيء من دلائل الظروف ، لأن جميع الظروف تَقدر كبني ، وهذا لايحسن أن يَقدر بفي أبدا .

> واحتجاجٌ ثانرٍ ، وهو أنَّه في حال كونه ِظرفًا على قول ِالقائل ِلابعَلم أظرفُ زمان ِأومكان ِ فإنْ كَانَ ظرفُ زمانِ لِم يَجْزُ أَنْ تَخْبَرَ بِهُ عَنْ زَيْدٍ ، لأنه شخصٌ ، وإن كان ظرفُ مكانٍ احتيج إلى تبيينه ، وهو غير مبين على الوجهين ، ومنهم من يجريه مجرى المصدر، ويقول : الخبر في مثل قولك : زيد وحده ، فعل محذوت تضمنه هذا المصدر ، وذلك الفعلُ يقدرُ باسم الفاعلِ ، وتقدير ذلك : متوحدٌ وحده .

> ومنهم من يقول : إِنَّ وحدَه انتصبَ على الحال ، فإذا قلت : زيدٌ وحده ، فزيدٌ مبتدأ ، ووحداً منصوبُ على الحال ، وقد تضمَّنَ الخبر كما فيه من الفائدة ، وإضافته غير محضة، لأنها تقدرُ بالانفصال ، وسنزيد هذا الفصل إيضاحًا في باب المصادر إن شاء الله تعالى.

> (فصل): وأمَّا قولَ الكوفيينَ في المبتدأ إذا تقدم عليه الظرف والحرف اللذان يكونان خبراً عنه أنه يرتفع فاعلاً للذي يتعلق به الحرف والظرف في مثل قولك : في الدار زيد،

وأمامك عمرُو، فلبس بواضح لأنا قد وجدنا المبتدأ منصوبًا بعامل ضعيف مع تقدم الخبر بالحرف والظرف، وذلك في باب « إن في مثل قولك : إن في الدار زيدا ، وإن أمامك عمرا ، فلو كان على ما قالوا لارتفع ههنا ، وإلا فما الفرق بين التقديم في المبتدأ ، وفي إن وأصلها أنها داخلة على المبتدأ والخبر ، ولا تخصيص بين العاملين الذين يرفعان في قولهم ، ولم يقل بهذا أحد غير الأخفش وجماعة من الكوفيين ، وخالفه في ذلك سيبويه وأكثر البصريين والله أعلم ...

واعلم أنه يجوزُ أن يتصلَ بالمبتدأ ضميرُ الشأن والقصة ، وذلك في مثل قوله تعالى" : ﴿ هُو اللَّهُ الذي لا إِلهْ إِلا هُو ﴾ على بعض من قولك ، فافهم ذلك إن شاء الله تعالى .

⁽١) انظر في هذه المسألة: الإنصاف: ١/١٥، وشرح المفصل: ١/٥٥.

⁽٢) سورة الإخلاص: الآية: ١.

⁽٣) سورة الحشر: الآية: ٢٢.

(باب الأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار)

وفوائدُ هذا الباب مشتملة على أربع مسائل :

يقال فِيها: كم الأفعالُ التي ترفعُ الأسماءَ وتنصب الأخبار ؟ وما الدليلُ على أنها أفعال ؟ ولم رفعت ونصبت وليست بأفعال حقيقية ؟ وما أحكامها ؟

 $^{P/q}$ (نصل) : أمًّا كم هي ؟ فثلاثة عشر فعلاً / غير الذي حُمل عليها ، وهي : كان ، $^{P/q}$ وأصبح ، وأمسى ، وظلُّ ، وأضحى ، وبات ، وصار ، وليسَ ، وما زال ، وما انفك ، وما فتئ ، وما برح ، وما دام ، والذي حمل عليها مثل : كاد ، وعسى ، وجعل ، وكُرُبِّ ، وما شاكل ذلك . وسنفرُد لهذه المحمولة بابًا بعد هذا الباب ، لأنه موضعُ ذكرها، إذ المحمول يذكر بعد ذكر المحمول عليه .

(فصل): وأما الدليل على أنها أفعالًا، فثلاثة أشياء:

الأول : أنها تدُّلَ على الأزمنة ، كالأفعال .

والثاني : أنها تتصرف كتصرف الأفعال ، إلا ليس ، فإنها لا تتصرف لمشابهتها « ما » على بعض الأقوال . "

قال صاحب رصف المباني : ١٤١ : و ليس : ليست محضة في الفعلية ، ولا محضة في الحرفية ، ولذلك وقع الخلاف بين سببويه والفارسي ، فزعم سببويه أنها فعل ، وزعم أبوعلى أنها حرف ، وقال صاحب الجنى الداني : ٤٩٤ : و وذهب ابن السراج والفارسي في أحد قوليه ، وجماعة من أصحابه وابن شقير إلى أنها حرف ، ولهذا ذكرتها في هذا الموضع » وانظر : الكتاب : ٤٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ٧٧٨/١.

والثالث: أنها جميعًا يتصلُ بها الضمير المرفوع ، كما يتصلُ بالأفعالي ، وقد استدلَّ بعضهم على أنها أفعال باتصال ضمير الشأن والقصة بها ، وهو دليلَ غير واضع ، لأن ضمير الشأن قد اتصل به « إنَّ » وأخواتها ، وأضمر في بعض الأوقات فيها ، وليست بفعل ، وذلك مثل قولهم ":

إِنَّ مَن يَدخلِ الكنيسةَ يومًا لَكني فيها جَآذِرًا وَظَبَاءَ وَتَقديره: إنه من يدخل الكنيسة .

(فصل): وأما لم رفعت هذه الأفعال ونصبت وليست بأفعال حقيقية ؟ فلاسؤال في الرفع ، لأن كل فعل لابد أن يرفع فاعله سواء كان حقيقيا أو غير حقيقي ، وهذه الأفعال لما ذخلت على المبتدأ والخبر في الأصل ، ووليها المبتدأ ، وهو مرفوع تركته على حالته ، وصار اسما لها ، بمنزلة الفاعل . وأما لم نصبت ؟ فلأتها عامل لفظي ، وعامل المبتدأ معنوي ، ومن حق العامل اللفظي إذا دخل على العامل المعنوي أن يغيره ويزيل حكمه لقوة اللفظي ، وضعف المعنوي ، فنصب الخبر ليزول معنى الابتداء ، وإغا خصت بنصب الخبر لأن الاسم فرقا بين عملها وعمل إن ، لأن إن لما كانت حرفا ضعيفا غير متصرف عمل النصب فيما يليه ، ولم يفصل بينه وبينه ، و«كان » خلاف ذلك ، غير متصرف عمل النصب فيما يليه ، ولم يفصل بينه وبينه ، و«كان » خلاف ذلك ، الماكان فعلاً قويًا نصبت الخبر بعد أن استولت على مرفوعها الذي لابد لها منه في الأصل .

⁽۱) ينسب إلى الأخطل ، وهو في ملحقات ديوانه : ٣٧٦ ، تحقيق : إيليا سليم الحاوي (بيروت) . والجادر : جمع جودر ، يضم الجيم والذال ، وهو ولد البقر الوحشي ، والظباء : جمع ظبية . ينظر : شرح البيت في الديوان : ٣٧٦ ، والخزانة : ٢١٩/١ .

وهو في الجمل: ٢١٥ ، والأمالي الشجرية: ٢٩٥/١ ، وشرح المفصل: ١١٥/٣ ، وكشف المشكل: ٢٩٢/١ ، وخشف المشكل: ٣٦٢/١ ، وضرائر الشعر: ١٧٨ ، والمقرب: ١٠٩/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢١٢/١ ، ورصف المباني : ١١٩ ، والخزانة: ٢١٩/١ .

(فصل): وأما أحكام هذه الأفعال فهي مشتملة على ثلاثة عشرة مسألة:

الأولى : في معرفة عملها جميعًا واشتقاقها .

والثانية : في معرفة مشابهتها جميعًا للأفعال ،ونقصانها / عنها ومخالفتها لها . ﴿ ٩ ﴿ بِ

والثالثة : في معرفة ِ تمام هذه الأفعال ِ، ورجوعها إلى أصلها .

والرابعة : في معرفة مؤاخاتِها .

والخامسة : فيما يختص به كل صنف منها .

السادسة : في معرفة ِما يجوزُ أن يكونَ خبراً لها .

السابعة : في معرفة تقديم الخبر وتأخيره .

والثامنة : في معرفة ما يجوزُ أن يُستثنى من أخبارها وما لا يجوز .

والتاسعة : في معرفة ضِمير الشأن والقصة إذا اتصل بشيء منها .

والعاشرة : في معرفة ما يجوز أن يليها مما انتصبَ بغيرِها ، وما لا يجوز .

والحادية عشرة: في معرفة الضمير الفاصل إذا وقع بين اسمها وخبرها .

والثانية عشرة: في معرفة تعريف اسمها وخبرها وتنكيرهما .

والثالثة عشرة: فيما يجوز من إعمالهِا محذوفة ، ومالا يجوز .

وفي كل مسألة من هذه المسائل حديثُ نذكره إن شاء الله تعالى .

(فصل): وأما الحديث في المسألة الأولى من الأحكام، وهي في معرفة عمل هذه الأفعال جميعًا واشتقاقها، فاعلم أنَّ عمل هذه الأفعال كلها، وما اشتق منها من ماض ومستقبل وحال وأمر ونهي: رفع الأسماء، ونصب الأخبار سوائي كان الرفع والنصب ظاهرين أو مقدرين ، أو أحدهما ظاهري، والثاني مقدر ، فالرفع والنصب الظاهران ظاهران في مثل قولك: كان زيد قائمًا، وأصبح عمرو عالمًا، وأمسى عبدالله ساهرًا،

وصار أخواك عاقلين ، وباتَ الزيدون كامنين ، وما انفك الركبُ سائرين ، وما بَرحَ المسلمون مجاهدين ، وما شاكل ذلك . ومثالً الرفع والنصبِ إذا كانا مقدرين غير ظاهرين : كان هذا عندك ، وأصبح موسى في بيت م وأضحت حذام من الكرام ، وماشاكل ذلك . ومثالُ أحدهما ظاهرا والثاني مقدرا : كان موسى عالمًا ، وأصبح عيسى جاهلاً ، وكان قائمًا الذي في الدارِ ، وكان زيد الذي أكرمك ، وأصبح صائمًا من باتَ قائمًا ، وماشاكل ذلك . وسوأيُّ كانت هذه الأفعالُ ماضيةً نحو : كان زيدٌ عالمًا ، أو مستقبلة نحو: سيكون عالمًا ، أو أمرًا نحو: كن عالمًا ، أو نهيًا نحو: لا تكن جاهلاً ، فإنها تعمل عملاً واحداً إلا « ليس » فإنها لاتتصرف ولا تعمل إلا على وضعها هذا ، لأنها موضوعة بلفظ الماضي لنفي المستقبل ، وكذلك : « ما دام » لاتعملَ إلا على وضعها هذا ، وفي « ما زال ، وما برح ، وما انفك ، وما فتئ » خلافُ: منهم من يعملهن وما تصرف منهن ، ومنهم / من [لا] يعملهن إلا على هذا $\sqrt{2}$ الوضع .

(فصل): وأما الحديثُ في المسألةِ الثانيةِ مِن الأحكام، وهي في معرفة مشابهتها للأفعال ِ، ونقصانِها عنها ، ومخالفتِها لها ، فقد تقدَّم الحديثُ على الدلالة على أنَّها أفعالً ، فلا معنى لذكر المشابهة ههنا ، وإنما ذكرتُ المشابهة للأفعال وإن كانت أفعالاً في الأصل توطئةً لذكري المخالفة والنقصان ؛ لأنه إذا قد صَّع أنها أفعالُ فلا يُقالَ : هي مشابهة للأفعال ، إذا الشيء لا يشابه نفسه ؛ لأنه ينبغي أن يكونَ المُشَابِهُ بخلافِ الْمُسَابِهُ ، وقد أطلق أكثرُ العلماءِ أن كانَ وأخواتها شابهت الأفعالُ وخالفتها في غير هذا الكتاب. فليتجاوز العذر من أطلُّ على هذه المسألة، وأمَّا أصلُ المخالفة والنقصان في هذه الأفعال الحقيقية ، فاعلم أن كان وأخواتها خالفت الأفعال الحقيقية ونقصت عنها

ستة أوجه :

أحدها: أن الفعل الحقيقي لا يتعرى عن الحدث الذي هو المصدر ، وهذه الأفعال جميعها متعربة عن الأحداث التي هي المصادر ، ويلحق بها في التعري عن المصدر جميع الأفعال التي لا تتصرف .

والثاني : أن الفعل الحقيقي إذا جرى له مرفوع ومنصوب كان مرفوع عير منصوبه ، الثاني : أن الفعل الحقيقي إذا جرى له مرفوع ومنصوب كان داخلاً على المبتدأ والخبر كظننت وأخواتها ، وهذه " الأفعالُ جميعها مرفوعها هو منصوبها في الأصل ، فلا فرق بينها في المعنى .

والثالث: أن الفعلَ الحقيقي يعملُ في الظرفين، والحال، وهذه الأفعالُ جميعُها لاتعملُ في ظرف ولا حال إلى العاملُ في الأصل هو ما قَدَّرُ معه المصدرُ، وهذه جميعها لامصادر لها .

والرابع : أن الفعل الحقيقي لابد لد من فاعل إما مظهرا وإما مقدراً ، وهذه الأفعال منها ما يقع زائداً لا اسم له ، ولا خبر ، وسنذكر الزائدة إن شاء الله تعالى .

والخامس: أن الفعل الحقيقي قد يكون فاعله ومفعوله معرفتين ونكرتين جميعًا، وأحدهما معرفة، والثاني نكرة، ولا يقع هنالك ترتيب ، بل تجعل أيهما شئت الاسم، وأيهما شئت الخبر، وهذه الأفعال لايكون اسمها إلا معرفة ، أو ما قارب المعرفة ؛ لأن الاسم / في الأصل هو المبتدأ ، والمبتدأ لايكون إلا معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات المخصصة.

UND

والسادس: أن الفعلَ الحقيقي إذا كان منصوبُه مضمراً جاز أن يتصلَ به نحو قولك: ضربَه ، وضربَهم ، وما شاكل ذلك . وجميع الافعالِ إذا كان منصوبها الذي هو خبرها

⁽١) في الأصل: هذا.

⁽⁰¹⁰⁾ Elen *

مضمراً لم يجز أن يتصل بها أبداً ، إلا في مسألة شاذة " رواها سيبويه ، وهي قوله ": إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم ، فجعل الضمير المتصل المنصوب ههنا خبراً لكان ، واحتج بقول الشاعر ":

وَ فَإِنَّ لا يَكُنُّهَا أَو تَكُنَّهُ فَإِنَّه الْخُوهَا غَذَتْهُ أُمَّه بِلَبَّانِهِا

وهو يصف في البيت الخمر والزبيب ، والتقدير على الأصل : إذا لم تكن الخمرة الزبيب أو الزبيب الخمرة على هذه الحال ، فإنهما أخوان ، لكونهما من العنب جميعًا ، والرواية والبيت شاذان لايقاس عليهما ، هذه الستة الأوجه أصل ما خالفت به هذه الأفعال

⁽۱) هذا من المواضع التي يجوز فيها اتصال الضمير وانفصاله حيث وقع الضمير خبراً لكان ، قال ابن عصفور في شرح الجمل : ۱۸/۲ : « والمواضع التي يجوز فيها الاتصال وانفصال هو أن يكون الضمير مفعولاً ثانياً لباب أعطيت ، والاتصال فيه أحسن من الانفصال ، أو يكون مفعولاً ثانياً لباب ظننت ، أو ثالثاً لباب أعلمت ، أو خبراً لكان ٠٠٠ » .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل: ١٠٦/٣: و فأما ضمير خبر كان وأخواتها ففيه وجهان: أحدهما الاتصال [وذكر الشاهد] والشاني: أن يأتي منفصلاً ٠٠٠ [ثم قال]: وهذا هو الوجه الجيد، لأن كان وأخواتها يدخلن على المبتدأ والخبر، فكما أن خبر المبتدأ منفصل من المبتدأ كان الأحسن أن تفصله مما دخلن عليه ٠٠٠ ».

ولعل المؤلف أراد بالشذوذ غير الفصيع.

⁽٢) الكتاب: ٢//١ .

 ⁽٣) البيت لأبى الأسود الدؤلى: ديوانه: ٨٢ ، وقبله:

دع الخمر يشبها الغواة فإنني رأيت أخاها مجزيًا بمكانها

ويعني بأخيسها نبيسذ الزبيب ، لأن أصلهما الكرمة ، انظر : الإنصاف : ٨٢٤/٢ ، والخنزانة : ٤٢٦/٢

وهو من شواهد الكتاب: ٢٠/١ ، والمقتضب: ٩٨/٣ ، وأدب الكاتب: ٣١٥ ، والإنصاف: ٨٢٣/٢ ، وشرح المفصل: ١٩/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٩/٧، ١٩/٢ ، واللسان (لبن) والشاهد في البيت اتصال خبر كان بها ، وذلك لتصرفها فهي تجري مجرى الأفعال الحقيقية في عملها، قال ابن عصفور في شرح الجمل: ٤٠٧/١ : « وقد يشبه الخبر في هذا الباب المفعول فيتصل كما بتصل ضمير المفعول في شرح الجمل . ٠٠ » .

الأفعال الحقيقية لما نقصت بهذه الأوجه عدل بها إلى طريقة واحدة إشعاراً بما صارت عليه ، كما عدل بنعم وبنس وفعل التعجب وعسى وحبذا إلى طريقة واحدة ، لما لم تتصرف تصرف الأفعال ، والطريقة التي عدلت إليها كان وأخواتها كونها ترفع الاسم وتنصب الخبر .

(فصل): وأما الحديث في المسألة الثالثة من الأحكام، وهي في معرفة تمام هذه الأفعال ورجوعها إلى أصلها، فاعلم أن هذه الأفعال يجوز أن ترد إلى أصلها، وترجع إليها هذه الشرائط ؛ وتكون فعلاً حقيقياً ؛ لأنها بمعنى حدث أو حصل أو وقع، وما شاكل هذا، ويجري عليها حكم الأفعال اللازمة من الدلالة على الأحداث، وذكرها ظاهر، نحو قولك : كان زيد كوناً، ومن العمل في الأحوال والظروف في مثل قولك : كان زيد عندك واقفا يوم الجمعة، فنصبت واقفاً على الحال، والعامل / فيه وفي الظرفين «كان» لكونها فعلاً حقيقياً، وقد دُّ ذكرت التامة في القرآن الكريم وفي أشعار العرب، قال سبحانه (١) : ﴿ إِنَّ النَّ تَكُونَ تَجرة كَانَ حصل ذو عسرة، وقال تعالى (٣) : ﴿ إِنَّ اللَّ مَنْقَالُ حَبّة مِنْ خَردل الله والتقدير : أن يقع مثقال حبة أو يحدث على بعض الأقوال، وقال الشاع، (٤) :

⁽١) سورة البقرة : الآية : ٢٨٢ . قرأ بالرفع السبعة وخالفهم عاصم فقرأ بالنصب ، انظر الكشف : ٣٢١ . ٣٢١

⁽٢) سورة البقرة : الآية : ٢٨٠ . وفي الأصل : « فإن » .

⁽٣) سورة لقمان : الآية : ١٦ . قرأ نافع بالرفع ونصب الباقون .

⁽٤) البيت للربيع بن ضبع كما في الجمل: ٤٩.

والشاهد فيه: مجيء كان تامة تكتفي برفوعها.

ينظر: الجمل: ٤٩، واللمع: ٨٨، وشرح الجمل لابن بابشاذ، لوحة رقم: ٥١، والأهية: ١٩٤، والأهية: ١٩٤، والاقتضاب: ٣٦٩، والحلل: ٥٧، أمالي المرتضى: ٢٥٥/١، وكشف المشكل: ٣٢٥/١، وشذور الذهب: ٣٠٦/٣، واللسان (كون)، والخزانة: ٣٠٦/٣.

ا مَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِنُونِي فَإِنَّ الشَّيِخَ يَهُدُمِهُ الشِّتَاءُ وَالسَّتَاءُ الشِّتَاءُ الشِّتَاءُ

والمعنى : فإن حدثَ .

وقال آخر ":

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكَ ۚ إِلَّا مُنَاخَةً ۚ عَلَى اَلْحُسْفِ أَوْنَرُمِي بِهَا بَلَدًا قَفْراً يريدُ : ما تقعُ أو ما توجدُ إلا مناخةً ؛ لأنها لولا هي تامةً ههنا لما جازَ أن يُستثنى خيرُها "". وقال آخر "":

(١) البيت لذي الرمة : ديوانه : ١٩/٩/١٥ وهو من قصيدة مطلعها :

لقد جشأت نفسي عشية مشرق ويوم لوى حزوى فقلت لها صبرا وقبل البيت :

فيا مي ماأدراك أين مناخنا معرقة الألمي عانية سجرا قد اكتفلت بالخزن واعوج دونها ضوارب من خفان مجتابة سدرا

ينظر: الكتاب: ٤٨/٣، والمعتسب: ٣٢٩/١، والإنصاف: ١٥٦/١، والمفصل: ٣١٩، وشرح وشرحه لابن يعيش: ١٠٩/٧، وأمالي ابن الشجري: ١٢٤,٢، والتخمير: ٢٩٤/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣١٨/١، والمغنى: ١٠٢، والخزانة: ٢٤٧/٩.

- (٢) قال ابن الأنباري في الإنصاف: ١٥٩/١: « ما تنفك كلمة تامة ، لأنك تقول: انفكت يده ، فتوهم فيها التمام ، ثم استثنى ، وهذا الرجه رواه هشام عن الكسائي » وهذا هو الرجه الرابع من أربعة أوجه ذكرها لتخريج البيت .
- (٣) هو عمرو بن شأس الأسدي ، ديوانه : ٣٣ ، تحقيق الدكتور : يحيى الجبوري ، وجاء بعده في الكتاب: ٤٧/١ :

إذا كانت الحو الطوال كأغا كساها السلاح الأرجوان

وللبيت روايتان ، برفع اليوم على الفاعلية وهي رواية المؤلف ، وتبع ابن بابشاذ في شرحه للجمل ، ورواية سيبويه بالنصب على الإضمار ، قال سيبويه : ٤٧/١ : « وأضمر لعلم المخاطب بما يعني ، وهو اليوم . وسمعت بعض العرب يقول : أشنعا ، ويرفع ما قبله ، كأنه قال : إذا وقع يوم ذو كواكب أشنعا » . والتهذيب الوسيط : ١٢١ ، والخزانة : ٨٢١/٥.

وانظر: كتاب الجمل المنسوب إلى الخليل: ١٢٣ ، والكتاب: ٤٧/١ ، والمحلى لابن شقير: ٩٩ ، والخرانة: وشرح الجمل لابن بابشاذ لوحة رقم: ٥٢ ، والإقصاح: ٢٧٧ ، والتهذيب الوسيط: ١٢١ ، والخزانة: ٥٢١ .

بَني أُسد مِل تُعْلَمُونَ بَلاء نا إِذَا كَانَ يُومُ ذُو كُواكب أَشْنَعا

يريد : إذا حدث أو وقع يوم ، وأشنع منصوب علي الحال والعامل فيه كان ؛ لأنها قد صارت فعلاً حقيقيًا يعمل في الأحوال ، فأما « ليس » فلا تكون إلا ناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، لأنها غير متصرفة فتنتقل إلى أصلها .

(فصل): وأما الحديث في المسألة الرابعة من الأحكام، وهي في معرفة مؤاخاة هذه الأفعال ، وهي أن المؤاخاة بين هذه الأفعال غير مفيدة كإفادة سائر المسائل من هذا الباب ، ولكني أذكرها لك كما ذكرها سائر العلماء في كتبهم .

واعلم أن من هذه الأفعال ماهو منفرد لاأخ له منها ، مثل : كان ، وليس ، فأما كان فلم يؤاخها شي كان فلم يؤاخها شي إذاخل تحت الكون ، وأما « ليس » فلم يؤاخها شي لأنها لا تتصرف ، فأما باقيها فقد ذكر بعضهم المؤاخاة فيها ، فه « أصبح ، وأمسى » أختان للزومهما طرفي النهار ، و« ظل ، وأضحى » أختان للزومهما وسط النهار ، و« صار ، وبات » أختان لاعتلال أعينهما ، وهذه الست لتعيين زمان الخبر ، وتلحق بها كان ، وما زال ، وما انفك ، وما برح ، وما فتئ ، وما دام ، أخوات لوجهين : للزوم « ما » أولهن ، ولأنهن يعين دوام الخبر .

(فصل): وأمّا الحديث في المسألة الخامسة / من الأحكام، وهي في معرفة ما يختص ١٩٠ به كل صنف من الأفعال، فاعلم بأن كان يدخل تحتها كل شيء كما تقدم أن كل شيء واخل تحت الكون سواع كان موجودا أو معدومًا ، بدليل قوله تعالى ": ﴿ إِنَّا أَمرُهُ إِذَا الرَادَ شَيئًا أَنْ يَقُولُ لَهُ كُن فَيكُونُ ﴾ ، وتختص أيضًا بأن تقع زائدة دون أخواتها وهذا فصلُ في معرفة كان الزائدة ".

⁽١) سورة يس: الآية: ٨٢.

⁽٢) لكان أربعة مواضع: ناقصة ، وتامة ، وزائدة ، ويكون اسمها مستترا فيها بمعنى الأمر والشأن . =

(فصل): اعلم أن كان الزائدة على ثلاثة أوجدٍ:

زائدة في اللفظ والمعنى ، وزائدة في المعنى دون اللفظ ، وزائدة في اللفظ دون المعنى .

فأمًّا الزائدةُ التي في اللفظ والمعنى ، فهي التي لم يكن لها اسمُ ولا خبرُ ، وما لم يتصل بها ضميرٌ ، وذلك في مثل قوله تعالى " : ﴿ كَيْفَ نُكِلِمُ مَن كَانَ فِي المَهِدِ صَبِيًا ﴾ فكان زائدةٌ ، وصبيًا : منصوبٌ على الحال ، والعاملُ فيه صلة الناقص الذي تعلَّقَ به الحرث ، ومثلُ هذا قولُ الشاعر " :

" سُرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرِ تَسامَى عَلَى كَانَ المُسومةِ العرابِ

فكان زائدة ، ومثل هذا زيادتها في باب التعجب أولا وآخرا ، فزيادتها أولا في مثل قولك: قولك : ما كان أحسن زيدا ا والمعنى : ما أحسن زيدا ا وزيادتها آخرا في مثل قولك: ما أحسن كان زيدا ا وهذه الزيادة في اللفظ والمعنى لها سبع شرائط : ألا يُبتدأ بها أبدا في حال زيادتها ، وألا يضمر فيها شيء ، وأن تكون مفردة على كل حال ، ولو وقعت بين مجموعين ، أو مثنيين ، وألا تتصل بها علامة التأنيث ، وألا يتصرف منها في حال زيادتها مستقبل ، ولا حال ، ولا أمر ، ولا نهي ، ولا اسم فاعل ، ولا مصدر ،

⁻⁼ وأنظر: الجمل: ٤٨ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ: لوحة: ٤٦ ، والمفصل: ٣١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٠٨/١ ، وشرح المفصل: ٩٧/٧ .

⁽١) سورة مريم : الآية : ٢٩ .

⁽٢) لم ينسب إلى قائل.

وهو من شواهد: سر الصناعة في ۲۹۸/۱۰ ، واللمع: ۸۹ ، وكشف المشكل: ۳۲۷/۱ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ: لوحة: ۵۸ ، والمفصل: ۳۱۳ ، وشرحه لابن يعيش: ۹۸/۷ ، وضرائر الشعر: ۷۸ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ۲۰۸/۱ ، والخزانة: ۲۰۷/۱ .

وأما الزائدة التي في المعنى دون اللفظ فهي ما كانت من صفات الباري سبحانه مذكورة باسمها وخبرها ، وذلك في مثل قوله تعالى " : ﴿ إِنَّه كَانَ تَوابًا ﴾ وفي مثل قوله تعالى " : ﴿ إِنَّ اللَّه كَانَ سَمِيّعًا تعالى " : ﴿ إِنَّ اللَّه كَانَ سَمِيّعًا بَعْلَم على اللَّه كَانَ سَمِيّعًا بَعْلَم وفي مثل قوله تعالى " : ﴿ إِنَّ اللَّه كَانَ سَمِيّعًا بَعْلَم وفي مثل قوله تعالى الله كانَ على على في هذه الآيات وما جرى مجراها زائدة في المعنى دون اللفظ ، لأن الله تعالى كائن على كل حال .

وهي غيرُ زائدةٍ في اللفظِ كلما ذكرت باسمها وخبرها .

وأما الزائدة التي في اللفظ دون المعنى : فهي التي يذكر فيها اسمها ، وتزاد أفاصلة / بين النعت والمنعوت ، وذلك في مثل بيت الفرزدي ، وهو قوله " :

فَكُيْفَ إِذَا مَرَدَتُ بِدَارِ قَوم مِ وَجِيرانٍ لَنَا كَانُوا كِرام

فه «كان » ههنا زائدة في اللفظ لما فُصل بها بين النعت والمنعوت ، وَهو لا يجوزُ ، وهي غيرُ زائدةٍ في المعنى لما كان فيها اسمها ، وقد ذكر فيها ههنا أربعة أقوال إ: أولها : هذا القول المتقدم الذي ذكرته .

ويعد الشاهد:

أكفكف عبرة العينين مني وما بعد المدامع من ملام

ينظر: الكتاب: ١٥٣/٢، والمقتضب: ١١٦/٤، والجمل: ٤٩، وشرحها لابن بابشاذ: لوحة: ٥٠ ، وشرحها لابن عصفور: ٢٤٠/١، والمغني: ٢٨٧، وشرح الأشموني: ٢٤٠/١، وشرح شواهد المغنى للسيوطي: ٢٩٣/٢.

1/97

⁽١) سورة النصر: الآية: ٣.

⁽٢) سورة الإنسان: الآية: ٣٠، وفي الأصل و إنه يه.

⁽٣) سورة النساء: الآية: ٥٨. وفي الأصل: وإنه ».

⁽٤) ديوانه: ۲۹۰/۲ .

والبيت من قصيدة طويلة يمدح بها هشام بن عبدالملك مطلعها:

ألستم عائجين بنا لعنا نرى العرصات أو أثر الخيام

والثاني: أنَّ منهم من جعلها زائدةً في اللفظ والمعنى، وهومذهبُ أبي القاسم .'
والثالث: أنَّ منهم من لم يُطلق عليها الزيادة في لفظ ولا معنى ، وجعلها
ناقصة ، وجعل الواو اسما ، وجعل الجار والمجرور في قوله: لنا ، خبراً متقدما ،
وقال: «كان» غير فاصلة ، بل هي في موضع الجرعلى النعت لجيران أيضا ،
وهي في نية التأخير وتقدير البيت عنده : فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران وهي في نية التأخير وتقدير البيت عنده : فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران كرام كانوا لنا ، أي: كائنين وهذا قول حسن واليه ذهب الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوى – رحمه الله – المناه المناه المناه النعوى المناه المناه

والرابع: أنَّ منهم من جعلَ «كانَ » وحدَها منفصلةً عن الواوِ زائدةً ، وقال: الواوُ ضمير متصلُّ واقعٌ موقع الضمير المنفصلِ ، كأنه قال: وجيران لنا هم كرامٌ فلما دخلت كان عاد الضمير المنفصلُ متصلاً ، وذلك الضميرُ هو مرفوعٌ في الأصلِ على معنى الابتداءِ ، و «لنا » هو الخبرُ عنه ، والواو ُ ليست مرفوعة بـ «كان » على قوله وهذا قول أبي [الفتح] عشمان بن جني ، وهو غير واضح ، لأن كان فعل ، والأفعالُ لا توجدُ زائدةً في إتصالِ الضميرِ بها ، هذا في اختصاص كان ."

(فصل) : وأما ليس فتختص بنفي الخبر ، وبكونها غير متصرفة ، وأما أصبح ، وأمسى ، وظل ، وبات ، وأضحى ، فتختص بتعيين زمان الخبر كما تقدم، وأمساصار فستختص بانقلاب الخسبر من حال إلى حال ، ولا يجوز أن تُخبر عنها بما مضى ، وأما مازال ، وما انفك ، وما برح ، وما فتى ، فيختصصن بدوام الخبر ، وبأن يُذكرن في أول الكلام وآخره.

وأما مادام فتختص/بأن لاتُذكر إلا بعد فعل أو ماجاء فيه معنى الفعل ، المهرب نحو قولك : لاأزورك مادمت أحمق بازيد ، وما أنا بخارج مادام زيد واقفا،

١ أنظر : الجمل : ٤٩

٢ انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : لوحة ٥١ .

⁽٣) كذلك نسبة ابن بابشاذ: ٥١ ، وانظر تخريجات العلماء للبيت في الحلل: ٥٩ ، وتخليص الشواهد لابن هشام: ٢٥٣٠ ، وشرح شواهد المغني: ٢٩٢/٢ ، والخزانة: ٢١٧/٩ .

قال الله تعالى " : ﴿ خُلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَنَ تَ وَالأَرضُ ﴾ وقال تعالى " : ﴿ وَحُرَّمَ كَالُكُم صَيدَ البَرِ مَا دُمتُم حُرُمًا ﴾ فلم يذكرها سبحانه إلا بعد الفعل أو ما فيه معنى الفعل ، وإنما وجَب ذلك لأن « ما » في قولك : ما دام ، ظرفية ، ولا بد للظرف من عامل ينصبه لفظا أو تقديرا ، والعامل لا يكون إلا فعلا أو ما فيه معنى الفعل ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، وما شاكل ذلك . "

(فصل): وأما الحديث في المسألة السادسة من الأحكام، وهي في معرفة ما يجوز أن يكون خبراً لهذه الأفعال ، فاعلم أن هذه الأفعال في الأصل داخلة على المبتدأ والخبر، فيجوز في خبرها ما جاز في خبر المبتدأ من مفرد، وحرف، وظرف، وجملة، وفعل تقول في المفرد: كان زيد قائما ، وأصبح عمرو عالما ، وتقول في الحرف: كان زيد في الدار، وأصبح عمرو من الكرام، وتقول في الظرف: كان زيد أمامك، وأصبح عبدالله خلفك ، وتقول في الجملة: كان زيد أبوه منطلق، وأصبح عمرو أخوه ذاهب، وعلى خلفك ، وتقول في الجملة: كان زيد أبوه منطلق، وأصبح عمرو أخوه ذاهب، وعلى هذا القياس سائرها إلى آخرها ، فأما الفعل فلا يكون خبرا لهذه الأفعال إلا بشرط أن يكون مستقبلاً نحو: كان زيد يقوم، وأصبح عبدالله يدرس، وما زال بكر يأكل، وماانفك عمرو يشرب ، فإن كان الفعل ماضياً جاز أن يكون خبراً له «كان ، وأصبح، وظلم، وبات ، وأمسى ، وأضحى » بشرط أن تكون معه « قد » ظاهرة أو مقدرة ، وطل ، وبات ، وأمسى ، وأصبح عبدالله قد فهم ، وما شاكل ذلك ".

 ⁽١) سورة هود : الآية لهن١٠٧ .

 ⁽٢) سورة المائدة : الآية : ٩٦ .

⁽٣) انظر: الإنصاف: ١٦٠/١.

⁽٤) قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ، لوحة : ٤٧ : « إلا أن هذه الأفعال متى كانت ماضية لم يحسن أن يكون خبرها يكون الخبر فعلاً ماضيًا إلامعه قد ملفوظًا بها أومقدرة ، لأن كان فعل ماض فاستقبح أن يكون خبرها مثلها ماضيًا إلا أن تقول : كان زيد قد قام ، وقوله سبحانه : ﴿ إن كان قميصه قد من دبر ﴾ فإنما =

قَاماً قول الله تعالى "": ﴿ إِنْ كَانَ قَمْيْصُه قُدَّ مِنْ دُبُرٍ ﴾ فتقديره : إِنْ كَانَ قميصُه قد قُدَّ مِن دُبرٍ ، وكذلك قول وهير بن أبي سَلمى "" :

وكَانَ طَوىَ كَشَّحًا على مُسَتكِّنَةٍ ۖ فَلا هُو أَبْداَها وَلَمْ يَتَقَدَّمَ

والتقدير: وكان قد طوى ، فأما ما زال ، وما انفك ، وما برح ، وما دام / وما فتئ ، هم المولية وليس ، وصار ، فإنه لا يجوزُ أن يكونَ خبرُها ماضيًا عند المحققين إلا أن تكونَ معه قد ظاهرة غير مقدرة ، فيجوزُ على ضعف ، ومنهم من لا يجيزُ ذلك ، أما العلة في أنه لا يكونُ خبرُ الأفعال التي لزم أولها و ما » فعلاً ماضيًا في مثل قولك : ما زال زيد علم ، فلأنك معها تخبرُ أنه لم يزلُ إلى ذلك الوقت الذي أنت فيه ، فكأنَّ الخبر دائم ، فإذا أخبرت بالماضي رددت الخبر الدائم ماضيًا ، وذلك ممتنع ، وأما العلة في أنه لا يكونُ خبرُ صار ماضيًا ، فلأنك معها أيضًا تخبرُ بالحال في قولك : صار زيدً عالمًا ، أي : صار في هذا الوقت ، فلو أخبرت بالماضي لرددت الخبر الحال ماضيًا ، وذلك ممتنع أيضًا ، وذلك ممتنع أيضًا ، ومنهم من يجيز أن تُخبر عن صار بفعل ماض ، بشرط أن يكونَ مع الفعل قد ، أيضًا ، ومنهم من يجيز أن تُخبر عن صار بفعل ماض ، بشرط أن يكونَ مع الفعل قد ، كما جاز في كان ، وأصبح ، وأخواتها ، وأما العلة في أنه لا يجوز أن يكونَ خبرُ ليس

⁼ حسنه كون الكلام شرطًا ، وقال ابن عقبل في المساعد : ٢٥٦/١ : « وخلافًا لمن اشترط في الجواز اقتران الماضي بقد ، وهم الكوفيون ، والصحيح خلافه لما سبق ، وهو كثير » .

⁽١) سورة يوسف: الآية: ٢٧.

⁽٢) ديوانه : ٢٢ . والبيت من معلقته المشهورة وقبله :

لعمري لنعم الحي جر عليهم بالابواتيهم حصين بن ضمضم

والكشح: الخاصرة، ومستكنة: على أمر أكنه في نفسه، ومعناه: كان طوى كشحه على فعلة أكنها في نفسه، فلم يظهرها، وانظر شرح البيت في الديوان: ٢٢.

ينظر : شرح القصائد السبع لابن الأنباري : ٢٧٥ ، وشرح القصائد العشر : ٦٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٨١/١ ، والخزانة : ٣/٤ .

فعلاً ، فلأنها في نفسها موضوعة وضع الماضي ، ونافية للحال والاستقبال ، فلو أخبرت عنها بفعل ماض لكنت قد نفيت بها الماضي ، وذلك ممتنع من قبل أن الماضي لاينفيه ماض مثله فافهم ذلك ، فأما رواية سيبويه : ليس خلق الله مثله "، حيث أخبر بد خلق » وهو ماض عن ليس ، فهي شاذة لايقاس عليها ."

(فصل): وأما الحديث في المسألة السابعة من الأحكام، وهي في معرفة ما يجوز من تقديم الخبر وتأخير من الأخبار في باب كان تنقسم في التقديم والتأخير إلى أربعة أقسام:

فَخبِرُ يَجبُ تقديمه ، ولا يجوزُ تأخبرُه ، وهو كل خبرٍ وقع استفهامًا ، وذلك في مثل قولك : أينَ كان زيد ؟ وكيفَ أصبح عمرُو ؟ وكم كانت دراهمك ؟ وإنما تقدم ههنا لأنه استفهام ، والاستفهام له صدر الكلام كما تقدم ، قال الله تعالى " : ﴿ كَيفَ يَكُونُ للمُشركينَ عَهدٌ ﴾ وقال تعالى " : ﴿ فَكيفَ كَانَ نَكِيرٍ ﴾ .

وَخَبَرُ يَجِبُ تَأْخَيِرُهُ ، ولايجوزُ تقديمهُ إلا على ضعف ، وهو خَبَرُ ما لزَمَ أُوله ما ، في مثلِ قولك/ ما زال زيد عالما ، وما انفك أخوك قادمًا ، وما شاكل ذلك ، وقال ٩٨ ٢٠ من ولأصلُ في هذه الأفعالِ ألا تتقدم الخبر ، لأن في الأفعالِ معنى المصدر ، والخبر

⁽۱) الكتاب: ۷۰/۱.

⁽٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل: ٣٨٠/١: « واختلف في وقوع الماضي بغير قد موقع أخبار هذه الأفعال إذا كانت ماضية ، فمنهم من منعه في جميع هذه الأفعال ، إلا في ليس ، فإنه يجوز ذلك فيها باتفاق ، إجراء لها مجرى ما حكى سيبويه: ليس خلق الله مثله » ونسبه السيوطي في الهمع: ١٣/١ إلى الكوفيين .

 ⁽٣) سورة التوبة : الاية : ٧ .

 ⁽٤) سورة الملك : الآية : ١٨ .

كالمعمول له ، ومعمول المصدر لا يتقدم عليه ، وهذا مذهب البصريين "، واختيار الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي "، وقد خالفهم ابن كيسان "، وصاحب الجمل "، وبعض الكوفيين ، وقالوا : ليس في الفعل معنى المصدر ، لأن « ما » في قولك : مازال ، وما انفك ، وما فتئ ، وما برح ، نافية غير مصدرية ، وهي في مادام ظرفية أيضاً غير مصدرية ، وهي في مادام ظرفية أيضاً غير مصدرية ، إذ لوكانت مصدرية لوجب أن يحكم على موضعها بالإعراب كسائر المصدريات ، وهو لا يجوز أن يحكم عليها بشيء إذ لاعامل واقع عليها ، وإذا صحة أنها غير مصدرية جاز تقديم الخبر ، لأنه لامانع من تقديم ، وهذه حجة قوية حسنة يجوز لصاحبها تقديم الخبر .

وخبر في تقديم وتأخيره خلاف ، وهو خبر ليس ، لأن منهم " من يجريها مجرى الأفعال هذه في جواز تقديم الخبر وتأخيره ، ويحتج بأنها فعل صريح بدلالتها على الزمان ، ولاتصال الضمير المرفوع بها ، فتقول حينئذ ي: قائمًا ليس زيد ، ومنهم " من لايجيز تقديم خبرها عليها ، لأنها لم تتصرف في نفسها ، فلا تتصرف في معمولها ،

⁽۱) قال ابن الأنباري في الإنصاف: ۱۵۵/۱: « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر مازال عليه ، وما كان في معناها من أخراتها ، وإليه ذهب أبوالحسن بن كيسان ، وذهب البصريون إلى أنه لايجوز ذلك ، وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء من الكوفيين ، وأجمعوا على أنه لايجوز تقديم خبر مادام عليها » .

⁽٢) اختاره ابن بابشاذ في شرحه للجمل: لرحة: ٤٦، قال: و فأما قوله: يجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها وتوسطها، فإنما يعنى ما لم يلزم أوله ما ».

⁽٣) هو أبوالحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، وكيسان لقب لأبيه أحمد ، انظر : ترجمته في طبقات النحوي واللغويين : ١٥٣، ومعجم الأدباء : ١٣٧/١٧ ، والفهرست : ٨١ ، وابن كيسان النحوي حياته وآراؤه وآثاره تما للفائد في الدكتور : محمد ابراهيم البنا .

 ⁽٤) أبرالقاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفي سنة : ٣٤٠هـ .

⁽٥) وهم البصريون ، انظر : الإنصاف : ١٦٢/١ .

⁽٦) وهو مذهب الكوفيين ، وإليه ذهب أبوالعباس المرد من البصريين ، انظر الإنصاف: ١٦٠/١ .

وجميعُ ما ذكرناه في التقديم والتأخير ، فكيس إلا على الفعل نفسه ، فأما على الاسم فلا خلاف في أن الخبر يجوز تقديمه مع ما زال وأخواتها ، ومع ليسَ ؛ لأنك تقول : مازال عالمًا زيدً ، وليس عالمًا زيد ، وماشاكل ذلك .

وخبر يجوز تقديمه على الفعل وتأخيره عليه ، وتوسيطه ، وهو الفرد والحرف والظرف والجملة مع كان ، وأصبح ، وأمسى ، وظل ، وبات ، وأضحى ، وصار فقط ، وذلك في مثل قولك : كان زيد عالما ، وعالما كان زيد ، وكان عالما زيد ، قال الله تعالى ": ﴿ وكان حقاً علينا نصر المؤمنين ﴾ وتقول في الحرف : كان زيد في الدار ، وفي الدار كان زيد ، وكان في الدار زيد ، وتقول في الظرف / : كان زيد أمامك ، وأبوه وأمامك كان زيد ، وكان أمامك زيد ، وتقول في الجملة : كان زيد أبوه منطلق ،وأبوه منطلق كان زيد ، وكان أبوه منطلق زيد ، وعلى هذا القياس سائر هذه الأفعال التي يجوز معها التقديم والتأخير والتوسيط ، فافهم ذلك موفقًا إن شاء الله .

7/91

(فصل): وأما الحديث في المسألة الثامنة من الأحكام، وهي في معرفة ما يجوز أن يستثنى خبره من هذه الأفعال وما لايجوز ، فاعلم أن هذه الأفعال على ثلاثة أقسام: قسم لايجوز أن يستثنى خبره بإلا ، وهو ما لزم أوله ما ، نحو : ما زال ، وما برح ، وما انفك ، ما دام ، ما فتئ ، لايجوز أن تقول في شيء منها : ما زال زيد إلا عالما ، وما انفك ، ما دام ، ما فتئ ، لايجوز أن تقول في شيء منها : ما زال زيد إلا عالما ، وما انفك زيد إلا ظريفًا ، وإنما امتنع ذلك لأن هذه الأفعال التي لزم أولها هما، وإن كان لفظها لفظ النفيّ فهي في المعنى موجبة ، لأنها بمعنى النفيّ قبل دخول ما ، لأنك إذا قلت : زال زيد منها ، فإذا جئت بحرف نفيّ نفيت التفي ، فعاد إيجابًا ، فقلت : ما زال زيد علمًا نفيت عنه العلم مازال زيد عالمًا نفيت عنه العلم بعد وجوبه ، وامتنع ذلك لأنك تُصيّر مموجبًا للخبر نافيًا له في حالة واحدة ، وذلك محال المعد وجوبه ، وامتنع ذلك لأنك تُصيّر مموجبًا للخبر نافيًا له في حالة واحدة ، وذلك محال

⁽١) أُ سورة الروم : الآية : ٤٧ .

عند المحققين ، وقد أجاز بعضهم الاستثناء حملاً على الأصل ، وهو ضعيفٌ ، واحتجَ بقول ذي الرَّمة (١٠):

حَرَاجِيجَ مَا تَنْفُكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الخَسْفِ أُونَرَمي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا" وليسَ باحتجاج يُعتمدُ عليه ، لأن مَا تنفكُ ههنا تامةٌ بمعنى الفعل الحقيقيِّ الذي يدلُ على الحدث ، وزمان الحدث ، كأنه قال : ما تُؤخذُ إلامناخةً ، أو ماتقعَ إلامناخةً ، والله أعلم .

وقسم من هذه الأفعال لا يجوز أن يستثنى خبره إلا أن يتقدمه نفي ، وهو كان وأصبح ، وأمسى ، وظل ، وصار، وبات ، وأضحى ، فإذا قلت : كان زيد إلا عالمًا لم يجز ، فإذا قلت : ما كان زيد إلا عالمًا جاز وهكذا سائرُها . هذه الستة الأفعال بعد النفي نحو: مَا صار زيد إلا عالمًا ، ولم يصبح زيد إلا ضحى وما شاكل ذلك .

وقسم / من هذه الأفعالِ أنت فيه مخيرً إن شنتَ استثنيتَ خبره ، وإن شئتَ لم عليم الم تستثنه ، وهو « ليس » وحدها من غير أن تَضم إليها شيئًا ، إن شئتَ قلت : ليسَ زيدُ عالمًا ونفيتَ عنه العلم ، وإن شئتَ أوجبتَ له العلمَ فقلتَ : ليس زيد الا عالمًا ، لأن

سبق تخريج الشاهد ص : ٦٠ ٢ (1)

خرج ابن الأنباري بيت ذي الرمة على أربعة أوجه ، قال في الإنصاف : ١٥٨/١: ﴿ فَالْكُلُّامُ عَلَيْهُ مِنْ **(Y)** أربعة أوجه : فالوجه الأول أنه يروى : ماتنفك إلا مناخة ، والآل : الشخص ، يقال : هذا آل قديدا .. والوجه الثاني : أنه يروى : ما تنفك إلا مناخة ، بالرفع فلا يكون فيه حجة .

والوجه الثالث: أنه قد روى بالنصب ، ولكن ليس هو منصوبًا لأنه خبر ماتنفك ، وإنما خيرها على الخسف ، فكأنه قال : ماتنفك على الخسف ، أي : تظلم إلا أن تناخ .

والوجه الرابع: أنه جعل: ما تنفك ، كلمة تامة ، لأتك تقول: انفكت بده ، فتوهم بها التمام ، ثم استثنى ، وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائي » . وانظر : شرح المفصل : ١٠٩/٧ ، والخزانة : ٧٤٨/٩ ، وقسال البسغدادي : ١٩١/٩ : ﴿ وأول مِن ذَهِبِ إِلَى أَنْ تَنْفُكُ فِي بِيتَ ذِي الرَّمَّةُ تَامَّةً هُو الفراء في تفسيره عند قوله: ﴿ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة € ٠٠٠ ي.

الإستثناء من المنفيِّ موجبُّ؛ ومن الموجب منفيُّ كما تقدَّم ، وكلُ ما شرطنا في الاستثناء فليس إلاَّ به «إلاَّ » وحدها لأنه يُخرجُ الثَّاني مما دخلَ فيه الأولُ دون سائرِ أخواتِها ، فافهم ذلك موفقًا إن شاء الله تعالى .

(فصل): وأما الحديث في المسألة التاسعة من الأحكام وهي في معرفة ضمير الشأن والقصة لا يتصل بشئ راقصة إذا اتصل بشئ من الكلام إلا بأحد أربعة أشياء:

أحدها : ظَننتُ وأخواتها ، نحو : ظننته زيد قائم أي:ظننت الأمر ، والشأن ، والقصة ، وقد تقد م الحديث عليه في باب ظننت .

والثاني : المبتدأ ، نحو قوله تعالى " : ﴿ قُل هُو اللَّهُ أَحدٌ ﴾ وقد تقدم الحديث عليه في البابِ الذي قبل هذا الباب .

والثالث: إِنَّ وأخواتها نحو قوله تعالى" : ﴿ إِنَّهُ لا يَفْلَحُ الطَّلُمِونَ ﴾ وسنذكره هنالك إن شاء الله تعالى .

والرابع: هذه الأفعالُ نحو، قولك: كان زيد قائمٌ، والمعنى: كان الأمر، والشأنُ رُبِدُ قائمٌ، والمعنى: كان الأمر، والشأنُ زيد قائمٌ، قال الشاعرُ في مثل ذلك ":

إِذَا مُتُ كَانَ النَّاسُ نصِّفَانِ شَامِتُ ﴿ وَآخَرُ مِثْنُ إِللَّذِي كُنتَ أَصْنَعُ

⁽١) سورة الإخلاص: الآية: ١.

⁽٢) سورة يوسف: الآية: ٢٣.

 ⁽٣) هو العجير بن عبيد الله السلولي ، نسبه سيبويه : ٧١/١ .
 ورواية البيت كما في الكتاب :

إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع

ينظر: الكتاب: ٧١/١، والجمل المنسوب إلى الخليل: ١١٩، ومعاني القرآن للفراء: ١٩٢/١، والمحلى لا المتعاني القرآن للفراء: ١٩٢/١، والجمل: ٥٠، وأمالي ابن الشجري: ٣٣٩/٢، وكشف المشكل: ٣٢٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٧/١، و١٩٦/٣.

أي : إذا مُت كان الأمر والشأن الناس نصفان . وقال آخر في مثل ذلك " :

عِي الشَّفَاءُ لِدَائِي لَو ظَفِرتُ بِهَا ﴿ وَلَيْسَ مِنْهَا شَفَاءُ الدَّاءَ مَبْذُولُ ﴿

أي: وليس الأمرُ والشأنُ منها شفاء الداء مبذول . ولا يكون ضمير الشأن والقصة مع كان إلا مستتراً لايبرز ، وسأذكر لك أحكام ضمير الشأن والقصة ههنا إن شاء الله تعالى ، لأني قد وعدت في أول هذا / الكتاب أني أذكره في هذا الباب وما توفيقي هم ممركي الإ بالله .

(فصل): في معرفة ضمير الشأن والقصة. فاعلم أنه يسمى الضمير المجهول عند الكوفيين ، ويسمى ضمير التعظيم عند غيرهم ، فمن سماه الضمير المجهول فلكونه لايعود على شئ ، ومن سماه ضمير التعظيم فلأنه لا يستعمل إلا عند تعظيم الأمور وتفخيمها ، واعلم أن له عشرة أحكام:

الحكم الأول: أنه لا يتصلُّ بشئ مِّن الحكالمِ إلا بأربعة أشياء قط هي: ظننتُ وأخواتها ، نحو: ظننته زيد قائم ،

الثاني : بالمبتدأ نحو قوله تعالى " : ﴿ قُل هُو اللَّهُ أَحد اللَّهُ أَحد اللَّهُ أَحد اللَّهُ أَحد اللهُ

تجلو عوارض ذي ظلم إذا ابتسمت كأنه منهل بالراح معلول الله يعلم أني لم أقل كذباً والحق عند جميع الناس مقبول

(شرح شواهد المغني للسيوطي : ٧٠٤/٢)

ينظر: الجمل المنسوب إلى الخليل: ١٢٠ ، والكتباب: ٧١/١ ، والمقتضب: ١٠١/٤ ، والمعلى لابن شقير: ٩٠ ، ومجالس العلماء: ٣٤٨ ، والجمل: ٥٠ ، وشرح المفصل: ١١٦/٣ ، والمغني: ٣٨٩ ، وشرح شواهده للسيوطي: ٧٠٤/٢ .

(٢) سورة الإخلاص : الآية : ١ .

⁽١) هو لهشام بن عقبة ، أخى ذى الرمة ، وبعده :

^{- 177 -}

الثالث : بإن وأخواتها نحو قوله تعالى " : ﴿ إِنَّهُ لا يُعَلِّحُ الطَّلْمُونَ ﴾ .

الرابع : بكان وأخواتها نحو : كان زيد قائم ، أي : كان الأمر والشأن ، هذه أصل ما يتصل به ضمير الشأن والقصة .

الحكم الثاني من أحكامه : أنه يكون مستتراً غير بارز في كان وأخواتها ، وبارزاً غير مستتر في كان وأخواتها ، وبارزا غير مستتر في إنّ وأخواتها ، والمبتدأ ، وظننت وأخواتها ، ولا يجوز استتاره إلا في الضرورة في مثل قول الشاعر" :

إِنَّ مَن لِاخُلُ الكُّنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَأَذِرًا وَظِبَاءَ

تقديره: إنه.

والحكم الثالث من أحكامه: أنه لايكون إلا اسما مضمراً غير ظاهر ولا مبهم ولاعائد إلى شيء قبله ، لأنك تقول : ظننته ، وكان هو ، وإنه ، وهو الله ، فكل ألفاظه ألفاظ المضمر ، فإذا رجعت إلى تحقيقه جاز أن تجعله ظاهرا فتقول : ظننت الشأن والأمر ، وإن الشأن والأمر ، وكان الشأن والأمر ، وقل الشأن والأمر ، وما شاكل ذلك .

والحكمُ الرابعُ من أحكامه : أنه لايكون إلا اسمًا مفردًا فقط ، ولايجوز تثنيته

مالت النفس نحوها إذا رأتها فهي ربح وصار جسمي هباء

ليت كانت كنيسة الروم إذ ذاك علينا قطيفة وخساء

⁽١) سورة يوسف: الآية: ٢٣.

⁽٢) هو الأخطل ، وليس في ديوانه للسكري ، ولا في شرح الديوان للحباوي ، وقبال السيبوطي في شرح شراهد المغنى : ١٢٢/١ : « هو للأخطل ، وبعده :

والجآذر : واحدها جؤذر ، وهي أولاد البقر : يقول من دخل الكنيسية رأى فيها من نساء النصبارى وبينهم أشباه الجآذر والظباء . الحلل : ۲۸۸ ، والخزانة : ٤٥٧/١ .

ينظر: الجسمل: ٢١٥، والحلل: ٢٨٧، والأمسالي الشسجسرية ك ٢٩٥/١، وكسف المشكل: ٣٦٢/١، وشرح المفصل: ٣٦٧، ورصف المباني: ٣٦٢/١، وشرح شواهد المغنى للسيوطى: ١٢٢/١، والخزانة: ٤٥٧/١.

ولاجمعه وأما تأنيثُه فيجوز في مثل قوله تعالى " : ﴿ فَإِنَّهَا لاَتَعمَى الأَبصَرُ وَلكِن تَعمَى اللَّبصُرُ وَلكِن تَعمَى القَلْوبُ النَّتي في الصَّدُورِ ﴾ ، قيل " : الها أني قوله : إِنَّهَا ، بمعنى القصة ، سوا كان بعد مثنى أو مجموع ، فإنك تقولُ فيه : كان زيد يقوم ، وكان هند تقومُ ، وكان يقوم الزيدون ، وكذلك مع إِنَّ وأخواتها ، وظننتُ / وأخواتها ، وظننتُ / وأخواتها ، والمبتدأ وسواءً وقع بعد فعلُ وفاعلٌ ، أو مبتدأً وخبرٌ .

4/14

والحكم الخامس من أحكامه : أنه لايفُسر إلا بجملة من فعل وفاعل ، أو من مبتدأ وخبر كما تقدم ، تقول : كان يقوم زيد ، وكان زيد قائم ، وكذلك مع إن ، وظننت ، والمبتدأ ، إلا أنّك إذا قلت : كان يقوم زيد ، احتملت كان وجهين :

أحدهما: أن تكون بعنى الشأن والقصة ، فلا يحتمل الفعل الذي بعده ضميراً في تثنية ولاجمع ، ولايكون له على حده موضع من الإعراب ، بل يكون موضع الفعل والفاعل جميعاً النصب خبر كان ، ولا يتقد ، واسمها مضم فيها بمعنى الشأن ، فتقول حينئذ : كان يقوم زيد ، وكان يقوم الزيدان ، وكان يقوم الزيدون ، أي : كان الأمر . والثاني : أن تكون كان ناقصة ليس فيها ضمير شأن ولا قصة ، ويكون موضع الفعل بعدها وحد ه النصب خبرها ، وهو مقدم على اسمها وهو زيد في قولك : كان يقوم زيد ، في كون ذلك فيكون في الفعل ضمير مستتر مع المفرد ، ويبرز مع المثنى والمجموع ، ويكون ذلك عائدا إلى زيد ، وإن تأخر ، لأنه في الأصل مقدم ، فتقول حينئذ : كان يقوم زيد ، وكان يقوم أن أن يتومان الزيدان ، وكان يقومون الزيدون ، والتقدير الأصلي : كان زيد يقوم ، وكان الزيدان يقومون الزيدون ، والتقدير الأصلي : كان زيد يقوم ، وكان الزيدان يقومون ، وإنما جاز أن يتقدم الخبر ولو كان فعلاً على الاسم الذي هو فاعله في الأصل ، لأن ذلك الفعل يقدر بالاسم ، ويكون ذلك مؤخراً

⁽١) سورة الحج: الآية: ٢٦.

⁽٢) انظر: المفصل: ١٦٣، وشرحه لابن يعيش: ١١٤/٣.

في المعنى ، لأنك إذا قلت : كان يقوم زيد ، فالمعنى : كان قائمًا زيد ، وقد وَرد ذلك في كتاب الله تعالى فقال سبحانه " : ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللّهِ شَطَطًا ﴾ ، والتقدير : كان قائلًا سفيهنا على الله شَططًا " .

والحكم السادس: من أحكام ضمير الشأن والقصة أنَّد لا يُعطف عليه ولايبَدلُ منه ولايوكُدُ ، وإنما امتنع / ذلك لأنه مجهولُ ، والإتباعُ على المجهولِ لايجوزُ .

والحكم السابع من أحكامه: أند لايكون في الجملة بعده ضمير يعود إليه ، ولاتقدر الجملة بتقدير المفردات ، لأنه لو عاد إليه ضمير وأفرد التقدير لكان معلومًا عائدًا ، وقد قدّمنا أنه مجهولً لا يعود .

والحكم الشامن من أحكامه: أنه لايجوز أن تتقدم الجملة التي هي خبر عنه عليه لوقلت في : كان زيد قائم ، بمعنى الشأن زيد قائم كان ، لم يجز ، وكذلك مع الفعل والفاعل سوام اتصل بكان وأخواتها ، أو بإن وأخواتها ، أو بظننت وأخواتها ، أعني في أنه لايجوز تقديم الجملة عليه أصلا ، لأنها لو تقدمت لعاد إليها ، وهو غير عائد في الأصل " [عليها]

والحكم التَّاسعُ من أحكامه : أنه لايكونَ لفظه بشيء من ألفاظ المضمرات إلا بلفظرِ الغائبِ ، كقوله تعالى ": ﴿ قُلُ هُو اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ وكقوله ": ﴿ إِنَّهُ لاينُفلحُ الظُّلْمِونَ ﴾ ثم

- YY0 -

P/\..

⁽١) سورة الجن : الآية : ٤ .

⁽٢) قال مكي مشكل إعراب القرآن: ٧٦٤/٢: و وفي كان اسمها ، وما يعدها الخبر ، وقيل: سفيهنا اسم كان ، و(يقول) الخبر مقدم ، وفيه بعد ، لأن الفعل إذا تقدم عمل في الاسم بعده » .

⁽٣) أما هو فيأتي في بداية الجملة ، فتقول : هو زيد منطلق ، أي الشأن والحديث زيد منطلق . المفصل : 1٦٣ . بل هو عائد على ممّاً حرافظاً وسرّعات محوص المسائل اعتشيّات في عود لم عن ممّاً حرافظاً ورشية

⁽٤) سورة الإخلاص : الآية : ١ .

⁽٥) سورة يوسف: الآية: ٢٣.

تقول : ظننتُه زيد قائم ، وكان هو زيد قائم ، ولايجوز غير ذلك ، أعني : أن نجعل موضعه مضمرا حاضرا مخاطبًا .

والحكم العاشر من أحكامه: أنه لايستعمل إلا عند تعظيم الأمور وتفخيمها ، يدل على ذلك قول الشاعر":

إِذَا مُتُ كَانَ النَّاسَ نَصْفَانِ شَامِتٌ ﴿ وَآخَرُ مَثِنٍ بِالَّذِي كُنتُ أَصْنَعُ

ذكره ههنا لتعظيم الموت، وكذلك في البيت الثاني":

* وليْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ *

ذكره فيه لتعظيم صدودها عنه ، والله أعلم .

هذه جميعً أحكام ضمير الشأن والقصة ، وقد ذكرناها لك مجرداً عن الاحتجاج والسؤالات ، ولولا خشية الإطالة لشرحتُ على كل حكم منها شرحًا طويلاً ، ولكني قد ذكرتُ أكثر ما تحتاج إليه ههنا ، فافهم ذلك تُصب إن شاء الله تعالى .

(فصل): وأما الحديث في المسألة العاشرة من أحكام «كان» وأخواتها وهي في معرفة ما يجوز أن يليها مما انتصب بغيرها، فاعلم أنه لا يجوز أن يلي كان وأخواتها اسم منصوب بغيرها / بشرط أن يكون الناصب له متأخرا عنه وعنها، وأن يكون ذلك الناصب منصوبا على أنه خبر لكان، ومثاله غير جائز: كان طعامك زيد آكلاً، هذا لا يجوز لأنك أوليت كان غير اسمها وغير خبرها، وذلك لا يجوز إلا في الحروف والظروف المتسع فيها لأنه يجوز أن تقول : كان في الدار زيد قائماً، وكان أمامك زيد واقفاً، في غير اسمها بغير خبرها ؛ لإتساع العرب في الحروف والظروف والظروف المتسع فيها لابه ابين الجار والمجرور وبين المضاف والمضاف إليه ، ولهذا الابرى أنهم قد فصلوا بها بين الجار والمجرور وبين المضاف والمضاف إليه ، ولهذا

د/۱۰۰

⁽۱) سبق تخریجه ص : ۷۱ ؟

⁽۲) سبق تخریجه ص : ۲ ه

شرطنا أن يكون الذي يليها اسمها غير حرف ولا ظرف ، فإن تقدم ذلك الناصب على كان وأوليتها الاسم الذي انتصب به مقدمًا عليها جاز ذلك ، في مثل قولك : آكلاً طعامك كان زيد ، وإنما جاز هذا ههنا لأنه لم يُفصل بينها وبين اسمها ، ولأنه يجوز تقديم الخبر و ماكان من جملته على كان لأنها متصرفة في نفسها ، فيجوز تصرفها في معمولها ، فإن رفع الاسم الذي كان خبر كان جاز أن يليها ما انتصب به ، وهو إذا كانت كان بعنى الشأن والقصة وذلك في مثل قولك : كان طعامك زيد آكل ، وإنما جاز ذلك لأنها قد استولت على اسمها وهو ضمير الشأن والقصة ، وطعامك من جملة خبرها فجاز أن يليها بعد أن وليت الاسم المضمر المقدر ، فافهم ذلك فهو لطيف .

وقد روي عن ابن السراج "أنه يُجوز أن يلي كان ما انتصب بخبرها إذا تقدم الخبر على الاسم وذلك مثل قولك : كان طعامك آكلاً زيد ، ولا حجة له في ذلك لأن الخبر إذا ولي « كان » فهو غير أصلي ، فكيف إذا وليها معمول الخبر ، لأنه يصير في ذلك تقديمان ، وأصلهما التأخير ":

أحدهما : تقديم الخبر على الاسم ، وأصل الخبر أن يكون مؤخرا ، والثاني : تقديم معمول الخبر عليه ، وأصل المعمول أن / يكون مؤخرا أيضًا على العامل .

(فصل): وأما الحديث على المسألة الحادية عَشَرة من الأحكام، وهي في معرفة الضمير الفاصل لايخلو الضمير الفاصل لايخلو الضمير الفاصل لايخلو إمّا أن يقع بين الاسم والخبر، وهما معرفتان، أو أحدهما معرفة ، والثاني نكرة ، فإن

1/1.1

⁽١) أجاز ابن السراج أن يلي كان معمول خبرها إذا تقدم مع الخبر ، وأجازه ابن عصفور ، وذلك نحو : كان طعامك آكلاً زيد ، وهو مذهب الكوفيين .

انظر : الأصول : ٨٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٣/١ ، وانظر : المساعد : ٢٧٦/١ .

⁽٢) وحجة من أجاز ذلك أن المعمول من كمال الخبر ، وكالجزء منه ، فأنت إذا إغا أوليتها الخبر . انظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٣/١ .

وقع بين معرفتين جاز أن تجعله مبتدأ ، وترفع الاسم الذي بعده خبراً له ، فتقول : كان زيد هو القائم ، والمبتدأ والخبر في موضع النصب خبراً لكان ، وإن شئت جعلت ذلك المضمر زائداً لاموضع له من الإعراب ، ونصبت الاسم الذي كان له خبراً على أنه خبر لكان ، فقلت : كان زيد هو القائم ، وعلى المعنيين قرئ قول الله تعالى " : ﴿ فَلَسّا تَوفّيتني كُنتَ أَنتَ الرَّقيب ﴾ و﴿ الرقيب ﴾ "وكذلك قوله تعالى" : ﴿ إِنْ كَانَ هَذا هُو المُنتَ ﴾ و ﴿ المَقْلِمِن ﴾ و ﴿ الطّلمين ﴾ و ﴿ الطّلمين ﴾ و ﴿ الطّلمين ﴾ فمن رفع ألم المُنتَ أَنت الرّقيب المضمر مبتدأ ، وجعل خبر كان في موضع الجملة ، ومن نصب في هذه الآيات جعل المضمر مبتدأ ، وجعل ما بعده خبراً لكان ، فإن وقع المضمر بين معرفة ونكرة كان الاختيار الرفع على الابتداء والخبر ، وذلك في مثل قولك : كان زيد هو خير من عمرو ، إلا مع المضمر فإن النصب أولى ، وإن كان الرفع جائزا ، قال الشاعر " :

⁽١) سورة المائدة : الآية : ١١٧.

⁽٢) قال العكبري في التبيان: ٤٧٧/١: « و(الرقيب) خبر كان ، و(أنت) فصل أو توكيد للفاعل ، ويقرأ بالرفع على أن يكون مبتدأ وخبراً في موضع نصب » .

 ⁽٣) سورة الأتفال: الآية: ٣٢.
 قرأ الجمهور ﴿ هو الحق ﴾ بالنصب ، وجعلوا ﴿ هو ﴾ فضلاً ، وقرأ الأعمش وزيد بن علي بالرقع . البحر المحيط: ٤٨٨/٤ .

 ⁽٤) سورة الزخرف: الآية: ٧٦.
 قرأ الجمهور: ﴿الظلمين ﴾ على أن هم فصل ، وقرأ عبدالله وأبو زيد التحويان: ﴿الظلمون ﴾ بالرفع
 البحر المحيط: ٢٧/٨.

⁽⁰⁾ هو قيس بن ذريح ، ديوانه : ٨٦ . وفي الجمل : ١٤٣ بيت يليه ، وهو :

فإن تكن الدنيا بلبنى تغيرت فللدهر والدنيا بطون وأظهر
واستشهد به المولف على إعراب ضمير الفصل مبتدأ ، وخبره أقدر ، ولولم تكن القافية مرفوعة لنصب
ينظر : الكتباب : ٣٩٣/٢ ، والمقتبضب : ١٠٥/٤ ، والجسمل : ١٤٣ ، والأغباني : ١٢١/٨ ،
وكشف المشكل : ٣٣٢/١، وشرح المفصل : ٣١٢/٣ ، واللسان :(ملا) ، والبحر المحيط : ٢٧/٨.

فرفع ، وجعل المضمر مبتدا ، وأقدر : خبره ، وهما في موضع النصب خبرا ، فإن خصصت النكرة بعطف جاز أن تنصبها وتجعل المضمر فاصلاً زائدا ، وذلك في مثل قولك : كان زيد هو كريًا وعالمًا ، وقد أجاز بعضهم نصبها بغير تخصيص العطف ، وقال : كان زيد هو خيرا منك ، واحتج بأن منك قد خصص خيرا ، ولاحجة له في ذلك، لأن منك ملازمة كه « خير » إذا كانت صفة لا يجوز انفصالها عنها ، وكذلك إذا وقع المضمر الفاصل بين اسم مضمر ونكرة ، جاز أن تنصب النكرة ، وتجعل ذلك الفاصل / تأكيدا للمضمر الأول ، فتقول : كنت أنت كريًا ، قال الله تعالى في مثل ذلك ": ﴿ كَانُوا هُمُ أَظُلُم وَأَطْغَى ﴾ بالنصب ، ولم أعلم أحدا قرأه مرفوعا ، وقال الشاعر في مثل ذلك ":

أَنكُنُ أَكِيسَ الكَيْسَى إِذا كُنتَ فِيهُم وإِنَّ كُنتَ فِي الْحَمْقَى فَكُن أَنتَ أَحْمَقاً

فهذا هو الأجود ، أعني : كون المضمر الفاصل تأكيدا وكون ما بعده منصوبا خبرا له « كان » وما جرى مجراها ، وقد أُجيز أن يكون ذلك المضمر مبتدأ ، والاسم النكرة العدد مرفوعًا خبراً له ، وهما في موضع النصب خبراً لكان كما تقدم في المعرفة ، وهو قول ضعيف مع المضمر المؤكد خاصة ، فافهم ذلك .

(فصل): وأما الحديثُ على المسألةِ الثانيةَ عشرَ من الأحكام ، وهي في هعرفة ِ تعريف ِ السمِ هذه الأفعالِ وخبرها ، وتنكيرهما ، فاعلم أن الأصلَ أن يكونَ اسمُ كان معرفةً ،

⁽١) سورة النجم : الآية : ٥٠ .

⁽٢) البيتان لعقيل بن علقم ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ١١٤٥ .

وذكر الجاحظ في البيان والتبيين : ٢٤٥/١ بيتًا قبله ، وهو :

وللدهر أيام فكن في لباسه كلبسته يومًا أحد وأخلقا

ينظر: غريب الحديث للخطابي: ١٨٦/٢، وكسنف المشكل: ٣٣٢/١، وأمسالي المرتضى: ٣٧٤/١ ، والسان: (كيس).

وخبرها نكرة بدليل أن الاسم بمنزلة المبتدأ ، والمبتدأ لايكون إلا معرفة أو مقاربًا للمعرفة، والخبر بمنزلة خبر المبتدأ ، وقد تقدم أن خبر المبتدأ لايكون إلا نكرة أو مقاربًا للنكرة ، فإذا اجتمع معرفة ونكرة ، وجعلت الاسم المعرفة ، والخبر النكرة ، وهو الأصل الذي وضع له الباب ، ومثاله : كان زيد قائمًا ، وما شاكل ذلك ، فإن اجتمع معرفتان جاز أن تجعل أيهما شئت الاسم ، وأيهما شئت الخبر ، والأحسن أن تجعل الاسم الأعرف منهما إذا كان أحدهما أعرف من الثاني ، تقول إذا كانا معرفتين سوافي : كان غلاما زيد صاحبي عمرو ، وإن شئت قلت : كان غلامي زيد صاحبا عمرو ، وتقول إذا كانا معرفتين ، وأحدهما أعرف من الثاني : كان محمد أخاك ، ويجوز : كان أخوك محمدا ، إلا أن كون محمد إسما أصلح من كونه خبرا ؛ لأن العلم أعرف من المضاف ، فإن اجتمع نكرتان لم يجز أن تجعل اسم كان أحدهما حتى تقرّبه بما قربت به المبتدأ النكرة ، فخذه من هنالك موفقاً إن شاء الله تعالى / .

P/ \.c

ولا يجوز أن يكون اسم كان نكرة وخبرها معرفة الا في ضرورة الشعر ، قال حسان بن ثابت الأنصاري" :

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيتٍ رأس يكُون مزاجَهَا عَسلُ ومَا يُ

⁽۱) حسان بن ثابت بن منذر الأنصاري ، ويكنى أبا الوليد ، وأبا الحسام ، جاهلي إسلامي ، ولكنه لم يشهد مع رسول الله على مشهداً ، من الشعراء الذين ناصروا الإسلام ودافعوا عنه بلسانهم . الشعر والشعراء : ۳۰۵/۱ وانظر ترجمته في مقدمة الديوان ، تحقيق : وليد عرفات ، والخزانة : ۲۲۷/۹. والبيت في ديوانه : ۱۷/۱ ، تحقيق : وليد عرفات ، وهو من قصيدة يمدح بها النبي على ويهجو أباسفيان ، ومطلعها :

عفت ذات الإصابع فالجواء إلى عذراء منزلها خلاء ديار من بني الحساس قفر تعفيها الروامس والسماء

وقبل الشاهد قوله:

لشعثاء التي قد تيمته فليس لقلبه منها شفاء

روي برفع العسل على أنه اسم كان ، ونصب المزاج على أنه خبرها ، وجاز ذلك لضرورة الشعر ، هذا مذهب أبي القاسم (۱) وأكثر النحويين ، وقد روى هذا البيت برفع المراج والعسل جميعاً على الابتداء والخبر حملاً على أن كان بمعنى الشأن والقصة ، كأنه قال : يكون الامر والشأن مزاجهما عسل وماء ، وموضع المبتدأ والخبر النصب خبراً لكان ، وقد روى أيضاً برفع المزاج على أنه اسم لكان ، ونصب العسل على أنه خبرها ، ورفع الماء على أنه فاعل لفعل محذوف ، كأنه قال : وخالطها ماء ، وإنما جاز حذف الفعل لدلالة الكلام عليه ، وقد حذف الفعل وارتفع بعده الفاعل في كتاب الله تعالى لدلالة المعنى ، وذلك قوله تعالى (۱) : (وكذلك أيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) على قراءة من قرأ (زين) بضم الزاي على أنه فعل ما لم يسم فاعله ، و(قتل) مرفوع على أنه قال مفعول أقيم مقام الفاعل ، و (شركاؤهم) مرفوع على أنه فاعل لمعذوف كأنه قال : زينه شركاؤهم ، وكذلك قوله تعالى (۱) : (يسبح له فيها بالغدو والآصال) على قراءة من قسرأ (۱) : (يسبح له فيها بالغدو والآصال) على أنه فسعل من قسرأ (۱) : (يسبح له فيها بالغدو والآصال) على قراءة من قسرأ (۱) : (يسبح له فيها بالغدو والآصال) على قراءة من قسرأ (۱) : (يسبح له فيها بالغدو والآصال) على قراءة من قسرأ (۱) : (يسبح له فيها بالغدو والآصال) على قراءة من قسرأ (۱) : (يسبح له فيها بالغدو والآصال) على قراءة من قسرأ (۱) : (يسبح له فيها بالغدو والآصال) على قراءة من قسرأ (۱) : (يسبح له فيها بالغدو والآصال) على قراءة من قسرأ (۱) : (يسبح له فيها بالغدو والآصال) على قراءة من قسرأ (۱) : (يسبح له فيها بالغدو والآصال) على قراءة من قسرأ (۱) : (يسبح له فيها بالغدو والآصال) على قراءة من قسرأ (۱) : (يسبح له فيها بالغدو والآصال) المناه و سبح البحاء و المناه و الم

كأن خبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل ومساء على أنيابها أو طعم غض من التفاح هصره اجتاء

وللبيت روايات مختلفة ، أورد المؤلف أكثرها ، ومن أراد المزيد فعليه مراجعة : شرح المفصل : ٩٣/٧ ، الخزانة : ٢٢٧/٩

ينظر: الكتاب: ٤٩/١، ومعاني القرآن للفراء: ١١٥/٣، والمقتضب: ٩٢/٤، والأصول: ١١٥/٣، والأصول: ٢٧/١، والمعتسب: ٢٧٩/١، والمفصل: ٣١٥، شرحه لابن يعيش: ٩٣/٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/٥/١، واللسان: (سبا)، والخزانة: ٢٢٧/٩.

⁽١) انظر: الجمل: ٤٦.

⁽٢) سورة الانعام : الآية : ١٣٧ .

قرأ (زين) بالبناء للمفعول ابن عاصم . النشر في القراء العشر : ٢٦٣/٢ أما قراءة رفع «قتل» وشركاؤهم» فهي لابي عبدالرحمن السلمي والحسن انظر المحتسب : ٢٢٩/١ ، والبحر المحيط : ٢٢٩/٤ .

⁽٣) سورة النور : الآية : ٣٦ .

⁽٤) وهي قراءة ابن عام وعاصم ، وقرأ الباقون بكسر الباء ، النشر ٣٣٢ ، انظر الكشف :١٣٩/٢.

مالم يُسم فاعله ، و﴿ رَجَالُ ﴾ فاعلُ لفعلٍ محذوفٍ ، تقديره : يُسبِّحُ رَجَالٌ ، بكسر الياء من ﴿ يُسَبِّحُ ﴾ ، ومثلُ هذا قولُ الشاعر''' :

لَيْبُك يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَة وَمَختبطِ ثَمَّا تَطيحُ الطَّوانَحُ تقديره : يبكه ضارعٌ ، لأن يزيدُ مفعولٌ أُقيم مقامَ الفاعلِ ليبك ، وكذلك قولُ الآخر''' : كَفَى ثُعَلاً فَخُراً بَأَنَّكَ مِنْهُمُ وَدَهْرٌ بَأَنْ أَضَحيتَ في أهلِهِ أَهْلُ قيل : رُفع دهرٌ فاعلاً لفعل محذوفِ تقديره : ويفخر دهرٌ بأن أضحبت ، والله أعلم . وقال الشَّاعر في مثل ذلك ''':

لعمري لئن أمسى يزيد بن نهشل حشا حدث تسفى عليه الروائح لقد كان عن يبسط الكف بالندى إذا ضن بالخير الألف الشحائح

وبعد الشاهد:

سقى جدثًا أمسى بدومة ثاويًا من الدلو والجوزاء غاد ورائع بنظر: الكتاب: ٢٨٨/١، والمقتضب: ٢٧١/٣، والأصول: ٤٧٤/٣، والحصائص: ٢٨٨/١، والمحتسب: ٢٠٠٨، وكشف المشكل: ٩٨/٢، وشرح المفصل: ٨٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٣٧/١، واللسان (طبح)، والخزانة: ٢٠٩/١.

(٢) هو المتنبي ، ديوانه : ١٩٠/٣ شرح العكبري ، وهو من قصيدة يمدح بها شجاع بن محمد الطائي ، مطلعها :

عزيز أسى من داؤه الحدق النجل عباء به مات المحبون من قبل فمن فمن شاء فلينظر إلى فمنظري نذير إلى من ظن زن الهوى سهل أعلا : بطن من طيء ، وهم قبيلة الممدوح . انظر التبيان في شرح الديوان : ١٩١/٣ .

(٣) هو عبدالله بن الزبعرى كما نسبه الأخفش في تعليقه على الكامل: ١٩٦/١ ، وفي الإنصاف: ٢ / ١٩٦٢ بعلك ، بدلاً من « زوجك » ، ورواية زوجك هي الأشهر ، ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٩٢/٢ بعلك ، بدلاً من « زوجك » ، ورواية زوجك هي الأشهر ، ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٩٢/٨ ، وتفسير الطبري: ٤٧/١ ، والخصائص: ٢١٢/٢ ، والرحال ، والإنصاف: ٢١٢/٢ ، وشرح المناف : ٢٠٤/٢ ، والبحر المعبط: ٢٦٤/٢ .

⁽۱) نسبه في الكتاب: ۲۸۸/۱ إلى الحارث بن نهيك ، وصوَّب نسبته إلى نهشل بن حُرِّى في الخزانة :
۳۰۹/۱ قال : « وهذا البيت من أبيات لنهشل بن حرى على ما في شرح أبيات الكتاب لابن خلف في مرثبة يزيد ، وهي :

ياليتَ زَوجَكَ قَدَّ غَدا مَتَقَلِداً سَيْفًا وَرُمْحًا تَقديره : متقلداً سيفًا ، ويَحمِّل رمحًا ، وقيلَ : وَحَامَلاً ، وكذلك قولُ لآخر'' : * عَلْفَتُها تُبْنًا وَمَاءً بارداً *

تقديره: وسقيتُها ماءً باردا ، هكذا رواهُ الشيخُ طاهر بن أحمد بن بابشاذ في شرحه " ، وإِنَّمَا ذكرتَ هذه الشواهد ههنا احتجاجًا على أنه يجوزُ حذفُ الفعل وذكرُ الفاعل مرفوعًا بعده ، وكلها تأييدٌ لقول من نصب العسل في بيت حسان على أنه خبر كان ، ورفع الماء على أنه فاعلُ لفعل محذوف ، كما تقدم ، فقد روى الشيخُ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي في بيت حسان قولين شاذين " :

أحدهما : رواه عن أبي علي ، وهو أن مِزاجًا في قوله : * يكون مزاجها عسل وماء *

منصوب على معنى الظرف وموضعة النصب خبر كان ، وهذا القول غير معتمد عليه لأن المزاج ليس من حيز الظروف ، ولا هو مشابها لها ، ولاتضمن شيئًا من معناها . والثاني : رواه ، ولاأعلم عمن رواه ، وهو أن العسل بمنزلة الاسم العلم المعرفة ، لأنه أراد عسلاً معينًا ليس من سائر الأعسال ، وإذا كان بمنزلة العلم جاز أن يكون اسمًا

⁽۱) ينسب إلى ذي الرمة ، قال البغدادي في الخزانة : « ولا يعرف قائله ، ورأيت في حاشية صحيحة من الصحاح أنه لذي الرمة ، وفتشت ديوانه فلم أجده » . أُ فَضَرَّ مَلْحَقَا نَ رَبُوانه : ٣/١٨ / ١ وهو من شواهد المقتضب : ٣٢١/٣ ، والخصائص : ٢٠١٧ ، والإتصاف : ٣٢١/٣ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٢١/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٥٣/٢ ، وشنور الذهب لابن هشام : ٢٤٠ ، ومغني اللبيب : ٣٢٢ ، وشرح شواهده للسيوطي : ٣١٤ .

⁽٢) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ، لوحة: ٤٩.

⁽٣) ذكر ذلك الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ في شرحه للجمل ، لوحة : ٥٠ ، وقد نقل المؤلف قوله كما ورد في شرحه ، ولجأ ابن بابشاذ إلى هذين القولين لتخريج رواية صاحب الكتاب ، بنصب المزاج ورفع العسل ، فجعل الاسم نكرة ، والخبر معرفة .

لكان ، وخبرُها متقدمٌ عليه ، وهو المزاجُ ، وهذا القولُ أيضًا شَاذُ لايقاسَ عليه ، ولا يُلتفتُ إليه ، إذ العسلُ لايدخلُ في جملة الأعلام .

(فصل): فَأَمَّا الحديثَ في المسألة الثالثة عشرَ وهمن الأحكام، وهي في معرفة ما يجوز أن يعملَ شي مسلم من هذه الأفعال وهو محذوف ، فاعلم أن هذه الأفعال لايجوز أن يعملَ شي منها وهو محذوف إلا في موضعين :

8/12

أحدهما: بعد حروف / الشرط، وذلك في مثل قول الله تعالى ": ﴿ إِنَّا هَدَينُكُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كُفُوراً ﴾ ، قال بعضهم: انتصب قوله: شاكراً وكفوراً : خبراً لكان وهي محذوفة لدلالة الشرط، كأنه قال: إما يكن شاكراً وإما يكن كفوراً ، واسم كان مضمر فيها ، وقال بعضهم: إِمّا غير شرطية، وإنما هي بمعنى العطف، وشاكراً ، وكفوراً : منصوبان على معنى الحال لا الخبر، والأول أجود " ، ومثل ذلك قول الشاعر ":

فَإِن وَصَلاَ الذُّبِهِ فَوصلُ وإِن صَرمًا فصِرمٌ كالطلاق

قبل: نُصبَ وصلا ، وصرمًا ، على أنه خبر كان ، وهي محذوفة أيضًا ، وفيها اسمها مضمر ، وتقديره: فإنْ يكن وصلاً الذّبه فوصل ، وإن يكن صرمًا فصرم ، وقوله: فوصل : خبر مبتدأ محذوف تقديره: فجزاؤه وصل ، وكذلك الصرم الثاني في قوله: فصرم ، خبر مبتدأ محذوف أيضًا ، وتقديره: وإنّ يكن صرمًا فجزاؤه صرم ، وقد روي في هذا البيت أقوال كثيرة اختصرنا إيرادها . هذا موضع بجوز أن تعمل معه هذه

⁽١) سورة الإنسان: الآية: ٣.

على المن عشام في المغني : ٨٦ : « وانتصابهما على هذا الحال المقدرة ، وأجاز الكوفيون كون إما هذه على أب السرطية ، وما الزائدة ، قال : ولا يجيز البصريون أن يلي الاسم أداة الشرط حتى لايكون بعده فعل يفسره نحو : ﴿ وإن امرأة خافت ﴾ ورد عليه ابن الشجرى بأن المضمر هنا كان ٠٠٠ » .

⁽٣) لم أعثر عليه فيما رجعت إليه من مصار.

م الأفعال محذوفة .

والموضع الثاني: بعد العطف، إذا عطفت جملة على جملة جاز أن تعمل هذه الأفعال محذوفة لدلالة العطف عليها، وذلك في مثل قولك: كان زيد قائمًا وعمر ذاهبًا، لأن التقدير: وكان عمر ذاهبًا، فعملت وهي محذوفة ههنا لدلالة معنى العطف، وإنما ذكرت هذا وإن كان يجوز في أكثر العوامل مع العطف حصراً لعملها محذوفة لاغير، لأنه ليس بشرط لازم فيها وحدها، أعني أنها تعمل محذوفة مع عطف الجملة على الجملة، بل يجوز ذلك فيما قوي من العوامل، والله أعلم.

ب / ١٠٤

(فصل): ومن جملة أحكام كان وأخواتها أنها إذا كان خبرها في موضع المبتدأ والخبر نحو قولك: كان زيد أبوه منطلق ، وكان / خبر ذلك المبتدأ اسم فاعل جاز أن يتقدم على المبتدأ مرفوعا ومنصوبا ، أعني اسم الفاعل الذي هو الخبر ، فتقول : كان زيد قائم أبوه ، فيكون « قائم » على هذا خبر مبتدأ متقدم ، فإن ثنيت المبتدأ أو جمعته على هذا المعنى ثنيت قائما وجمعته ، فقلت : كان زيد قائمون آباؤه، وإلها وجب تثنية قائم وجمعته ، لأنه خبر متقدم ، كأنك قلت : كان زيد أبواه قائمان ، وآباؤه قائمون ، والجملة في موضع نصب خبر كان ، ويجوز أن تقول : كان زيد قائما أبوه ، فتنصب قائماً على أنه خبر كان ، وترفع الأب على أنه فاعل لقائم ، لأن قائماً المعنى زيد قائماً الما منا المعنى وجب أن تفرد قائماً ، لأنه بمنزلة الفعل المتقدم ، والفعل إذا تقدم كان مفردا ، فتقول كين زيد قائماً أبواه ، وكان زيد قائماً آباؤه .

(فصل): وإن كان خبر كان في مبتدأ وخبر ، وكان ذلك المبتدأ بعض اسمها ، أومشتملاً عليه جاز أن تبدله منه وتنصب الخبر الذي كان خبراً له مرفوعاً وتجعله خبر

كان ، فتقولَ حينئذ ِ: كان زيدً مالُه كثيرًا ، وكان زيدً وجهُّه حسنًا ، والتقدير : كان مالُ زيد كثيراً ، وكان وجُّهُ زيد حسنًا ، ويجوز أن ترفع حسنًا وكثيراً على الوجه المتقدم ، أعني أنهما خبرُ المبتدأين وموضعُ الجملتين النصبُ خبرُ كان كما تقدم ، وعلى الوجهين جميعًا أنشدوا قول الشاعر":

كَمَا كَانَ قيسٌ هُلْكُهُ هُلكَ وَاحِدٍ ولكنَّهُ بنيان قَوم تُهَدَّما فمن رفع الهلكينِ جعلهما مبتدأ وخبراً ، وحكم على موضعهِما بالنصبِ خبر كان ، ومن نصب الثاني جعله الخبر ، وأبدل الأول من قيس ، وهو بدل الاشتمال ، وتقديره : وماكان هَلك / قيسٍ هُلك واحدٍ ٍ.

ومن جملة الأحكام أنه إذا أُتَّى بعد كان واسمها وخبرها حرفٌ من حروف الجر، أو ظرفٌ ، وكان الخبر اسمَ فاعلِ نكرة جاز أن تجعلَ الخبر في موضع الحرف والظرف ، وتجعلُ اسم الفاعلِ حالاً ، والعاملُ في الحالِ الذي تعلُّق به الحرف والظرف ، وذلك الذي تعلقا به هو الخبر ، وفيه ضمير يعود إلى اسم كان على هذا الوجد ، وذلك في مثل مِ قولك : كان زيد قائمًا في الدار، أو أمامك ، وسواءً كان الحرف والظرف متقدمين على اسم الفاعل أو متأخرين عنه ، فإنهما الخبر ، وقائمًا على الحال ، ويجوز أن تعكس ذلك ، فتجعل قائمًا هو الخبر لكان ، والحرف والظرف حالين ، وقائمًا هو العامل فيهما

ورحمته ما شاء أن يترحما عليك سلام الله قيس بن عاصم تحية من ألبسته منك نعمة إذا زار عن شحط بلادك سلما فلم يك قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما

P/1.5

هو عبدة بن الطيب ، من الشعراء المخضرمين ، أدرك الإسلام فلمبلم ، والبيت من قصيدة يرثي بها قيس بن عاصم المنقري ، قال ابن قتيبة في الشعر والشعراء: ٧٢٨/٢ : « ويستجاد له قوله في قيس بن عاصم يرثيه:

ينظر: الكتاب: ١٥٦/١، والشعر والشعراء: ٧٢٨/٢، والأصول: ٥١/٢، والجمل: ٤٤، وكشف المشكل: ٢١/٢ ، وشرح المفصل: ٦٥/٣ ، والحلل: ٤٣ .

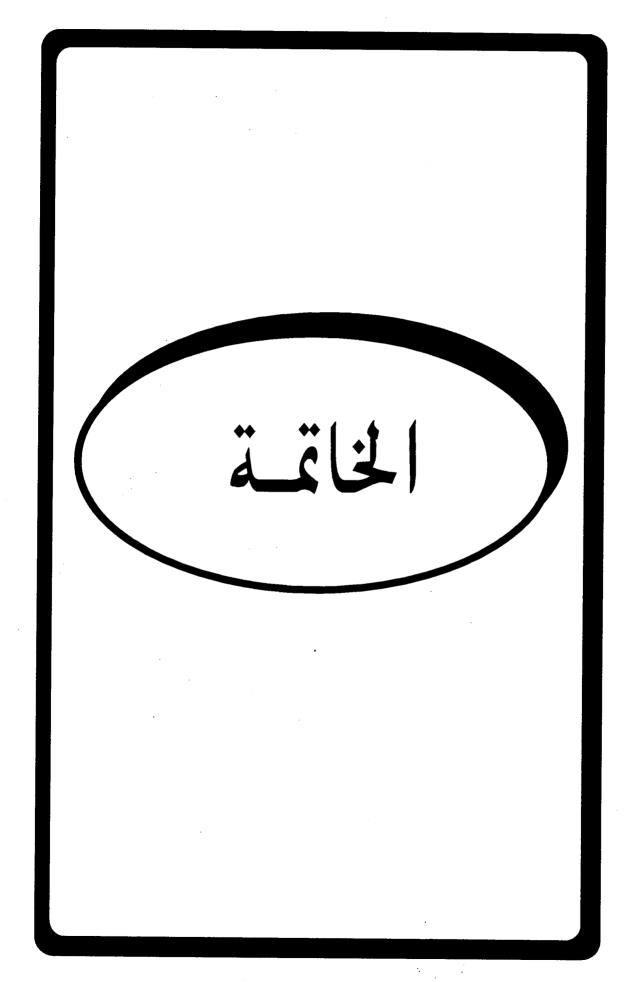
على هذا المعنى كما كانا العاملين فيه على المعنى الأول ، ويجوزُ أن يكونا مفعولين لقائم مع كونه خبراً لكان ، ويجوزُ أن يكونا خبرين جميعًا لكان على مذهب الأكثر ، كالخليل وأصحابه "، ولم يخالف في ذلك أعني في كونهما خبرين جميعًا إلا ابن درستويه "، فإن كان خبر كان اسم فاعل وأتيت بعده باسم فاعل جاز نحو قولك : كان زيد عالمًا قائمًا ، جاز أن تجعل الثاني حالاً ، وأن تجعله بدلاً من عالم ، أو تجعله خبراً ثانيًا على مذهب الخليل وأصحابه ، وعليه قول الله تعالى ": ﴿ إِنَّ الله كَانَ سَمْيعًا لَا على مذهب الخليل وأصحابه ، وعليه قول الله تعالى ": ﴿ إِنَّ الله كَانَ سَمْيعًا بَصِيرًا ﴾ فأما أن تجعله نعتًا لعالم ، فلا يجوز ، لأنه لا يجوز نعت المشتقات لحجج سنذكرها في باب النعت إن شاء الله تعالى ، فافهم ذلك موفقًا ، والحمد لله رب العالمن .

واعلم أن ما زال ، وما دام ، وما برح ، وما انفك ، وما فتئ ، إذا لم تتصل بها « ما » يبطل عملها ، وتنتقل من هذا الباب إلى حيز الأفعال الحقيقية التامة ، ويكون ما نصب معها على الحال ، لا على الخبر ، هذا هو الأصح ، وقد أجاز / بعضهم أن تبقى على حالها في العمل ، وإن لم تتصل بها « ما » ، ولا حجة له في ذلك ، والله أعلم .

⁽١) هذا الكلام هو من نص كلام ابن بابشاذ في شرح الجمل: ٤٧ ، وزاد ابن بابشاذ: « ولا يجيز أحد من البصريين أن يكونا جميعًا حالين لبقاء كان بلا خبر ، والحال إنما يأتي بعد تمام الكلام » .

 ⁽٢) هو عبدالله بن جعفر بن درستویه ، المرزباني ، لقي ابن قتیبة والمبرد ، وقرأ كتاب سیبویه على المبرد ،
 من آثاره : تصحیح الفصیح ، وإبطال الأضداد ، وأسرار النحو ، وغیرها من الآثار ، توفي سنة
 ٣٤٧ . انظر ترجمته في : تاريخ بغداد : ٤٢٨/٩ ، وبغیة الوعاة : ٢٧٩ .

⁽٣) سورة النساء : الآية : ٥٨ . وفي الأصل : ﴿ إِنهُ ﴾ .



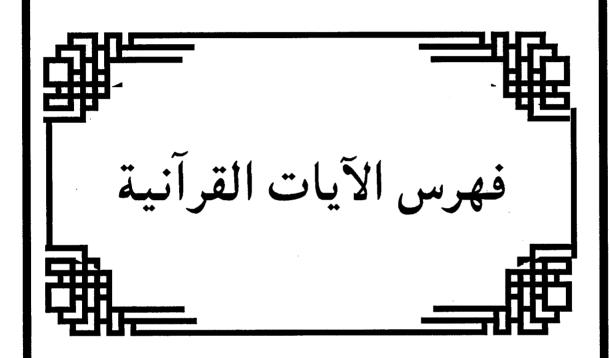
كما بدأت بحمد الله أختم عملي هذا بحمد الله وشكره على نعمه الجليلة حيث أعانني على إتمام هذا العمل وإخراجه على هذه الصورة التي أتمنى أن تكون قليلة الأخطاء، هذا وبعد الإنتهاء من هذا العمل المتواضع أحببت أن أضع بعض النتائج التي توصلت إليها من خلال معايشتي لهذا البحث مدة ليست بالقصيرة فقد كان من هذه النتائج ما يأتى:

- إبن يعيش الصنعاني (ت: ٦٨٠ هـ) عالم من علماء العربية عاش في القرن السابع الهجري له من العلم مايرتفع به إلى مصاف علماء العربية الكبار.
- منهج علماء النحو في اليمن يغلب عليه طرح الأسئلة أولاً ثم الإجابة عنها بعد ذلك وهذا منهج علمي مفيد يرسخ المعلومات في عقول المتعلمين .
- كتاب (المحيط المجموع في الأصول والفروع) من الكتب المطولة بسط فيها المؤلف علمه الواسع ونضج أفكاره .
- الجزء الأول من هذا الكتاب فيه من العلم الكثير ومن التعليلات مايستحق الوقوف عنده والتمعن في قراء ته .
- مال المؤلف في هذا الجزء من الكتاب إلى المذهب البصري في أكثر إختياراته وترجيحاته.

إلى غير ذلك من النتائج التي يلمسها القارى، الكريم أثناء قراءة هذا الجزء والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به الإسلام والمسلمين وطلاب العلم ، والحمد لله رب العالمين .

فهرس الفهارس

١- فهرس الايــــات القرآنيــة
 ٢- فهرس الأحاديث النبوية والآثار
 ٢- فهرس أنصاف الأبيـــات
 ٥- فهــرس الرجـــز
 ٢- فهرس الأمثال والأقوال المأثورة
 ٧- فهـــرس الأبـــواب
 ٨- فهـــرس الأعــــدلم
 ٩- فهرس المصادر والمراجـــع
 ١٠- الفهـــرس العــــام



الصفحة	رقمها	الآيــة
		الفاتحه
	0 . £	
184,144	0,2	إياك نعبد وإياك نستعين
		البقــرة
771	١.	ولهم عذاب أليم
64	٣٨	فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون
١٣٣	٦.	فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا
٦٨	AY	ولقد ءاتينا موسى الكتب
٧٦	۸V	وءاتينا عيسى ابن مريم البيئيت
777,777	41	وهو الحق مصدقاً
٧٦	111	وقالوا لن يدخل الجنَّة إلامن كان هودأ أونصري))
۳۷	114	ولا تُسئل عن أصحب الجحيم
174	146	وإذ ابتلى ابراهيم ربه
7£7	144	ولكن البر من ءامن بالله
		فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر
***	147	فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من راسه ففدية من صيا.
422 137	197	فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة إذا رجعتم
۱۳٤, ۸۳	144	فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج
**	***	سل بني إسرآءيل كم ءاتينهم من ءاية بينة
771	**1	ولعبد مؤمن خير من مشرك
761,77	777	وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فنصف مافرضتـم
	وم	يايها الذين عمنوا أنفقوا مما رزقنكم من قبل أن يأتي ي
۸۳, ۵۹	408	لابيع فيه ولا خلة ولا شفنَّعة والكنفرون هم الظُّلمون
144	440	فمن جاء⁰موعظة من ربه
709	۲۸.	وإن كان ذو عسرة
۳.	7.47	فليملل وليه بالعدل
٧٦	7.47	إلا أن تكون تجرة حاضرة
۸۲	445	والله على كل شيء قدير

الصفحة	رقمها	الآيــة
		آل عمران
*14	**	ر وما لهم من نصرين
127	**	أنى لك ٰهذا
77	104	فبما رحمة من الله لنت لهم
VV	176	وإن كانوا من قبل لفي ضلل ٍ مبين
		النساء
¥	٨٥	إن الله نعما يعظكم به
444,444	٨٥	إِنَّ الله كان سميعاً بصيراً
14	٧٣	ينليتني كنت معهم فأفوز فوزأ عظيمأ
76.,774	44	فمن لم يجد فصيام شهرين متتا بعين
77	110	فبما نقضهم ميثقهم
		المائسدة
١٣٣	14	وبعثنا منهم اثنى عشر نقيبأ
140	٧١	وحسبوا ألا تكون فتنة فعموا وصموا
140	٧١	ثم عموا وصموا كثير منهم
٧٦,٦٠	40	لاتقتلوا الصيد وانتم حرم
470	47	وحرم عليكم صيد البحر مادمتم حرمأ
***	114	فلما توفيتني كنت أنت الرقيب
		(£11
		الأنعام
٥٩	٣	وهو الله في السم ^ر وت وفي الأرض
١٣٤	**	أين شركاؤكم
٣٨	٧٦	فلما جن عليه اليل را كوكبا
441	۱۷۳	كذلك زين لكثير من المشركين قتل أولدهم شركاؤهم
174,1	A01 FV	يوم لا ينفع نفساً إيمنها

		الأعراف
٣٨	**	إنه يرئكم هو وقبيله من حيث لاترونهم
71	٤٤	فهل وجدتم ماوعد ربكم حقأ قالوا نعم
414	٥٣	فهل لنا من شفعاء
Y14, Y1A	٥٩	مالكم من إله غيره
٣٨	128	لن تريىني
71	177	ألست بربكم قالوا بلى
140	144	يسئلونك عن الساعة أيان مرسها
44	Y - £	وإذا قرىء القرءان فاستمعوا له وأنصتوا
		الأنفال
٣.	۱۳	ومن يشاقق الله
***	44	إن كان هذا هو الحق
724	£Å	إني بريء منكم
٤	٥٨	وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء
		التوبه
Y 7 Y	Y	كيف يكون للمشركين عهد
۷۹,٦٤	١٣	ألا تقتلون قوما نكثوا أيمنهم
**	Y£	وامول اقترفتموها
٦٨	۷٥	ومنهم من عهد الله لئن ءاتـنا من فضله لنصدقًن
٣٦	١.٣	خذ من أمولهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها
4.£	111	فيَقتُلونَ ويُقتَلون
۲.٤	177	أولا يرون انهم يُقتنون
		يونس
A£,0A	١.	وءاخر دعوثهم أن الحمدلله رب العلمين
74	٥٣	ويستنبؤنك أحق هو قل إي وربي إنه لحق

الصفحة	رقمها	الآيــة
٤٦	67	وإليه ترجعون
144	٥٧	قد جاءتكم موعظة من ربكم
٧٨	74	ألا إن أولياء الله لاخوف عليهم ولاهم يحزنون
		الن وقد عصيت قبل الله عصيت عبل الله عصيت الله عصيت الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله
		هـود
٧٩	٥	ألا إنهم يثنون صدورهم
٧٩,٦٠	14	ألا لعنة الله على الظنلمين
٧٢	44	انلز مكموها
140	٤٤	يارض ابلعي ما ك ويسماءُ اقلعي
۲.0	٤٤	وغيض الماءً ,
۲.0	٤٤	وقيل بعدأ للقوم الظلمين
724	٤٦	إنه عمل غير صُلح
11	۸.	أو ء اوي إلى ركن ٍشديد
470	1.4	خٰلدين فيها مادامت السموت والأرض
۸۳	111	إنَّ كلاً لما ليوفينهم ربك أعملهم
		.
		يوسف
144	٤	أحد عشر كوكبأ
7404	1.4	بل سولت لكم انفسكم امرأ فصبر جميل
144, 444, 641		والله المستعان على ماتصفون
	44	إنه لايفلح الظ ^ل لمون
***	**	إن كان قيمصه قد من دبر
144	٣.	وقال نسوة في المدينة
AY	41	ماهذا بشرأ
۸۵, ۹۸۰	111	لقد كان في قصصهم عبرة

الصفحة	رقمها	الآيــة
		النحل
٥	44	فلبئس مثوى المتكبرين
**	٤٣	فسئلوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون
		الاسراء
170	٤٥	حجابأ مستورأ
۸۵, ۷۷	٧٣	وإن كادوا ليفتنونك
77	47	كفى بالله شهيداً
		الكهف
۸۵	۳۸	لكنا هو الله ربي
		مريسم
۱۸۸	44	قالت يُليتني مت قبل هذا وكنت نسياً منسيا
777	44	كيف نكلم من كان في المهد صبيــاً
٨٤	ة ٥٧	حتى إذا رأوا مايوعدون إما العذاب وإما الساء
		طه
74,77	188	وأمر أهلك بالصلوه واصطبر عليها
		الأنبياء
141	1	اقترب للناس حسابهم
۱۸۵	٣	واسروا النجوي الذين ظلموا
170	44	وجعلنا السماء سقفأ محفوظأ
77	٤٨	ولقد عاتينا موسى وهرون الفرقان وضياء

الحسج

445	٤٦	فإنها لاتعمى الأبصر ولكن تعمى القلوب التي في الصدور
45.	٧٢	قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار
۲.۳	٧٣	ضُرب مثل فا ستمعوا له ا
		النــور
٧٤.	1	سورة أنزلنها
٧٨	١٣	لولاً جاءوا عليه بأربعة شهداء
441	٣٦	يسبح له فيها بالغدو والأصال
177	٤٣	وينزل من السماء من جبال فيها من برد
		الشعراء
۲.٤	92	فكبكبوا فيه هم والغاو أن
٤٦	129	وتنحتون من الجبال بيوتاً فرهين
		القصص
VV	١.	وإن كادت لتبدي به
144	18	فإذا الذي استصره بالأمس يستصرخه
184	24	ووجد من دونهم امرأتين تذودان
NA	14	قالتا لانسقي حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير
		السروم
144,141	٤	لله الأمر من قبل ومن بعد
Y1Y	**	ومن ءايسته خلق السموت والأرض
Y1Y	44	ومن ءايته منامكم باليل والنهار
*14	45	ومن ءايسته يريكم البرق خوفا وطمعا
474	٤٧	وكان حقاً علينا نصر المؤمنين

	·		
•	الصفحة	رقمها	الآيــة
			لقمان
٠	U . A		_
	709	17	إنها إن تك مثقال حبة من خردل
			السجدة
			المنجندان
	719	٤	مالكم من دونه من ولي ولاشفيع
		_	ما من دوسی و سیاح
		`	الأحزاب
	76.,779	•	فإن لم تعلموا عاباءهم فإخوانكم في الدين
	440	٦	وأزواجه أمهاتهم
	**	٣.	يُضَعف لها العذاب ضعفين
	٣١	77 , 7 7	وقلن قولاً معروفاً وقرن في بيوتكن ولاتبرجن تبرج الجهلية
			الأولى
	٦٨	٦.	لئن لم ينته المنفقون
	**	٦٧	أضلونا السبيلا
			د
			سبِــاً
	440.140	١.	ياجبال أوبي معه والطير
			ً فاطر
		•	•
	77	٣	هل من خ ^ل لق غير الله
			يــس
	171 ,	۸۲	إغا أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون
			-۲۹۸-

الصفحة	رقمها	الآيــة
	•	الصافات
**1	۱۳.	سلم على آل يسين
٦.	170	وإنا لنحن الصافون وإنا لنحن المسبحون
		ص
٨٠	٣	ولات حين مناص
٨٤	٦	وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا
140	44	يُـداود إنا جعلناكُ خليفة في الأرض
٥	٣.	نعم العبد إنَّه أواب
45.	76	إنَّ ذلك لحق تخاصم أهل النار
		الزمـــر
. 6	۳۸	
09 77	Y1	هل هن ممسكت رحمته حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها
**	V. 1	
		فصلت
٥٨	٦	أنما الهكم إله واحد فاستقيموا إليه واستغفروه
		الزخرف
***	٧٦	كانوا هم الظلمون
٥٩	٨٤	وهو الذي في السَّماء إله وفي الأرض إلَّه
		الدخان
1.1	٤١	يوم لايغني مولى عن مولى شيئاً
		الأحقاف
144	۳۱.	يغفر لكم من ذنوبكم

الصفحة	رقمها	الآيــة
۸۶ .	40	لقد أرسلنا رسلنا ،
٦	49	لئلا يعلم أهل الكتب
		المجادلة
۸۲	۲	ماهن امهتهم
٥٩	16	ماهم منكم ولا منهم
		الحشــر
۳.	٤	ومن يشاق الله
*	**	هو الله الذي لاإله إلا هو
		المنافقون
37, 07, AY	1.	لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق
		الطلاق
۲.۳	Y	ومن قدر عليه رزقه
		الملك
۸۳,۵۸	۲.	إن الكُـٰفرون إلا في غرور
777	١٨	فکیف کان نکیر
۲.٦	**	سيئت وجوه الذين كفروا
		الحاقة
144	۱۳	فإذا نفخ في الصور نفخة وحدة
١٢	**	يُليتها كانت القاضية
**	79,7 A	ما اغنى عني ماليه . هلك عني سلطنيه

770 A£	٤ ١٩	الجـن وإنه كان يقول سفيهنا على الله شططا وأنه لمَّا قام عبدالله يدعوه
		المزمل
٤٩	۲.	فا قرء وا ماتيسر من القرآن
٤	۲.	علم أن سيكون منكم مرضى
		المدثــر
۲.۳	۲.	قُتل كيف قدر
188	۳.	عليها تسعة عشر
٧١	44	كلا والقمر واليل إذا أدبر
		القيامة
77	•	لاأقسم بيوم القيمة
		الانسان
YY	١	هل أتى على الإنسن حين من الدهر
7A£, YY	٣	إنَّا هدينه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً
774	۳.	إن الله كان عليماً حكيماً
		المرسلات
٤	11	إذا الرسل اقتت
		النازعات
	44	إن في ذلك لعبرة

الآيــة		رقمها	الصفحة
كلا لما يقض ماأمره وجوه يومئذ ٍمسفرة ضاحكة مستب	عبس متبشره	7 7 7 9, 7 8	Λ£, Υ\ Υ£Υ
ا مطاع ثم امين	التكوير	۲۱	٣٤
ا ويل للمطففين	المطففين	\	**1
	البروج		
إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنـت ثم لم ي فلهم عذاب جهنم	لم يتوبو <u>ا</u>	١.	٧٥
إن كل نفس لما عليها حافظ خلق من ماء دافق	الطارق	- ٤	AW, VV 177, 177
سنقرئك فلا تنسى	الأعلى	٦	٧٣

الصفحة	رقمها	الآيــة
	·	الضحي
141	4	فأما اليتيم فلا تقهر
		·
		العلق
44	١	إقرأ باسم ربك الذي خلق
٣٨	٧	أن رءاه استغنى
		v z 11
4 A . AM		القـدر
۸۸,۵۳	6 .	حتى مطلع الفجر
		الزلزلة
•		
4.6,190,186	۲,۱	إذا زلزلت الأرض زلزالها ، وأخرجت الأرض أثقالها
		n 1 1 1
		القارعة
YY	١.	ما أدرىك ماهية
		*1611
-		التكاثر
VV	۲,۱	اله كم التكاثر حتى زرتم المقابر
٧١	٣	کلا سوف تعلمون
10.	٦	لترون الجحيم
121	٨	لتسئلن يومئذ ٍعن النعيم

الآيــة		رقمها	الصفحة
ألم تر كيف فعل ربك بأصح	الفيــل نب الفيل	١	۳۸
إذا جاء نصر الله والفتح	النصر	•	۷٥
قل هو الله أحد .	الإخلاص	· •	, 747 , 767 747 , 647

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

41	(حدیث)	(الثيب تعرب عن نفسها والبكر تستامر)
لمدعنه) ۹۳	(قول على رضي ال	(أرفع الفاعل وانصب المفعول رضي الله فاك)
لمدعنه) ۹۳	(قول علي رضي ال	(أنح للناس نحواً)
		(الفاعل مرفوع أبدأ والمفعول به منصوب ابدأ
		إذا سميت من فعل به . ولابد للفعل من فاعل
لمدعنه) ۱۷۷	(قول علي رضي ال	إما ظاهراً وإما مضمراً)
عند) ۲۲۲,۷۸,۲۲۲	(قول عمر رضي الله ع	(لولا علي لهلك عمر)

فهرس الشعر

الصفحة	القائل	القافيسة	صدر البيت
	ق	الهمز	
777.702	الأخطل	. وظباء	إن من يدخل
409	الربيع الفزاري	. الشتاء	إذا كان الشتاء
۲۸.	حسان بن ثابت	وماء	كأن سبيئه
		الباء	
717	جرير	الكلابا	ولو ولدت
		. المتاعب	تعطي وتزهق
777	_	العراب	سراة بني بكر
140	_	الطلب	قسطوا قومي
		الحاء	
7.47	عبداللدين الزيعرى	ورمحأ	ياليت زوجك
7.47	نهشل بن حري	الطوائح	لیبك یزید
71	ذو الرمة	. يذبح	أجل عبرة
		الدال	
٥٢	طرفة	. برجد	وحرف كالواح
		البراء	
٨٧	امرؤ القيس	. بقيصرا	بكى صاحبي
		فنعذرا	فقلت له
۲۷.,۲٦.	ذو الرمـة	. قفرا	حراجيج
724	الخنساء	. وإدبار	ترتع مارتعت

صدر البيت القافية القائل الصفحة لنعم أمسيا يجبر — ١٩ ياقاتل الله الكبر الأخطل ١٦٧. ١٦٢ مثل القنافذ هجر الأخطل ١٦٧. ١٦٣ تبكي على لبنى أقدر قيس بن ذريح ١٦٧ اما كليب صدر الأخطل ١٦٣ قالوا غدرت الغادر — قالوا غدرت الغادر — قالوا غدرت الغادر أبو قام الحدرث أطورة ١٩٠٨ الغن ابلج حذار أبو قام ١٩٠٨ ولنعم حشو الذعب السيسن ١٤ السيسن ١٤٠ العبيا أسير أسد المناب الأدي الكاع الخيا أنت والضلع أحدد بن موسى أطوث الكاع الكاع			
القاتل الله الكبر الأخطل ١٢ وقلن على الفردوس دعائره مضرس بن ربعي الأسدي ١٢ وقلن على الفردوس دعائره مضرس بن ربعي الأسدي ١٦٧ / ١٦٧ تبكي على لبنى أقدر قبس بن ذريح ١٦٧ / ١٦٧ اما كليب صدر الأخطل ١٦٧ / ١٦٧ قالوا غدرت الغادر ١٤٠ مالا غدرت الغادر الفرزدق ١٣٨ / ١٦٧ مناز أبو تمام ١٣٨ أبلج حذار أبو تمام ١٣٨ ولنعم حشو الذعر زهير بن ابي سلمى ١٦٠ ولنعم حشو الذعر زهير بن ابي سلمى ١٦٠ السيسن والحسين والحسين والعسين والعسين والعسين والعسين والعسين والفرزدق ١٩٥ معاشع الفرزدق ١٩٥ ومنا الذي والضلع أحد بن موسى ١٢٧ ويابينا أنت والضلع أحد بن موسى ١٢٧ ويوبينا أنت والضلع أحد ويوبينا أنت والضلع أمينا ويوبينا أنت والضلع أمينا ويوبينا أنت والضلع أحد ويوبينا أنت والضلع أمينا ويوبينا أنت والضلع أمينا ويوبينا أمينا ويوبينا أنت والضلع أمينا ويوبينا أنت والضلع أمينا ويوبينا أنت والضلع أمينا ويوبينا أمينا والضلع أمينا ويوبينا أمينا ويوبينا أمينا ويوبينا أنت والضلع أمينا المياب ويوبينا أنت ويوبينا أمينا	الصفحة	القائل	صدر البيت القافية
وقان على الفردوس دعاثره مضرس بن ربعي الأسدي ٢٢ مثل الثقافذ هجر الأخطل ٢٧٨ ٢٠٠ تبكي على لبنى	149	 .	لنعم أمســـأ يجبــر
مثل القنافذ هجر الأخطل ٢٧٨ تبكي على لبنى أقدر قيس بن ذريح ٢٧٨ اما كليب صدر الأخطل ٢٣٠ قالوا غدرت الغادر ٢٢ غداة أحلت والخمر الفرزدق ٢٣٨ ١٦٧ ٢٦٠ الحق ابلج حشو الذعر زهير بن ابي سلمى ٢ ألسيسن ولنعم حشو يؤساء ٣٧ ١٩٠٠ العين أسد يؤساء ٣٧ ٢٦ إلي أسد يؤساء ٣٧ أشنعا عمر بن شأس الأسدي ٢٦٠ تعدون عقر المقنعا جرير ٤٢ تعدون عقر المقنعا جرير ٤٢ قيا عجباً حتى كليب مجاشع الفرزدق ٨٥ ومنا الذي الزعازع الفرزدق ٢١٢ والضلع أحمد بن موسى ٢٢٢ إدا مت كان اصنع العجير السلولي ٢٧١ ٢٧٦ إدا مت كان والضلع أحمد بن موسى ٢٢ إ	. 14	الأخطل	ياقاتل الله الكبر
تبكي على لبنى أقدر قيس بن ذريح ١٩٧ اما كليب صدر الأخطل ١٦٧ ١٦٧ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤ ١١٤	77	مضرس بن ربعي الأسدي	وقلن على الفردوس دعاثره
اما كليب صدر الأخطل ١٦٣ المادر ١٩٤ قالوا غدرت الفادر ١٩٥ كاداة أصلت والخمر الفرزدق ١٦٧.٢٦٣ غداة أصلت والخمر أبو قام ١٦٨ ١٦٨ الحق البلج خدار أبو قام ١٩٨ الماد ولنعم حشو اللهين المسين السين المسين المادة والسين المادة والسين المادة والسين أسد والمائة عالى والمائة عالى والمناق الفرزدق ١٩٥ عدان عقر الفرزدق ١٩٥ عدان الفرزدق ١٩٥ ومنا الذي والضلع الفرزدق ١٩٥ الموزدق ١٩٥ ومنا الذي والضلع أصد بن موسى ١٩٢ ياحيذا أنت والضلع أحمد بن موسى ١٩٣ ياحيذا أنت والضلع أحمد بن موسى ١٩٣ ياحيذا أنت والضلع أحمد بن موسى ١٩٣ الميدر السلولي ١٩٣١ الميدر الميدر السلولي ١٩٣١ الميدر السلولي ١٩٣٠ الميدر السلولي ١٩٣١ الميدر	174,178	الأخطل	مثل القنافذ هجر
قالوا غدرت الغادر	***	قیس بن ذریح	تبكي على لبنى أقدر
غداة أحلت والخمر الفرزدق ١٣٨ ١٣٨ التي المن الله الله الله الله الله الله الله الل	174	الأخطل	اما كليب صدر
الحق ابلج حذار أبو قام ١٣٨ ولنعم حشو الذعر زهير بن ابي سلمى ٢ السين السين	7.7		قالوا غدرت الغادر
ولنعم حشو الذعر زهير بن ابي سلمى ٦ السيــن السيــن مم الحماة يؤســاء ٢٦ العـــين بني أســد أشنعا عمر بن شأس الأسدي ٢٦٠ بني أســد أشنعا عمر بن شأس الأسدي ٤٦ تعدون عقر المقنعا جـــرير ٤٢ فيا عجباً حتى كليب مجاشع الفرزدق ٨٥ ومنا الذي الزعازع الفرزدق ٢١٢ ومنا الذي الزعازع العجير السلولي ٢٧١ ٢٧١ إذا مت كان والضلع أحمد بن موسى ٢٢ ياحبذا أنت والضلع أحمد بن موسى العجير السلولي المحمد العجير السلولي العجير العدير	174,474	الفرزدق	غداة أحلت والخمر
السيــن هم الحماة يؤســاء	١٣٨	أبو تمام	الحق ابلج حذار
العين العين العين العين بني أسد ۱۳۰ بني أسد ۱۳۰ بني أسد ۱۳۰ بني أسد ۱۳۰ تعدون عقر ۱۸۵ فيا عجباً حتى كليب مجاشع الفرزدق ومنا الذي الزعازع الفرزدق الاي العجبر السلولي ۱۷۲ باحبذا أنت والضلع أحمد بن موسى ۱۲	· • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	زهير بن ابي سلمي	ولنعم حشو الذعـر
العين العين العين العين العين العنما عمر بن شأس الأسدي المناس الأسدي المين عقر المقنعا جيري المقنعا جيري الموردة المناس عبر المناس الفري الفرزدق المردق			السيين
بني أسد أسنعا عمر بن شأس الأسدي ٢٦ تعدون عقر المقنعا جـــرير ١٤ فيا عجباً حتى كليب مجاشع الفرزدق ٨٥ ومنا الذي الزعازع الفرزدق ٢١٢ إذا مت كان اصنع العجير السلولي ١٧٦ . ٢٧١ ياحبذا أنت والضلع أحمد بن موسى ١٢	Y ٣		
تعدون عقر			العين
فيا عجباً حتى كليب مجاشع الفرزدق ٥٨ ومنا الذي الزعازع الفرزدق ٢١٢ إذا مت كان اصنع العجير السلولي ٢٧٦ . ٢٧١ ياحبذا أنت والضلع أحمد بن موسى ١٢	۲٦.	عمر بن شأس الأسدي	بني أســد أشنعا
ومنا الذي	76	جــــرير	تعدون عقر المقنعا
إذا مت كان اصنع العجير السلولي ٢٧٦ . ٢٧٦ ياحبذا أنت والضلع أحمد بن موسى ١٢	٥٨	الفرزدق	فيا عجباً حتى كليب مجاشع
ياحبذا أنت والضلع أحمد بن موسى ١٢	*1*	الفرزدق	ومنا الذي الزعازع
	144,741	العجير السلولي	إذا مت كان اصنع
أُطوفُ لكاع الحطيئة ١٣٩	١٢	أحمد بن موسى	ياحبذا أنت والضلع
	149	الحطيئة	أُطوفُ لكاع

الصفحة	القائل	القافيــة	صدر البيت
	الكاس	الفاء	حسر ، بیت
.			(
٧٣	الفرزدق	الصياريف	تنفي يداها
7£1	قيس بن الخطيم	مختلف	نحن بما عندنا
	•	القاف	
444	عقيل بن علقمه		فكن أكيس
177,78	الأعشى الأعشى		رضيعي لبان
١٦٤	الأقيشر الأسدي		افنی تلادی
140	-		الا يازيد
446		كالطلاق	فإن وصلاً
		اللام	
144	أبو الأسود	فعل	جزی ربه
٧٩	الخنساء	سربالها	ألا مالعينك
144	الأعشى	يارجل	قالت هريرة
444	المتنبي	أهل	كفى ثعلاً
177	معن بن أوس	أول	لعمرك ماأدري
747,747	هشام بن عقبة	مبذول	هي الشفاء
177,171	امرؤالقيس	وشمأل	فتوضح فالمقراة
V4	=====	بأمثل	ألا أيها
٣١	امرؤ القيس	تحلل	ويوماً على ظهر
۸٦	=====	محول	فمثلك حبلى
	-1	r. 9 _	

الصفحة	القائل	القافيسة	صدر البيت
		الميم	
۲۸۲	عبده بن الطيب	تهدما	فما كان قي <i>س</i>
۸Y	ابو الأسود	عظیم	لاتنه عن خلق
٦٤	(شريح بن أوفى ً أو	التقدم	يذكرني حاميم
	الأشتر النخعي).		
۲ 77	زهير بن ابي سلمی	يتقدم	وکان طوی
177	رجل من بني تميم	قدام	لعن الاله
147	لجيم بن صعب	حذام	إذا قالت
77	عنترة بن شداد	تحرم	ياشاة ماقنص
160		النواعم	أقوال وقد
		النون	
11	جريو	من كانا	ياحبذا جبل
77	عبدالله بن قيس الرقيات .	ألوميهنه	يكر العواذل
		إنَّــه	ويقلن شيب
70 A	ابو الاسود	بلبانها	فإن لايكنها
76	_	شاني	الاتتقون
		الياء	
127	المعذل البكري	تنادیا	طعامهم

فهرس أنصاف الأبيات

الصفحة	القائسل	البيت
122	أبو تمام	قدك اتئب أربيت في الغلواء
484	ذو الرمة	علفتها تبنأ وماءً باردأ
120	_	قدى الان من زرء على هالك قدي
٦.	أبو تمام	أما إنه لولا الخليط المودع
١٣٨	علي بن ابي طالب	فدراك دارك قبل حلول الهلاك
148	كترعزه	من حيث ليّ العمائم

فهرس الرجز

الصفحة	القائل	البيت
Y • Y	رؤيه	ليت وما ينفع ليت لـــيت
		ليت زمانا يوع فا شتريت .
724	رۋىد	من يك ذابـت فهـذا بتـي
		مقيط مصيف مشتي
		جمعته من نعجات ست
		من غزل أمي ونسج اختي
11	_	ياحبذا القمراء والليل الساج
16.	العجاج	إني رأيت عجباً مذ أمسا
		عجائزاً مثل السعالي خمســا
٨٦	جران العود	وبلدة ليس بها أنيس
		إلا اليعافير والعيس
١٣٨	طفیل بن یزید	تراكسها من إبسل تراكسها
		قد برك الموت على أوراكها
170	العجاج	قد سالم الحيسات منه القدما
		الأقعوان والشجاع الشجعما
١.٤	العجاج	يصبح عطشا نأ وفي البحر فمه
126	·	أمثلأ الحوض وقال قطني
	_	مهلا رويداً قد ملأت بطني

فهرس الأمثال والأقوال المأثورة

أصابت بني فلان حيص بيص (مثل)	١٣٣
نسمع بالمعيدي خير من أن تراه (مثل)	*14
نفرقوا شغر بغر	١٣٤
عبدالله حاتم جوداً	777
نتل الناس عثمان	94
نیس زهیر شعراً	777
لاتأكل السمك وتشرب اللبن	AY , 0 £
قد ظللت أطوف اسبوعاً	٤٩
يست بنعم المولود نصرتها بكاء وبرها سرقة	4
يس خلق الله مثله	Y 7 Y
س تُوبِه شَدْ مَدْر	188
هم السير على بئس العير	٨
اقاتل الله زيداً	١٢
اليت شعري	١٢

فهرس الأبواب

سفحة	اله	الباب
•		باب الأفعال التي لاتتصرف
٣		باب في عمل نعم وبئس
١.		باب حبذا
19		باب الأفعال
**		باب المضاعف
40		باب المهموز
٤١		باب أبنية الأفعال وأوزانها
٥.		باب الحروف
٨١		باب الإعراب وعلاماته
٩.		ياب المعرب
110		باب البناء
140		باب الأسماء المبنيات على الضم
١٣٣		باب الأسماء المبنية على الفتح
144		باب ما جاء من الأسماء مبني على الكسر
126		باب الأسماء المبنية على توقف
١٤٧		باب المبنيات من الأفعال
10£		باب الرفع
104		باب الفاعل والمفعول
198		باب مالم يسم فاعله
717		باب الابتداء
704		باب الأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار
•		-٣١٤-

فهرس الفصول

لصفحة	1	الفصل
٣	ل نعم وبئس	فصل في عم
٣		فصل لما عماد
٤	كامهما	فصل في أحاً
٤	ائز من أحِكامهما	فصل في الجا
۱۳	كامهما	فصل في أحا
**	ئم المعقل	فصل في حكا
**	بقة الفعل المضاعف	فصل في حقب
80	لم مهموز الأول	فصل في حكا
**	ام المهموز	فصل في حكا
٤٢	إن الأفعال	فصل في أوز
٥١	امة الحرف	فصل <i>في ع</i> لا
٥٢	سُمي الحرف حرفاً	فصل في لما ر
٥٣	ميم الحرف	فصل في تقس
٥٥	ني الحروف	فصل في معا
٥٦	وف التي لاتعمل	فصل في الحر
٧٤	م تعمل هذه الحروف	فصل في لمً ا
٧٥ .	كام الجائز	فصل في أحا
٨.		فصل في المه
٩.	قة الإعراب	فصل في حقي

الصنحة	الفصل
٩٢	فصل في علامات الإعراب
٩٣	فصل على كم ينقسم الإعراب
٩٤	فصل في إعراب الأفعال
47	فصل في حقيقة المعرب
110	فصل في حقيقة المبني
110	فصل في علامات البناء
117	فصل المبني
114	فصل في تقسيم المبني
114	فصل في المبهمات
14	فصل في الظرفيات
141	فصل في اسماء الأفعال
140	فصل في كم المبني من الاسماء على الضم
144	فصل في كم المبني من الاسماء على الفتح
144	فصل في كم الأسماء المبنية على لكسر
١٤٧	فصل في كم المبني من الأفعال
169	فصل في سبب بناء الأفعال الماضية
107	فصل في المبني على الحروف
١٥٤	فصل في علامات الرفع
10V	فصل في حقيقة الفاعل
177	فصل في أقسام المفعول
١٧٠	فصل في أقسام المفعول به
140	فصل في أحكام الفاعل والمفعول
	-٣1٦-

الصفحــة	
186	فصل في حكم تأنيث الفاعل والمفعول
14.	فصل في الفرق بين الفاعل والمفعول عند الالتباس
199	فصل في الحديث عن الذي يجوز إقامته من المفعولين مقام الفاعل عند حذفه
۲.۳	فصل في كيف يُصاغ الفعل الذي لم يسم فاعله
۲.٩	فصل في الأفعال التي لايجوز أن يُصاغ منها لِمَ لم يُسم فاعله
1	فصل في أفعال استعملتها العرب لِمَ لم يُسم فاعله
414	فصل في غرائب هذا الباب
Y1 A	فصل في شرائط المبتدأ
**	فصل في إعراب المبتدأ
445	فصل في أقسام المبتدأ
440	فصل في معرفة الخبر
777	فصل في شرائط الخبر
441	- فصل في اقسام الخبر
747	" فصل في عامل المبتدأ والخبر
744	ت فصل في معرفة العامل
747	" فصل في معرفة تقديم المبتدأ والخبر وتأخيرهما
۲٤.	فصل في الذي يجوز حذفه من المبتد والخبر
720	فصل في وقوع الجملة خبراً عن المبتدأ
704	فصل في الدليل على أنها أفعال
Y02	فصل في سبب إعمال هذه الأفعال
Y00	فصل في أحكام هذه الأفعال
709	فصل في معرفة تمام هذه الأفعال

الصفحــــ	الفصل
ة مؤاخاة هذه الأفعالِ	فصل في معرف
لزائدة	فصل ف <i>ي</i> كان ا
ماص ليس بنفي الخبر	فصل في اختص
ز من تقديم الخبر وتأخيره	فصل فيمايجوز
ز ان يُستثنى خبره من هذه الأفعال ٢٦٩	فصل فيما يجو
ة ضمير الشأن والقصة	فصل في معرفا
ز أن يلي كان مما انتصب بغيرها	فصل فيما يجو
ية تعريف اسم هذه الأفعال وخبرها	فصل في معرة
ة ما يجوز أن يعمل من هذه الأفعال وهو محذوف ٢٨٤	فصل فی معرفا

فهرس الأعـــلام (أ)

Y01 . A

الأخفش (سعيد بن مسعدة) = أبو الحسن

177 . 47

أبو الأسود الدؤلي (ظالم بن عمرو) .

Y. Y

ابن الأعرابي (محمد بن زياد) .

AY, A7, Y4, W1

امرؤ القيس: (جندح بن حُجر)

(ب)

ابن بابشاذ (طاهر بن أحمد) .

.199,197,189,189

.144, 16., 18., 97

. TEV . TT9 . TTA . TIT

YAW, Y7A, Y7E, Y69

(ج)

277

ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني)

(ح)

YAT . YA.

حسن بن ثابت الأنصاري (رضي الله عنه) أبو الحسن = الأخفش . (خ)

الخليل بن أحمد

A. AO1. PO1. OV.

YAY, YWY, 1YA

724 . V9

الخنساء ، الشاعرة (رضي الله عنها)

(د)

YAY

ابن درستویه : (عبدالله بن جعفر)

(3)

71

ذو الرمة: (غيلان بن عقبة)

(;)

777

زهير بن أبى سُلمى (الشاعر)

(w)

YYY

ابن السراج (محمد بن السري)

101,96,06,00.1

سيبويه:

7Y1, YY1, XY1, . X1,

177, 187, 187

(ط) طاهر بن أحمد = ابن بابشاذ طرفة بن العبد البكريً ٢٥

(ع) عثمان بن جني = ابن جني عثمان بن عفان (رضي الله عنه) ۹۳ على بن أبي طالب (رضي الله عنه) ۹۳,۷۸,٦٠ أبو علي الفارسي (الحسن بن أحمد) ۸ عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)

أبو القاسم (عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي) ٢٦٤

(ك) ابن كيسان (أبو الحسن محمد بن أحمد)

فهرس المصادر والمراجع

(أ)

- أئمة اليمن لمحمد بن زبارة الصنعاني (ت: ١٣٨٠هـ) المطبعة الناصرية بتعز: ١٣٧٢هـ.
- إتحاف فضلا البشر بالقراءات الأربعة عشر: لأحمد بن محمد (ت ١١٧٠هـ تحقيق الدكتور: شعبان محمد اسماعيل
 - علم الكتب بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ
 - أدب الكاتب لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت : ٢٧٦ هـ) تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد دار المطبوعات العربية بيروت
 - الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي: (ت: 10هـ) تحقيق: عبدالمعين الملوحي، ١٣٩١هـ دمشق
- أساليب المدح والذم عند النحويين رسالة ماجستير مقدمة من الطالب: عدنان خلف قليل إشراف الدكتور: أحمد مكي الأنصاري مركز البحث العلمي رقم ٤٢٤
 - أسرار العربية لعبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري (ت: ٥٧٧)
 تحقيق: محمد بهجة البيطار دمشق ١٣٧٧هـ
 - الاشتقاق لابن درید (ت: ۳۲۱ه) تحقیق: عبدالسلام هارون - مصر ۱۳۷۸هـ
 - إصلاح المنطق لأبي اسحاق يعقوب بن اسحاق بن السكيت (ت ٢٤٤٠هـ) تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون دار المعــــارف
 - الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (٣١٦٠ هـ) تحقيق : عبدالحسين الفتلي مؤسسة الرسالة : الطبعة الثالثة : ١٤٠٨هـ
- إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمدالنحاس (ت: ٣٣٨هـ) تحقيق الدكتور - زهير غازي زاهد - عالم الكتب - الطبعة الثانية: ١٤٠٥هـ
 - الأعلام: لخير الدين الزركلي ١٩٨٦ بيروت
 - الأغاني: لأبي فرج الأصفهاني (ت: ٣٥٦ هـ) دار الكتب
 - الاقتراح: لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ هـ) تحقيق أحمد صبحى فرات استانبول ١٣٩٥هـ

- الإقناع في القراءات السبع: لأبي جعفر أحمد بن علي بن خلف الأنصاري إبن الباذش (ت: ٥٤٠هـ) تحقيق: الدكتور عبدالمجيد قطاش مركز البحث العلمي جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ
- إنباه الرواه على أنباه النحاة : جمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت : ٣٦٢هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم دار الفكر العربي القاهرة الطبعة الأولى : ٣٠٠١هـ
- الانصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، (ت : ٧٧٥هـ)
 - تحقيق: محمد محى الدين عبدالحميد دار الفكر
- الأمالي الشجرية لأبي السعادات هبة الله ابن الشجري (٥٤٢ هـ) بيروت
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك -لعبد الله جمال الدين ابن هشام (ت: ٧٦١ هـ) دار الفكر بيروت

(ب)

- البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٥٤ هـ)
 الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ دار الفكر
- البداية والنهاية للحافظ ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ) مكتبة المعارف بيروت الطبعة الثانية: ١٩٧٧م
- بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة -للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت: ٩١١ هـ)
 - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة الثانية: ١٣٩٩ هـ دار الفكر
- بلوغ المرام في شرح مسك الختام القاضي حسين بن أحمد العرشي.القاهرة ١٩٣٩
 - بهجة الزمن في تاريخ اليمن تاج الدين عبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني (ت: ٧٤٣ هـ)
 - تحقيق: عبدالله الحبشي ومحمد أحمد السنباني دار الحكمة اليمانية ، صنعاء الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ
 - البيان والتبين : لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت : ٢٥٥ هـ) تحقيق عبدالسلام هارون مكتبة الخانجي مصر . الطبعة الرابعة ١٣٩٥هـ

- البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات بن الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ) تحقيق الدكتور: طه عبدالحميد طه - مراجعة: مصطفى السقا دار الكاتب العربي: ١٣٧٩ هـ

(ت)

- التاء ات في كتب النحاة رسالة ماجستير اعداد الطالبة: ابتسام محمد إشراف الدكتور: عبدالفتاح شلبي مركز البحث العلمي رقم ٦٢٦
- تأويل مشكل القرآن لعبدالله بن مسلم بن قتيبة: (ت: ٢٧٦ هـ)
 تحقيق: السيد أحمد صقر دار الكتبالعلمية بيروت .الطبعة الثالثة: ١٤٠١هـ
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ترجمة: الدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور رمضان عبد التواب دار المعارف الطبعة الثالثة
 - تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والإجتماعي
 تأليف: الدكتور: حسن ابراهيم حسن مكتبة النهضة المصرية
 القاهرة الطبعة السابعة ١٩٦٥م
 - تاريخ بغداد للحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣ هـ)
 دار الكتاب العربي بيروت
 - تاريخ العرب: تاليف الدكتور: محمد أسعد طلس دار الأندلس
 - التاريخ العامر لليمن محمد يحيى الحداد المدينة ١٤٠٧هـ
 - تاريخ مدينة صنعاء لأحمد بن عبدالله الرازي (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق حسين عبدالله العمري وعبدالجبار زكار صنعاء ١٩٧٤م
 - التبيان في اعراب القرآن لأبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦ هـ) تحقيق: علي محمد البيحاوي
 - التبيان في شرح الديوان ديوان المتنبي
 - التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت: ١٦٦هـ) تحقيق الدكتور: عبدالرحمن العثيمين ١٤٠٦هـ
- تحفة الزمن في تاريخ اليمن للعلامة بدر الدين بن الحسن بن محمد الأهدل اليمني (ت: ٥٥٥ هـ) تحقيق: عبدالله محمد الحبشي .
 - التخمير = شرح المفصل في صنعة الإعراب

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد -للإمام عبدالله بن هشام الأنصاري(ت: ٧٦١هـ) تحقيق الدكتور: عباس مصطفى الصالحي - بيروت - ١٤٠٦هـ
 - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لمحمد بدر الدين الدماميني(ت : ٨٢٧ هـ) تحقيق : الدكتور محمد بن عبدالرحمن المغدي ١٤٠٣هـ
- التهذيب الوسيط في النحو سابق الدين محمد بن علي بن يعيش الصنعاني (ت: ٦٨٠ هـ) تحقيق الدكتور: فخر صالح سليمان قداره دار الجيل بيروت الطبعة الأولى ١٤١١هـ

(ج)

- جامع البيان عن تأويل القرآن تفسير الطبري لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت : ٣١٠ هـ)مصر. الطبعة الثانية : ١٣٨٨هـ
 - الجمل في النحو الأبي القسام الزجاجي: (: ٣٤٠ هـ)
 تحقيق الدكتور على توفيق الحمد مؤسسة الرسالة ، دار الأمل
 الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ
 - الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠ هـ) تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوه مؤسسة الرسالة -الطبعة الثانية: ١٤٠٧هـ
 - جهرة أشعار العرب لأبي زيد (أوائل القرن الرابع)
 - جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن دريد (ت : ٣٢١ هـ) بيروت
 - الجني الداني في حروف المعاني صنعه: الحسن بن قاسم المرادي(ت : ٧٤٩ هـ)
 تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوه، والأستاذ محمد نديم فاضل
 دار الأوقاف الجديدة بيروت الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ

(7)

- الحجة للقراء السبعة لأبي على الحسن بن عبدالغفار الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ) تحقيق: بدر الدين فهوجي وغيره. دار المأمون للتراث الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ
 - حروف المعاني لأبي القاسم عبدالرحمن الزجاجي (٣٤٠ ه) تحقيق الدكتور : على توفيق الحمد- الأردن ١٤٠٤هـ
 - الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي (ت: ٥٢١ هـ)
 تحقيق: الدكتور مصطفى امام القاهرة ١٩٧٩م

- الحماسة لابي تمام: حبيب بن أوس الطائي (ت: ٢٣١ هـ)
 تحقيق الدكتور: عبدالله عبدالرحيم عسيلان ١٤٠١هـ
 (خ)
 - خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي (ت: ١٠٩٣ هـ) تحقيق عبدالسلام هارون الهيئة المصرية ١٩٧٦ م
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ هـ)
 تحقيق: محمد علي النجار دار الهدى بيروت الطبعة الثانية
 (٤)
- الدر اللوامع على همع الهوامع للامام أحمد الشنقيطي (ت: ١٣٣١ هـ)
 بيروت ١٣٩٣هـ
 - ديوان أبي الأسود جمع الشيخ محمد حسين آل ياسين ١٣٨٤هـ
 - ديوان الأقيشر الأسدي جمعه: الدكتور: خليل الدويهي
 دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الأولى ١٤١١هـ
- ديوان امرؤ القيس تحقيق: محمد أبوالفضل ابراهيم الطبعة الثالثة مصر
 - يوان أبي قام بشرح الخطيب التبريزي
 تحقيق محمد عبده عداء الطبعة الثالا
 - تحقيق: محمد عبده عزام الطبعة الثالثة دار المعارف بمصر
 - ديوان جران العود النميري تحقيق الدكتور: نوري حمود القيسي - الطبعة الأولى: ١٣٥٠ القاهرة
 - دیوان جریر بیروت ۱۳۹۸هـ
 - ديوان حسان بن ثابت الأنصاري تحقيق د. وليد عرفات بيروت
 - ديوان ذي الرمة شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي تحقيق د. عبدالقدوس أبو صالح دمشق ١٣٩٢هـ
 - ديوان طرفة بن العبد شرح للأعلم الشنتمري تحقيق : دريد الخطيب ولطني الصقال دمشق ١٣٩٥هـ
- ديوان أبي الطيب المتنبي التبيان في شرح الديوان بشرح أبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ) مصطفى السقا ، ابراهيم الأبياري ، عبدالحفيظ شلبي دار المعرفة بيروت

- ديوان العجاج رواية الأصمعى تحقيق : د . عزه حسن بيروت
 - ديوان الفرزدق بيروت ١٤٠٠هـ
- ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق: الدكتور ناصر الدين الأسد القاهرة الطبعة الأولى
 - ديوان معن بن أوس صنعه : نوري القيس ، وحاتم الضامن
 الطبعة الأولى : ۱۹۷۷م

(ر)

- رصف المباني - للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي (ت: ٧٠٢ هـ) تحقيق الدكتور: أحمد محمد الخراط - دمشق ١٤٠٥هـ

(ز)

- زاد المسيرفي علم التفسير - للإمام أبي الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) - دمشق - الطبعة الأولى: ١٣٨٧هـ

(س)

- السبعة في القراءات لأبي بكر بن مجاهد (ت: ٣٢٤ هـ)
 تحقيق الدكتور شوقى ضيف دار المعارف القاهرة -الطبعة الثانية: ١٤٠٠هـ
 - سر صناعة الاعراب لأبي الفتح بن جني (٣٩٢ هـ)
 تحقيق الدكتور : حسن هنداوي دمشق ٥٠٤١هـ
 - السلوك في طبقات العلماء والملوك لأبي عبدالله بهاء الدين محمد بن يعقوب الجندى السكسكى (ت: ٧٣٤ هـ)
 - سير اعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨ هـ) تحقيق : شعيب الأرناؤط وآخرين ١٤٠٢هـ (ش)
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبدالحي بن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ) بيسروت
 - شرح الأبيات المشكلة (ايضاح الشعر) لأبي على الفارسي (٣٧٧ هـ)
 تحقيق الدكتور : حسن هنداوي بيروت ١٤٠٧هـ

- شرح الفية ابن مالك لابن الناظم (ت: ٦٨٦ هـ) تحقيق الدكتور: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد بيروت
- شرح جمل الزجاجي لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩ هـ)
 مخطوط في المكتبة الظاهرية في دمشق تحت رقم (١٦٨٧)
 - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الأشبيلي (ت: ٦٦٩ هـ)
 تحقيق الدكتور: صاحب أبو جناح المكتبة الفيصلية
 - شرح ديوان الأخطل تحقيق إيليا سليم الحادي بيروت
 - ديوان الخنساء لثعلب
- تحقيق الدكتور: أنور أبو سويلم -الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ دار عمان الأردن
 - شرح ديوان زهير بن أبي سلمى صنعه الإمام أبي العباس ثعلب
 القاهرة ١٣٦٣هـ
- شرح شافية ابن الحاجب
 للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت : ١٨٦٠ هـ) مع شرح شواهده

دار الكتب العلمية بيروت

- للبغدادي (ت: ١٠٩٣هـ) تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزقراف، محمد محي الدين عبدالحميد
 - شرح شواهد المغنى جلال الدين السيوطى (ت: ٩١١ هـ لبنان
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لبهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت :٧٦٩هـ) تحقيق : محمد محى الدين عبدالحميد
 - شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (: ت ٣٦٨ هـ)
 الجزء الأول: حققه :الدكتور رمضان عبدالتواب، والدكتور محمودفهمي حجازي،
 والدكتور:محمد هاشم عبدالكريم الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٩٨٦
 - شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت: ٦٤٣ هـ) مصورة عالم الكتب: بيروت
 - شرح المفصل في صنعة الإعراب (التخمير)
 لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت : ٦١٧ هـ)
 تحقيق الدكتور : عبدالرحمن بن سليمان العثيمين
 دار العرب الإسلامي بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٠م

- شرح القصائد السبع لابن الانباري (ت: ٥٧٧ هـ) تحقيق عبدالسلام هارون الطبعة الثانية مصر
 - شرح القصائد العشر للتبريزي (ت: ٥٠٢ هـ)
 تعليق الاستاذ: السيد محمد الخضر مصر
- شرح اللمع لابن برهان العكبري (ت: ٤٥٦ هـ) تحقيق الدكتور :فائز الفارسي ١٤٠٥هـ
- شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩ هـ) تحقيق: خالد عبدالكريم الكويت، الطبعة الأولى: ١٩٧٦م
 - شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (ت: ٦٥٦ هـ) تحقيق: الشيخ حسن تميم بيروت ١٩٦٣ هـ
- شعر الأخطل صنعه السكري تعقيق : د . فخر الدين قباوه بيروت الطبعة الثانية : ١٣٩٩هـ
 - الشعر والشعراء لعبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦ ه) تحقيق: أحمد محمد شاكر دار المعارف بمصر ١٩٦٦م (ص)
 - الصاحبي لأبي الحسين أحمد بن فارس: (: ٣٩٥ هـ) تحقيق: السيد أحمد صقر القاهرة
 - الصحاح · لاسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٥ هـ) تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار الطبعة الثانية: ١٤٠٢هـ (ط)
- طبقات الزيدية لصارم الدين ابراهيم بن القاسم الشهاري (ت : ١١٥٠هـ) مصورة من معهد المخطوطات تحت رقم ٢٩٠٩٩
 - طبقات الزيدية الكبرى ليحيى بن الحسين بن القاسم (ت: ١١٠٠ه) مصورة في دار الكتب القومية تحت رقم (١٥٦٣٢ خ)
 - طبقات فقهاء اليمن لعمر بن علي بن سمرة الجعدي تحقيق : فؤاد سيد بيروت ١٤٠١هـ
- الطراز للامام يحيى بن حمزة العلوي (ت: ٧٤٩ هـ) بيروت ١٤٠٠هـ

- العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية لعلي بن الحسن الخزرجي(ت: ٨١٢ هـ) تنقيح: الشيخ محمد بسيوني عسل – مطبعة الهلال – مصر – ١٣٢٩هـ

(¿)

- غاية الأماني في أخبار القطر اليماني تأليف: يحيى بن الحسين بن القاسم (ت: ١١٠٠ه) تحقيق: د. سعيد عبدالفتاح عاشور، والدكتور محمد مصطفى زيادة دار الكتاب العربي القاهرة ١٣٨٨ه
- غريب الحديث لأبي اسحاق ابراهيم بن اسحاق الحربي (ت: ٢٨٥ ه)
 تحقيق: الدكتور: سليمان بن ابراهيم العايد مركز البحث العلمي
 جامعة أم القرى الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ
- غريب الحديث لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦ هـ) صنع فهارسه نعيم زرزور .دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٠٨هـ

(ف)

- فقه اللغة وأسرار العربية لأبي منصور الثعالبي (ت: ٤٣٠ هـ) مكتبة الحياة بيروت
- فهارس شرح المفصل لابن يعيش صنعه عاصم بهجة البيطار ١٤١١هـ دمشق

(ق)

- القاموس المحيط - لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي (ت: ٨١٧ هـ) مكتب تحقيق الترات - ١٤٠٧ هـ

(也)

- الكافية في النحو لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب(ت : ٦٤٦ه) شرح الشيخ رضي الدين الاستراباذي (ت: ٦٨٦ هـ) دار الكتب العلمية بيروت : ١٤٠٥هـ
 - الكتاب سيبويه (ت: ١٨٠ هـ) تحقيق عبدالسلام هارون الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ
 - الكشاف لأبي القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري (ت : ٢٨٥ هـ) الطبعة الثانية : ١٣١٨هـ
 - كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة (ت: ٥٩٩ هـ) تحقيق: الدكتور هادي عطية مطر - بغداد: ١٤٠٤هـ
 - ابن كيسان النحوي حياته وآثاره وآراؤه تأليف :الدكتور محمد ابراهيم البنا دار الاعتصام ١٣٩٥هـ

(J)

- لباب الاعراب لتاج الدين محمد الاسفراييني (ت: ٦٨٤ ه) تحقيق: بهاء الدين عبدالوهاب الرياض: ١٤٠٥هـ
- لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور (ت: ٧١١ هـ)
 دار الفكر بيروت
- اللمع في العربية لأبي الفتح ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) -الكويت ١٣٩٢هـ
 - ليس في كلام العرب لابن خالويه (ت: ٣٧٠ هـ)
 تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار مكة المكرمة: ١٣٩٩هـ
 ١)
 - ماينصرف ومالاينصرف لأبي اسحاق الزجاجي (ت: ٣١١ هـ) تحقيق: هدى محمود قراعة القاهرة: ١٣٩١هـ
- المبهج في القراءات الثمان رسالة دكتوراه مقدمه من الطالبة: وفاء عبدالله قزمار إشراف الدكتور: عبدالفتاح شلبي مركز البحث العلمي: ٦٣١

- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى (٢٩١ هـ) تحقيق : عبدالسلام محمد هارون مصر
- مجالس العلماء لأبي القاسم عبدالرحمن الزجاجي (ت: ٣٤٠ هـ)
- تحقيق: عبدالسلام هارون مكتبة الخانجي القاهرة .الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ
 - مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري (ت : ١٨٥ هـ)
 - تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد دار الفكر الطبعة الثالثة: ١٣٩٣هـ
 - مجموع أشعار العرب (رؤية بن العجاج)
- تحقيق: وليم بن الورد دار الافاق الجديدة بيروت الطبعة الثانية: ١٤٠٠هـ
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنهالأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ه ه) تحقيق: على ناصف والدكتور عبدالحليم النجار والدكتور عبدالفتاح شلبي لجنة إحياء التراث الاسلامي. القاهرة: ١٣٨٦هـ
 - المُحلى (وجوه النصب) لأبي بكر أحمد بن الحسين بن شقير: (ت: ٣١٧ هـ) تحقيق الدكتور : فائز فارس مؤسسة الرسالة : الطبعة الأولى : ١٤٠٨هـ
 - المحيط المجموع في الأصول والفروع لمحمد بن علي بن يعيش الصنعاني (ت٦٨٠هـ) الجزء الثاني رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، إعداد الطالب : مؤمن صبري غنام ١٤١٣هـ
- المدارس الإسلامية في اليمن تأليف: القاضي اسماعيل بن على الأكوع مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ
 - المزهر في علوم اللغة وأنواعها للعلامة . عبدالرحمن جلال السيوطي (ت: ٩١١هـ) تحقيق : محمد أحمد جاد المولى وعلى البيحاوي ، محمد أبو الفضل ابراهيم دار الفكر
 - المستطاب في تاريخ علماء الزيدية الأطياب ليحيى بن الحسين (ت: ١١٠٠) مخطوط بالجامع الكبير بصنعاء برقم (٩١). مصورة من معهد المخطوطات بالقاهرة
- المستنهى في البيان والمنارلحيران في إعراب القرآن لمحمد بن يعيش الصنعاني (ت: ٦٨٠ه) الجزء الأول: نسخة المحمودية في المدينة المنورة رقم (٢٢٣ نحو) الجزء الثاني: نسخة المتحف البريطاني رقم (٣٨٦٢)

- المسائل البصريات لأبي على الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ)
 تحقيق: الدكتور محمد الشاطر القاهرة ١٤٠٥هـ
- المسائل الحلبيات الأبي على الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ)
 تحقيق الدكتور حسن هنداوي ١٤٠٧هـ
- المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل (ت: ٧٦٩ هـ) تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات مركز البحث العلمي . مكة المكرمة ١٤٠٠هـ
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧ هـ) تحقيق: الدكتور: حاتم صالح الضامن.مؤسسة الرسالة.الطبعة الثالثة: ١٤٠٧هـ
 - مصادرالفكر الاسلامي في اليمن لعبدالله محمد الحبشي بيروت ١٤٠٨هـ
- معاني الحروف الأبي لحسن علي بن عيسى الروماني (ت: ٣٨٣ هـ) تحقيق: الدكتور: عبدالفتاح شلبي.مكتبة الطالب الجامعي الطبعة الثانية: ١٤٠٧هـ
- معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعده (ت: ٢١٥ه) تحقيق الدكتور:عبدالأمير محمد أمين الورد .عالم الكتب .الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ
 - معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧ هـ) عالم الكتب- الطبعة الثالثة: ٣٠٠هـ
- معاني القرآن وإعرابه لأبي اسحاق ابراهيم بن السري « الزجاج » (ت: ٣١١هـ) تحقيق : الدكتور : عبدالجليل عبده شلبي .عالم الكتب الطبعة الأولى : ١٤٠٨هـ
 - معجم الأدباء لياقوت الحموي (ت: ٦٢٦ هـ). بيروت
 - معجم البلدان لياقوت الحموي (ت: ١٢٦هـ) . بيروت
 - معجم شواهد العربية عبدالسلام هارون القاهرة ۱۹۷۲م
 - معجم شواهد النحو الشعرية الدكتور: حنا جميل حداد ١٤٠٤هـ الرياض
 - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم وضعه: محمد فؤاد عبدالباقي دار الحديث القاهرة الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ
 - المغني في تصريف الأفعال للدكتور: محمد عبدالخالق عضيمة دار الحديث الطبعة الثالثة: ١٣٨٧هـ
 - المغني في النحو لابن فلاح اليمني النحوي (ت: ٦٨٠ هـ)
 رسالة دكتوراه تحقيق عبدالرزاق السعدي
 - إشراف: الدكتور أحمد مكي الأنصاري مركز البحث العلمي رقم: ٤٥٣

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين إبن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ) تحقيق : الدكتور : مازن المبارك ومحمد علي وراجعه سعيد الأفغاني دار الفكر الطبعة الخامسة . بيروت ١٩٧٩م
- المفردات في غريب القرآن
 تأليف: أبي القاسم الحسين بن محمد بالمعروف (بالراغب الأصفهاني) (ت: ٢ · ٥هـ)
 تحقيق: محمد سيد كيلان: ١٣٨١هـ
 - المفصل في علم اللغة لأبي قاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ) تحقيق: الدكتور محمد عز الدين العيدي
 - دار إحياء العلوم بيروت الطبعة الأولى : ١٤١٠هـ
 - المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥ هـ) تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمه القاهرة: ١٣٩٩هـ
 - المقرب لابن عصفور (ت: ٦٦٩ ه)
 تحقیق: أحمد عبدالستار وعبدالله الجبوري بغداد: ١٣٩١هـ
 - المقصور والممدود- لأبي زكريا الفراء (ت: ٢٠٧ هـ) تحقيق: ماجد الذهبي - بيروت: ١٤٠٣هـ
- الممتع في التصريف لابن عصفور الاشبيلي (ت: ١٦٩٩هـ) تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه - دار المعرفة . بيروت .الطبعة الأولى -١٤٠٧هـ
 - المنصف شرح الإمام أبي الفتح بن جني (ت: ٣٩٢ هـ) تحقيق: ابراهيم مصطغى وعبدالله أمين مصر ٣٧٣هـ

(j)

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة تأليف: الشيخ محمد الطنطاوي
 تعليق: عبدالعظيم الشقاوي ومحمد عبدالرحمن الكردي. الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ
 - النشر في القراءات العشر: للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي (إبن الجزري) المتوفي (٨٣٣ هـ) أشرف على تصحيحه: على محمد الضباع – دار الكتب
 - النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري (٤٧٦ ه) تحقيق : رهير عبدالمحسن سلطان الكويت ١٤٠٧هـ

- النهاية في شرح الكفاية - لأحمد بن الحسين المعروف بابن الخباز (ت : ١٠٩ هـ) رسالة ماجستير بجامعة أم القرى إعداد الطالب : عبدالله عمر حاج ١٤١٢هـ

(هـ)

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ ه) تحقيق: الدكتور عبدالعال سالم مكرم - الكويت ١٣٩٥هـ

(ي)

- اليمن عبر التاريخ - لأحمد حسين شرف الدين الطبعة الثالثة: ١٤٠٠هـ

الفهرس العام

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٦	المدخل إلى الحياة العلمية والثقافية والسياسية في عصر المؤلف
١٣	المؤلف
۱۸	دراسة الكتاب
40	النص المحقق
YAA	ग्रहास ।
79.	فهرس الفهارس
797	فهرس الآيات القرآنية
٣٠٦	فهرس الأحاديث النبوية
۳.٧	فهرس الشعر
318	فهرس الأبواب
٣١٥	فهرس الفصول
414	فهرس الأعلام
444	فهر المصادر والمراجع